

الْجَانِبُ الْقَصِيرُ الْعَرَبِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد الرابع عشر)

(عداد)

مركز المحرومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤٨٠٢٠٣٣ : ت ٩٠٢٠٣٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المجلد رقم ١٩	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)		
العنوان			
استمرار الفترة الانتقالية لاتفاقية التريس فى الادوية بدأنا وضع برنامج شامل لتطوير وتحديث الصنام	الجمهورية	٤٠٠	٩٧-٠٨-١٥
محمد العزاوى			
اتفاقية الجات لا نخيفنا	الوفد	٤٠١	٩٧-٠٨-١٦
احمد عبدالسلام الانبرى			
الانضمام الى "الجات" يفرض على الدولة ردم العجز فى الميزان التجارى	الكفاح العربى	٤٠٢	٩٧-٠٨-١٦
حيانى			
تساؤلات	الجمهورية	٤٠٥	٩٧-٠٨-١٦
عبد الله نصار			
نعم .. "الجات" خطر يهدد صناعتنا	الاخبار	٤٠٦	٩٧-٠٨-٢١
جلال دوبدار			
مستعدون للجات بشروط	العالم اليوم	٤٠٨	٩٧-٠٨-٢٣
مصر تطبق حماية الملكية الفكرية عام ٢٠٠٥ :	المجلة	٤٠٩	٩٧-٠٨-٢٤
مطلوب استراتيجية قومية للصناعات الاليكترونية :	العربى	٤١٣	٩٧-٠٨-٢٥
ديح الدواجن بسكين "الجات"	الاهرام	٤١٤	٩٧-٠٨-٢٥
تخصصة الدواجن بطيئة ! بيع ١٧ محطة قبل القرار وحالة ترقب بعد القرار	الاهرام	٤١٧	٩٧-٠٨-٢٦
التحرك المحسوب مطلوب للخلاص من أخطار "الجات"	الاخبار	٤٢٠	٩٧-٠٨-٢٧
جلال دوبدار			
مصر تدخل الجات .. بالفوصوليا !	الجمهورية	٤٢١	٩٧-٠٨-٢٨
اتار تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصرى وكيفية مواجهتها !!!	الاهرام	٤٢٣	٩٧-٠٨-٢٠

مجلد رقم ١٤	الحات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٢٥	٩٧-٠٨-٣١	الاتفاقيات الثنائية أيضا خطر على منتجاتنا الصناعية ! حلال دويدار	
٤٢٧	٩٧-٠٩-٠١	صاعة الدواء نواجه منافسة دولية غير متكافئة ! جهد عبد المنعم	
٤٢٨	٩٧-٠٩-٠١	الدواء فى مصر تحت السيطرة .. ولن يخضع للعرض والطلب الاسنوع	
٤٢٩	٩٧-٠٩-٠٢	انفاذ قطاع الخدمات .. من الجات الاهرام المسانى	
٤٣٠	٩٧-٠٩-٠٢	اتفاقية دولية لحماية انتاج برامج الكمبيوتر وقواعد المعلومات العالم اليوم	
٤٣١	٩٧-٠٩-٠٩	الحات ... انطلاقا جديدة للاقتصاد سعد هجرس	
٤٣٦	٩٧-٠٩-٠٩	عصر الجات وتأثيره على مصر صناعيا وتجاريا العالم اليوم	
٤٣٧	٩٧-٠٩-١١	تفتح ملف الجات فى اضخم ندواتها [٧-٣] العالم اليوم	
٤٤٣	٩٧-٠٩-١١	كيف تنضم مصر لغائمة النور الاقتصادية ؟ العالم اليوم	
٤٤٧	٩٧-٠٩-١١	مؤتمر المهندسين الزراعيين العرب يختتم اعماله اليوم الكفاح العربى	
٤٤٨	٩٧-٠٩-١٣	وفد اردنى فى واشنطن لكسب تأييدها لانضمامه لمنظمة التجارة الدولية صالح حزين	
٤٤٩	٩٧-٠٩-١٣	عصر الجات وغذاء مصر فى خطر : العالم اليوم	
٤٥٤	٩٧-٠٩-١٤	حماية حقوق الملكية الفكرية الترف الغافل ! العالم اليوم	
٤٥٩	٩٧-٠٩-١٥	امريكا تفوز بقضية ملكية فكرية على الهند وتريد من اليابان الاسراع بتسوية الخلافات التجارية . الاهرام الاقتصادى	
٤٦٠	٩٧-٠٩-١٦	صناعة السينما والكتاب تدخل متحف التاريخ العالم اليوم	
٤٦٥	٩٧-٠٩-١٧	بسبب القرصنة : ١٨ مليون دولار خسائر شركات الكمبيوتر فى مصر اخرساعة	

مجلد رقم ٢٤	الجأت ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٦٦	٩٧-٠٩-١٧	الصين تستعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية فى الوقت الراهن	الوفد
٤٦٧	٩٧-٠٩-١٧	سلبات وتحديات	العالم اليوم
٤٦٨	٩٧-٠٩-١٧	تحرير تجارة الخدمات .. رصاصة الرحمة للاقتصاد المصرى	العالم اليوم
٤٧٢	٩٧-٠٩-١٧	مؤلفون بلا حقوق .. من ينقذ عقول المؤلفين من ايادى الناشرين ؟	العربى
٤٧٥	٩٧-٠٩-٢٠	حتى لا تنهال مطارق "الجأت" على رؤوسنا ؟؟؟	العالم اليوم
٤٧٦	٩٧-٠٩-٢٢	على مشارف القرن المقبل : راسمالية واستعمار وعولمة (١)	الكفاح العربى
٤٧٨	٩٧-٠٩-٢٤	مكتب عربى لبراءات الاختراع واول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية	الاهرام
٤٧٩	٩٧-٠٩-٢٤	عبدالمعطى احمد	على مشارف الغرلاب المقبل : راسمالية واستعمار وعولمة (٢) العولمة الراهنة نفوذ الى شكل ومحد
٤٨٢	٩٧-٠٩-٢٥	الكفاح العربى	بسبب الجأت .. صناعة طغابان الحريق تنجو من الاغراق
٤٨٤	٩٧-٠٩-٣٠	عزة نصر	الجمع العربى لحماية الملكية الفكرية يشارك فى ندوة ستراسبورغ
٤٨٥	٩٧-٠٥-٣٥	الحياة	"الجأت" تبحث العلاقة بين التجارة والاستثمار فى يونيو القادم
٤٨٦	٩٧-٠١-٠١	العالم اليوم	خالد حسن
٤٩٦	٩٧-٠١-٠٤	الدور المطلوب لمواجهة اخطار " الجأت"	سهرى الحسينى
٤٩٧	٩٧-٠١-٠٥	اخر ساعة	تقرير حكومى يؤكد ارتفاع اسعار اللحوم وزيت الطعام والسكر بعد تنفيذ " الجأت "
٤٩٨	٩٧-٠١-٠٦	الوفد	مليارا حنيه .. مخزوب الغزل والنسيج !!
٥٠٠	٩٧-٠١-١١	العالم اليوم	الموسوعة الاقتصادية
		الاهرام الاقتصادى	اتفاقيه الجأت وانارها على الدماء المصرى
		التحقيقه	

المجلد رقم ١.٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
	المنافس الاقتصادي بين التحرر والاستمرار				
قبل فوات الاوان	العالم اليوم	٥٠١	٩٧-١٠-١٢		
عبد الفتاح نصير	الوفد	٥٠٢	٩٧-١٠-١٢		
خلافت بين مصر والمغرب حول اتفاقية التجارة الحرة	الوفد	٥٠٤	٩٧-١٠-١٩		
مفيد شهاب يطالب باعادة النظر فى تطبيق "الجات"	الاحرار	٥٠٥	٩٧-١٠-٢١		
هانى المكاوى					
"فوزى" ينتقد اتفاقية الاعباء لتحرير التجارة	الوفد	٥٠٦	٩٧-١٠-٢٢		
احمد بكير					
لماذا نعجز المنتجات العربية عن المنافسة فى اسواقها ؟ G.SP كلمة السر الغزو الاسواق الامريكية	العالم اليوم	٥٠٧	٩٧-١٠-٢٢		
خالد حسنى					
العلم والحياة	الجمهورية	٥١٢	٩٧-١٠-٢٥		
عواطف عبد الجليل					
مؤتمر جمعيات الصيدلية يطالب بالاستفادة من البنود الايجابية فى اتفاقية الجات	الوفد	٥١٤	٩٧-١٠-٢٦		
عاطف دعيس					
منظمة التجارة تدعو الاتحاد الاوروبى لتغيير سياسة استيراد الموز	الكفاح العربى	٥١٥	٩٧-١٠-٢٧		
روبنر					
مباحثات بين ممثلين للجمعية ومدير منظمة التجارة الدولية	الاهرام	٥١٦	٩٧-١١-٠٣		
دراسة تدعو شركات التأمين المصرية لمواجهة الجات	الاحرار	٥١٧	٩٧-١١-٠٦		
الجات تشعل اسعار الدواء !	الاهرام	٥١٨	٩٧-١١-١١		
الفت ابراهيم					
اينب "الجات"	الاهرام المسائى	٥٢٢	٩٧-١١-١٢		
جويلى : الجات تحكم العالم	العالم اليوم	٥٢٢	٩٧-١١-١٢		
خالد حسن					
جويلى : اتفاقية الجات للمنسوجات فى صالح الدول النامية	العالم اليوم	٥٢٦	٩٧-١١-١٦		
خالد حسنى					
جون "الجات" يلتهم التنمية فى الدول النامية	العربى	٥٢٧	٩٧-١١-١٧		

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ١٤ الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)
الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية "الجات"			
تسريع لحماية قطاع التأمين التونسى	الاهرام	٥٢٨ ٩٧-١١-٢٢	
تسوية المنازعات التجارية فى اطار منظمة التجارة العالمية	الأهرام العربى	٥٢٩ ٩٧-١١-٢٢	
الاهرام الاقتصادى		٥٣١ ٩٧-١١-٢٤	
مبحثا : محسن محمد	العالم اليوم	٥٤٩ ٩٧-١١-٣١	
الجات تهجد صحة المواطنين	النبا الوطنى	٥٥٠ ٩٧-١١-٢٠	
وزير الاقتصاد : خسائر متوقعة بسبب تحرير التجارة	الاحرار	٥٥١ ٩٧-١٢-٢٠	
محمد حلال			
الموسوعة الاقتصادية	الاهرام الاقتصادى	٥٥٢ ٩٧-١٢-٠١	
دراسة اقتصادية مصرية تؤكد : البقاء خارج الجات مستحيل	الجمهورية	٥٥٢ ٩٧-١٢-٠٤	
سميرة غبريال			
مصر وضعت الاساس القوي للقرن القادم	الاخبار	٥٥٧ ٩٧-١٢-٠٩	
عصام حشيش			
"الجات" تشعل الصراع بين الملابس والنسيج	العالم اليوم	٥٥٨ ٩٧-١٢-١٠	
عودة ادم سميت تحت عباءة "الجات"	العالم اليوم	٥٦٠ ٩٧-١٢-١١	
مذبح اليسونى			
محكمة منظمة التجارة العالمية تؤيد اليابان ضد امريكا !!	المساء	٥٦٢ ٩٧-١٢-١٢	
روينر			
الصادرات المصرية "تخفى ثمار" التحرير الاقتصادى فى شرق اوربا	العالم اليوم	٥٦٢ ٩٧-١٢-١٢	
..و"جولى" يؤكد استعداد مصر لتنفيذ الانفاقية	الوفد	٥٦٥ ٩٧-١٢-١٤	
فنوح الشاذلى			
صدمة	المساء	٥٦٧ ٩٧-١٢-١٤	
الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية	الاهرام الاقتصادى	٥٦٨ ٩٧-١٢-١٥	

مجلد رقم ١٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
استمرار فترة السماح الممنوحة في اتفاقية "الجات"	الاهرام الاقتصادي	٥٦٩ ٩٧-١٢-١٥
هيثم سعد الدين		
الموسوعة الاقتصادية	الاهرام الاقتصادي	٥٧٢ ٩٧-١٢-١٥
الحفاظ على مصالحنا الوطنية اساس انضمامنا للجات	الاخبار	٥٧٥ ٩٧-١٢-١٥
رفعت محروس		
حولى : مصر ملتزمة باتفاقيات الجات رغم اعيانها	الاخبار	٥٧٦ ٩٧-١٢-١٥
هشام جاد		
توسيع حجم السوق المصرية بتوقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول العربية	الاهرام	٥٧٧ ٩٧-١٢-١٥
حسن عبد المنعم		
زيادة القدرة التنافسية للانتاج المصرى لغزو الاسواق الخارجية	الاهرام	٥٨٠ ٩٧-١٢-١٧
مايسة السلكاوى		
بدء حصول مصر على تعويضات اضرار "الجات"	الوفد	٥٨١ ٩٧-١٢-١٧
حولى : "لوبى" العظماء يهدد العمالة المصرية	الحقيقة	٥٨٢ ٩٧-١٢-٣٠
افاق سياسية : ما بين "الجات" ومنظمة التجارة العالمية ..	الوفد	٥٨٢ ٩٧-١٢-٣٠
محمود قاسم		
حولى يؤكد : مصر تعيد ٢٨ اتفاقية عالمية خاصة بالجات	الاخبار	٥٨٥ ٩٧-١٢-٣١
هشام جاد		
عواصف "الجات" تهب وصناعاتنا لم تستعد !	الاخبار	٥٨٦ ٩٧-١٢-٣٨
عصام حشيش		
لا نقبل اى ضرر للصناعة الوطنية ومصر تحترم التزاماتها	الجمهورية	٥٩٠ ٩٧-١٢-٣٨
عبد الله نصار		
المصالح الوطنية العليا اساس تعاملنا مع الجات ضوابط لمنع الازرار بصناعات الغزل والنسيج	الاخبار	٥٩٢ ٩٧-١٢-٣٨
ممتاز القط		
ضوابط للحفاظ على الصناعات الوطنية وضمان المنافسة فى ظل "الجات"	الاهرام	٥٩٣ ٩٧-١٢-٣٨
الجات ... جات	الاخبار	٥٩٥ ٩٧-١٢-٣٩
حميل جورج		
كلمات	الاخبار	٥٩٦ ٩٧-١٢-٣٠
محمود عبد المنعم مراد		

مجلد رقم ١٤	الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)		
العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات وحمايه الصناعة الوطنية			
الجمهورية	٥٩٧	٩٧-١٢-٣٠	



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتحاد الصناعات :

استمرار الفترة الانتقالية لاتفاقية التربس في الأدوية بدأنا وضع برنامج شامل لتطوير وتمديدات الصناعة

كلمة - محمد العزاوي :

طالب اتحاد الصناعات بالانضمام بفترة السماح في اتفاقية التربس حتى يمكن ان تستعد شركات الأدوية في مصر لمرحلة الانتقالية.

ويوضح محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات انه تم عقد لقاءات مع صناعات الأدوية في مصر حيث تم التوصل فيها الى كيفية استعدادات قطاع الأدوية لتطوير المرحلة الانتقالية.

وقال ان الاتحاد طالب بمساومات الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الاجراءات التي يتخذها قطاع الدواء في مصر ومساندة برنامج التنمية الشامل في شركات الأدوية المصرية حتى يمكن تسهيل وصول الدواء الانتقالية للصحة للول قانامية بحيث تقتصر على لها فترة اعتداء على حقوق الشركات صاحبة براءة الاختراع.

وقال ان فترة السماح في اتفاقية الدواء هي فرصة اخيرة للدول القارية لتطوير اوضاعها والاستعداد لولوجية المنافسة الحادة من قبل الدول الصناعية الكبرى مخبرا الى ان اجراءات المرحلة الانتقالية في مصر على برنامج تنو لتلها، صنعة



محمد فريد خميس

الدواء في المشروعات الخاصة بالشركات المصرية في صناعة الدواء. وأشار الى ان سيتم تنفيذ برامج خاصة في مجالات الجمود والتأخير ارفع تكلفة والأدوية والتسويق في المشروعات المشتركة بين الصناعات الدوائية بالتعاون مع وزارة البحث العلمي حيث انه تم الانتهاء من اعداد استراتيجية لتسهيل صناعة الدواء بجهود ذاتية وتكلفة تقدر بـ ١٠٠ مليون جنيه مصري لينفذ خلال الفترة الانتقالية للمرحلة

وأوضح ان الاستراتيجية الجديدة تهدف

الى لانس البنية الأساسية لمراكز البحوث الدوائية كما سيتم تأهيل الشركات المصرية من خلال برنامج تدريب متخصص وأعداد مراكز معلوماتها دولي يتم ربطه بمركز الطبقات العالمية حيث سيبدأ البرنامج للتطوير الشامل لمعادن من أول لتكوين

١٩٩٨

وقال ان الاستراتيجية تشمل على تشكيل مجلس مراجعة أسعار الدواء المنع والحماية وذلك طبقا لنص المادة ٣١ من أحكام الاتفاقية وسيتم أيضا اعادة تأهيل ليسان تسجل الدواء للتأهيل بالإضافة الى انه سيتم اعداد آلية لتأهيل والتطوير اللازمة وتفعيل المنظمات الدوائية وكوادرها لتكون قادرة على القضاء عن حقوق الشركات المصرية كما سيتم اعادة تأهيل هيكل نظام التأمين الصحي والذي يحمل قطاع الدواء عبئا كبيرا في مشكلة الانتكاف.

ويك محمد فريد خميس انه سيتم عقد اجتماع موسع للقطاع لتطوير لاجراءات المرحلة الانتقالية في شركات الأدوية وسوف يصفه الدكتور الجولي ريد لشارة والتدريب والمهني سليمان رفا وزير الصناعة وشركات الأدوية خلال شهر نوفمبر القادم



الصدر : الوفاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٦

اتفاقية الجات لا تخيفنا

مضرب سنوات تكون قد وصلنا إلى انتاج سلع قادرة على التداخيل وبذلك تكون قد نجحنا في حل مشكلة طوق الدول الكبرى ولابد من بعض الاجراءات اللازمة لتصدير سلع لدرجة الثانية وهي تخفيف العبء عن القطاع الخاص الذي سوف يتولى وحده هذه المركة الانتاجية أي حل المشاكل كضريبة وبالدرجة الاولى وفي محاولة للجميع ولكن انه من اسباب نجاح الهند انتاجاً وتصديراً هو ان الحكومة تحسب مكافأة قدرها ١٠٪ لكل من يصدر سلعاً من الصناعات الهندية وتشكل جيشاً من اللذين الذين تخصصوا في التجارة الخارجية ولا تتركوا في جميع اقسام العمل لتسويق منتجات الهند وسرمان ما يحصل هؤلاء في رجال اعمال ويتفوق الانتاج الهندي حتى أصبحت الدولة العاشرة في العالم انتاجياً وتصديراً رغم انها بدأت بصناعة رخيصة ورخيصة أي نفس الاسلوب الياباني ونظمت الصناعات الاستهلاكية الصغيرة في اسلع المصرة لم الصانع الكاملة تصدريها في جميع اقسام العلم. واخيراً لا يخيفنا اهداف الجات لأننا راعينا الله في تعاملنا مع القطاع الخاص فهو قائد الانتاج والتنمية والعمود إلى القرن الواحد والعشرين.

أحمد عبد السلام الأتري

قال الرئيس ميمار في إحدى خطبة ما بعد امبار يوليو ان اتفاقية الجات قد وضعت لصالح دول الجنوب ضد مصلحة العالم الثالث، ولغير ذلك بقوله ان الدولة الكبرى اذا انتجت سلعاً ما وتكون التكمية على سبيل المثال عشرة ملايين قطعة، فتعطي لثالث مليون قطعة وتحتج من تكلفة المائة ألف ويكتفي ويكون سعرها أقل من ثلثها في محاولة الدول الكبرى أي ان اتفاقية الجات التي سوف تطبق بعد مضرب سنوات قد وضعت لصالح الدول الكبرى دون غيرها وهذا يعني تدمير الصناعات الدول الصغيرة. وهذا انتهى تصريح الرئيس وقال اذا كاتب هذا علينا اننا يجب علينا ان نتحرك قبل ان نحل علينا ككافة، وعلى سبيل المثال ندرج في القوائم سجون عاماً فقد كانت الصناعة اليابانية أولاً الصناعات ومع ذلك كانت تنتشر في جميع اسواق العالم والتي بها قطاعات شعبية مريحة لانهم الجودة اسم رخص الثمن ولم تتوقف اليابان من فتح السلع الرخيصة، ومع مرور السنين انخفضت اليابان في صعود سلم الجودة بدرجة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، فعلينا ان نتبع هذا الاسلوب وتصنع سلماً ذات الجودة للصنعة ومع الاستمرار سوف يتحسن مستواها وحين يأتي تطبيق اتفاقية الجات بعد



د. عبد الهادي يموت حول «آثار اتفاقية الغات على الاقتصاد اللبناني»:

وانضمام الى «الغات» يفرض على الدولة ردم العجز في الميزان التجاري وتحسين أداء القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وتعزيز أوضاعها

مع التطورات المتسارعة التي تحصل على الصعيد الاقتصادي العالمي، كان منبغلة النظرة الى أسسها ومصوغة شبة متخللة بعد اختيار النظام الاقتصادي، وفي حين تجري محاولات حثيثة من قبل جيل ذات النظام الرأسمالي لتصفية أفضله وتقليص دور القطاع العام ودور الدولة في الدولة الاقتصادية، يحاول الدكتور عبد الهادي يموت، حفيد علي أدلر الإصهار والعلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية، في محاضرة له حول آثار اتفاقية الغات على الاقتصاد اللبناني، أن يجيب عن تساؤلين: ماذا تعني اتفاقية وما هي آثارها على الاقتصاد اللبناني من خلال اتفاقية الغات.

المؤلة هي الحركة الشفعة والحرية والتسارعة لمعاملات المادية (البالية والتجارية والمالية)، وتستند لمعاملات المرونة من أوضاع النظرة لمفهوم التجارة الدولية التي وضعت أسسها سنة ١٩٤٧، والتي عكزت خلال هذه سنة الاتحقة، والتي قلصت على أن تقوم على دولة من دول العالم بالنتاج وتصدير السلعة التي تنتج بانتاجها بزيادة نسبية، في انتاج الدولة للسلعة التي تكون عكسها أقل وجودها أربع من انتاج غيرها من الدول، وهذه السلعة تصبح عالمية، بمعنى أن حقلها يدخلون الأسواق يصبح لا حدود له مع الزمن، فترافق من أسسها القيدو الجبرود والتأثيرية التي تقوم على حركة نقد، وتصحيح المتطرفة التي تحكم أمر التبادل ويتحقق، بالتالي، «الرفاه العالمي»، وكل هذا يعني الانتقال من استمر التجهية الانتاج الوطني الى استمر التجهية الانتاج العالمي.

وتتطهر المؤلة بوجود نظام مؤسسات على مستوى الكرة الأرضية (مستودع النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية) وتتحرك الحدود لتصل الى الانتاج والتوزيع والاستهلاك، وبذلك النظام، بذلك، بواستطاعة شركات تبني استمر التجهية على مستوى عالمي، ويتذكر منتجات تبني مائتين عائدة. وبعد تعريف المؤلة،

ينطلق يموت القعود على الكره على الاقتصاد اللبناني، من خلال اتفاقية الغات، ليتناول انعكاساتها، بالتوالي، على قطاعات الزراعة والصناعة، وعلى واردات الدولة وفي الجملة وصولاً الى قطاع الخدمات، لم يتخلص الى وضع تصورات للتطورات الاقتصادية التي ينبغي اتخاذها قبل الانخراط في اتفاقية الغات عملياً.

في القطاع الزراعي

يشكل الميزان التجاري العنصر حيزاً واضحاً يمثل الى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار للقطاع بين ١٩٨٦ و ١٩٩١، فالتصارات اللبنانية من البواب الغذائية لم تنه قيسها ١٣٦ مليون دولار، في حين أن قيمة الواردات الغذائية قد تخطت ٤٣٦ مليون دولار. إن لبنان مستورد للمواد الغذائية يشكل كبير، وإن كسبه استحوذت لزيادة سنة بعد سنة بحسب (الزبادي، الحماجات الداخلية، وزعم توافر انتاج محلي يطفي الطلب. والميزان التجاري للسلع الزراعية يشكل عجزاً أيضاً. فالتصارات الزراعية التي عكست قيسها في بداية الثمانينات ٢٣٧ مليون دولار، تدهنت الى ١٤٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٢، ووصلت الى ١٣٢ مليون دولار التي كانت وشكلت ٢٠٠ مليون دولار. أما الواردات التي كانت نحو ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢ ابرولاس ١١٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٣.

في القطاع الصناعي

أسفرت اتفاقية الغات من تخفيض التعريفات الجمركية بمعدل ٢٨٪ على واردات الدول الصناعية المتقدمة، مما يؤدي الى حذو مستوى التصرف من ٦٢ ٪ في المتوسط، وتحقق ذلك كون لربح هي: الواردات للمنتج الأجنبيكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، وكندا، وسنضم هذا



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٦

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، ثابته الواردات الجمركية بشكل كبير ومعهم، ففي حين كانت هذه الواردات سنة ١٩٩٢ لا تزيد على ٣٣٣ مليون دولار، تضاعفت في السنة التالية لتصل إلى حوالي ٦٦٧ مليون دولار.

في قطاع الخدمات

المادة الأولى من اتفاقية الغات حول التجارة بالخدمات، تعرف التجارة في الخدمات على أنها توفير الخدمة، وهذا ينطبق على المنشآت المصرفية والتأمين والمقاولات والاستشارات. وهذا يعني، في ما يندرج، الاتفاق من فرض قيود على التحويكات والمدفوعات الدولية الناشئة عن المعاملات التجارية المتعلقة بالترافيقاها المحددة.

وتعبر الالتزامات، في هذا الإطار، على الخدمات الممرجة في جدول أو برامج الأعضاء فقط. فالمجال التي يشملها مبدأ المعاملة الوطنية يقوم على أساس قائمة مشروعة لا تسري إلا على القطاعات التي ترد في جدول أو برنامج البلد، فهي، إذاً، أقل شمولاً من اتفاقية الغات للتعريفات الجمركية والتجارة.

ويمتد قطاع الخدمات من القطاعات المتقدمة جداً في وهو مصرفي أساسي من مصادر الدخل، فقطاع السياحة كان دخله يشكل حوالي ٢٠٪ من الناتج سنة ١٩٧٥، وقطاع المصارف يستقبل مليارات من الودائع. وأمنت قطاعات الخدمات الانتاجية حوالي ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، مقابل ٣ مليارات دولار لقطاعات الانتاج، فشكلت بذلك ٨٪ من إجمالي النشاطات الانتاجية (....).

ويخلص د. يميوت إلى القول أن القرارات التي تتخذها الدولة، خصوصاً إذا كانت قرارات حكيمة وسدوسية، تساهم بما لا يقلل الشك، في توجيه الاقتصاد نحو اتجاهات أفضل، وتسمح للمزارع مثلاً باستغلال أرضه وهو مطمئن أكثر بأن جهده سيجدر عليه انتاج أكبر ومرتود أفضل.

من هذه، يصعب دور الحكومات بعضها في توجيه قرارات المزارعين بالنسبة للانتاج. وإذا كانت الدولة لا تزال تشعر بأنه لا يجوز أن تقلل المصانع أبوابها، ولا يجوز أن تعدد حيلة أسوأ.

١٥٠ ألف عامل في القطاع الصناعي، فحجب أن تابع دوراً مميزاً وسليماً في يتفهم البلد من سواحية التطورات الحاصلة على الصعيد المالي.

وقد يكون القطاع السياحي قطاعاً مميزاً لا بد من تطويره، وقد يكون قطاع المصارف قطاعاً مهماً لا بد من زيادة الثقة فيه، وكذلك قطاع الترانزيت والمناطق الحرة، غير أنه لا يجوز التخلي عن القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة)، ويبقى المطلوب تأمين الخيارات الصحيحة للمجالات التي تؤمن مرتوداً دائماً وثابتاً، ولا تكون عرضة للازمات من وقت إلى آخر.

وهذا لا بد من التخليك على قابلية القرارات للتغيير، بعيداً عن الطوباوية، واتصافها بالعقنة والواقعية، وألا ما يتبع من التخلل هكذا قرارات؟

وختاماً، لا بد من الإشارة إلى الخطوات الضرورية التي لا بد من اتخاذها قبل الانخراط فعلاً في اتفاقية الغات.

يحسن أداء القطاع الزراعي وتعزيز دوره، تطوير دور

لنشر والخدعات الصفحية والمعلومات

الاتفاق على سائر الأعضاء بموجب تصميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

وتتأخر الصناعة اللبنانية بالمناقشة الحادة من الانتاج

الصناعي، الاجنبي، فارتفع تكاليف الانتاج الصناعي اللبناني، وانخفض الجودة، وسوء إدارة الانتاج في الكثير من الحالات، وعجز النقل عن خدمة الانتاج الصناعي، وعدم الاهتمام بالبحوث والتطوير والتعبئة والتغليف بشكل يتناسب مع متطلبات المقاييس العالمية، إضافة إلى تكاليف الإعلان والترويج، جميعها عوامل تسهم في اختلال معادلة التبادل لصالحه للسلع الأجنبية.

والتالي اتفاقية الغات، في هذا المجال، لتفرض فتح الابواب على مصراعها للإنتاج الاجنبي وعلى قدم المساواة معه، مع انشاء فلتسح في المجال أمام نمو الصناعات الوطنية المستجدة قبل أن تخضع للمنافسة الدولية.

وحيث يكفل لبنان كعضو في الاتفاقية، سيكون عليه أن يحرر بالتدريج تجارتها مع الدول الأخرى، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، بالإضافة إلى التخفيض المرحلي من القيود الجمركية، ومن الطبيعي أن كلغة الانتاج الصناعي سترتفع، لأنه سيتم إلغاء دعم الانتاج، وإلغاء دعم الصادرات، وستزداد كلغة فحمن السلع للتأكد من مطابقة المقاييس الجودة العالمية قبل شحنها.

وإذا رغب لبنان في تحقيق قدرة على المنافسة، فإن ذلك يفرض استخدام التقنيات والاختراعات وحقوق الانتاج، الأمر الذي سيساهم، أيضاً، في زيادة كلغة الانتاج.

في الميزان التجاري

تحقق اتفاقية الغات أكبر قدر من انسياب صارت دولة ما إلى الدول الأخرى، خصوصاً إذا كانت تتمتع بميزة الجودة والسعر الأفضل، هذا الواقع تستفيد منه الدولة ذات الصادرات الكبيرة، أما الدولة التي تكثر وارداتها عن، صارتها فمن تجني إلى الخيبة والخسارة، خصوصاً إذا كانت أغلب مستورداتها سلعاً استهلاكية، باعتبار أن الرسوم الجمركية ستتناقص شيئاً فشيئاً إلى أن تعتمد نهائياً.

هذا الواقع سيؤيد من المشاكل الداخلية، إذا لم تلجأ الدولة إلى تدعيم قطاعاتها الانتاجية، وهذا الأمر يطبق على لبنان، فهو بلد مستورد، وصادراته متواضعة جداً، إذا ما قيست بحجم وارداته، ولذا، فمراجعة دقيقة لواقع الحال تفرض إعادة النظر في البنية الاقتصادية، كي تتمكن من مجاراة التطورات الحاصلة في العالم، خصوصاً إذا ما علمنا أن ما يزيد على ٩٢٪ من حجم التجارة العالمية يمر عبر مجموعة الدول المنضمة للاتفاقية، و ٨٠٪ من هذه التجارة متركزة في الدول الصناعية المتقدمة.

في الواردات الجمركية

إن تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، وصولاً إلى الإلغاء التام، يعني بالنسبة إلى بلد كليبان حرماته من الواردات الجمركية الهائلة، التي تشكل مصب واردات الوزارة العامة، خصوصاً أن لبنان خرج من حرب شروس تركت دماراً هائلاً، ويحتاج ما يزيد على ١٠ مليارات دولار إعادة بناء ما تهدم، ولا يمكن التخلي عن هذه الواردات في المدى المنظور.



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القطاع الصناعي، رغم العجز في الميزان التجاري، والمساهمة
في إيجاد تكتل عربي يؤمن إقامة حجم أسهل للمنشآت
الاقتصادية، بما يميز موقع الدول العربية في تعاملها مع
الخارج، ويخفف من عطوبية الانتاج الوطني.
-
حيدر الحسيني



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تسوية

معركة الدواء لا تزال مستمرة. وبعد ٣ سنوات من توقيع اتفاقيات الجات لا تتوقف المحاولات من جانب الشركات الأمريكية والأوروبية لإقناع الشركات المصرية بالتنازل عن المهلة الممنوحة لدول التنمية وهي ١٠ سنوات وباقى منها حالياً ٧ سنوات فقط وصناع الدواء والمستهلكون أيضاً يعارضون التنازل. عن هذه المهلة لأنها حق حصلت عليه مصر وهي ليست اعتداء على حقوق الشركات العالمية صاحبة براءات الاختراع.

ومن حق المواطن المصري أن يستفيد للزيادة المتوقعة مع تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية في الأدوية. فالتطبيق الفوري سيؤدي إلى زيادة أسعار الدواء بنحو ٦ أضعاف على الأقل وستزيد فاتورة استهلاك الدواء من ٣ مليارات جنيه حالياً إلى ١٢ مليار جنيه!!

وقد يؤدي التطبيق الفوري لاتفاقية التريس في الأدوية إلى اختفاء صناعة الدواء المحلية. وإذا كانت هذه القضية قد عادت إلى دائرة الحوار مرة أخرى مع شركات أوروبية وأمريكية والتي تطالب بالتطبيق الفوري بحجة أن هذا يفتح الباب للاستثمار في مجال الدواء ويمنع هجرة العقول المصرية في مجال الابتكارات نظير الحماية التي ستوفر لهم.

ويقولون إن الوضع الحالي يشجع على التقليد وليس الابتكار والدواء للبلاد فاعليته أقل.. وهذا صحيح..

ويقولون أيضاً إن التطبيق الفوري سيزيد حصة الشركات الأجنبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي ويزيد صادرات الدواء المصري من منتجات أصيلة. ولكن هل يمكن التنازل عن المهلة. أعتقد أن الظروف الحالية لا تسمح على الإطلاق. علينا الحزم بكافة الحقوق التي حصلت عليها مصر.

ونحن نتمنى بما أعلمه الرئيس حمفي مبارك في أكثر من مناسبة من ضرورة المحافظة على استمرارية المرحلة الانتقالية حرصاً على المصالح غير القادرة وحتى لا يزيد العبء على الجماهير والموازنة العامة ولهذا فإن المفاوضات التي عادت مرة أخرى يجب أن تراعى كل هذه الاعتبارات وعلى شركات الدواء أن تستعمل تسويات بعض

بسرعة.

بسم الله تعالى



المصدر : الأقبـار

النشر والخدمات الحففية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢١

نعم .. «أ.ج.ت» خطر يهدد صناعاتنا

بقلم : جلال دويدار

اصبح واضحا تماما قولنا وعملا، اصرار الدولة على توفير الحماية اللازمة لصناعاتنا المحلية دون الإخلال بالحد الأدنى لما تقتضيه به الاتفاقيات والالتزامات الدولية، وتون إيداع أى استعداد للتنازل عن أى حق من الحقوق في هذا المجال.

وفي اللقاء مع شباب الجامعات بالإسكندرية كان الرئيس مبارك حريصا على تأكيد هذه الاستراتيجية المصرية وعربيا عندما أشار إلى أهمية إقامة السوق العربية المتقدمة لخفمة حركة التجارة بين الدول العربية لصالح الصناعاتها ومنفعة شعوبها.

وبعد ما تناول الرئيس متحفظا بهذه السوق في لاجية على مسئلة الشباب باعتبارها واحدة من القضايا الاقتصادية المصرية جاء رده على سؤال حول اتفاقية، الجات، التي تنظم التجارة على مستوى العالم ليضلي بعدا هاما وخفيرا على هذه القضية الاقتصادية التي سوف تلقى أعباءا شديدة على اقتصاد الدول النامية. قال الرئيس أن هذه الاتفاقية صدرت لصالح الدول المتقدمة الغنية وتيسر لصفحة الدول النامية على الإطلاق وهذه حقيقة تكفي عنها كل يوم الأحداث والتطورات وممارسة الضغوط التي تدل على قصر النظر والأناية.

إن أهم أهداف اتفاقية الجات العمل على فتح أبواب الدول النامية أمام صادرات الدول الغنية بما يتفق لها القضاء على القاعدة الصناعية لهذه الدول من خلال المنافسة غير العادلة. قال الرئيس أن الإنتاج المكثف الذي تطرحه الدول المتقدمة الفنية في الأسواق اعتمادا على الإمكانيات المادية والتقدم التكنولوجي سوف يرحم كفة منتجاتها كما وكيفا وسعرا لمواجهة هذا الخطر الداهم المكثف بالالتزام القانوني الدولي، اصبح ضروريا تعاون الدول النامية من أجل ضمان مستقبل حياتها وأجيالها القادمة. ويرى الرئيس مبارك أن سياسة إضفاء النمو الاقتصادي في الدول النامية سوف تنعكس اثره سلبا في المستقبل على اقتصاديات الدول المتقدمة. إن انهيار الصناعات الدول النامية تعنيا مع هذه السياسة سوف يقلقها القدرة مستقبلا على استيراد منتجات الدول المتقدمة الاستهلاكية والراسمالية.

من هذا المنطلق وحتى تتوالى لصناعاتنا القدرة على مواجهة عمليات إغراق أسواقنا بمنتجات الدول المتقدمة فإن واجبتا الصدى بكل قوة لتلك المحاولات التي تحاول جرمانا من فترة السماح التي تضمنتها اتفاقية الجات لصالح بعض منتجاتنا.

إن صناعة الأدوية النامية في مصر ذاتي على راس قائمة هذه المنتجات التي اعطتها اتفاقية حماية الملكية الفكرية الموقعة عام ١٩٩٥ مهلة عشر سنوات لترتيب أوضاعها تنتهي في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أنه لم يمض سوى ثلاث سنوات من الفترة السنوات العشر إلا أن طمع الدول المتقدمة وجشعها وسعيها المستمر لجني المزيد من الأرباح التحليلي المزيد من الرخاء والرعاية لشعوبها دفعها إلى معارضة الضغوط للتنازل عن هذه المهلة والبدء فوراً في تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية. إن الخضوع لهذه الضغوط مهما كانت التزامات لوقتية التي تقضيها الدول المتقدمة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى رفع أسعار الدواء والعلاج في مصر بنسبة ٢٠٠% وهو أمر يوقع مستوى الدخل الخافية للمواطنين.

ومع تمسكت بالحقوق والأمميات المقررة فإن علينا في نفس الوقت الإسراع في اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لمواجهة الأوضاع بعد انتهاء المهلة بما في ذلك إنشاء المراكز البحثية لإنتاج الخامات ونقل التكنولوجيا المطلوبة لصناعة الدواء.



المصدر: الأقباز

التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ● ●
إن ما ينطبق على صناعة الدواء في مصر ينطبق أيضا على صناعة
الشمع واللايس الجاهزة حيث تقضي اتفاقية الجات بإعطاء مهلة حتى
يناير ٢٠٠٥ لتحويل النامية لتطبيق أوضاعها قبل تطبيق بنودها كاملة
والتي حددتها أربع مراحل يتم خلالها رفع حظر الاستيراد. وفقا لهذه
البنود فقد التزمت مصر بما قرره المرحلة الأولى وهي تعمل حاليا على
تتفيذ المرحلة الثانية المحدد لتنتهي عام ٢٠٠١ أن أهم ما تتضمنه بنود
المرحلة الأربع التي تنتهي أول عام ٢٠٠٥ هي خفض الرسوم الجمركية
حتى الإعفاء شبه الكامل.

وحتى يمكن مساعدة الصناعة النسيجية في مصر على الاستعداد
للتطبيق الكامل لاتفاقية الجات فإن على الدولة أن تعمل على اتخاذ كافة
القرارات التي تساعد على خفض الاعباء المالية سواء كانت إدارية أو
ضريبية بما يزيد من قدرتها على المنافسة ومواجهة المنتجات الأجنبية.

● ● ●
إن متابعة هذه القضية التي تحدث عنها الرئيس في لقائه بالشعب
بحاج إلى تشكيل جهاز فني يضم ممثلين متخصصين من الدولة والقطاع
أشخاص والذراف التجارية تكون مهمته تقديم الأفكار والمقترحات التي
تحقق مصلحة الاقتصاد في معاهدة لخطا تطبيق اتفاقية الجات.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ١٩٩٧/٨/٢٣ التاريخ

غرفة الصناعات النسيجية

استعدون اجابات شوط

□ كتب عبد الناصر أحمد:

بالنسبة للصناعات النسيجية وأبلغته اللجنة التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي تشرّف على بنود الاتفاقية وأصبح الالتزام التالي على مصر مطلوب أن يتم خلال شهر يناير عام 2002.

وأشارت إلى أن مصر حتى عام 2002 قد أوفت بالتزاماتها بشأن التحرير الجزئي المطلوب وفقاً للبنود الأساسية لاتفاقية المنسوجات والملابس ومن الاتفاقية الدولية التي تحكم هذا النشاط.

إلا أن المذكورة أكدت أن هذه الصناعة لم تتاح لها الامكانيات اللازمة للتطوير سواء كانت مادية أو بشرية أو تكنولوجية أخذين في الاعتبار الأوضاع التي كانت سائدة والفكر الاقتصادي الذي كان سائداً

خلال الفترة الماضية وحتى منتصف الثمانينات وأثره

على المصنّعين من الصناعات وبالذات

الصناعة النسيجية التي استثمرت

ولسنوات عديدة تخصص حوالي 75٪ من

طاقاتها الانتاجية سواء مصانع القطاع العام والخاص

في الوفاء بخطة الألفية النسيجية التوجيهية مالم يعطها الفرصة الكافية

في الأخذ ببرامج التحديث والتطوير لألاتها ومنتجاتها.

وأشار عبد المصمود إلى المذكرة التي أعدها المهندس عبد الوهاب الشوقاوي

رئيس الجمعية التعاونية الانتاجية لاصحاب مصانع النسيج وملحقاته بشبرا

الخيمة والتي عدد فيها الاعياء التي يتحملها المنتج المصري والتي تضعف القدرة

التنافسية للصناعة في مواجهة المنتجات المستوردة.

أكدت غرفة الصناعات النسيجية استخدامها لتحرير التجارة وبهذه تطبيق اتفاقية الجات على الصناعة ووضع الانظمة والقوانين الكفيلة بالقضاء على جميع الشغرات التي تؤدي إلى إضعاف الصناعة مع القضاء على السلع المهربة بالاسواق.

جاء ذلك في مذكرة بحث بها المزم باله عبد المصمود رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية لوزارة التجارة وقطاع الاعمال والصناعة ومطالبات المذكرة بعمل تنظيم فني وإداري على مستوى عال لاجهزة الجمارك ومعاملها وتدريب القائمين عليها قبل بدء التحرير مع توفير المناخ

اللائم وتأمين المصانع المحلية الصغيرة والمتوسطة والملاونة

في مجال نقل الخبرة الفنية إليها بما يساعد على

تطويرها وتبسيوية مركزها التنافسي

وذلك خلال فترة السبع سنوات القادمة قبل

التحرير الكامل في يناير 2005.

وأكدت المذكرة ضرورة أن تستكمل اجهزة

الاعراق برامج تدريبها وتأمينها وتحصل على الخبرة الكافية

لمواجهة ما تتعرض له الاسواق المصرية من الملابس الواردة من دول شرق آسيا

وغيرها في حالة فتح باب الاستيراد للمنسوجات وفقاً للاتفاقيات الدولية.

وأوضحت المذكرة أن مصر قامت بتنفيذ التزاماتها بالنسبة لمرحلة الدمج الأولى

والثانية وحررت فعلاً بعض أنواع الالبات والغزل والقمشة والملابس الأقل تأثير





المصدر: المجلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ٨/ ٢٥



القاهرة. المجلة

وعدد مؤلّاء مخاوفهم ما بين تهديدات بارتفاع الاسعار عدة أضعاف بعد سنوات لم يزد فيها سعر الدواء في مصر عن سدس قيمته في العالم إضافة إلى احتكار صناعة الأدوية من قبل الشركات الأجنبية. وقبل هذا وذاك الخوف الشديد من الشركات متعددة الجنسيات التي تستطيع أن تتخذ المادة 28 من الاتفاقية كذريعة للقضاء على صناعة الأدوية في مصر وتحويل هذا المجال إلى مجرد نشاط تجاري استيرادي، إذ تقول إن من حق صاحب

لم تترأى من الاتفاقيات الدولية جدلا في مصر كالجلد الذي أثارته اتفاقية الملكية الفكرية فيما يخص صناعة الدواء نظرا لأهمية هذه الصناعة وقدرتها على سد أكثر من 90 في المائة من حاجة الاستهلاك المحلي بأسعار تنخفض عن المعدل العالمي. وتزداد المخاوف من تكةس تودي بتلك الصناعة وقدره الحكومة المصرية على تلبية احتياجات المرضى محدودي الدخل بسبب الشروط الصارمة التي تنتهجها الاتفاقية لحماية أصحاب براءات الاختراع وانخفاض فترة السماح.

الملكية الفكرية أن يقصر انشطته في ظل الحماية التي يتمتع بها على أنشطة تجارية. من ناحية أخرى لا يرى اخرون مبررا للفرع من الاتفاقية بل على العكس اكادوا انها ستدفع صناعة الدواء إلى الأمام وتنشط البحث العلمي والتطوير وتلبي التلبية للتكنولوجيا. وكانت أول بادرة قرار من الشركة القابضة لصناعة الدواء هي إنشاء شركة مشتركة مع القطاع الخاص تساهم فيها بنسبة 45 في المائة لاجراء البحوث وتطوير المعدات برأسمال 30 مليون جنيه ورغم الضعف الشديد لقيمة رأس المال مقارنة بما تحتاجه بحوث صناعة الدواء الا انهم اعتبروها خطوة ايجابية على الطريق الصحيح.

ودق المراقبون لصناعة الدواء ناقوس الخطر الذي يصعب واقعا حال تطبيق الاتفاقية المقرر ان يبدأ في يناير (كانون ثان) من عام 2005. بعد قرار الرئيس المصري حسني مبارك بالحصول على سنوات السماح العشر كاملة حتى يتسنى لتلك الصناعة اعادة ترتيب الأوراق لمواجهة المتغيرات المقبلة كما طالب بذلك مسؤولو صناعة الدواء في مصر.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٤

تتبع وتبيع بمليارات الدولارات وخلق ذلك منافسا متوازنا أفاد كل دول العالم خاصة النامية.

أثار سلبية

وزاد أبو العيين يقول ان الاتفاقية لا تنص على حماية تصنيع للمادة الفعالة فقط بل شملت المنتج النهائي واستمرت من 10 سنوات الى 20 سنة مما سيكّن لها آثارها السلبية على صناعة الدواء وستمتمد الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الدول النامية. ومن أهم الأمثلة التي تؤكد ذلك ما حدث في كندا اثر تطبيق الاتفاقية حيث كانت الصناعات الدوائية الوطنية توفر الادوية باسمائها الكيميائية بأسعار تقل كثيرا عن الادوية التي تنتجها الشركات العالمية بأسعارها التجارية. ونتيجة لذلك الذي التنازل في الاسعار بين الشركات المنتجة وانقرضت الشركات المحلية كمحتكرة للسوق وبأسعار لظكية. وكان الرابح الوحيد من تطبيق الاتفاقية الشركات الاجنبية متعددة الجنسيات ، أما الخاسر فهو الصناعة الوطنية الكندية ونظام العلاج الطبي وللاوطن وقمرت تكلفة الدواء في كندا بمقتضى الاتفاقية ما بين 4 الى 7 مليارات دولار بحلول عام 2010.

واضاف ان شركات الادوية العالمية سينزايه تلوونها في السوق المصرية ويتقلص دور الصناعة الوطنية. بل قد يكون مصيرها الى زوال وتعود مصر الى استيراد الدواء من الشركات العالمية المحتكرة للتكنولوجيا. وأنا كان مبرر المرحبين بالاتفاقية هو قدرتها على جذب استثمارات جديدة للبلاد فلا اعتقد ان صناعة الدواء في مصر كانت يوما مقلقة او غير قادرة على جذب الاستثمارات. اما عن الآثار الاقتصادية والصحية، فإن ارتفاع الاسعار سيؤثر حتما على النواحي الاقتصادية ويحد من قدرة الدولة على علاج الجماهير في التأمين الصحي والمستشفيات الحكومية. ففي كندا الدولة التي يرتفع فيها دخل الفرد الى أكثر من ١0 آلاف دولار تعاني من نفس المشكلة. حيث زاد الصبح الي 750 مليون دولار سنويا. كما ان الشركات العالمية تتبنى سياسة الاعتناء عن اكبر عدد من العملاء كما حدث في الانماجات التي حدثت حديثا بين الشركات العالمية المتعلقة.

وفي الوقت الذي تسبب فيه وجهة النظر السابقة على معظم المهتمين بهذا المجال يظهر فريق آخر يختلف معه في الرأي، وهو فريق قليل العدد لكنه مؤثر. ويقول الدكتور محمد صلاح الدين من شركة فايزر مصر للادوية انه يجب الاعتراف بأنه لتحقيق تطور جوهري في صناعة الدواء لابد من خلق بيئة تشجع على الابتكار

أثار عميقة

وقال الدكتور أحمد أبو العيين عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات ورئيس شركة سيديكو للأدوية ان الاتفاقية ستكون لها أثار عميقة على الصناعات في الدول النامية بصفة عامة وعلى صناعة الدواء خاصة. لذلك دعا المجتمع الدولي الى منح مهلة عشر سنوات لصناعة الدواء في الدول النامية التي يقل دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنويا لتطبيقها.

واضاف انه لمعرفة الآثار المترتبة على تطبيق الاتفاقية بالنسبة لصناعة الدواء لابد من استعراض الموقف الحالي لها. فالصناعات الدوائية في مصر تنتج ما يقرب من 93 في المائة من الاستهلاك الذي وصل الى أكثر من ملياري جنيه (500 مليون دولار) وبأسعار تقل عن الاسعار العالمية. لأن الدواء المصري يخضع للتصدير الجيري من الدولة. ويتم استيراد 7 في المائة فقط. كما تصنع معظم العيوات في مصر. وفي حالة استيراد الدواء من الخارج ستصل القيمة الى نحو ١2 مليار جنيه (3.5 مليار دولار). ويبلغ عدد الشركات المنتجة للدواء 11 شركة قطاع عام لإنتاج الدواء والخامات والعيوات و١١ شركة تابعة لشركة اكديما و٥ شركات مصرية - اجنبية وشركتين اجنبيتين اضافية الى شركات اخرى تنتج الاغذية الطبية والمستحضرات البيطرية وبعض المستلزمات الطبية للتخصصية. والوضع السابق لقانون براءات الاختراع كان يوفر الحماية للاختراعات لمدة عشر سنوات فقط. وتسري هذه الحماية على المادة الفعالة فقط دون المنتج النهائي مما اتاح للشركات الوطنية انتاج الادوية التي كانت تستوردتها مصر وتوفيرها بأسعار تقل عن اسعار الشركات العالمية. ودعم ذلك ان الشركة الوطنية كانت تستطع شراء المادة الفعالة من شركات اخرى غير صاحبة

الاختراع كانت تنتجها بأسعار أقل لانها قد تكون توصلت الى طريقة مختلفة في صناعة المادة الفعالة او سبقت لفترة الحماية بعد مرور عشر سنوات

كما اتاح القانون للدول النامية انتاج مستحضرات وطنية عن طريق بحوث ذاتية والحصول على حق انتاج المستحضرات العالمية الاجنبية عن طريق اتفاقيات التصنيع بالترخصة. ولم تتضرر الشركات العالمية من ذلك بل حققت ارباحا طائلة رفعت بعضها من مجرد معامل صغيرة الى شركات ضخمة متعددة الجنسيات



رئيس أكاديمية البحث العلمي الأسعيد بعالة الفرع بين شركات الأدوية المصرية

شركات الدواء المحلية: الاتفاقية ترفع الاسعار وتبقي المنافسة وتزيد ثراء الشركات العالمية

400-500 مليون دولار ولا تتعدى نسبة النجاح 20%.

وبالتالي يجب الاعتراف بأنه لدى ادخال دواء جديد له حق الحماية سيكون سعره اعلى مما اذا كان منتجا سائبا لأن الشركة المنتجة يجب ان تحقق وتوض ما لدفعته في بحوثها واستثماراتها. وأن كانت براءة الاختراع تقدم حق التصرف بلا منازع للمنتج لمدة معينة ان يكون الدواء الوحيد من نوعه في الاسواق فغالباً يوجد عدد من المنتجات للمعالجة التي تنقسم لها براءة الاختراع او لا فمثلاً لعلاج ارتفاع ضغط الدم هناك عشرات من الادوية التي تملك او لا تملك براءة اختراع.

وقد يلحق مصر ضرر وفقاً لمصلح الدين بمصالحها الاقتصادية لأنها فرت الحصول على فترة السماح كاملة. لأن الشركات العالمية ستأخذ استثماراتها الى مكان آخر مما يؤدي الى خفض قدرة المصانع المحلية على تطوير المنتج السائبة لكنها اذا قدمت الحماية فستشارك تلك الشركات في تقنياتها ومعرفتها وستتخسر في مزايا البحوث والتصنيع حيث تملك مصر القوة البشرية العلمية والتقنية.

حالة الفرع

وأكد الدكتور محمد بهاء الدين فايز رئيس أكاديمية البحث العلمي السابق ومستشار وزير البحث العلمي لمعالجة على سماعات لمعالجة الفرع التي اصابت رجال الصناعة لأنها ستكون دافعاً للأنجاز . مشيراً الى ان الاتفاقية قائمة لا محالة لأنها وضع عالمي لا مفر منه. لذلك لا بد من تخطي مرحلة الخوف والبهمة فوراً في العمل فالاتفاقية ليست دمعياً وعند قراءتها بعين ستكتشف ايجابيات كثيرة لها ورجال الصناعة خائفون لأن الاتفاقية لها تحديثات وهم لا يحبون

واستثمار رؤوس الاموال. وهذا لا يتواءم في مصر لعدم تطبيق قانون براءة الاختراع. واعتقد ان من يعارض هذا القانون هم اصحاب المصانع المحلية التي تزدهر صناعاتهم ببيع المنتجات. وقد أدت معارضتهم الى ارتباك وفوضى ومعلومات خاطئة.

واضاف ان تبني قانون براءة الاختراع وحماية الملكية الفكرية من شأنه ان يحمي فقط المنتجات في المستقبل ولن يرفع السعر املاً. الا انه سيؤثر سلباً قسم صغير من السوق فعدد تطبيق الاتفاقية ان تتعدى الادوية المحلية اكثر من 2 في المائة من الادوية اي ان 98 في المائة من السوق سيكون ميسراً لصناعاته في المصانع المحلية. كما ان 95 في المائة من الادوية التي تدرجها مؤسسة الصحة العالمية (WHO) كادوية اساسية للعناية الصحية غير محمي اليوم بالقانون وبذلك اعتماده ان يؤثر على اسعارها.

ولم يتخفف اسعار الدواء في مصر اساساً بسبب عدم تطبيق الاتفاقية. ولكن بفضل قوى مرتفعة لاستثماراتها لا أساس له من الصحة. وخاصة ان هذا الردود يتأثر بمجموعة قوى السوق المختلفة مثل الفعالية للتشغيلية وقدره الشركة على اتخاذ قرار لتخصيص موارد لتطوير دواء معين على نحو نموذجي. وتبدأ شركة البحوث بسبعة ملايين مركب قبل ان ينتهي بها الطواف الى منتج يمكن تسويقه ويستغرق ذلك 12 عاماً وتبلغ التكلفة ما بين

وبالتالي فإن اتهام الشركات متعددة الجنسيات برفع اسعار عالية لتحقيق مردود مرتفع لاستثماراتها لا أساس له من الصحة. خاصة ان هذا الردود يتأثر بمجموعة قوى السوق المختلفة مثل الفعالية للتشغيلية وقدره الشركة على اتخاذ قرار لتخصيص موارد لتطوير دواء معين على نحو نموذجي. وتبدأ شركة البحوث بسبعة ملايين مركب قبل ان ينتهي بها الطواف الى منتج يمكن تسويقه ويستغرق ذلك 12 عاماً وتبلغ التكلفة ما بين



المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/عج

تصنيع الأدوية

التحديات يجب أن نعترف أننا في حالة تخلف في مجال البحث العلمي. وأنا كباحث علمي في مجال الدواء أرى أن الفرص والتحديات بالاتفاقية كثيرة.

هناك قاعدة شرعية، والحديث الدكتور فايز، أن ما لم يرد بشأنه نص صريح بالتحريم فهو حلال أو على الأقل مباح. ويجب أن نطبق هذا عند تنفيذ الاتفاقية فمثلاً هناك ما يسمى بالهندسة العكسية (Reverse Engineering) وللقصود بها التعلم من سلعة الغير ثم تطويرها وبالتالي أستطيع تسويقها والمنافسة دون الخضوع لشروط الاتفاقية.

والحقيقة أن المادة 28 من أسوأ مواد الاتفاقية لكن هناك ثغرات كثيرة يمكن أن تنفذ منها فالمادة 66، تقول أننا يمكن أن نستورد استيراداً موازياً أو الحصول عليها من مصدر آخر.

كما أن المادة 29 تقول إن واجب صاحب الملكية الفكرية أن يكشف عن مكنون اختراعه حتى تستطيع حماية ما يكشف عنه وهذه معلومات عامة.

وحسب الآن أسمع من باحثين ورجال الصناعة لفظاً يعبر عن مدى الرعب الذي يمتلكهم وهو «يانهار أسود الجات جالية» لأنهم يشعرون أننا ندخلون على زمن التحكمات الاحتكارية. وأن اتفاقية من تأليف وتلحين الشركات متعددة الجنسيات قهول سيرفع السعر وقد يكون هذا صحيحاً وهم غير ملومين على ذلك فالإنسان الواعي هو الذي يبحث عن تحقيق مصالحه بأكثر الفسادة ممكنة وأن تكون مكاسبه الا نتيجة لاجتهاده في مجالات متعددة. وطلب فايز شركات الأدوية بفتح قنوات بينها وبين معامل البحوث الأكاديمية، وأن تمتد من الآن لنشور المنافسة من أوسع أبوابها، ففترة السماح ليست طويلة ■



المصدر: الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

ذبح الدواجن بغير الجبل

فجأة ظهر شبح توليفي عبدالحي يقيم على مزارع الدواجن والأسواق بعد أن اصبر د. أحمد جويلى وزير التجارة والتموين قراره برفع الحظر عن استيراد الدواجن والطيور المذبوحة بعد حظر استمر 11 عاماً. وإذا كان قرار رفع الحظر يأتي التزاماً من مصر بقواعد منظمة التجارة العالمية التي تلزم الدول الأعضاء بها بعدم فرض أية قيود تحد من حركة التجارة الخارجية «الجات» إلا أن هذا القرار جاء متسرعاً كما يؤكد القائلون على هذه الصناعة لأنه اتخذ دون سابق إنذار، ولم يسبق تنفيذه مهلة كافية رغم أن صناعة الدواجن من الصناعات الحساسة التي تهتز بعنف صعوداً وهبوطاً من أى قرار يتعلق بها.

رغم أن الحكومة أصدرت قراراً برفع الرسوم الجمركية على الدواجن والطيور المذبوحة إلى 80% وبعد أدنى سعر الفن ٦٠٠ دولار وهو ما يضمن حماية حقيقية للدواجن المحلية إذا ما طبق هذا النظام فعلياً. ولين تلامب إلا أن المشكلة تكمن في التحويل من بعض المستوردين للفلسطينيين الذين لاهم لهم إلا القساطر والفساحيل واللحوم إلى إغراق الأسواق بكميات هائلة من الأتراج الفرونية واللتهمية للصالحية. وفي الأتراج قطن تتحتل أسبانيا في الأسواق العالمية إلى أقل من ٥٠٠ دولار للطن الواحد، وما يبنى أن تسبب الدواجن المستوردة أقل من مثيلاتها المحلية سعرياً. بعض النظر عن جودتها فلتتوار صناعة الدواجن بإغراق الزراع إربابها، كما يحدث من قبل. لكن هذه المرة من المستحيل أن تستورد صناعة الدواجن ما فيها لاته وريسة أن تستطيع الحكومة أن تلصا إلى الصالحية. كما فعلت في المرة السابقة.

كل هذا يجعلنا أمام مستغبرات جديدة تكون معها أكثر حرصاً في اتخاذ القرارات مع وضع الحساسات الكافية لضمان عدم التلاعب والتفصيل وحتى لا يتحول شبح توليفي عبدالحي إلى حقيقة واقعة تمارس يدوماً للتخريب من جديد.

وتتقسم صناعة الدواجن في مصر إلى نوعين مختلفين للأنواع هما الإنتاج الرطب، والإنتاج الجاف، وفي الوقت الذي يحسم فيه الإنتاج الرطب بإنتاج الأتراج البدائية من الطيور واستخدام الأساليب



المسار : الأسبوعية

لنشر والإخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٥

وأخيراً، لن الرقابة الصحفية يمكن أن تلعب الدور الأثير في السيطرة على الأسواق لمنع دخول السلع الرخيصة وتطويق الرافعات المصرية القياسية مثل شروط البيع على الطريقة الإسلامية، وأيضاً فيما يخص بقية الصلاحيات التي لابد أن تشمل عدة مئة شهري على الأقل من وصول القسحة إلى اللوائح المصرية، ومعنى الالتزام بذلك أن القسحة التي تصل سوق تكون مئة للتصدير إلى مصر منذ ذبحها، وهو ما يمنع عدم التلاعب والتحكم في وصول قسحات لأسرة إلى عينة الجودة مثل لحوم الأسماك التي لا تخرج سعر الصاج منها (٢ كيلو جرام) ٤٠ مثلاً امريكا وهي تستخدم فقط على عمل مرقعة الدجاج وإزالة الشعر والكلاب.

تطوير الصناعة

ويشير د. نجيب الهلالي مدير زراعة القاهرة رئيسة مصلحة كواكب كواكب إلى مشروع تطوير صناعة الدواجن ومنسجين كفاكشا، بالتعاون بين وزارة الزراعة والتحصين الأوروبي وبإشراف د. ممدوح شرف الدين وكيل وزارة الزراعة، وهذا المشروع يستهدف تطوير التحصيل للأمن التحسين لفرمات البويضات وإعدادها بالصالح والمساقي التوتاركية وإرسال التلثة والتبريد والتعبئة الحديثة، وإيضاً القنوش بمسحة تطوير رؤيتها من الأراضي وتقليل نسبة الفاقد والتفوق وزيادة الوزن وإنتاج معدل التحصيل الكافي، وكما هو عولمة تجعل من الدواجن المصرية قادرة على مواجهة المنافسة بعد أن تصل إلى المعدلات والمواصفات العالمية في هذه المجالات، وهذا للتطوير تستغرق مدة تقديسه ٤ سنوات وأيام من الانشغال به ورعايته حتى يمكن لصناعة الدواجن أن تصمد في مواجهة رواج الاستيراد، فبغية التفوق في البداية في مصر بلوغ حوالي ٧١٥ وهي ثلاثة أضعاف نسبة التطوير العالمية كما أن معدل التحصيل الكافي الآن يتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ كيلو جرام في ٤٥ يوماً في حين يبلغ ٢ كيلو جرام في الخارج في حوالي ١٥ في النهاية في زيادة ثلاثة أضعاف مصر من الإنتاج العالمي، وجاء مشروع التحسين لحماية هذا القطاع ولابد من الالتزام في تطوير لآخر للمشروع بشارة.

٦ مليارات

● فوزي عبد الحليم عضو مجلس إدارة الرابطة صاحب مزرعة تسمين بولي ١٥ ستة شهور حدث لتفاهل في أسعار الدواجن ووصل السعر إلى ٢٩٠ ألفاً في حين تبلغ تكلفته ٤٠٠ ألفاً وهو ما يعني خسارة ١١٥ ألفاً في الكيلو الواحد ثم طرح السعر عروبياً حتى وصل إلى ٤١٠

فيها، فالاستيراد يخذ موالفة بـ ١٠٠ ألف أم مثلاً، وقدم باستيرادها على شحومات، والمشكلة أنه لا تقوم بتوزيع الشحومات التي تستورد من الموالفة الكلية مما يؤدي إلى تكرار الاستيراد بنفس الموالفة السابقة وتضاعف الأعداد الخاص بكل موالفة وهكذا يحدث الأضرار، وقد ضبطت الحالة التي تسببت في الأضرار واعتزل بالتلاعب في التصنيع والموالفة.

وأضاف هذا التحليل هو سبب الربع العالي للمنتج خشي أن يستمر التلاعب حتى وإن كان بشكل آخرى خاصة مع السماح بفتح باب الاستيراد وإضافاً منذ عام ١٩٩٨ رفع الدعم عن صناعة الدواجن، وخلال هذه الفترة مشروعات البنية الأساسية فيها مثل تربية الجند، وتنتاج المراكز ومسابيل الأبحاث للمعنية والمراكز والقياسيات وفي المشروعات التي تعظم من الكون المصري، وجاءت هذه للمشروعات نتيجة استيراد الصناعة رغم رفع الدعم عنها وتمتعها بشكل طبيعي مع أية السوق وربما عليها، ومعنى ذلك أن صناعة الدواجن المصرية أصبحت خائرة على السهم، ونحن نعلم أن الفجر سوف يرفع عليها أم أجلاً لكننا كما نرى من المولة فترة أخرى، فجميع كان يتوقع ذلك لفهمية الدورات الإنتاجية في الدواجن (٤٠ يوم، ١٨ شهراً، ٢١ شهراً) والتي تستغرق التنظيم والتزيت من خلال مئة ألفاً عام قبل رفع السعر، وإيضاً لأن هناك بعض الدول مراكز تضع صناعة الدواجن حتى الآن، ومعنى ذلك أن فتح الباب يؤدي إلى وصول دولتين مدمجة تتنافس الدولتين المصرية غير المدعومة وتكون للناس غير متكافئة.

الجمارك

سأفاده إلا تكفي الرسوم الجمركية للرقابة التي لورتها الحكومة بـ ٧٨٠٠ ووجدت التي ١٥٠٠ دولار لكل الواحد أجاب المشكاة ليست في فئة الجمركية أو في فئة الألبان للقرى التسمير، ولكن المشكاة في التلاعب والتحكم في السعر يمكن أن يباع إلى استيراد منتجات متفانية القيمة أو متفانية الصلاحية وأسعار تلك للنتجات تتراوح بين ٢٠٠ : ٤٠٠ دولار، فقط، وفي تلك الحالة سوف يدفع الجمارك على السعر للآخر، كما أن الأسعار سوف تكون الآن من المثل رغم الفئة الجمركية العالية مما يشكل خطورة حقيقية على الإنتاج الذي رغم فائق الجودة، فمستطع فاسمار دولتين عالمية للشهود لها بالجودة في حدود السعر للقرى التسمير الجمركية لكن أن يستطع مستورد أن يقدم بالاستيراد في هذه الحالة أنه سيحقق خسائر فاحشة أن يستطع تسعيراً لكة سوف يلجأ إلى التلاعب الرقابة والتفتيش ليحقق منها الأرباح الفائلة ويضمن الصناعة الرابطة، وهذا هو أسوأ المشكاة.

الدعوى في التربة والغذائية والضرب فإن الإنتاج التجاري يتم باستخدام الميكلة إلى موالف الإنتاج المختلفة ولتتجاه مقصم إلى أنواع مختلفة الإنتاج بدري التسمين ويض اللاتة والأمهات والجودة، والإنتاج التجاري هو الذي ينتج نسبة القليلة من الدولين وهو الأكثر تأثراً بالمشكلة.

ولأن طبيعة التتالي تختلف من قطاع لآخر حيث أن هناك ضلعان، دورة إنتاجية تستغرق ٤٥ يوماً في حين تستغرق لضعان أخرى ١٨ شهراً والبعض الآخر ٢١ شهراً، كل ذلك يستغرق ضرورة الإعلان عن القرار قبل مئة لتفريق عام أو أكثر والضرب كما يقول د. نجيب الهلالي مدير زراعة القاهرة ورئيس مصلحة متجى الدواجن أن القرار جاء في الوقت الذي كانت فيه صناعة الدواجن لا بدأت تلحق من كفاءة الكسكس التي سيطرت عليها منذ ما قبل من عام وأضف العام، والتحصين فلهذا سيطر الكسكس في الفترة من يناير ١٩٩٦ حتى يوليو ١٩٩٧ والضرب أن الكسكس كان الأضرار في اللحم الفرنسي فيه حيث قام بعض المستوردين باستيراد كاكوتس لمبات زيادة عن الحصص للسعر بـ ١٥٠ ألفاً وبنسبة ٦٠ ألفاً لم وهذا الأمر ينتج حوالي ٦٠ مليون كسكس من بدري التسمين، وحتى يمكن تخفيف هذه الزيادة كاد لابد من الانتظار حتى نهاية العام القادم إلى على الأقل متفانية.

الماله

١٥٤٥٠٠

لجاء جاء من تزيير الموالفات والتلاعب

المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٠

هل تلجأ ماليا الاستيراد إلى إغراق الأسواق بالأنواع الرديئة والمنتهية الصلاحية؟

تحقيق:

عبد المحسن سلامة



تطبيق المواصفات

المصرية القياسية

في الذبح

والصلاحية

لضمان عدم

التلاعب

الدوليين المستورد عن ١١ جنسها، وإذا انخفض عن ذلك فلا بد أن تشك في سلامة مصورها وملاحقتها، وهذا هو ما تشاهده في تلك البضائع، كالبيرة التي تأتي من الرقابة، كما حدث في البيرة الجارية سابقا، وشعقت جنين البيرة منضرا والسوق لاتتحمل وفي مجال إنتاج البيرة فإن الحالة الاستثنائية للسوق حوالي ١ ملايين كرتونة وهناك ٢ شركات محلية تنتج ٢٠٠ مليون أم، وتستورد البيرة من الخارج لتدوم السلالة وتجدد ما ولكن لم يحدث هو تكرار التهريب والإغراق رغم الصرامة في التطبيق وهذا هو مصدر القلق على الانتاج الوطني، وإذا كان للتلاعب يحدث في استيراد الكفايتك فما بالنا بالدوليين الجاهزة وتوافرها من المصنوع والارثك وغيرها من الأجزاء.

ويطلب بصورة إخراج اتحاد للتجهيز إلى الدور لانه وسيلة للتحال مع البجيات وكان يجب ألا يرفع السعر إلا بعد لقراره دور الآلية للفترة على التعامل مع البجيات سواء من حيث تنظيم التجهيز أو إنشاء صندوق سلمي وتطوير حلفاء الصناع (لنشاء الجائر والقلاجات وغيرها) وإضفاء ان الاتحاد بفهم شراء الخاضعات مهمة ويكتفي كبيرة الحصول على لفضل الأسعار ويساهم في تنظيم التسويق والتصدير، ويقيم بأعداد الارشادات الفنية وبراسات السوق وتوفر قواعد البيانات والمطويات.

عدم الرقابة

● منير السيد عوض صاحب مزرعة انتاج بيض المائدة يقول: يكفي أن صناعة الدواجن لم تعد تدرم، وأصبحت قادرة على المنافسة، يشير إلى التسبب في الرقابة على المستورد حتى في مجال الخاضعات ومستلزمات الانتاج وتكون النتيجة دخول مستلزمات انتاج غير مطابقة للمواصفات الصحية مثل الآلة الصغراء، للصناعة بالأمراض أو الأنوية غير الفعالة، هذا ما تعاني منه الآن في غيبة من الرقابة فهل تستطيع هذه الرقابة تنفيذ ضمانات الاستيراد ومنع دخول السلع المنافسة والمنتوية الصلاحية؟

..... هذه هي تشوفاات التجهيز وتوافرها لضمانات تنفيذ قرار رفع السعر فما هو تأثير هذا القرار على شركات قطاع الأصيل في هذا المجال وهل له عسالة بضخصتها؟ وأيضا وسائل التفتيش بصناعة الدوليين لمراجعة للتأكد، هذا هو التحقيق القادم.

فرشا، وهو مهندس بديلة تموين الضخائر لهما قرار الاستيراد الذي جعلنا نمعد حساباتنا خشية الخصائر مرة أخرى وفي هذه الحالة لن نتحمل لانتا كما نتحمل على اعتبار أن منه عوامل عرض وهي مستوحى وعد ذلك لما في الظروف الزاخرة لقرار تحرير الربع لهذا يعني انهيار صناعة الدواجن التي تبيع فيها مايزيد على ٢ مليارات جنيه وتطريد الآف كمامين بها.

١١ جنسها للكلو

د. نبيل درويش رئيس مجلس إدارة شركة انتاج عديد الدواجن وأولاً الرسم الجمركية للروضة وأحد الأمي للفرم السعر يعني أنه لن ينخفض سعر كذا



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٦

لن يتوقف تأثير قرار رفع الحظر على أسواق
الدواجن ومزارع القطاع الخاص فقط، لكنه سيتمدد
بالضرورة إلى التأثير في برنامج الخصخصة
الخاص بشركات الدواجن الحكومية التي تقرر
عرضها للبيع في المرحلة القادمة، وضمن برنامج
ينتهي خلال عامين. وحسن الحظ فقد استطاعت
الشركة بيع ١٧ محطة بالذواريية قبل القرار
باسبوع، وقامت شركة تعمل في نفس المجال بشراء
المحطات السبع عشرة بما يعنى ضمان استمرار
انتاجها لمصلحة الانتاج القومي، إلا أنه وبعد
القرار لم يكن هناك حالة من الترقب الحذر تسيطر
على برنامج الخصخصة الآن. وهناك أربع شركات
ضخمة تتبع قطاع الأعمال وتعمل في المجال
الداجني لانتاج امهات التسمين، بط رومي، بيض
مالدة، كناكيت تسمين، وكناكيت بياض.

خصخصة الدواجن بطيئة!



م. الواسع محمد سليمان

م. احمد الناصر

بيع ١٧ محطة
قبل القرار
وحالة ترقب
بعد القرار

■ تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال

التقنيات الحديثة ممكن



المصدر : الأهرام - رام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٦

استخدام الدواجن النافقة

في الأعلاف وتصنيع الأسمدة

كما يقول د. نجيب الهنلاقي استأذ الدواجن وبسميد زراعة الفأمره على كيفية ترشيد التكلفة من حيث لال نقل التقنيات الحديثة وهو ما يقرى الولف التانفسى للدواجن المصرية فى مواجهة المصنود على اعتبار ان السعر هو أحد العوامل الرئيسية للمنافسة فى السوق، ولن نستطيع تخفيض التكلفة إلا من خلال

عدة عناصر أهمها تحسين الكفاءة التوليدية للغذاء، وبتابع الوسائل العلمية فى تصنيع الأعلاف التى تعتمد على السلائل الوراثية لهذا الغرض الانتاجى والتحول من نظم التغذية البعوية إلى التغذية الميكانيكية لتقليل الطاقة فى الغذاء.

وإشار إلى ضرورة الحفاظ على الظروف الصحية ووقاية من مسببات الأمراض بعون تجرى عمليات فحص دورى للمياه والتأكد من خلوها من مسببات الأمراض والتأكد من سلامة مكونات الحلف من اللصنعم واللاتركيبات والظهورات، وخلاصة

النفوق

ولان النفوق يمثل إحدى المشاكل المهمة التى تواجه صناعة الدواجن فى مصر وتؤثر على تكلفتها والربحية من أضرار من استخدام بمراسج التصنيع والوقاية لزيادة الأجسام المناعية من طرق إضافة الليناسيات والأضافات اللاتلينية والحفاظ على

شركات الدواجن

العامة قيمتها

المليارية مليار ونصف

المليار جنيه

تتجاوز المليار ونصف المليار جنيه. أما قيمتها السوقية فهي أكثر من ذلك بكثير. وهناك تحاييل من المستثمرين لشراء ما هو مفروض وسيتم طرح الشركة على مراحل وهذا جزء من نشاط التسمين بالشركة سوف نطرق عليه حتى آخر مرحلة لطرحه لساهم واحد أو عرضه أسهمه فى البورصة لضمان تحسين الأداء فى المجال الدارجى وتطويره واستثمار

دور رئيسى

وفى الوقت الذى تسعى فيه الحكومة إلى خصخصة الشركة فى التتجين يمتروصون على التحصيل ببرنامج خصخصة الدواجن على اعتبار ان دور شركات قطاع الأعمال مؤثر فهو نتج من ٥٠ : ٢٠ مليون بيرة تسمين أنها نتج ٢٠٠ مليون بيرة تسمين سولوا. بالإضافة إلى ما تملكه من مصانع الأعلاف والركزات، والملاحج، ولاب من ضمن ان تستكمل كل هذه الوحدات فى الإنتاج حتى لا ترتبك السوق وهو ما حذرت منه وأبطله متجنى الدواجن.

الضمانات

ولخروج صناعة الدواجن من مأزقها الحالي وضمان قدرتها على المنافسة فى ظل التغيرات الاقتصادية الحالية أعد مجلس بحوث الغذاء والزراعة باكاديمية البحوث العلمى وثيقة مهمة لصناعة الدواجن فى مصر ركزت على كيفية مواجهة التحديات الحالية التى يمكن ان تعصف بمستقبل هذه الصناعة أو اكتشافها بموقف المتفرج والمتابع من بعد. وركزت الوثيقة .

ولان نشاط بيع المائدة غير مؤثر على حالة السوق حيث تمثل مساهمة هذا النشاط حوالي ١٠ فقط من إجمالي المنتج باق طرح هذا النشاط بشكل كامل للخصخصة معه يأتي بيع التسمين الذى يبلغ إنتاجه ٢٥٪ من إجمالي المنتج فى الأسواق. ثم يأتي بعد ذلك باقى الأنشطة التى تمارسها الشركة وسوف تعرض للخصخصة تدريجيا على أساس ان ينتهى البرنامج فى خلال عامين، كما يؤكد المهندس أحمد اللباني رئيس الشركة القابضة للتسمية الزراعية والتى تنبئها

ببيعها. أننا حينما ننفذ برنامج خصخصة شركات الدواجن فهذا لا يعنى توقف نشاطها، وإنما يعنى انتقال إدارتها وملكويتها إلى قطاع الخاص فى إطار برنامج الخصخصة العام فى الحكومة لم تعد مهمتها تربية الكتاكيت، وإنما هى مهمة القطاع الخاص وهو قادر عليها وأثبتت جدارة فيما بعد أن امتدت استثماراته إلى كل المجالات بما فيها مشروعات البنية الأساسية فى هذا الحال

■ **مسألة: هل يؤثر قرار رفع الحظر على برنامج الخصخصة لشركات الدواجن؟**

أجاب أحمد لبيت هناك بوابر حتى الآن تشير إلى ذلك لكن ما حدث أننا قدنا بدم ١٧ محطة فى الزوارة قبل الدار باسبوع أما بعد القرار فقد فعلنا الدورى والانتظار حتى تستقر الأسواق

■ **وماهى الة الزمنية المقردة لبرنامج الخصخصة؟**

أ قال خلال عامين سوف ينتهى برنامج الخصخصة لشركات الدواجن كاملة. ولهم أننا نحرص على أن يستمر نشاط الشركة فى الإنتاج حتى لا تهتز الأسواق ولا يتأثر الانتاج الدارجى.

تأثير سلبي

وفى الوقت الذى أشار فيه الهنلس أحمد اللباني رئيس الشركة القابضة إلى احتمال عدم تأثر برنامج الخصخصة بقرارات رفع الحظر، فإن المهندس ابراهيم السوسوفى رئيس الشركة للتدة والعوم المتدب يتوقع تأثيرا سلبيا للقرار على برنامج الخصخصة ويشير إلى توقع أصحاب المستثمرين من الدخول فى شراء ما هو مفروض مرجحيا على الأقل وحشى تستقر الأسواق ويضمن المستثمرون إلى انه لا تأثير على استقرار صناعة الدواجن فى مصر ويضيف: ان الشركة قيمتها الفكرية



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:

عبدالمحسن سلامة

أهمية رجوع
المتنوعين بعد
رفع الحظر
لأن كرواعد
منظمة
الفسادة
العالية تتطلب
وجود كيانات
مؤسسية
مختلفة
تستطيع تبنى
حماية المنتج
المحلى
والحفاظ على
جودته وتلفه
انتاجيا والا
فإن الضياع
سيسبب

الشروط التي يجب التحضير خلالها
مثل بركة الحرارة التي لا تقل خطورة
عن محاربة اللقاحات ذاتها. ويمكن
الاستفادة من الاتفاق بعد تظلمه عن
لوجست إنشاء محطات على درجة حرارة
عالية في مناطق تكسب الانتاج لجمع
الذائق وتوجيهه إلى هذه المحطات. أو
الحارق لانتاج مصهر بروتيني لتفدية
الدواجن أو استخدام كسماد، وهو ما
يضمن الاستفادة الاقتصادية من شبة
النافة بالانسالة إلى كونه أحد عناصر
الغذية الصحية

وكما ارتفع مستوى التشخيص
المبكر للأمراض المتكسب ذلك على قليل
نساء الذوق، وخلف تظلمة الانتاج وهو
ما يدعو إلى توحيد بروتوكولات

التشخيص
ومراجعتها
وتحديثها لتتطلب
على تباين الانتاج
المحلى من
الجهات المختلفة
وإلى حصول ذلك
لا بد من وضع
مواصفات دقيقة
ومزامية للقاحات
والاستثمار
الاستثمار
والصناعة محليا
مع التوسع في
الاستثمار هذه
الاستثمارات
محليا وتوسيع
جلب للقاحات
المستوردة بالطرق

غير المشروعة. وكذلك من تشريع
يجرم استغلال الفرياح الدالية لأبيض
غير المعروف المصدر أو إلى دجاج غير
مختبر لضمان خلوها من الأمراض
وحتى لا تكون هذه الفرياح مصدرا
مستوعبا ومتصلا لنشر الأمراض
الوبائية في مجتمع الدواجن.

الاتحاد ضروري

ولامية اتحاد المنتجين في التسيق
والمعارضة الفنية والادارية والتشريعية
لأعضاء المنتجين فإن هناك الكثير من

الدول قد
اجتازت إليه إلا
أنه لم يظهر
حتى الآن في
مصر رغم
الواقعية
اليدوية عليه،
وقد تزايدت

تؤدي إلى ثورة علمية وعملية في منهج
الصناعة على المستوى التجاري،
وهناك العديد من التقنيات التي يمكن

الاستفادة منها خصوصا ما يتعلق عليه
التكنولوجيا الحيوية والتي تركز على
كفاءة الجهاز الهضمي للطير وطرق
قياسها وأساليب رفعها، وكذلك أسلوب
تنقية الدواجن ومصادر البروتينات
المبوية والتغذية وطرق تجهيزها
واستخدامها

أيضا استخلاص سلالات البكتيريا
والفيروس المسبب للأمراض واستخدام
أساليب الهندسة الوراثية لسل مقاومة
لها والاستفادة منها في التعامل مع
بعض الجينات الكبيرة وأكثريا
الاستفادة منها من قطع لآخر
خصوصا أن نظام التربية التقليدي
قام بقل بعض هذه الجينات لخطوات
من التطور المختلفة

وتشير إلى أهمية دراسة الاختلاف
في الاستجابة للتصميم ومقارنة
الأمراض لكل من دجاج اللحم ودجاج
البويض والدجاج للطي وتحديد مواقع
تأثير هذه الجينات خصوصا بالنسبة
لمرض مثل المأموري وتأثيره للتباين
بين بدري التصميم وبدري البويض

مواصفات قياسية

وتتطلب الوثيقة بالتوصل إلى

مواصفات قياسية لكل من بيض المائدة
أو بدري اللحم وتحديد معامل قياس
الجودة ومطابقة المواصفات وتأثيرها
على تقليل الفساد والأمراض ورفع
الكفاءة وتقسيم منتج محلي
المستهلك وهو ما يتطلب العديد من
المختبرات لقياس الجودة والمواصفات
علاوة على مختبرات قياس وتشخيص
الأمراض، وهو ما يستلزم منظومة
المواصفات القياسية للانتاج الداجني
بمدرج المواصفات القياسية
المصرية الخاصة بالظهور الداجنة
والأرانب للبيدنة

●●●

ويعد لهذه مطالب المنتجين
والخبراء لكي يستطيع صناعة
الدواجن وتصنيع قاذرة على
مواجهة التحديات الاقتصادية
الجدية والمتنافسة الشرسية
المترقعة وهي مطالب تنمذجة لا
تحتاج إلى تكاليف مادية لتأهيلها
لكنها تحتاج إلى وضوح رؤية لدى
المستثمرين والمخلصين على أمر هذه
الصناعة الخطيرة والهامة فهل
تفعل قبل فوات الأوان؟

نحن في الانتظار

المصدر الحقوق للوحدات الانتاجية
الصغيرة
ويهدف الاتحاد إلى إحداث نوع من
التكامل بين الوحدات الانتاجية العاملة
في حقل الدواجن وتضمن نوعية
الانتاج وتوطير الحسابات والأعمال
وغيرها من مستزمات الانتاج الداجني
سواء. وكان ذلك من السوق الداخلية أم
الخارجية بفضل شروعه من حيث
الأسعار والجودة. وكذلك العمل على
توفير الفرص الاستثمارية للانتاج المحلي
كما يقوم الاتحاد بجمع للخدمات
والاحصاءات والبيانات الخاصة
بصناعة الدواجن والصناعات المتكاملة
لها وتنظيم وتخطيط صناعة الدواجن
والترويجية بجهد الاستثمار فيها.
بالانسالة إلى إنشاء نظام للتحكم بكامل
سرعة فطر للتزاوج بين الأعضاء فيه

والتعاملين معهم في ضوء المواصفات
الفنية والصحية التي يلزمها الاتحاد
وساهم الاتحاد في استكمال
حقلات الصناعة المختلفة والعمل على
زيادة الاستثمار بها وإيجاد التماسكة
وما يؤدي إلى تحسين الجودة
والكفاءة للمنتج الوسيط والتأثير
الإيجابي على المنتج النهائي. وأيضا
للتأمية المستمرة والمنظمة للمواصفات
القياسية لمستزمات الانتاج والمنتج
النهائي لجمع طاقات الصناعة والعمل
على التزام العاملين بهذه المواصفات
ورفع كفاءة الوحدات الانتاجية وحماية
منتجاتها.

تقنيات حديثة

● د. حسن إيهب استاذ الدواجن
بوزارة مهن شمس وأحد المشاركين في
اعداد وثيقة صناعة الدواجن يرى
ضرورة الاعتماد بالتقنيات الحديثة في
مجال التربية الداجنة والتي يمكن أن



المصدر : الأخبـار

التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحرك المحسوب مطلوب للمخلص من أخطار «الجات»

بقلم : جلال دويدار

مشكلة «الجات» سنطأ سبيلاً مصلتها على جهود التنمية في الدول النامية نتيجة استمرار انحياز وإثنية الدول المتقدمة ورفعها لشعار «الغزوات الأثرية» في افراء والقرام فقامت ورغم الجوانب الإيجابية لتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية «الجات» من ناحية إجبار الدول النامية على توفير أوضاعها بقدراً ما تستطيع لمواجهة الكوالب إلا أن سلبيات الاتفاقية في مجملها تزداد إحتكارات الدول المتقدمة للحصول على أكبر عائد على حساب الدول النامية. من ناحية أخرى وبعد توقيع معظم دول العالم ومن بينها مصر - أسبوعاً على هذه الاتفاقية فإنه لم يجد أمامنا سوى أن نتحرك ونسرع في العمل على مواصلة تطويرنا وصناعاتنا مع بنودها بما يوفر لنا الحماية الاقتصادية اللازمة. في نفس الوقت فإنه أصبح واجباً محتملاً أن نوجه جهودنا بشكل أكثر تركيزاً إلى التعاون الأفريقي والعربي لتعويض آثار الاتفاقية «الجات» بما يحقق زيادة صادراتنا لمصالح اقتصادياتنا. ولابد أن الرحلة التي نقوم بها معرو موسى وزير الخارجية بصحبة مجموعة من رجال الأعمال المصريين المتجهين إلى إفريقيا هي جزء من استراتيجية بنهجها الرئيس مبارك والتي من أهم عناصرها دعوة إلى انشاء السوق العربية المشتركة.

●●●
حول هذه القضية كان ملأى يوم الخميس الماضي في إطار التعليل على ما اتفق في لقاء الرئيس مبارك مع شباب لاجعات في الإسكندرية. وعقب التفتي التصل بي الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتعاون باعتباره المسئول في الحكومة عن «الجات» ومشاكلها. قال لي أنه يحكم تخصيصه بكوني رئيسة اللجنة القومية للشركة منذ عام ١٩٨٨ بمثابة ما يتعلق بهذه الاتفاقية التي تم توقيعها عام ١٩٩١. أن هذه اللجنة القومية تجتمع بصورة دورية كل ثلاثة شهور لمناقشة تقارير ٩ لجان فرعية و٦ مجموعات عمل قسم للتخصصين ورجال الأعمال في كل المجالات.

وقال الوزير أن عمل هذه اللجنة قبل توقيع الاتفاقية «الجات» لتحديد في الموضوعات التي كان يجري التفاوض بشأنها إما الآن لأنها تقوم بمعالجة الوفاء بالتزامات مصر بالنسبة لـ ٢٨ اتفاقية منبثقة عن «الجات». أن أعمال هذه اللجنة تدور على ثلاثة محاور هي التطوير القومى وتعظيم الإيجابيات ومواصلة التشريعات والقوانين لما جاء في الاتفاقية للجات.

●●●
ولقدما يتعلق بمشاكل صناعة النسيج قال الوزير أنها لم تكن مطروحة للمحور ضمن اتفاقية «الجات» وأنه قد تم ذلك بناء على طلب الدول النامية للخلاص من نظام خصص التخصص الذي تارفضه الدول المتقدمة. وقال أنه تأثر بعودة المتدجين في مصر والدول النامية أن يتم للتأمين لافلاق حرية الاستيراد والتصدير للمنسوجات على أربع مراحل تنتهي عام ١٩٩٨. كان من المفروض أن تستمد شركات صناعة النسيج والتصدير والتحديث وجودة الإنتاج. وبسبب عمليات الخصخصة أصبحت هذه العمليات في بعض الشركات بالأهمية إلى المشاكل التي تواجه بعض للصانع الصغير.

●●●
رغم ما ذكره الوزير والذي يدخل ضمن التزامات الدولة تجاه اتفاقية «الجات» فإن قطاع النسيج يتطلعون إلى بطل مزيد من الجهد لدفعه السام بختر استيراد الأقمشة إلى عام ٢٠٠٢ وهو نفس التاريخ المقرر بالصانع لصناعة الملابس الجاهزة.

من ناحية أخرى فإن مساهمة الدولة المطلوبة في مواجهة هذه المشكلة من خلال التخفيف من الضرائب والرسوم الإدارية المفروضة على المصانع مما بلغها القدرة التنافسية مع المنتج الأجانب. أن الحفاظ على هذه الصناعة مرتبط بمصالح مئات الآلاف من العمال وهو ما يعطى مزيداً من الأهمية لأي جهود من جانب الدولة للخلاص من كل الأخطار التي تحملها اتفاقية «الجات». إن التحرك المحسوب من جانب الدول والمتدجين والصناع مطلوب وضروري في هذه الرحلة.

البحث العلمي هو القاطرة التي تشد المجتمع إلى المستقبل . ومشكلة البحث العلمي

الدائمة في مصر ، أنه إما حبس العامل وإما حبس الأجر
وتتقدمه ، الجمهورية الأسبوعي ، بأن تقدم مساهمة متميزة في
حل هذه المشكلة ، بأن تتقدم العامل وتفتح الأجر الغلظة
وتضع في دائرة الضوء كل أسبوع .. بحثا لتصنع بذلك خبرة
في الجدار الوهمي بين البحث العلمي وقضايا المجتمع ..
وبين الباحثين والمستفيدين من أجهزة الدولة المختلفة .



مصر تدخل الجات .. بالفاصوليا !

والثاني، هذه التوضيحات:
 الحديقة (أو القلعة) والحدائق (أو الحدائق) مع معهد البحوث الإسلامية في القاهرة
 المشهور منذ عهد تاج الدين السبكي والحدائق والمعهد، وبداخلها كل للثقافة
 العلمية لهم في هذا المجال وتكون هذا القلعة خورا على عماري ومسبحة
 الفناء والحدائق، فمن قبل في كتيب في القاهرة ثم في كتيب في السبكي
 والحدائق، ولقد كان في مصر مشهور لطف كتيب السبكي - أحمد
 فخر السبكي الجديلة - تصور نسخة لغير في السبكي، ومن في القاهرة
 في فتن السبكي (أحمد السبكي) من قبل السبكي في القاهرة
 في فتن السبكي (أحمد السبكي) من قبل السبكي في القاهرة
 في فتن السبكي (أحمد السبكي) من قبل السبكي في القاهرة

● فرسوا في مشقة اللبائل فبعوها من أعلى الثعوب رقيقاً في الفناء فهم يأكلون اللحم ألباناً رفيعة جداً مثل من الكبريت يسحقونها فاسفلها إسباجوني سمكياً خمسة بالمائة. بعد أن تلتصق من أنفها بعد هذه

التي حصلت بموجب زواجه من مصر وأصلها الكردي من خيمه توسيعه
طريقه زلة على الأنساب الفرعية جدا كافي فرنسا، وهي تمت إلى أن جمع
كما يرم وهذا بالبحر يمتاح إلى اليد عملة كالجدة، ولكن سمع هذا النوع من
التمسكها مرتفع جدا وهو ياع في فرنسا بالجرايم وبالتالي فهو يريد العملاء
الاجنبية مصر، وتقول الباحث في الاستثمار في تلك من انفصاليها في
الفترة الأخيرة تتدلى في خمس شركات تعمل في التتيريد وقال في استثمارها
ملايين علاوة من، تتدلى العامة تلك، تتدلى شبكة السلطة

[illegible]

● أختة المستقبيلة ليست لطلب بحسب الأصفان لكن السوادك الأزوري
تألفا من ردة وفي التحصين وطلب أختا أولا جديده بعد القاصص
الاسباحتى. دخل في الحاصلات قبل الطبلان. من عرضة استتيرت على
الطرفة قبل انكز الجدر في شرفي وناع وسعدار عرس عابدة عرس
بالعزلة في الكيس. من غاضبت شرفي طرزا على وعضت شرفي في القاصص
ان يكون افرها اختير عتقا بعد اكتشاف ان قصاص اليد وبطل ما كان
قاصصا. فعدوا في أيام الفارعة وسعدت. تمنح الاراعي باستخدم
القصاص اليد وسعدت عرس.

● «نعمما زيت فولندا في رحلة عمل وجدت انهم يستخدمون مسكاً من البقلة دون بذور تفرط على الفاصوليا - ونسبي سلة مكرية. القرون مبطلة خالية من الاغصان تقطع شرائح رفيعة جداً تباع بالحراري وتكونها مسلوقة بقليل من الخل مع الزبدة كغذاء للحيوية»

٥٠ - **العلماء والنقاد:** رسالة إلى مؤلفات القصص، الواقعة بدول أوروبا
مؤلف: محمد بن علي صفر بن علي الفاسي، القرن الثاني عشره هـ، المجلد ١، الصفحة
١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١

أصبحت مرفوعة من جميع دول العالم، ومن أولئك القديسات وكثرت حول أوروبا الغربية في هذا الوقت لخصم إلى استيراعها من مصر، علما لا توجد منافس لها في جميع دول العالم إلا كابلماهن كابلماهن خروفا في بطانة تابعة لاداء عابرة للقاصداها في كابلما، وكابلما باستيراعها هناك ثلثتها منهم كاه، تعود القاصداها، في كابلما، عابرة للستوك الأورومي.

[illegible]

استأنفنا فعلاً في مخرج حسنا، وحدثنا أكثر من واقع، ونسبر ثلاث دولة فزعه
في العالم وكانت أمريكا قد استقبلت منذ ثلاث سنوات وبمعك شائبة
الطائرات، وزنا كلو جولنا ولحنا من تلالى هذا الصف على كل مزارع من
الزراعي، الكثر في محافظات الاسماعيلية والقناية والجيزة باعتبارها مناطق
الذبح، وبمجرد أن زرعوه للتجربة، أرسلنا سه شحاتنا إلى دول أوروبا

كهنات ويوشع د فلق لى هذه العاصوليا ثابت معابر العاصوليا لى مصر،
اسد لى كما نروع القاصوليا الكلاى اصبحنا نروع لى العاصوليا وثيمة رعد لى
كل كفو القارى من العاصوليا العلية بيا بثلاثة جنبهات اصبه بيا لى الكلو
م، دالى العاصوليا الرطبة باربعة جنبهات وفى طرف مسوت ثلاث مسوت
م، مسلة اراضى قلى نروع لى العاصوليا لى مصر فتح تالويها عطيها
من العاصوليا باربعة جنبهات بيا بيا من العاصوليا بيا بيا من العاصوليا

والتي لا توجد فيه فاصوليا في العام كله ووفقا لإنتاجية الحيات ضمن
سنتها في موسم في زراعة الفاصوليا إلا أنها فيها ميراث نسبية الجبر
والأرض والعلقة التي أصبحت في مختلفات التصدير مفرقة بل جرد في
هذا الحقل وحده ووفقا بطبيعة مشورة

● قال لولا أنيولدا شخصيات الآف طن، وهوانية، تمديد فرنسا، وتقسيمها إلى درجات، ترسل الدرجة الأولى للكنائس والثانية للإبائيات وبعض دول العالم الأخرى، ثم تصفر إلى إنجلترا التي هي، وأكبر محلات فيها تعرض الفاضليات المصرية. وتصدر كميات أخرى للدول العربية. وطول الباحت أن، قوسهم تغير، والشعبة مصر، فيلدا من أن ترسل نحن، بجناات، اعراف، مايلطين، اصبحوا، هم، يرسون.

العبثات التكدس من تقديده شروطهم، وانحطروا من ضمن شروطها مثلا عدم استخدام الاكياس السوداء، في مزاد الفاصوليا في مصر، وان توجد ثوبت مائة الى مائتين مجموعون، وان يردى هؤلاء المال الفلأزات في ابيدهم، وان تكون الفلأزات صحفحت حتى لا تقع الشرعوت من زوسهن في الفاصوليا أثناء الجمع، يستولون ليمسا في يردى كل من يحمل في محفلات الفلأز الفلأز



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدت وفروت أن نزرع لهم هذه النباتات خاصة أنها تنمو برعايتنا في مصر
والسودان استمالا كثيرا جدا لا تجربتها وعمل أبحاث عليها بالنسبة
للمصريين ولم أن المصريون لا يعرفونها ولا الفلاحين يعرفونها
لكن عندما نزرعها ونعرفها عليها ونبحث عن مكانها المصنوع ونعطينها لهم
محا لتعرفها الفلاحون ونزاعها حسب طلب المصنعين.
ونحننا نأخذها أن نزرع كل مزارع الفلاحين، فبركتنا وأعدنا من هذه البسة
ويجعله كل يوم ونأخذت النتائج مدهلة لقد أعادت هذه البسة إنتاجا عظيم
للعن المصنع ولهذا نذكر من الفلاحين الذين على الأقل أن نعمل الفلاح
أربعة آلاف جنيه خلال ثلاثة شهور للفدان.

- وإذا لا نزرعون في زراعتنا
- لا نستطيع إلا بعد الارتباط بقود تصديرية. لأن هذه البسة لم تبق ثوبا من
التصديرية. وجهت فقط في مدينين منذد رورة الزراعة. وينفذ في المدينين.
- وهل يمكن إنتاجها بديا عن الفاكهة التصديرية؟
- ممكن هذا أن نأخذ ديسمير وشهور يناير وفبراير وأبريل ومايو
وقد نزرعنا بالفعل خصمصة فدان فقط كلها
التصدير. وهذه تجربة تشجع الفلاح لكي يدخل في
زراعات غير تقليدية ويكسب منها
- وإذا لا تجربتها في المصنوعات؟
- لقد زرعناها في التوتيرة، وهي صالحة مزعة
ونستطيع أن نأخذ مع أي مصنع وهو الذي يوزع له
التقارير ويتسلمها محصول البسة التصديرية، ومن
الفرصة بثلاثة أمتار يسلح كل منها لثلاث دول.
هي ألمانيا واليابان وإيطاليا وأيضاً خصمصنا لكل
مصنع دولة يسدرونها والزراعات يخلق معه على
الزراعة.

ساميه بولس



دكتور دبل ساريس فارس رئيس بحوث بمعهد بحوث
البحر تيم اسم بحوث الخمير دكتور
● حصل على دكتوراه في الزراعة جامعة القاهرة عام ١٩٦٥
والدكتوراه عام ١٩٧٢ من دراسة رورة للإنتاج للبيوت في
الدوليا من جامعة الإسكندرية.
● وحصل على الدكتوراه عام ١٩٨٢ من دراسة رورة للتقنية
للمصنوع من جامعة القاهرة.
● له ٢٥ بحثاً عن الفسلة البيوتية، خاصة في أوروبا، بسطة، عن
لوسيات زراعية واستنباط أصناف جديدة من هذه الفسلة.
● محاضر العديد من المؤتمرات في ليبيا، العراق، وكندا، ومجها
والولايات المتحدة في مجال تخصصه.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٣٠

مستشار رئيس مجلس الشعب ومناقشة حول:

آثار تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصري وكيفية مواجهتها..!!

عقد التصنيع الموجهة أو اتفاقيات التوريد القائمة وبمعرفة أخرى أن تتكرر أسعارها من المنتجات الموجودة بالسوق. إن الحماية سوف تغطي فقط المنتجات الجديدة التي لها حماية فكرية عالية، وبالتالي فإن تطبيق الاتفاقية لن يؤثر إلا على جزء ضئيل جداً من السوق لا يتعدى ٢٠٪ من حجم السوق. وعلى ذلك ينكر الفريق الأول بأنه إذا كانت الحماية لن تغطي إلا ٢٠٪ من عدد الوحدات إلا أنها تمثل ٨٠٪ من حجم السوق. كما أن الدواء المنتج حالياً سوف يتأثر بالحماية عن طريق الضمانات التي تشترطها من الخارج وفي أصبحت مشتعلة بالحماية.

والأهم من ذلك فإن قائمة المستحضرات الأساسية لقطاع الصحة العامة التي تستخدم اليوم في مصر لن تتأثر مطلقاً بتطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية يتم الترخيص على هذه الحجة بأن قائمة المستحضرات الطبية التي تضم ٢٧٠ مادة فقط لابد أن توفرها الحكومات لشعوبها لكنها لا تشمل أي نوع من العلاج المتخصص.

وفي النهاية فإن الحماية ليس لها تأثير على قدرة مصر على السيطرة على الأسعار، فالأسعار لن ترتفع إلا بموافقة الحكومة المصرية وعلى هذه الحجة يتم التماسك على ما سوف تحصله الحكومة المصرية إذا ادعت الشركات صاحبة الاختراع أن الأسعار التي حددتها تمثل تكلفتها.

كذلك يرى أنصار الفريق الأول أنه في النهاية سوف تضر الصناعات المحلية للدواء بسبب الوضع الاحتكاري الذي سوف تتمتع به الشركات الأجنبية أصحاب براءات الاختراع للمنتج الدوائي أو المادة الخام. وهذا القوم لن يذهب فقط إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في حالة دبرلها بالأسعار المفروضة بمعرفة هذه الشركات الدولية المتكثرة، ولكن بسبب

ضرورة الحصول

على موافقتها قبل

أي استخدام سواء

لن طريق الإنتاج أم

لنمواد الخام

والوسيلة

الوحيدة لمواجهة

هذا الأمر المحلي

تتجمل في

ضرورة توحيد جزء

منهم من الموارد

التي تحصل عليها

الشركات المحلية

لعملية الأبحاث

تأثيرات تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصرية ما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأروقة الاقتصادية. فحالات الآراء تنقسم بشدة حول طبيعة الاتفاقيات المخطط لإنشاء الحماية لجلب الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية.

فيما كان معظم المسؤولين عن الصناعات الدوائية المحلية يرون أن حماية الحقوق المرتبطة بالتجارة لا تؤدي إلى شيء إلا إلى المزيد من الخسائر، فإن هناك فريقاً آخر يمثله ممثلو الشركات الدولية التي لها شركات أدوية مشتركة عاملة في مصر (فايزر- سويس فارما- جلاكسو). أولها فروغ عاملة في مصر فهم من أنصار التطبيق القوي للاتفاق على صناعة الأدوية.

ولكن ما على جوج كل من الفريقين..!!

يقول الدكتور السيد عبدالوهاب الاستاذة العامة وممثل رئيس مجلس الشعب، يعتقد أنصار الفريق الأول أن الحماية سيكون لها تأثير ضار على الصناعة المصرية في عدد من النواحي فأولاً ستدفع احتكار الشركات متعددة الجنسيات للمنتجات الدوائية وبالتالي زيادة تكلفتها في تحديد أسعار الدواء، مما ينتج عنه الموتلطين من الوصول للدواء، وهذا الاحتكار يستمر ويضيق الاتفاقية لمدة ٢٠ عاماً (الخاصة ببراءات الاختراع) وهي مدة طويلة سوف تتحكم خلالها الشركات الدولية الكبيرة في تحديد أسعار الدواء. ويرد الفريق الآخر على هذه الحجة بالقول أن الاتفاقية تمنع حماية المستحضر لمدة لفترة محددة، وهو ليس المستحضر الوحيد من نوعه في السوق. ففي كل فئة علاجية هناك هناك عشرات من المستحضرات بعضها مسمى والبعض الآخر غير مسمى، متوافرة للطبيب والمريض على السواء، ويسوفون على ذلك مثلاً يتخلل بدموية علاج ضغط الدم، فهناك العديد من الأدوية المحلية والأجنبية التي خرجت من الحماية متوافرة في كل أنحاء العالم والمخيط بساطق الدموية في وصف أي من الأدوية المحمية أو تلك التي خرجت من الحماية التي تكون أقل سعراً. أيضاً يرى المستأمنون عن الصناعة المصرية للدواء، أنه في حالة تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية في مصر فسوف ترتفع أسعار الدواء.

ويضيفون إلى ذلك القول بأن أسعار الأدوية المصرية يبلغ في المتوسط خمس الأسعار العالمية، ونتيجة لتطبيق الحماية لسوف تضطر إلى دفع عوائد إضافية، مما يؤدي إلى رفع أسعار الدواء عن مستواها الحالي.

إلا أن الفريق الآخر الذي يمثل شركات الدواء الأجنبية العاملة في مصر يرون على ذلك القول إلى أن الحماية لن تؤدي إلى رفع حار الدواء، ذلك أنها لن تؤدي إلى استبدال



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/ /

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د السيد عبدالوہی

والتمنية وهذه التنمية لا تتوقف عليها فقط بل تتوقف ايضا على تطوير عدد كبير من الصناعات الأخرى التي ترتبط مع الصناعة الدوائية والسابق الإشارة إليها. وعلى ذلك يود الفريق الأخو أنه في وجود الحماية فإنه من شأن ذلك جعل الشركات المحلية أكثر قوة وتنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي. ففى ظل وجود قانون الحماية سوف تنقل الشركات المحلية التكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المحلية، وسوف تسعى إلى تكوين المزيد من الشركات المشتركة مدعومة باحتياجها إلى تسويق المنتجات الجديدة. وفى النهاية فإن نظام الحماية سوف يكون حافزا للشركات المحلية لتوجيه الاستثمار إلى البحث والتطوير لإنتاج مستحضرات لعلاج الأمراض. مبنوطه مقال البيلارسيا

أما أهم حجج أنصار الفريق الثاني: الذى يصر عن وجهه نظر للمستثمرين عن شركات الدواء العالمية والتي لها مصالح فى مصر، فتتلخص فى الآتى: ١- تضمنت إتفاقية حقوق الملكية الفكرية حماية براءات الاختراع لمدة عشرين سنة لجميع المنتجات والمعلومات الدوائية، وهذا يمثل أهمية بالغة للشركات الدولية للنشاط حيث تقوم بإستيراد ٦٠٪ من المنتجات الدوائية فى مصر وشحاح لإستيراد نفقات إستشارياتها الباهظة فإستثمارات تظهر أن هذه الشركات تنفق مايقرب من ٥٠٠ مليون دولار لتطوير دواء جديد مسجل والإحصائيات تبيّن أنه من بين ٢٠٠٠ مركب تستخدم لتطوير المنتجات الدوائية، والتي يتم اكتشافها فى مرحلة الاكتشاف الأصلية، فإن ثلاث مركبات فقط هى التى تصل إلى السوق، ويوجد عدد لا يستهان به

٢- إن القانون المصرى الحالي لا يكفل حماية للمستحضرات الدوائية، القانون الموجود يكفل حماية فقط لعملية التصنيع وليس المستحضر، وهذه الحماية من ١٠ سنوات ومطرفة عابية لهذا لا يمكن الحماية على الإطلاق للأسباب التالية:- ١- يستغرق تطوير أى مستحضر وطرقه فى السوق بعد تقديم طلب الحماية مدة من ٨-١٢ عاما، وبالتالي فمستحضر يصل المستحضر إلى السوق فى مصر تكون مدة حمايته قد انتهت. ٢- إن حماية التصنيع غير مجدية للصيرالية والكيميائيين يمكنهم بسهولة التغلب بعملية التصنيع المحمية عن طريق إضافة بعض التغييرات الطفيفة لكي يتجنبوا انتهاك حماية التصنيع ونتيجة لذلك فإن إسرار مصر فى حماية حقوق براءات الاختراع سوف يسمح لها بأن تصبح مركزا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وجعل ذلك منها من أوائل البلاد العربية فى تنفيذ التشريعات التى تمنع مخالفات براءات الاختراع، وبالتالي سوف توضع على درجة كبيرة من ثقة ومصداقية هذه الشركات وسوف تشر مصر بمصالحها الاقتصادية إذا ما إنتظرت عشر سنوات- وفى الفترة الإنتقالية التى تتبعها الإنتافية لمصر بإستمرار أن الدخل القومى بها لم يتجاوز الألف دولار- لتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية فسنجد هذا القانون سوف تشجع الشركات العالمية بإستثماراتها وإبتكاراتها والتكنولوجيا التى تمتلكها إلى دول أخرى وسوف يفسد ذلك موقف مصر من التقدم والتنافسية العالمية لصناعة الدواء المصرية وسوف يتوقف البحث المصرى وتشتت مصر دولة فقيرة لأجيال محبين ٢- سوف يؤدى الإسراع فى تنفيذ إتفاقية إلى تنشيط البحث والتطوير وهو العمود الفقري للصناعات الدوائية. ومصر لأن لديها الموارد البشرية اللازمة للتطوير والبحث فى المستقبل. ومع وجود قاعدة قوية من العلماء للطين مع المعاملة الرخيصة والبيئة الأساسية المناسبة كل هذا يؤدى إلى إمكانية تحقيق توقعات جادة للبحوث وإذا كانت لدينا الأبحاث فإننا نحتاج للتكنولوجيا لتحويلها إلى الإنتاج الكبير. أما الآن فلا توجد أية أبحاث أو تطوير ذات معنى لأنه لا توجد حماية لحقوق الملكية الفكرية وفى النهاية فإن البحوث والتنمية تنهين إلى المزيد من البطالة مع منتجات بجودة أفضل. هذه كانت وجهة نظر الطرفين وبغية التمسك عن كيفية مواجهة أو التقليل من التأثيرات السلبية للإتفاقية وهو ما سنفكره لاعدد القادم.



المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٣١

الاتفاقيات الثنائية أيضا خطر على منتجاتنا الصناعية!

بقلم: جلال دويدار

بعد المقالات التي كتبها حول أخطار اتفاقية «الجات» اتصل بي بعض رجال الصناعة والخبراء ليقولوا لي إن هذه الاتفاقية ليست وحدها التي تهدد الصناعة المصرية ولكن هناك أيضا الصور في الاتفاقيات التجارية وفي كيفية استغلالها لغير صالح مصر الاقتصادي. ضربوا مثلا على ذلك بصناعة حديد التسليح والتي تواجه حاليا خطر الانهيار نتيجة السماح باستيرادها من بعض الدول العربية بدون جمارك وفقا للاتفاقيات الثنائية. ترتب على هذا الوضع وجود مخزون ركد بشركات تصنيع حديد التسليح المصرية يقدر بمئات الأطنان. نتيجة المنافسة غير العادلة. وهو ما أدى إلى عجز في تسديد الالتزامات المالية خاصة قروض البنوك.

في سؤال لإصحاب هذه الشكوى عن السبب الذي يجعلهم لا يناهضون هذا الإنتاج المستورد والذي ارتفع إلى نصف مليون طن سنويا أجابوا بأن المشكلة تكمن في الرسوم والجمارك المفروضة على مستلزمات الإنتاج والمعدات التي يجري استيرادها من الخارج والتي تصل بعض بنوعها مع ضريبة المبيعات إلى ١٠٪. هذه الضرائب والرسوم لا وجود لها في الدول المنافسة وإن وجدت فهي ضئيلة لا تتجاوز ١٠٪. وقالوا أنه إضافة إلى ذلك فإنهم لا يستطيعون تصدير منتجاتهم إلى هذه الدول بسبب المواصفات التمييزية بالنسبة لإنتاج القطاع الخاص المصري. تشمل هذه المواصفات. مثلا. ضرورة أن تكون ريشة الحديد المصري اليهم في حدود ٢ طن وهو ما يتطلب استخدام ماكينات خاصة لهذه المهمة تليق قيمتها عدة ملايين من الجنيهات. أشاروا إلى أنه من أسباب عدم إمكانية خفض أسعار حديد التسليح المصري للمنافسة أن سعر طن الحديد الخام في حدود ٣٥ دولارا من روسيا يتم بيعه بعد إضافة الضرائب والرسوم وضريبة المبيعات بـ ٣٣ دولار وهو ما يمثل الحد الأدنى للتكلفة. في نفس الوقت فإن حديد التسليح المستورد يتم بيعه بعد منحه الإعفاء الجمركي بما يساوي ٣٥ دولارا فقط معني هذا أن هناك ٣٠ دولارا الفرقا بين السعريين لصالح الحديد المستورد.



المصدر : الأذهر

التاريخ : ٢٤ / ٨ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالطبع فإن أحدا لا يمكن أن يعارض عقد الاتفاقيات التي تنشط حركة التجارة بين مصر ودول العالم خاصة الدول العربية الشقيقة. التي ننادي بقيام سوق عربية مشتركة تجمعنا وإياهم. إذن ما المشكلة وكيف يمكن حلها؟

لا جدال أن كل دولة لابد أن تحافظ على بنيانها الصناعي في إطار المصلحة العامة والاتفاقيات الثنائية والأقليمية والدولية. وحتى يمكن إطلاق حرية الاستيراد للمنتجات سواء أكانت عربية أم أجنبية مع إعفاؤها من الجمارك عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل فإنه من الضروري أن تكون لدينا دراسة كاملة حول قيمة الرسوم المفروضة في الدول التي تشاركنا في هذه الاتفاقيات والأعباء التي يتحملها المنتج. حتى يصبح التصدير البنا نوعاً من الأرباح.

إن مواجهة تدفق هذه السلع استغلالاً لحجم استهلاكنا الكبير يلزمنا بضرورة توخي العدالة والمقولة في الأعباء المفروضة على إنتاجنا حتى يمكنه المنافسة. وتقول بعض الأرقام أن إحدى الدول العربية التي تصدر لنا حديد التسليح بمئات الملايين من الدولارات تباع للطن في سوقها المحلي بـ ٣٦٧ دولاراً بينما يبيعه في سوقنا بـ ٣٠٥ دولارات وهو ما قد يشير إلى شبهة الأضرار للمنوعة بحكم الاتفاقيات الدولية بما في ذلك العاجات.

●●●

إن معالجة هذا الوضع ليس صعباً على الإطلاق في ظل ما تقتضيه الاتفاقيات الثنائية وفقاً للبند الذي يقول: يمكن لأي من الطرفين المتعاهدين أن يطلب حذف سلعة معينة من الجداول الملقة بصورة مؤقتة وأسباب مبررة تعود إلى حماية الصناعة الناشئة أو لأصلاح ميزان المدفوعات. وإذا كنا لا نريد استخدام هذا البند تشجيعاً للتجارة المصرية العربية فإن على الدولة أن تعمل على خفض الجمارك والرسوم بما يتيح للمنتج المصري المنافسة والحفاظ على مصالح ١٠٠ ألف عامل يعملون في هذه الصناعة الاستراتيجية بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من دعم ومساندة للاقتصاد المصري.



المصدر: الوفا

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١

تقرير برلماني يؤكد: صناعة الدواء تواجه منافسة دولية غير متكافئة!

حذر من التخليق التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية. وحذر أيضا من الغرق سوق الدواء المصرية بمستحضرات طبية غير ذات أهمية والترويج لها بغرض اعلانية في التلفزيون والصحف ولجوء المواطنين إلى استخدامها دون استشارة طبية ، ولقد التقرير انه على الرغم من انتاج ٩٣٪ من حاجة السوق المصرية من الدواء محلياً واستيراد ٧٪ فقط من الاحتياجات الدولية، الا انه يتم تصدير ما قيمته ٢٨٠ مليون جنيه سنوياً وخاصة إلى الدول العربية، لشار التقرير إلى أن قيام صناعات دولية في دول عربية مجاورة يضيق الخناق حول تصدير الدواء المصري. وطالب التقرير بضرورة تطوير امكانيات البحث والتجريب في شركات الدواء حيث تقترح تكلفة البحث والتجريب لايتكافأ دواء واحد ما بين ١٥٠ و ٢٥٠ مليون دولار.

كتب - جهاد عبدالنعم:

أكد تقرير برلماني تعرضي صناعة الدواء في مصر لنافسة دولية شرسة وغير متكافئة خلال السنوات القليلة القادمة. كشف التقرير الذي اعتمده لجنة الصحة بمجلس الشورى عن ارتفاع مناسير تكلفة الإنتاج وتدخل الشركات اعباء اضافية لا تحمّلها مديلاتها في الخارج. وأشار التقرير إلى ارتفاع مستويات جودة المستحضرات الطبية عالمياً واستخدام أجهزة حديثة للكشف والتخزين وطرق جديدة في التصنيع والتخزين. وأكد أن التكتلات الدولية واتساج الشركات العاملة بهذه مستغول الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن تطبيق القوانين، وشروط التخليق حماية الملكية الفكرية سيوفر صناعة أي منتج دوائي جديد في مصر قبل انتهاء فترة الحماية وهي ٢٠ عاماً. وحذر التقرير من ضعف امكانيات البحث العلمي مما يحول دون ابتكار دواء محلي جديد كما



المصدر: الأسبوع

للتشر والخدمات الصحفية والعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١

رئيس الشركة القابضة للأدوية: الدواء في مصر تحت السيطرة.. ولن يخضع للعرض والطالب

حصر في اختيار المرض، والدواء لا يختلف بين الغنى والفقير ولا يد أن يتم التركيز على الدواء، ليس السعر المنخفض وكذلك على قائمة الأدوية التي تعتمد عليها الصحة العامة.

وأكد د. غراب أن مصر شهدت في السنوات الأخيرة دخول مجموعة من الأدوية مرتفعة الأسعار، وأخر صف من الأدوية تم تسعيرها الأسير قبل الماضي كان عبارة عن الراس المصادق من القرص الواحد ٢٠ جنيهًا، قرشا

بينما فلتجه في مصر بأربعة عشر قرشا ١٤٠٠ قرشا لكل ١٠٠ ألف وحدة، ووجود الأدوية مما في السوق سيؤدي إلى أن يكون هامش الربح مرتفعًا للمصنع الأول الذي بالطبع سيتمكن مسبقًا من الحماية له بشكل جيد، ويكون للمستهلك هو الضحية ومن مواجهة اتفاقية التكتية الفكرية قبل الدكتور جلال غراب أن ذلك سيكون من خلال ٢ مساهمات رئيسية مجموعة أساسية في الاتفاقية لانتدسها فالمادة ٨ من الاتفاقية تنص على أنه

حق أي دولة أن تتخذ الإجراءات والتشريعات اللازمة لحماية صحة مواطنيها والأموال المتعلقة بالتمديد الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتعارض مع أحكام الاتفاقية الرئيس ومن هذا فإنه يمكن أن تضع الدولة على التصدير وتعمل حدودا قصوى لما يسمح بتصديره بل يمكن عمل إجراءات من شأنها لترخيص الأجنبي لإبراء الاختراع في حالة تمتح مساهم البراءة في تشخيص مرض دواءه

٧٠ وهي الخاصة بقواعد براءة الاختراع تنص بأن من حق أي دولة أن تمنع تسجيل أي براءة إذا كان في تصديقها إخلال بالأمن الاجتماعي أو الصحة العامة أو الآداب العامة وبموجب هذا تستطيع أن تمنع من تسجيل أي براءة إذا كان بها إخلال بأمن المجتمع المصري والطالب رئيس الشركة القابضة للتجهيز المصري والمصري لتصنيع براءات اختراع مصرية حتى يكونا معديين ومتدربين في نفس البراءة قائلا أنه من غير المعقول أن الشركات المصرية لا تملك أي براءات اختراع حتى الآن

رضا سليمان

أكد الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية أن جملة الاستهلاك العالمي من الدواء تبلغ ٣٠٠ مليار دولار .. وأن خريطة الاستهلاك العالمية غير متجانسة حيث أن ٢١٥ من سكان العالم يستهلكون ٢/٥ من الدواء في حين أن ٢/٥ من سكان العالم لا يستهلكون سوى ٢/٥ فقط من الدواء.

وقال في تصريحات خاصة له الأسبوع: إن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تستهلكان نحو ٢٢٦ من جملة الانتاج العالمي بقيمة ٩٢ مليار دولار .. وتأتي بعدهما دول الاتحاد الأوربي التي تستهلك ٢٢٠ بقيمة ٩٠ مليار دولار ثم اليابان بنسبة ٢٢٦ بقيمة ٦٣ مليار دولار.. ودول أمريكا اللاتينية ٢٦ بقيمة ١٨ مليار دولار أما باقي دول العالم جميعها فتستهلك ٢/٢ بقيمة ٦ مليارات دولار الأوسط وشمال إفريقيا منها ٢/٢ بقيمة ٦ مليارات دولار والنسبة لصر فإن حجم استهلاك الدواء بها يبلغ ١٠٠ مليار دولار وهو ما يوازي ثلاثة مليارات و ٤٥٠ مليون جنيه مصري وهذا لعام ٩٦ .. ومن نصيب الفرد من الدواء في مصر الشركة القابضة للأدوية إن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تانيان في المركز الأول حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من الدواء ٤٠٠ دولار في السنة، ثم فرنسا وأيطاليا ٣٠٠ دولار للفرد، واندلندا وكوريا الجنوبية ١٠٠ دولار، وهونج كونج وتايوان بمعدل ٥١ دولار، ثم البرازيل بمعدل ١٨ دولارا للفرد والصين ٧٥ دولارا والهند ٣٠ دولارا وبنجالاتي ٢٥ دولار فقط سنويا

ولشأن الدكتور غراب إلى أن هناك فروقا في متوسطات أسعار على الدواء ففي أمريكا متوسط السعر ٢٠ دولارا وكندا ١٦ دولارا والدول الأوروبية ١١,٥ دولار أما مصر فمتوسط السعر لنوية الدواء ١,٢ دولار.

وقال: إن مهمتنا الرئيسية كشركة قابضة هي السيطرة على أسعار الأدوية، خاصة بشركات القطاع العام والتي تنتج ٧٥ من احتياجات السوق المصري ونسعى لذلك قبل تطبيق الجاه ونعتمد السيطرة على الأسعار ووضع حدود سعرية قصوى لما يصدر بتداوله في السوق المصري وأضاف إن الدواء سلعة ليست حرة التداول ولا ينبغي أن تخضع لبراء العرض والطالب، فالمرضى ليس



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢

في ندوة اليوم:

انتقاد قطاع الخدمات.. من البات

يفتح اليوم الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والصناعة أعمال الندوة الإقليمية بعد تطور المفاوضات في اتفاقية التجارة في الخدمات والتي تستمر يومين ويتناولها جهاز التحليل التجاري بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية.

وسرع الدكتور أحمد جويلي بأن أهداف الندوة تتلخص في التعرف بتطور المفاوضات في القطاعات التي شملتها اتفاقية التجارة في الخدمات ، والتي تعد إحدى الاتفاقيات التي شيدت من أجل أروحي للمفاوضات التجارية المتصلة الأخرى . وأل أن الندوة تتناول تطور المفاوضات في قطاع الخدمات المالية والاتصالات والخدمات المالية والبنك والتأمين تحرير تجارة الخدمات على خط التنمية الاقتصادية ، خاصة في الدول النامية وسيمحضر الندوة الإقليمية ممثلو ١٢ دولة عربية والإمارة ، بالإضافة إلى ممثلي الهيئات والقطاعات المعنية العاملة في تجارة الخدمات وأكد الدكتور جويلي أن مصر أصبحت المركز التاسع والعشرين بالنسبة للدول المصدرة للخدمات في العالم ويبلغ فائض ميزان الخدمات في مصر عام ٩٦ - ٩٧ نحو ١٢ مليار دولار نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات الخدمية بنحو ٨٤٤ مليون دولار تقريباً



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية دولية لحماية إنتاج برامج الكمبيوتر وقواعد المعلومات

بيدأ في جنيف يوم 8 سبتمبر المجرى المؤتمر الدولي الثاني عشر للجنة التابعة للاتحاد في الجالات المرفقة بطريق اللزاق والطريق الماهله. والذي تنظمه المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايو» وينسبر المؤتمر 300 لاهم المانحة المبرسور الاكسي في هذه الدورة والذي تقيدهم الزيادة للتحميد الامريكى. ويهدف الى ارضع ثورع من الحماية الجديدة -اولا- على الاستثمارات المالية للحكومات والشركات وهيئات انتاج برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات والاطومات. 117 دولة في المؤتمر وضع الاتفاقية سوف يوافق عليها والحركات والهيئات المنتجة الدولية لاستناد الحماية للأفراد والحركات والهيئات المنتجة أو المشرقة على أي استثمارات في هذا المجال. بالنظر الى أن الحماية المالية ينتج بها المشرعون والمالكون لهذه البرامج والمعلومات. حيث تدفع قواعد البيانات حقوق المبرور الاطلاقى المبرع متاقتها في هذا المؤتمر بالحماية التي ينتج بها اللزاق والمشرع. كما تمت الاتفاقية الجديدة لحماية قاعدة البيانات بالنسبة لمجموعات المستندات الأدبية أو الموسيقية والصور والأفلام. بهدف التوسيع الجديد لحماية الشركات المنتجة التي تحصل في هذا المجال حكليا وسوابعية ظاهرة قيام بعض الشركات خاصة في العالم الثالث وأسيا بانتشاج هذه البرامج دون الحصول على تصريح بذلك. وسوف يتم تشكيل مجموعة عمل من الخبراء والقانونيين بيد القرار هذه الاتفاقية من حيث المبدأ في

المؤتمر. وذلك لإيجاد الحماية المالية المبرور الاطلاقى وتصفيد هذا المبرور ووسائل تطبيقها. وكذلك تصعيد جميع أنواع قواعد البيانات والمعلومات التي تستند لها الحماية والمبالغ للمبرور. وبمضما للبركة الأم عند الانتشاج. بتصفيد انتاجها والشعيرات التي ستمت فرضاها عند المانحة. تفادى محسن في المؤتمر بولد على مستطوى حال وعلى رأس للمشاركتين المستشار عبد القادر الشكار السنكدار القادر في لوزين المانحة. كما يتقمس الزود المبرور المانحة. ملحد زهران مبرور محسن الدائم لدى الأمم المتحدة بتجيد. ومن المبرور أن يتم في هذه الانتشاجات ترويع محسن على الاتفاقيات الدولية التي سبق اعتمادها بالنسبة لحماية حق اللزاق وحق فنانى الأنا.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الجات و «العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو متغير جديد في التجارة العالمية، هذا المتغير أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذي يحمل بصمات جديدة مستقودة العالم في القرن القادم وتوقع حلولها مشاكل التي تسببت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراد البشرية الأمل في أن تلحق هذه العادة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والأقليمية والعالية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التي انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولي الكبير الذي يشهده العالم اليوم، فجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل - ذلك صحت «العالم اليوم» - بعيدة من التفكير وكيار الاقتصاديين لتناقشة وتحليل الدلائل التي تطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة إلا أنه 28 فرعا حتى الآن ولكن يعرضون أنهم يتصورونهم وبقوا الضو على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعي أن يراى ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمحاولة كل الخطوات التي تمت منذ بدو «جواز أورو جواي» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد... وهو الدكتور يسرى مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر حيث شارك في أكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يراى حاليا بنك مصر أمريكا الدولي.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المصريين.

عصر الجات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعى هو الموضوع الذي تطرّحه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تشتر وقائعها اليوم والأيام التالية.

العالم اليوم تطرح القضية في أضخم ندواتها: (1-7)

الجات... انطلاقاً جديدة للإقتصاد



المصدر: العالم اليوم

للتشـر والخدمـات الصحفـية والمعلـومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٩

الوطني... أم إعدام للصناعة المحلية؟

د. إبراهيم فوزي:



دخول الاتفاقية
مهاجمين.. وليس
مدافعين.. الشرط
الوحيد لتحقيق
مكاسب

د. يسري مصطفى:



مصرفي مقدمة
الدول التي أعدت
الجات تقريراً عن
نظامها التجاري أشاد
بسياساتها التجارية



أصبحت قضية الجات وتحريض التجارة لفرص نفسها على الساحة الاقتصادية سواء محليا أو دوليا في ظل علامات استفهام تبحث عن اجابة خاصة مع وجود اتجاهين متناقضين بشدة الاول يؤيد تماما اهداف الجات ويرى أنها ستكون بمثابة انطلاقا جديدة للاقتصاد الوطني واللائي يرى أن الجات بمثابة حكم بالإعدام على العديد من الصناعات المحلية التي ستفقد حماة من الحماية الكاملة الى التحرير الكامل وهو مايعنى فعليا اعدام تلك الصناعات.

استضافت - العالم اليوم - كوكبة كبيرة من الخبراء والمعلمة ناقشة هذه القضية والاجابة عن هذه الاستفسارات الشائكة.

لبي الدعوة د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الاسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولي والذي رأس اللجنة ومحمد مامون الوزير المفوض التجاري ود. ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار ود. ابراهيم بدران وزير الصناعة الاسبق ود. على حبيش رئيس نقابة المعلمين ود. ثروت بدوي الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة ود. محمود سليمان رجل أعمال متخصص في صناعة الكيماويات وجمال الزوربا رجل أعمال متخصص في صناعة اللباس الجاهزة ومحمود مراغى كاتب صحفي والسيد احمد ناود رجل أعمال ويحيى المصرى مستشار بوزارة الاقتصاد.

تعريف الجات

١- وكان لابد في البداية من السؤال عن تعريف اتفاقية الجات وماهو المناخ الدولى الذى تمت فيه جولة أورجواى للمفاوضات؟

٢- د. يسرى مصطفى : من الضروري للغاية ونحن نستخدم لاستقبال القرن ٢١ أن نتعلم الارض والتغيرات الاقتصادية على السنتين اللتين العالم.

بات هذه التغيرات بقل في عام

١٩٨٦ حينما أعلن ميخائيل جورباتشوف رئيس دولة الاتحاد السوفيتى السابق سياسة اعادة بناء بلاده في جميع المجالات والتي احدثت تمولا جنونيا الى

الاقتصادات السوق والى التعددية الحزبية وحماية حقوق الانسان وغيرها من المبادئ التي كانت سائدة في العالم الغربي.

ثم طغت لغة مازدا بين رئيس الاتحاد السوفيتى ورئيس الولايات المتحدة الامريكى عام ١٩٨٩ وكان من أهم نتائج هذه القمة انتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح والاحلاف العسكرية وتنامى تعاون الاقتصادى بين الشرق الشمالى والغرب الشمالى.

ولم ناس الوقت الذي كانت تحدث فيه التحولات الجذرية في الاتحاد السوفيتى بدأت اعطى والقوى مفارشات على مستوى العالم في إطار الجات في نهاية سبتمبر ١٩٨٦ ومعنى ذلك أن هذه المفارشات قد بدأت وكل العالم أصبح يتحدث لغة واحدة وهى لغة التحرير الاقتصادي والتصاميات السوق والمفلسة المالية كإداة لانتارة للاقتصاد ليس فقط على المستوى المحلى إنما أيضا على المستوى العالمى.

اما بالنسبة لتحريف الجات فهي الاتفاقية العامة للترتيبات والتجارة وهي اتفاقية وقعت بين ٢٣ دولة في نهاية عام ١٩٤٧ وبدأت نفاذا في يناير ١٩٤٨ وكل هذه الدول كانت دولا غربية رأسمالية وفي عام ١٩٦٠ تمكنت الاتفاقية تتضمن فصلا جديدا يعطى الدول النامية مزايا تفضيلية وبالتالي بدأت الدول النامية تتخضم اليها وأصبح عدد الاعضاء الآن ١٢٥ دولة وكان من نتيجة جولة للمفاوضات الأخيرة أن تعمل الاطار التطبيقي للجات وتم تأسيس منظمة التجارة العالمية.

وللانضمام للجات لمن أو تكله عبارة عن افتتاح الدولة بتحرير التجارة والعمل على ذلك وتخفيض أو ريد الرسوم الجمركية على عدد من السلع وقد انضمت مصر للجات

١٩٧٠ رغم أنها طلبت بالانضمام عام ١٩٦٤ وبلغت اثنان للتشجيع فى الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على ٢٥٩ سلعة واعتقد أن هذا اثنان قليل بالنسبة للدول التي تريد الانضمام في الوقت العالمى للجات.

اهداف الجات

اما بالنسبة لاهداف الجات فهي تحرير تجارة السلع وليس معنى ذلك تسوية التجارة العالمية.

ولكن ايوجد توازن بين حماية الانتاج المحلى واستثمار تدفق وزيادة حجم التجارة العالمية والجات تضع المبادئ بحيث تصبح المفلسة العالمية غير مشوهة والهدف الاثنى هو نفس المبادئ

فهو تعطى الحق لاي دولة أن تشكل لجاس الجات من أن هناك دولة خالفت التزاماتها بالجات اخرجت لحدى قواعد ومبادئ الجات والهدف الثالث هو وضع قواعد ومبادئ للتجارة العالمية ولعها مبدأ الدولة الاولى بالرعاية وهذا يعنى امين لما كانت هناك أى ميزة تمنحها دولة عضو لدولة عضو اخرى تستفيد منها او تمنحها لغيرها كل الدول الاعضاء بمعنى أن مفارشات الجات تتم ثنائيا أيضا فمثلا اذا انتهى التفاوض بين مصر والولايات المتحدة الامريكى على اعاء جمركى معين فإن جميع الدول الاعضاء تستفيد من هذا الاعفاء طبقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية. ولهذا لمبدأ استثناءات اعلمها التجمعات الاقتصادية.

وهذا المبدأ أيضا يعنى امرا اخر وهو انه لايجوز التمييز بين الدول اعفاء الجات فإذا اقرضت رسما جمركى على سلعة ما ١٪ لايد أن يطبق نفس الرسم على جميع الدول الاعضاء سادست السلعة واحدة من حيث النوعية.

مبدأ اخر مهم من المبادئ التي وضعتها الجات هو مبدأ للعامة الوطنية وهو يعنى أن التمييز بين الانتاج المحلى والانتاج الاجنبى



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أدار الندوة: سعد هيجرس أعدتها للنشر: وفا، طولان

الملكية الفكرية.

وتم إنشاء جهاز لفرض المفاتيحات
وفي عام 1988 تم انشاء نظام
جديد هناك قيام الجهات بمراقبة
السياسات التجارية في الدول
الاعضاء كل عدد من السنوات
يختلف حسب مجموعات الدول من
حيث درجة نموها ومن أولى الدول
التي تمت مراجعة سياساتها
التجارية العالمية هي مصر حيث
تضمن التقرير الذي أعد في هذا
الجال عددا من الملاحظات وانتهى
مجلس الجات بتبنيها مصر على
سياساتها التجارية العالمية . وسعة
مصر في التجارة العالمية ممتازة.
لمجموعة الرابعة تضمن
موضوعات جديدة لم يتم تناولها
في المفاوضات قبل هذه الجولة
وهي على وجه التحديد ثلاثة
موضوعات. أولها الجوانب التجارية
للاستثمار. وثانيها الجوانب
التجارية لمصادق الملكية الفكرية
والثالثا خاص بتحرير تجارة
الخدمات.

وهذه القضايا لأول مرة يتم
التفاوض حولها في هذه الجولة
وعطيت اتفاقيات دولية بشأن كل
من الموضوعات. وبالأخص أن نتائج
هذه الجولة تجاوزت البعد التجاري
وسيكون لها انعكاسات على
العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى
الانتماء الاقتصادية والاجتماعية
لدول العالم المختلفة.

وانتهت هذه الجولة بتوقيع 28
اتفاقية دولية ولبيت اتفاقية واحدة
ومنها 24 اتفاقية جديدة و 4
اتفاقيات سبق عرضها في جولة
طوكيو السابقة وتم إعادة النظر
فيها خلال جولة بروجاي.

وقد لعبت مصر دورا بارزا
بخلاف مناقشة قضية المنتجات
أزراعية وذلك لأن مصر من الدول
المستوردة الصافية للغذاء وبالتالي
فإنها ستعترض للضرر في حالة
الناء الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد
الأوروبي والولايات المتحدة لسلعها
التصديرية من المنتجات الزراعية.
واستندت مصر ومجموعة من

التنظمة والثمانية ووقعت رؤساء
الوفود كمثلين أي أنه لم يتم الت
في البداية على تطبيق قواعد
ومبادئ الجات على تجارة
الخدمات.

٢٧ العالم اليوم: ماذا كانت نتائج جولة أورجواي؟

د. يسرى مصطفى : شاركت
في الجولة في البداية 97 دولة
وانتهت الأمر باشتراك 125 دولة
في المفاوضات وهذا أكبر عدد من
الدول اشتركت بالانحياز بالصنيع
جولات السابقة.

وبعد هذه الجولة في
بورتو لستة عاصمة أورجواي في
سبتمبر 1986 وانتهت رسميا في
أبريل 1994 في مراكش.

أما بالنسبة للقضايا التي
تناولتها هذه الجولة فيمكن للإيجاز
تجميعها في أربع مجموعات
المجموعة الأولى تشمل الموضوعات
التشديدية التي تناولتها كل من
الجولات السبع السابقة وتعلق
بتحرير تجارة السلع ونفاذ
مجموعتان من السلع كانت خارج
نطاق الجات تم التفاوض حولها في
هذه الجولة ونفذت في إطار الجات
وهي النسيجات والملابس والسلع
الزراعية وسيتم تطبيق مبادئ
وقواعد الجات عليها تدريجيا خلال
فترة انتقالية مدتها عشر سنوات.

للمجموعة الثانية: تشمل تعديل
عدد من مواد اتفاقية الجات وأربعا
من الاتفاقيات التي أسفرت عنها
جولة طوكيو بهدف تبسيطها أو
توسيعها أو وضع ضوابط
لإستغلالها.. الخ

القضية الثالثة تتعلق بالأطراف
التنظيمية للجات وتم التفاوض في
هذه الجولة حول إنشاء منظمة
للتجارة العالمية يتكون مكلها من 3
مجلس وزارية مجلس تجارة السلع
ومجلس تجار الخدمات ومجلس
الجوانب التجارية للمحطة بمحقوق

المستورد يتم فقط من طريق
الرسوم الجمركية وفيما عدا ذلك
فهي غير مسموح لمثلأ لابد أن
تكون ضريبة المبيعات واحدة على
السلع والمستورد ولابد أن تكون
الاجراءات واحدة للسلع المحلي
والمستورد والتشجيع الوحيد المسموح
به بين السلع المحلي والمستورد هو
الرسوم الجمركية التي تفرض على
الانتاج المستورد ولا تفرض على
السلع المحلي.

إن تخفيض أو إلغاء أو ربط
الرسوم الجمركية يأتي نتيجة
المفاوضات بين الدول أعضاء الجات
خلال جولات المفاوضات ولا
تفرض الجات حدا أقصى محددا
وأيضا الذي يجب أن تراعى الدول
الاعضاء هو ألا يترتب على الرسم
الجمركي عدم دخول السلعة
الاجنية بكميات تجارية.

أيضا الجات تسمح بفرض
رسوم تعريفية لمكافحة الدعم
والاغراق.

8 جولات

٢٧ العالم اليوم : كيف تباشر
الجات نشاطها؟ وما هي
الموضوعات التي تناولتها جولة
أورجواي؟

د. يسرى مصطفى : الجات
تباشر نشاطها من طريق جولات
للمفاوضات وقد عقدت حتى الآن 8
جولات وأخر هذه الجولات هي
جولة أورجواي نسبة إلى الدولة
التي بدأت فيها المفاوضات حيث
اجتمعت الأطراف المتعاقدة في
بورتو لستة في سبتمبر 1986.
وبعد عنهم إعلان وزاري يحدد
15 موضوعا للتفاوض وتنقسم هذا
الإعلان إلى قسمين الأول يشمل
جميع القضايا الأربع عشرة ووقعت
الأطراف المتعاقدة كأعضاء في
الجات والنظام الثاني يتضمن قضية
واحدة وهي تحرير تجارة الخدمات
التي آثار الجوسلد بين الدول



المصدر :- العالم اليوم

التاريخ :- ١٩٩٧/٩/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول المستوردة الصافية السلع الزراعية إلى ما تضمنه اعلان بورتولاستة من مراجعة عدم اتخاذ اجراءات تشير التسمية في الدول النامية وانتهى الامر إلى الموافقة على أن تقدم الدول المستفيدة تمويلات للدول النامية المستوردة الصافية للفترة لمدة لا تقل عن 10 سنوات.

٢٢ العالم اليوم : ما الذي بدأ تنفيذه من هذه الاتفاقيات وما هي الانعكاسات التي سوف يتم تنفيذها بعد؟

• ديسري مصطفى: جميع الاتفاقيات لاتتخذ فوراً وهذا ما راعته الدول النامية لكل اتفاق يتضمن فترة انتقالية والاتفاق الوحيد الذي نفذ في أول يناير عام 1995 هو إنشاء منظمة التجارة العالمية ومن حيث البعد لأن الفترة الانتقالية للدول المستفيدة أقل من الفترة الانتقالية للدول النامية.

٢٣ العالم اليوم: ما الانعكاسات على الإنتاج السلمي للمصري من الاتفاقيات التي تمت في إطار الجات؟

• د.براهيم فوزي: الصناعة المصرية سجلت تأثيراً كبيراً باتفاقية الجات التي أصبحت واقعا لأمير منه وذلك لأنه حتى الدول غير الأعضاء في الجات تسعى حالياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من الاتفاقيات التي تم توقيعها سواء كانت هذه الاتفاقيات إيجابية أو سلبية.

وفي اعتقادي أن للفترة الانتقالية خطورة للغاية لأنها مجرد تأجيل للتنفيذ الفعلي للاتفاق وذلك لايد أن يكون لدينا قطاع كامله بأن الصناعة قبل الجات تفتلت من الصناعة بعد الجات وأن الكيانات الصناعية التي نشأت قبل الاتفاقية تختلف عن الكيانات الصناعية التي سيكتب لها البقاء والنجاح بعد الجات وذلك لايد من وضع خطة إكيفية الانتقال من مرحلة ما قبل الجات إلى ما بعدها.

وفي تصوري أنه لايد من دخول الجات مهاجمين وليس منطلقين لانتنا في بقينا في موقف الدفاع فانتنا إن تصفق للكاسب المرجوة من الجات.

وارجو من الكيانات الصناعية الموجودة في مصر أن تتحدد قواها في الداخل أو تتجمع مع بعض الشركات في الخارج حتى تستطيع تصنيع منتج يمكن تصديره للخارج لأن وجود المنتج المصري في الخارج يضمن المنافسة ومواجهة تطور الصناعة العالمية ويضمن توفير قواعد للتوزيع العالمي. أيضا عنصر الوقت مهم لأنه مع الانفتاح العالمي ووجود مهاجمين كل يومين مقلنا لبدأ لم تبدأ في الحملات الهجومية من الآن مع بداية ازالة الحواجز الجمركية فلانتنا سنجد هناك من سيهزوا واصطاد الامان في الاسواق العالمية.

واعتقد أننا لو اتجهنا لهذا الاتجاه الهجومي من الممكن أن نقوم بإنشاء مصانع مصرية في بلاد أخرى لتتسرب من الرسوم الجمركية. فيجب أن نستقبل الانفتاح العالمي بعقل وفكر منفتح ونفكر في المستقبل بدلا من التفكير في الماضي ويجب أن يكون هناك تركيز في التوجهات إلى خطوات تنفيذية حتى نطور الصناعة لمصرية والزراعة والاستثمار وأهمها الحصول لمصرية إلى السوق العالمي.

• ديسري مصطفى: لقد أصبحت للتغيرات الدولية اשל وأوسع بكثير من الجات.. فلايد أن نعيد النظر في سياسة التصنيع.. كنا نتحدث دائما عن الميزة النسبية ولكننا اليوم نتحدث عن مبدأ الاعتماد الدولي المتبادل متخارفين عليه. فكل دولة سوف تنتج السلعة التي لها فيها ميزة تنافسية وهذه الميزة تشمل عناصر الميزة النسبية وهي عوامل الإنتاج المختلفة وتزيد عليها يضمن العناصر الأخرى.. واستقرت المنافسة

غدا: متى نعلن وفاة

صناعة المنسوجات



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: **١٩٩٧/٩/٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«العالم اليوم» تبدأ في نشر ندواتها عن:

عصر الجات وتأثيره على مصر صناعيا وتجاريا

لوزي رئيس هيئة الاستثمار ووزير الصناعة السابق، والدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق، ومحمد مامون الوزير المفوض للتجاري بالإضافة إلى بعض رجال الأعمال وملهم جلال الزوربا رجل الأعمال المقصص في صناعة اللابس الجاهزة ومن وزارة الاقتصاد يمين المصري المستشار بهاء والكاتب الصحفي محمود المرادى.

تبدأ «العالم اليوم» من اليوم نشر وقائع الندوة الملهمة عن عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعي والزراعي والتي استضافت فيها كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين على رأسهم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر. شارك أيضا في ندوة «العالم اليوم» والتي ستعقد تباعا على سبع حلقات الدكتور ابراهيم

بیت الخلافة وفاته وصناعته

الدول الصناعية

天啓

خط

قاسم

三

صادر اتنا من

السلامة

الجاهزة للاستخدام

وتنص

ولین تصوات

५५

منافسة

غير عادية

برقہ عماد

۱۹۹۱

أسعار الملابس

一九四

39

تخفيض بعد

تَقَاتِ الْحَظَّ



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: ١٠/٩/١٩٩٧

احتفظنا بالخطر

● محمد مأمون: فرضت مصر حظرا على استيراد الآقمشة والمنسوجات والجات لاتصنع بالخطر وبالرغم من هذا فإن مصر احتفظت بالخطر منذ عام 1986 حتى 1998 طبقا للقروض الذي تم تحت مبرر أن مصر لديها مشاكل في ميزان المدفوعات وبعد التفاوض وجدنا في عام 95/94 أن ميزان المدفوعات تدهور وبالتالي فإن المبرر أصبح غير موجود، وبالرغم من ذلك مازلنا نحفظ بالخطر حتى الآن.

● د.إبراهيم لوزي: وارد من الناحية النظرية أن صناعة المنسوجات تفرز للشهر ولكن لو تم فرض جمارك عالية عليها من الممكن أن يصبح هذا مبررا ماليا نستقله في تطوير مصانع الآقمشة.

● محمد مأمون: الجات ليست مسئولة والمشاكل هي ذلك لو أن الولايات المتحدة الأمريكية خلقت رسومها الجمركية على صناعة معنى ذلك أن مصر تستطيع أن ترفع قيمة صادراتها إلى أمريكا ولكن هذه الفرصة لن تكون متاحة أمام مصر لقط ولكنها ستتاح لكل دول العالم. وفي تصوري أن من أهم آثار الجات هو أن نكتشف في نحن قادرون على المنافسة أم لا؟

سعر صرف حقيقي

● د.يسرى مصطفى: بما أننا اثنا نقطة حماية الإنتاج المحلي فاني أؤكد أنه لا بد أن يكون سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية حقيقيا وأعتقد أن أولى هذه القضية يجب أن تكون الأولى من حيث الأهمية وبعد ذلك الرسوم الجمركية تأتي كحماية والموصلات القياسية تأتي أيضا كحماية ولكن الأساس هو قيمة سعر الجنيه المصري.

● د.إبراهيم بدران: في تصوري أن قضية الجات وضعت الصناعة والزراعة والخدمات في تحد فيما أن تصلح من شأنها أو أن تقتصر تماما وأساس المنافسة العالي هو العلم والتكنولوجيا والعلم أساسه التطعيم لأن لبنان الثروة لا بد أن تبدأ

تعد صناعة الملابس والمنسوجات أحد أهم الصناعات التي ستنشأ تأثيرا بالغا باتفاقيات الجات إلى الحد الذي دفع البعض إلى التكهّن بإعلان وفاة صناعة المنسوجات رسميا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في اتفاقية الجات.

العالم اليوم طرحت القضية في إطار أخصم سلسلة من ندوات تنظمها حول اتفاقية الجات وشارك في الندوة عدد كبير من الخبراء والأكاديميين والمستهلكين.

تحدث في قضية صناعة المنسوجات في هذه الندوة الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي ومحمد مأمون الوزير المؤرخ التجاري والدكتور إبراهيم بدران وزير الصناعة الأسبق والدكتور ثروت بدوي والدكتور إبراهيم لوزي رئيس الجهاز التنفيذي لجهة الاستثمار والدكتور محمود سليمان رجل الأعمال.

بدأ الحديث الدكتور ديسرى مصطفى الذي أكد أن جميع السلع الصناعية عند المنسوجات والملابس لم تلزم مصر بأي خفض جمركي عليها ولكنها التزمت بربط رسم جمركي اعلى من الرسوم الحالي بمعنى أننا نقوم برفع قيمة الجمارك موريا فقط مثلا بمعدل 20٪ وتخفض كل عام 2٪ على مدى 5 سنوات إذن الربط يزيد عما كان عليه بـ 10٪، أما المنسوجات والملابس فإننا التزمنا ببعض التخفيضات وفي تصوري أنها تخفيضات مطولة وأجست مبالغ أنية.

● محمد مأمون: والفنسية للملابس والمنسوجات فإن للملابس ستفرض عليها رسوم جمركية حوالي 40٪ عام 2005 والآقمشة 35٪ بمعنى أن الرسوم الجمركية عام 95 تتساوى 70٪ وتقوم بتخفيض هذه الرسوم حتى تصل إلى 40٪ عام 2005، وهذه هي الحدود العليا التي التزمت بها مصر في اتفاقية الجات.

● ديسرى مصطفى: هذا هو التزام مصر تجاه الجات أما بالنسبة للدول المنتجة للمصر فقد التزمت بتخفيض وليس ربط الرسوم الجمركية على المتوسط 36٪ على مدى ست سنوات وهذا ما يمكننا من النفاذ إلى هذه الأسواق.

من الجذور من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي ثم إلى البحث العلمي الذي يصب في تطوير الصناعة وهذا هو الأساس في النجاح أو الفشل.

العلاقة والأقزام

● د.ثروت بدوي: الصورة التي عرضت وريدي ولكن الحقيقة التي تخوف من اتفاقية الجات له ما يبرره لأن أهم ما في الاتفاقية وأخطره هو تحرير التجارة العالمية وتحرير التجارة بين من ومن؟ وحرة المنافسة بين من ومن؟ بين الجمالفة والإقزام والمساواة بين القانونين والمساويين فالقضية ليست في انخفاض وارتفاع الجمارك، الحماية الحقيقية هي تنمية التالف حتى يستطيع أن ينافس العمالة والفركات المالية القائمة على انحراف السوق للطي بمنتجات جيدة وقادرة على المنافسة فكان لا بد أن تكون للجملة الانتقالية طويلة بالنسبة للدول النامية لكنها من شأن التنمية اللازمة للدول في منافسة مع الدول المتقدمة.

الانتظار لايفيد

● د.إبراهيم لوزي: يجب أن نضع في اعتيادنا أننا ندخل في المنافسة مع العمالة فعلا ولكن في ينتج لنا سوقا ونحن نتلق له أيضا سوقا ويحتير سوقنا بالنسبة له محدود جدا ولكن عندما ينتج لمر مثلا السوق الأوربي كسوق بمسوق 2000 مليون رغم أنه عملاق ونحن نعتبر الإقزام ولكن أيضا مخوفون من أكر منتجاتنا حيث أن أكر الصناعة للمعالة في مصر أقل من أكر الساعة للمعالة في لاتفيا وأيضا يتم شراء الماكينات واللحاح من الدول المتقدمة صناعة إذن فإن التكنولوجيا واحدة بجانب اللغات المتعلم في مصر وذلك فاني اختلف مع ثروت بدوي ولا يجب أن نتجهم بعلاقة وإقزام لأن طول الفترة الزمنية يستفيد منها العمالة أكثر مما يستفيد منها الإقزام وكون أن الفترة تطول للسعي وراء التنوير فهو في نفس الوقت يسعى أيضا للتنوير فالانتظار لن لايفيد الشككة



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٩/١٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوق أوروبا وأمريكا كان مقترحا على مصراعيه فيما عدا السلع الزراعية بشكل منيف والصناعات النسيجية بشكل أقل حدة ولم يكن هناك أي عائق أمام صادرات مصر لأوروبا وأمريكا.

إصلاح داخلي

والجاءت فرصة إصلاح اقتصادي داخلي والصناعة لديها القدرة على المنافسة بشرط حل الدولة سببتي السياسات وتمتع الصانع المصري للقدرة التنافسية أم

عاماً بدأت القدرة التنافسية للدول الصناعية النامية تقل وأصبحت هناك دول نامية أخرى تستهدف أسواق الدول الصناعية النامية في سلع معينة فبعض هذه الدول تستخدم الأساليب غير الاقتصادية لحماية أسواقها.

واعتقد أن هذه الاتفاقية مرسومة ومشطبة بشكل فني دقيق وكان المصنعين في الدول المتقدمة هم الذين وضعوا كل مقالة في الاتفاقية

والهدف هو غزو هذه الأسواق مع محاولة الحفاظ على أكبر كم من الأرباح حتى في ظل السياسات الاقتصادية غير الرضيدة أيضاً فرضت اتفاقية الجات على جميع الدول لكي تتجه في التعامل مع الوضع القائم أن تتبنى سياسة اقتصادية راضية ومبينة على سياسات السوق.

وبالفعل تمتعت بعض الدول مهلة زمنية 10 سنوات لتفريق أوضاعها. ولكن في نفس الوقت وجدنا أن هذه الأسواق بدأت تتجني أفكاراً جديدة تقلل من القدرة التنافسية للدول النامية وعلى سبيل المثال فإن أوروبا بدأت تفرش على بعض المصانع ألا يقل سن العاملين عن 16 سنة وبالتالي تخدم دولة مثل تايلاند من محالة الأولاد في سن أقل من المسموح به وهذا يحدث أيضاً في مصر.

أيضا تفرش على أي مصنع أن يكون هناك أمن مبدئي بمعنى أنها بدأت تفرش شروطاً كتعويض عن الحماية لأسواقها.

ومن النتائج المصرية لاشك أن

لمن المستحيل أن اللح به ولابد من الدخول في مولهبة التمديدات القائمة وإعادة النظر في الأوراق.

أجريات مترابطة

• تدروت بدوى: المدة الزمنية التي اطالب بها ليست مجرد تطوير انتاج ولكن يجب إعادة النظر في سياستنا كلها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن أن ندخل في المنافسة لأن الحريات كلها مترابطة ومتكاملة والمجال اى حرية أو تقييدها يؤدى الى تقييد الحريات الأخرى.

والذلك لى أنؤكد أن التمسر الزمنى مهم جداً لتطوير جميع سياستنا حتى نستطيع أن نلق على قدم المساواة مع الدول الصناعية ودائسا الدول الكبيرة هي التي تستطيع أن تكسب الجولة أمام الدول الصغيرة.

• ديسرى مصطفى: لا اعتقد أن هناك دولة خرجت من مغاوضات الجات بفسارة 100٪ أو بربع 100٪ لا بد أن كل دولة خرجت بـ ١٠٠٪ من منافع إلى جانب السياسات وببعضنا أن تكون

الايهيات أكثر من السياسات. • جلال الزوربا: في تفسيرى ان الدول الصناعية المتقدمة كانت منذ زمن مستوردة للأخدمات ومصنعة ومصنعة المنتج وفى خلال 30

١٣٧ وأرد أن اطلق على نقطة مهمة وهي أن الممارك لم تعد مصدر دخل بالنسبة لميزانية الدولة وأصبحت تصريعية المبيعات هي المصدر الرئيسى والممارك ما هي الا حماية للسوق المحلي في حدود معينة طبقاً لاتفاقية الجات.

وهذا الوضع كسان في أوائل التسعينات وكان هناك وحي كاف وتصورتنا من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة وتخفيف الاعباء على المنتج المصري أن المنتج يستطيع أن يمتنع سلعة بتكلفة مناسبة تشبه الميزة التنافسية.

ونحن في عام 97 لم نر حتى الآن السياسات الاقتصادية التي تسمح للمنتج الانتاج بتكلفة يستطيع من خلالها المنافسة في السوق العالمية. النقطة القاسية من النظام والسياسة الاقتصادية أن يسمحا للمصنع أن ينافس في السوق العالمي ولكنه أيضاً أن يستطيع المنافسة في السوق المحلي

والى جانب تبني السياسات الاقتصادية كان يجب أن نبدأ



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٩/١٠

قادرون على منافسة هذه التكتلات^{١٢}.
فاين نمن من تكتل الاتحاد الأوروبي والتكتل الأمريكى والصينى واليابانى وابن نحن من هذا الكم الرهيب اهل مصر
بامكانياتها المحدودة ومرحلة الانعاش التى نعيشها فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى هل نستطيع ان ننال هذه التكتلات المختلفة.
هل لدينا القدرة على منافسة هذه التكتلات داخليا أو خارجيا^{١٣}.

الشركات العملاقة

هل نستطيع منافسة الشركات العملاقة التى ستقدم اسواقنا الداخلية وعندها الاستعداد ان تفسر فى البداية وقد حدث ذلك بالفعل وادى هذا إلى الفلاس بعض الشركات فى مصر^{١٤}.
وأولئك الجميع على ان الجات بها اساليبها والايديا ولكن بالنسبة للمنشأة المصرية فإن ساليبها اكبر من ايدياها. برغم انها ستساعد فى تطوير المنتج المصرى.

ولكن هل نستطيع ان نطور وينكر حتى نلق على قدم المساواة فى المنافسة مع الدول المتقدمة خلال الفترة الانتقالية وهى 10 سنوات^{١٥}. هذا هو السؤال الذى يجب ان نجيب عنه

المطلوب ان نطوّل النفس حتى نستطيع ان نصد ارفع التقنية المحلية إلى التقنية العالمية وهذا هو دور القطاع الخاص ودور الدولة يتمثل فى دعم الصناعة. واختلف مع د.إبراهيم فوزى فى أن ساعة العملة فى مصر يد 60 دولاراً وبالعكس فإن الساعة العمالة المصرية أقل بكثير من العملة فى الخارج فالمعامل فى الخارج يعمل 8 ساعات كاملة ولكن العامل المصرى يعمل فى اليوم ساعة واحدة وهذه الاحصائية موجودة فى الجهاز المركزى للمحاسبات.

ولست متفائلة...

واليات جديدة غالبة عنا مثل منع الاغراق قبل تتوافر لدينا الكميات الكافية للقدرة على التعامل مع الاغراق وهل تم تزيينها وهل لديها الامكانيات لتدريب ما هو حق لها^{١٦}.
هل لدينا البنيات فى ظل الجات تسمح لنا باتخاذ الاجراءات لمنع استيراد بعض السلع اذا عدت صناعاتنا المحلية^{١٧}.
هل لدينا المؤشر من الجمارك اذا وصل استيراد سلعة معينة لحد ما يعطى الانذار بالخطر وعندها نمنع استيراد هذه السلعة^{١٨}.

صناعة الملابس تستمر

ايضا هناك نقطة موحدة اود التعليق عليها وهى سعر الصرف ولا شك ان سعر الصرف يحمى الصناعة المحلية ذلك يساهم فى زيادة التنافسية على التصدير.
لما هل هو كاف وحده الحيلة هو ليس كافيا فهو جزء من مجموعة آليات تساهم فى هذا وذلك.

ولذلك تصور ان المنتج المصرى قادر واكبر دليل على ذلك صناعة الملابس الجاهزة. ونحن الآن متفوقون على السوق الللى من صناعة الملابس الجاهزة والجميع يناشد بأنه عندما يفتح السوق العالمى ستهدم هذه الصناعة وسيجتد افراق من المنتج الاجنبى رغم ان صناعة الملابس الجاهزة هى السلعة الاولى فى صناعة التصدير بعد البترول. ولكننى اؤكد انه بالنسبة للملابس الجاهزة فإنه لن يحدث ذلك بالعكس فإن صادراتنا من الملابس الجاهزة ستستمر وتتمس لان القدرة التنافسية موجودة إلى جانب الميزة النسبية وهى تربها من اسواق اوروبا.

● د. محمود سليمان: اننى اوافق د. ثروت بدوى فى رأى خاصة فيما يتعلق بالمنافسة بين المصانع والاقزام لان الهدف الاول من اتفاقية الجات هو تحرير التجارة. ولكننا نود ان نعرف من الذى طالب بتحرير تجارة السلع ومن المؤكد انه ليس الدول النامية ولكنها الدول الصناعية الكبرى التى تريد ان تفتح اسواقها داخل الدول النامية فليكتف اتفاقية الجات ومع ظهور التكتلات الاقتصادية فى العالم فهل نحن



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١١

العالم اليوم تفتح ملف اجات في أضخم ندواتها 7 3

كيف تنضم مصر لقائمة

النمور الاقتصادية؟

د. ابراهيم بدران:

نقطة الضعف

في تدهور

التنمية

البشرية

د. ابراهيم فوزي:

القطاع الخاص سيقود مصر

الى مرحلة النهضة الاقتصادية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١١

النشر والخبر : الصحافة والاعلام

عصر الجات و العالم اليوم

منذ عامين ونصف العام انتعش العالم نحو منعش جديد في التجارة العالمية ، هذا المنعش أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذي يحمل بصمات جديدة متفرد العالم في القرن القادم وتفتح حلو لا لبس على ان تلبس منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين وبراود البشرية الأمل في أن تفتح هذه العادة الجديدة حلو لا للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والأقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم تتخلى عن مصادر المواد الخام.

المنافسة والتجديد فانصولات الجارية التي تضمنتها «الجات» خطيرة حقاً ويمكن أن تساهم في إبعاد نظام

دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين وناقشة وتعليق الدهاليز التي تنطوي عليها

اتفاقيات الجات بغروها المختلفة بالاقفة 28 في عا حتى الآن ولكي يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمتابعة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أوروبا» حتى المواقفة على

الإضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد... وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات

الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بعثت وناقشت

هذه القضية الحيوية وهو يرأس حالياً بنك مصر أمريكا الدولي.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» توكية من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرحه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تواصل نشر وقائعها

اليوم والأيام التالية.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١١

أملنا الوحيد .. للحاق بالفوج الثالث من الثورة التكنولوجية

نفتقر الى استراتيجية واضحة للدولة ورجال الأعمال

أنجح تجمع لمصر هو السوق العربية .. لكن اذا تم !!

الوارد البشرية وما أصابها من
تدهور في السنوات السابقة مشكلة
خطيرة وأمرنا أن نعترف من
المشور عن هذا التدهور لاجابية
اننا كنا مسرفون عليها وليست
الدولة فقط وليس عامل التنمية
البشرية فقط هو السبب لان
التكنولوجيا تمثل 80٪ من الميزات
الاقتصادية أما البقية 20٪ فهي عبارة
عن رأس المال والعلم والموارد التي
الصناعة بدون تكنولوجيا هي
المستحيل أن تنقل في منافسة مع
الدول الأخرى.

أما التدهور الأساسي الذي
يجب أن نعرفه صانعو المنتج الذي
تسلكه مصر لتحقيق التنمية
التكنولوجية !!

هناك نمط كلاسيكي اتبعه
أوروبا الغربية وأمريكا وأطلقوا
عليه «الفوج الأول»، وكان يعتمد
على معاملته علمية وصناعته ثم
يخرج تكنولوجيا يقيم عليها الإنتاج
ثم يصنعها العالم الخارجي. وهذه
الثورة استغرقت حوالي 300 عام

لما اليابان قامت اعتمدت على التعليم
الصديق للتطور واستوردت
التكنولوجيا لتقوم على تنميتها
وتطويرها ثم توفرت وتنسج
الخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال
أقامت تكنولوجيا جديدة تضمنت
الإنكار جديدة يابانية واستقلت
الاقتصاد التكنولوجي عام 1980
والتي للعلماء ان اليابان أصبحت
منافسا على قدم المساواة مع
الولايات المتحدة.

وللاسف فاننا لم نلحق بالفوج
الأول أو الثاني رغم أن كورنيا
الجوية وتايوان قامت بنفس العمل
الذي قامت به اليابان... فإين نحن
الذين نعرف ان هناك فجوة
في المعرفة بيننا وبين الفوج الثاني

بما يصور هناك مستقل إذا وجدنا
مستثمرا اجنبيا يقوم بشراء شركة
مثلا بـ 20 مليون دولار وقد تكون
تكلفتها الحقيقية بليون لحد.

الآن ميصيع الاستثمار الاجنبي
جزءا من النسيج القومي للصناعة
المصرية ويترد المصالحاة الذين
استطاعوا أن يرسخوا مكانا لهم في
السنوات القليلة الماضية.

الآن قضية انتفاضة لرجال
الاموال والمصالح البشرية لخطر من
قضية انتقال السلع
والنقطة الأخيرة التي يجب ان
نركز اعتمادنا حولها هي كيفية
انتقال المواطن المصري من التدهور
التعليمي لان نسبة الامية في مصر
25٪ في حين انها في كوريا على
سبيل المثال 1.4٪.

الآن البنية التحتية او للمناخ
لا يساعد ابدا على النمو الا إذا
سارعنا باتخاذ المواطن المصري من
التدهور التعليمي.

التنمية التكنولوجية

د. على حبيب : اعتقد ان
التفاهات الرهيبة الموجود على
مستوى العالم اليوم ليس سببه
الجات فقط ولكن لوجود التكتلات
الاقتصادية العملاقة الى جانب
الثورة التكنولوجية الثالثة ثورة
الاتصالات والطبقات وثورة
الكمبيوتر والثورة النووية وثورة
الهندسة الوراثية وايضا الثورة
البيوجينية التي تتأدى بأكليات
للسوق.

والحقيقة ان القدرة التنافسية
المصرية تعتمد أساسا على
السياسات الاقتصادية ثم لارتباط
هذه السياسات بعوامل رئيسية
أربعة هي التكنولوجيا والموارد
البشرية والطبقات والأفراد.
لذلك الدكتور ابراهيم بدران أن

فتحت «العالم اليوم» ملك الجات
الشباك في لغفم نواتها طرحت
جميع الاسئلة والاستفسارات
الحيطة بها وطرحت للمخاوف التي
تؤكد لنا عاجزين عن اللحاق بركب
الدول النامية ومن ثم فإن الجات
ستلجس على العديد من الصناعات
الحلية وطرحت ايضا وجهة النظر
القائمة ان الجات أصبحت مثل
القضاء والشر ويوجب ان نكيف
اوضاعنا ونستسلم لهذا المصير
وكان السؤال الذي يشغل اذهاننا
جميعا متى وكيف تنضم مصر الى
قائمة النور الاقتصادية؟

شارك في النقاش في هذه
القضية الدكتور ابراهيم بدران
وزير الصحة السابق والدكتور على
حبيب رئيس نقيب الطبمين وجمال
الزوييا رجل الأعمال المعروف
والدكتور يسرى مصطفى وزير
الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر
امريكا الدولي والسيد احمد داود
رجل الأعمال والدكتور ابراهيم
فرزى رئيس هيئة الاستثمار
والدكتور محمود سليمان رجل
الأعمال.

بدأ الحديث الدكتور ابراهيم
بدران قائلا : ان نقطة الضعف التي
توق انضمام مصر للقائمة النور
الاقتصادية تتمثل في التنمية
البشرية لانه لو كانت هناك منظمة
مترابطة للحاق بالمصر لكان لابد
ان تبدأ من المدرسة وكيفية تدريب
واعداد المعلم وإذا لم يحدث ذلك
ستظل على وضعها الحالي حتى
عام 2005.

غزو المستثمرين الاجانب

والأخطر من هذا وذلك اننا
ستفاجئ بالطبيب والمهندس الاجنبي
في بلادنا وبالتالي سنستنزف الطاقة
ونصبح كارثة .. ان التنمية اضل



العالم اليوم : أين مصر من هذه التجمعات وماعز الموقف من الأثار الجانبية التي ستقرها الجهات.

د. يسرى مصطفى : بدنا بالفعل الأعداد لهذه المواجهة وكانت الخطوة الكبيرة في هذا الاتجاه هي الإصلاح الاقتصادي الذي سيكون من أربعة جوانب أولها إعادة التوازن لعلم الاقتصاد القومي ، بهدف أساسي هو السيطرة على التضخم، وقد لجأنا في تحقيق هذا الجانب وهو جانب الطلب والطرب الاستقرار في السياسات المالية والتفدية للناسبة لاستقرار هذا التوازن. أما الجانب الثاني ويتعلق بالخصر أي بالاتاج والاستثمار فأننا خلال الفترة السابقة لم نحقق النجاح المتوقع ويتم التركيز في المرحلة الحالية على هذا الجانب. ويتعلق بهذا الجانب الثاني تطوير سوق المال بجماعته وقد لسا بالفعل ان هناك أصلا على سوق رأس المال.

أما بالنسبة للبنوك فقد تم تعديل قانون البنوك والائتمان بهدف زيادة فسرة البنك المركزي على الاشراف والرقابة علي البنوك وأيضا بهدف تقوية المراكز المالية لهذه البنوك.

والجانب الثالث من الإصلاح الاقتصادي يتعلق بالسياسات العامة مثل سياسة التمويل والتنمية البشرية وهي جزء لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي ولكن يطبقها حين أصلاها يحتاج إلى وقت طويل حيث لا نترى مسارها في الأجل الطويل والمهمة اننا قد بدنا.

الجانب الأخير من سياسة الإصلاح الاقتصادي وخاصة على الطبقات المتوسطة والفقيرة. ويتضمن الإصلاح الاقتصادي إعادة النظر في الاستثمارات والسياسات المتعلقة بهذه الجوانب الأربعة وإمعان سياسة التجارة

وكراتين زينة وأكثر من نصف البضاعة ترد فلها معلومات خاطئة ومعدلة.

أسلوب الإدارة

د. يسرى مصطفى : د. على حبيش ركز على ضرورة تطوير القدرة التكنولوجية للصبح قانونين على المنافسة واعتقد ان اقتصاديا ثبت ان استخدام التكنولوجيا المتطورة ضرورة للأصراع بمعدل التقدم لاي دولة في العالم. السيد أحمد نادر : لو نظرنا لانفسنا في الخمسينات والستينات فنجد ان كل ما كان ينتج يستهلك وبعد الانفتاح الاقتصادي واستيراد التكنولوجيا المنجدة بدأت الصناعة المصرية تلقى على قدمها وتستطيع المنافسة وهناك كثير من الصناعات تتم على مثل المسيرامسيك وصناعة الملابس الجاهزة. واعتقد ان المنافسة في المنصر الأساسي الذي يؤدي لجسنة الصناعة إلى جانب الأمارة وللأسف

فأننا نلتزم أسلوب الإدارة الجيد.

التجمعات الاقتصادية

د. يسرى مصطفى : يجب ان ننتبه إلى ان الجات ستقيد في ظل التجمعات الاقتصادية خاصة بين الدول المتقدمة التي توحشت في السنوات الأخيرة على سبيل المثال هناك تجمع للتصايد في اللفف الغربي من الكرة الأرضية يضم 43 دولة وهناك منتدى للشعاعون الاقتصادي والتنمية لدول آسيا أوركا الذي يضم 18 دولة تصيف على 250 من حركة التجارة العالمية اجتمعت في واليسليك عام 1994 وانتقلت على إزالة جميع القيود على تحركات السلع وذووس الاموال بين هذه الدول بحلول عام 2020... الخ

كل ذلك يعني ان هذه التجمعات تزيل الحقيبات وتفتح الابواب بين بعضهم البعض فون بكية دول العالم التي لم تنضم لهذه التجمعات.

والجات وهي تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية ستفيد الدول غير المنضمة إلى هذه التجمعات

ولكن ننتهي هذه الفقرة لابد ان تكون هناك سياسة وخطة فعل من الممكن ان تقود مصر فوجا ثالثا؟ وماذا تستطيع مصر ان تفعل للدخول بالاتاج التكنولوجي ؟ وهل البحث العلمي الذي تجريه مصر لجود الاستطاب فقط؟

التمتيع التكنولوجية ليست مسئولية المراكز التابعة لوزارة البحث العلمي فقط ولكنها مسئولية التعليم ثم البحث العلمي ثم التطبيق فهي ثلاثة مكونات رئيسية ولاستطيع ان نستغنى عن احدا. لأن توجد لدينا تكنولوجيا قوية مهما استوردناها من الخارج بدون ان يكون لدينا بحث علمي وصناعة قوية وأنا أجدت هذه القويقة هي التي مستندما القدرة التنافسية للعالم الخارجي.

وأرد ان أثير نقرة مهمة لدينا حوالي 70 ألف فرد يطولون بالبحث العلمي منهم 770 حاصلون على الدكتوراه ولكن معظمهم يدرسون بالجامعات لقد ارد ان لا نضع الهمامات في التطوير التكنولوجي. ولذلك المطالب برؤوس الدولة ان يبنو هذه القويقة لانها لا تقل أهمية من رئاسته مجلس إدارة للجنة العليا للتصدير والاستيراد.

صناعة التهيئة

أيضا هناك نقطة مهمة وهي صناعة الملابس الجاهزة ولدينا اصصافية تقول ان 70٪ من التصدير غير ونسج ولكن هناك مشكلة كبيرة في التهيئة والتطوير مما يضطر كثير من الشركات الكبيرة التي تصدر للخارج إلى بيع جزء من انتاجها في السوق المحلي باقل من التكلفة لأن الرسالة للضرورة إلى ألمانيا وإيطاليا مثلا ترد الشركة مرة أخرى.

وقالاه محمدا لائل الزوربا : هذه معلومات خاطئة لأن 70٪ من صادرات مصر غزلا ونسجيا هي أقل من 50٪ وذلك لأن صناعة التهيئة لم تتقدم بشكل مناسب نتيجة للأعباء الإدارية التي فرضت على شركات قطاع الأعمال العام في

صناعة الغزل والنسيج اما لـ 50٪ الأخرى وهي ملابس جاهزة سواء كانت القشة مشروجة أو تريكو تصدر أغلبها لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. أما ما يقال على أننا نشحن في



المصدر :- العالم اليوم

التاريخ : ١١ / ٩ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والعلميات

الخارجية إلى ضوء التغيرات المالية والاقتصادية إلى جانب سياسة التصنيع لتتلقى لائحة التكاليف فضلاً عن ضرورة استخدام التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد الكبير بالبحث العلمي...

الشركات متعددة الجنسيات

د. إبراهيم فوزي : جزء أساسي من نتائج الجات هو ما يسمى بالعملة في الحياة. اعتقد أن الوقت الذي كانت الدول تترك فيه سياسة انفرادية قد انتهى فلا بد أن تترك في المستقبل وتترك للناس بكل سلايتها.

وخلال 30 عاماً في اعتقادي ستختفي الحدود بين الدول وستتشارك مع بعضها البعض وذلك ما نلح من وجود شركة متعددة الجنسيات تعمل داخل مصر.

وفي اعتقادي أن رجال الأعمال سيوفون مصر في مرحلة الجات وما بعدها وبالتالي فإن الدولة مهيأة لمساعدة القطاع الخاص والاستجابة لطلباته.

غير أنني اختلف مع الدكتور على حبيش في أن رئيس الدولة لشخصية للتكنولوجيا أهم من رئاسته المجلس الأعلى للتصنيع لأن ذلك دور المصنوع كما أنه لا يجب أن يقتصر دور أساتذة الجامعات على التدريس ولكن يجب أن يقوموا بدورهم في تطوير الصناعة.

النموذج الهندي

د. على حبيش : لكن الذي قاد الثورة للتكنولوجيا في اليابان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال هو رئيس الدولة فمختار تولت انديرا غاندي رئاسة الهند وجنت أن بلادها متخلفة صناعياً وتكنولوجياً بما يعادل 75 عاماً فطلبت من الولايات المتحدة نشر صناعة السوبر كمبيوتر.

واستأجرت واشنطن طليقاً انديرا غاندي فاجتمعت مع علماء بلادها الذين طليقاً 70 ملايين دولار لتصنيع السوبر كمبيوتر في حين أن استوراده سيكلف 100 مليون دولار وبالفل تم تصنيعه وتطعيم السوق للمصلي إلى جانب التصنيع للخارج.

جلال الزوربا : اعتقد أن النموذج الهندي ليس النموذج الذي يجب أن نتقن به بل أن نرسمنا أكبر بكثير ونطويع البداية التي بدأتنا

منها على ما بدأت كوريا وتايلاند وسنغافورة.

ولكن المشكلة أننا نلتقي الاستراتيجية الواضحة للجميع حتى تكون هناك سياسة واحدة يسير عليها الجميع.

العالم اليوم هل يوجد مانع من عمل كمثل عربي مثلاً في صورة سوق عربية مشتركة للوقوف أمام التجمعات الإقليمية الأخرى؟

د. يسري مصطفى : إن إقامة السوق العربية المشتركة أصبح أمراً حتمياً خاصة أن التناقص على المستوى العالمي في الوقت الحاضر لمسيح يتم بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية وينعكس ذلك سلباً على الدول العربية حيث يتعامل ويتنافس كل منها منفرداً مع هذه التجمعات. وأن الوضع في

العالم العربي في الوقت الحاضر أفضل من أي وقت مضى لإقامة سوق عربية مشتركة. ومن أجل القضاء المرجو لابد من إجراء الدراسات الخاصة بذلك بكل الجهود والموسوعية وعدم التسرع مع الأخذ في الاعتبار وجوب تطبيق للنقطة لكل من الدول العربية. وأن تتوافر جميع عوامل الإنتاج في البلدان العربية مجتمعة وليس في أي من هذه الدول على انفراد والمخرج بين عوامل الإنتاج هذه يؤيد إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وما يتولد عنه من دخل وبالتالي زيادة دخل الفرد ومستوى معيشته في الوطن العربي. ولا شك أن إقامة السوق العربية المشتركة يمثل أحد العوامل الرئيسية لمواجهة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

غدا غداً مصر في خطر



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١١

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

تركيز على اتفاقية «الغات» وآثارها على الزراعة العربية

مؤتمر المهندسين الزراعيين العرب يختتم أعماله اليوم

سيد احمد سيد بن السودان عن الر
المنتجات الدولية والتكتلات الاقتصادية
في انتاج المحاصيل الاستراتيجية وكز
عبد الوهاب المصري من سوريا على
اتفاقية الغات وآثارها على الزراعة
العربية. وترأس الجلسة العلمية
محمد خليفة بن الكويت وقدم للمخلة
الأولى فيها عن دور منظمات العمل
العربي في تشجيع قيام مشروعات
زراعية مشتركة. وتحدث عبد الرحمن
الشاغني عن اتفاقية الغات وتأثيرها
على تجارة المحاصيل في تونس.

أوروبا. ولقد ان العدو الاسرائيلي
يركز في حربه معنا على تدمير
اقتصادنا بالوسائل كافة وبمسي
استغلال مياهانا وطرقاتنا وإللاف
لروائنا الزراعية عن طريق القصف
البارق والاحتلال للدمر. وتحدث في
الجلسة السادسة الدكتور نبيه حاتم
من لبنان والدكتور محمد عبد الرحمن
محسن من العراق عن التكتلات
الاقتصادية الدولية وآثارها على انتاج
وتجارة السلع الزراعية الرئيسية في
الوطن العربي. وتحدث الدكتور فتي

يختتم المؤتمر الفني الدوري الثاني
عشر لاتحاد المهندسين الزراعيين
العرب أعماله اليوم في جلسة ختامية
يبحثها في قاعة المحاضرات التابعة
لفرقة التجارة والصناعة والزراعة في
صيدا والجنوب. وكان للمؤتمر قد عقد
امس جلستين عمل في مقر تلبية
المهندسين في مارابلس وكز الخطباء
فيهما على تأليز اتصالات الغات في
الانتاج الزراعي والتجارة الزراعية في
الدول العربية. وترأس الجلسة
السادسة الدكتور سلمان سيد احمد
من السودان الذي يشهد بجهد
البنانيين وسحق الجيش والمقاومة
للغوة الاسرائيلية في التصوية في
الجنوب سيقاها كلمة لتقيب ممثلين
الشمال الدكتور عطا جبر الذي أكد
من عهد المؤتمر في بيروت يؤكد ان
البنانيين نددوا الحرب الى غير وجه
معتبر ان المشاكل الزراعية في بلداهم
عناوين للمشاكل في لبنان وهي تتطلب
دراسة معمقة ودقة وشمولية في
التخطيط. والمشكلة الزراعية في لبنان
جزء من المشاكل في الوطن العربي
ككل. وطالب بان يشمل للتضامن
العربي كل الوجود الاقتصادية وصولا
الى اتفاقية موحدة على نمط الشراكة



المصدر : العربية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ / ١٢

وفد أردني في واشنطن لكسب تأييدها لانضمامه لمنظمة التجارة الدولية

□ عمان - من صلاح حزين

في مساعيه للانضمام الى منظمة التجارة الدولية، ولكل قبيل بدء الجولة الثالثة من هذه المفاوضات في جنيف قريباً، ويعد كسب التأييد الأميركي حيوياً في هذا المجال لأن الولايات المتحدة تعد أحد الأطراف الرئيسية التي تفاوض الأردن للانضمام الى المنظمة، وذلك الى جانب بلدان الاتحاد الأوروبي والهند وكندا وتشيكوسلوفاكيا وإسرائيل. وستتركز محادثات الوفد الأردني أيضاً على اكتساب الخبرات الفنية والتدريبية التي تساعد فريق العمل في مفاوضاته مع مسؤولي المنظمة في الجولة المقبلة. وستعقد الجولة الثالثة من المفاوضات بين الأردن والمنظمة الدولية مطلع السنة المقبلة.

■ غابر عمان الى واشنطن وفد أردني يضم أعضاء من فريق العمل الذي يتفاوض للانضمام المملكة الى منظمة التجارة الدولية، وذلك لضمان تأييد الولايات المتحدة لانضمام الأردن الى المنظمة. ويضم الوفد الذي يرأسه الدكتور محمد الصلابة الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة ممثلين عن القطاعين العام والخاص ومسؤولين في الوزارات الاقتصادية. وكانت مصافح الترحيبية الأردنية من الوفد سيجري محادثات مع مسؤولين أميركيين في وزارات المال والزراعة والتجارة الخارجية والمنظمة الأميركية الدولية للخطوط، وذلك لكسب تأييد الولايات المتحدة الى جانب الأردن



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الحيات و«العالم اليوم»

منذ عاين ونصف العام انعطفت العال تصبو منحني جديد في التجارة العالمية ، هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الحيات» وهو العصر الذي يعمل بصناعات جديدة ستقود العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التي نسيبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين وبرادو البشريه الأمل في أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والإقليمية والمحلية من جبراً ، النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام .

ومع ذلك فسيان أغلب دول العالم حست التي انضمت إلى الحيات لم تعط هذا الانعطاف الدولي الكبير حقيقته في المناقشة والتعايل والتحولات الجارية التي تضمنتها «الحيات» ، خطيرة حقاً ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام

دولي معيار لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل .

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدعاير التي تنطوي عليها

وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بتأليف كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أورو جواي» حتى المواقفة على

انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد . وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات

الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للحيات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من التلوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بحثت وناقشت

هذه القضية الحيوية وهو يرأس حالياً بنك مصر أميركا الدولي . كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين .

عصر الحيات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطر حده «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تنشر وقالمها اليوم



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٩٧/٩/ ١٢

العالم اليوم تفتح ملف الجات في أضخم ندواتها [7.4]

غذاء مصر في خطر

د. يسرى مصطفى : زيادة في أسعار المنتجات الزراعية المستوردة بعد الجات

السيد داود : فاتورة وارداتنا الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف

د. ابراهيم فوزى : إلغاء دعم المنتجات الزراعية يفيد مصر ولن يضرها

د. على حبيش : القطاع الخاص ليست لديه القدرة على تطوير الزراعة

يحيى المصرى : إيجاد بدائل للقمح سيحل المشكلة

محمد مأمون : الدول المتقدمة تلغى 20% من دعم المنتجات الزراعية خلال 6 سنوات



التحرير:

السيد داود : هناك فجوة غذائية في العالم كله والنسبة للقمح وذلك لابد أن نعيد النظر في سياسة الزراعة في مصر ولابد من تنقية القوة الغذائية. والقدح أن نركز على زراعة القمح ونقسم الدولة بإلزام كل محافظة بزراعة عدد معين من الألاف والقمح وإذا لم تفكر في حل سريع تلك الفجوة فإن سعر رغيف الخبز سيرتفع إلى جانب ارتفاع سعر الذرة واللين الجاف لأن مع تصدير التجارة الصافية سيخلي الدعم على كل هذه المنتجات وبالتالي سنجد أنفسنا في خطورة كبيرة لا نعلم منها.

السيد داود : لابدل عن القمح وكانت هناك للترشحات لبدائل مثل البطاطس والذرة .. إلخ. ولكنها خفشت.

أيضا بالنسبة للسكّر فإنني أطلب أن يتجه الاستثمار إلى صناعة السكر من البنجر. لأن صناعة السكر من القصب تحتاج إلى مياه كثيرة هذا في حين أننا نحتاج المياه في إقامة مشروعات أخرى.

ولذلك فإن الجات تفرس علينا تحديثات جديدة بالنسبة للطاع الزراعة وإذا لم تكن هناك سياسات لتضيق اللجوء بقرار استطاع فإن استاتورة الواردات الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف.

تمويّضات للدول النامية

محمد مامون : لابد أن نلحظ سؤالاً مهماً هل بالفعل الجات هي السبب في ارتفاع أسعار لؤلؤ الغذائية؟

من المعروف أنه كانت هناك حرب بين الدول المتقدمة في تقديم الدعم للمنتجات الزراعية ولكن هذه الدول قررت أن تتوقف عن الدعم وبالتالي سيكون هناك ارتفاع للأسعار.

داود أن أضيف إلى نقطة مهمة

وهي أن الدول الكبرى الزراعية لن تفي الدعم بسببه 10% حيث تنص الاتفاقية على أن 36% من دعم التصدير ستبقى على 6 سنوات.

أصبح واضحاً ومن سلسلة الدورات السابقة التي نشرتها العمال اليوم في إطار ملف الجات أن العديد من الصناعات ستأثر تأثراً بالغاً مع تطبيق الاتفاقية في حين أن صناعات أخرى ستستفيد من المزايا التي تمنحها الجات وبصفة خاصة للدول النامية.

غير أننا ننال اليوم قضية بالغة الأهمية وهي مستقبل واردات مصر الفخائية حيث إن مصر تستورد الكثير من السلع الزراعية الفخائية .. وهذه الواردات تتمتع بدعم من الدول المصدرة في إطار حرب المنتجات الزراعية بين الدول المتقدمة.

وطبقاً للجات سيتهي الدعم ما يعني عملياً ارتفاع أسعار هذه الواردات بصورة مخيفه وبالتالي يصبح غذاء مصر في خطر .. كيف نواجه هذه المشكلة كان محور ندوة اليوم.

شارك في الحديث في هذه الندوة المهندس السيد أحمد داود رجل أعمال، والدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي، وبعيد المصري المستشار بوزارة الاقتصاد ومحمد مامون الوزير لغرفه التجاري والدكتور إبراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار والدكتور على جهيش نقيب المعلمين.

كان السؤال الأول وللصوري من الدعم اليوم حول تأثير اتفاقية الجات على القطاع الزراعي وعلى واردات مصر من السلع الغذائية.

السيد داود : هناك فجوة غذائية كبيرة في مصر تتعلق بصفة رئيسية في منتجات البنديق والسكر والزيت واللين والأرز حيث تستورد مصر حوالي 5 ملايين طن من قمح وبنديق و600 ألف طن سكر وذلك على سبيل المثال وإذا لم نضع في اعتبارنا كيفية مواجهة هذه الفجوة الزراعية سنأثر تأثراً سلبياً بعد الجات.

د. يسري مصطفى : قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» بدراسة انتمكسات الجات على مجموعة من الدول وأكدت أنه سيحدث ارتفاع ملحوظ في أسعار للمنتجات الزراعية يزداد تبعاً لمحدويات

وقيد طلبونا أن نضمنه الدول الزراعية الكبرى تمويّضاً ويمكن الد أن تدعم لن يفي تلكها وسيكون ذلك على مدار 6 سنوات بواقع حوالي 6% كل عام.

وقد كانت السياسات الزراعية في كل الدول الكبرى سياسيات خلطلة وكانت العملية عالية جداً وكسان الدعم في دول أوروبا بحوالي 250 مليار دولار سنوياً ونتيجة ذلك فإن بعض الدول مثل أمريكا والتي تمتع بمعاملة للمنتجات الزراعية وجدت لنفها عمداً على الميزانية ولذلك قررت العمل على إلغاء الدعم.

ودعم ذلك فمن حقنا كمولة تنمية منح الدعم للإنتاج والتصدير ولكن للأسف ليس لدينا ما ندفعه للدعم.

أصبح المفاوضات

د. يسري مصطفى : التفاوض الخصام بقطاع الزراعة كان الأصعب في اتفاقية الجات لأن أحد الأطراف وهو الاتحاد الأوروبي كانت سياسته الزراعية تقوم على الدعم في حين أن الطرف الثاني وهو الولايات المتحدة الأمريكية كان يقدم الدعم الذي تقدمه دول أخرى وبالتالي تستطيع منتجاتها الزراعية أن تنافس في السوق العالمي.

والطرف الثالث وهي مجموعة دول الكيرنز وهي عبارة من 14 دولة مصدرة للمنتجات الزراعية وكانت تتأثر سلباً بالدعم الذي تمنحه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما الطرف الرابع وهي الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها مصر والمغرب. وتم الاتفاق على أن الدول المستوردة الصافية للذءاء مع تحرير التجارة العالمية وإلغاء الدعم لابد أن تتعوض خلال الفترة

الانتقالية التي لاتقل من 10 سنوات عن التكلفة الزائدة نتيجة ارتفاع الأسعار نتيجة إلغاء الدعم. وهذا التعويض مقسم في موعونات غذائية ومنح قروض ميسرة ويستفيد منه وكيفية تنفيذ ذلك في التطبيق العملي.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٧.

تتميز به عن دول العالم ثم ننظر بعد ذلك في سد اللجوء الغذائية. د. ابراهيم فوزي : ليس هناك ما يمنع أن توجه سياستنا إلى الاتجاه.

محمد ماسون : في رأي أن «البحر هو الذي سيستمد إلى أي الاتجاه نتجه.

د. يسرى مصطفى : اتفاقية الجات في مجال الدعم تنص على أن الدول التي يقل فيها دخل الفرد سنوياً عن 1000 دولار مسجوع لها بفتح الدعم ولاتتخذ الدول المستوردة منها أي إجراءات واقعية ضدها.

القطاع الخاص عاجز

العالم اليوم : هل يمكن إقامة شركات خاصة تقوم بتطوير الزراعة عن طريق الأبحاث والدراسات حتى تستطع أن تواجه حركة السوق؟ د. علي حبشي : لا اعتقد أن هناك قطاعاً خاصاً يستطيع تقديم المساهمة المالية في عمل أبحاث ودراسات تؤدي إلى عمل منتجات حديثة.

لأن غالبية الابتكارات والاخراعات وخاصة في العلوم الحديثة مثل الهندسة الوراثية تكلفتها عالية جداً وبالتالي فهي مخاطرة بحوالي 20% من القطاع الخاص يقوم بهذه المخاطرة؟ هذا إلى جانب وجود المراقبة من الدولة فمن الجائز أن يتحالف القطاع الخاص مع دولة ما على ابتكارات لسلالات تقضي على ما هو لدينا أو تنقل أمراضاً معينة. والذئب نفس مقتصر على الجهاز الحكومي فقط. وعلى الرغم من ذلك فإن القانون لا يمنع القطاع الخاص من عمل الابتكارات والأبحاث.

د. ابراهيم فوزي : أنا من أنصار أن تظل بحوث القطاع الزراعي تابياً للجهاز الحكومي لأنه حتى لو كان هناك عمل قطاع خاص أتفق تكاليف باهظة على منتج ما ثم سلمه للدولة لتلك من صلاحيته وعندها تبدأ الدولة

اتفاقية الجات ستكون هناك فرصة وخاصة بالنسبة لمصر لأن تحتل عرش أي محصول زراعي على مستوى العالم.

د. يسرى مصطفى : هناك دراسة خاصة قامت بها والفاور عام 1988 لتأثير الجات على إيرادات مصر من السلع الزراعية واثبتت إلى أن الزيادة ستكون من 400 مليون دولار إلى 800 مليون دولار وفقاً لراحل تحرير التجارة العالمية.

د. ابراهيم فوزي : ولكن هذه الدراسات تقترح إلغاء الدعم مع إلغاء الحما على ما هو عليه في بلاندا ولاتتعرض بلاندا مستخدم بالتطوير والتقدم ولكن هذا لا يمنع من إصدار دراسة حديثة للمحاصيل بصورة تتواءم مع الواقع الجديد.

د. يسرى مصطفى : أود أن أشير إلى أن إلغاء الدعم سيؤثر في القدرة التنافسية لمنتجاتنا في السوق العالمي وسيمتدنا القدرة على رفع معدلات صادراتنا من منتجاتنا الزراعية.

د. علي حبشي : القطاع الزراعي في مصر من أقوى القطاعات التي لها استراتيجية وسياسة محددة وهناك مركز البحوث الزراعية لديه القدرة الفائقة على البحث والتطوير.

وهناك مركز للهندسة الوراثية وهو من أكبر المراكز التابعة للقطاع الزراعي.

ورغم الشكوك من استثمار استخدام الطرق التقليدية في الزراعة إلا أن هناك طرقاً حديثة وأساليب متطورة بدأ القطاع الزراعي يبلغيها .. وبالتالي فإن اللجوء للوجود الآن بدأت تفل. ومن مميزات هذا القطاع أن البحث العلمي التابع له متصل اتصالاً مباشراً بالعلمية للابتكارية.

سد اللجوء الغذائية

العالم اليوم : هل يجب أن توجه سياستنا إلى سد اللجوء الغذائية ثم نتجه إلى إنتاج سلع نتمتع فيها بمميزات نسبية؟ السيد ناود : اعتقد أنه من الأفضل أن نصدد زراعة منتج

إلغاء الدعم يفيدنا

د. ابراهيم فوزي : في اعتقادي أن إلغاء الدعم سيكون عنصراً إيجابياً بالنسبة للدول الملتزمة لدعم لانها على سبيل المثال خرجنا من السوق العالمي للقطن بسبب الدعم الذي تلعبه أمريكا لزراعي القطن حتى أصبح سعر القطن المصري ثلاثة أضعاف القطن الأمريكي فإن إلغاء الدعم سيمتدنا الفرصة لتبرهن للعالم أننا متميزون في زراعة القطن.

أما بالنسبة للقمح فإن الكثير ليس سعر القمح وإنما سعر البرسيم الذي يرتفع وبضعة لاستخدامه كعلف للحيوانات التي يربط أسعارها لصومها بصورة رهيبة وبالتالي أصبح المزارعون يتجهون إلى زراعة البرسيم بدلاً من القمح لما يحققه من هامش ربح ضخم.

والذئب اقترح بأن نقوم بزراعة منتجات أخرى نحقق ربحية عالية وبالتالي نستطيع استيراد القمح من أي مكان في العالم.

أساليب تقليدية

العالم اليوم هل لدينا ميزة نسبية في الزراعة؟

د. ابراهيم فوزي : نعم لدينا ميزة نسبية ولكننا مازلنا نتعامل مع الزراعة بالتقاليد الموروثة.

إننا لابد من توجيه الدراسات إلى القطاع الزراعي وتمسيوكم السياسات للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

العالم اليوم هل تعتقد في ظل شروط اتفاقية الجات أن مصر تستطيع استعادة عرشها المفقود في القطن؟

د. ابراهيم فوزي : لن نقول القطن بالتجديد ولكن في ظل



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إخضاع هذا المنتج للتجارب العملية
العديدة ومن المحتمل أن تطول مدة
هذه التجارب وبالتالي من الجائز
أن تنتهي صلاحية هذا المنتج في
هذه الفترة الطويلة.

واعتقد أنه من الأفضل أن
تتحمل الدولة مسؤولية التجربة
وصلاحيتها والحفاظ على الثبات
من الأمراض .. إلخ

ورغم ذلك فإن الباب مفتوح
أمام القطاع الخاص ولكن هناك
محاذير كبيرة.

محمد سامون : هذا النظام قائم
في كينيا حيث يقوم القطاع
الخاص بالبحث العلمي وفي النهاية
بعد الاتفاق عليه يعود عليه طبع
رئيسه ولكن الدولة تقوم بالتجارب
عليه حتى تتأكد من صلاحيته.

العالم اليوم : كيف يمكن
إعادة هيكلة أجهزة البحث
العلمي في مصر وخاصة
المرتبطة بالزراعة وكيف نعد
لهيكل منسق للقطاع الخاص
لدخول مجال البحث العلمي؟

د. إبراهيم فوزي : في تصوري
أن مسؤولية الدولة توفير البحوث
العلمية للزراعة وإنه بعد إلغاء
الدم الذي تقدمه الدول المتقدمة
للزراعة فإننا نعتقد أننا نستطيع
أن نتألف في السوق العالمية
بشرط أن نقوم بتفعيل سياستنا
في القطاع الزراعي.

السيد داود : لا بد أن نشير إلى
نقطة مهمة وهي أن التطوير
والمراكز العلمية في مصر تعمل
ولكن ليس بالصورة الجيدة وهناك
شركات خاصة تعمل في هذا
المجال وعلى نطاق ضيق
ومتخصصة في زراعة الأنسجة
نقطة.

د. ميمى مصطفى : الجات
أوجت موفيقين جديدين بالنسبة
للزراعة أولهما يتعلق بالصناديق
المصرية من السلع الزراعية وما
يؤدي إليه الإلغاء التدريجي للدم
من زيادة القدرة التنافسية
لمنتجاتنا الزراعية وثانيهما
الاستيراد من السلع الزراعية من
العالم الخارجي والتي ستترتب
تكاليفها تدريجياً طبقاً لمراحل
التحرير.

٨١ دعم نسبي

العالم اليوم : ماذا وقعت
مصر اتفاقية الجات في أبريل
94 وحتى الآن هل قدما بخطوات
عملية لوضع سياسات تتواءم
مع التحول العالمي الجديد؟

محمد سامون : كانت فكرة إلغاء
الدعم مطروحة أمام كل الدول وما
أن أنواع الدعم عديدة جداً فبدت
عمل دراسة وقام وفد من
مركزية الجات بزيارة لمصر
لدراسة الدعم الذي تقدمه الدولة
وكانت النتيجة أن مصر تمنح
الدعم للزراعة بالسلب وكان
السبب الرئيسي في ذلك هو سعر
الصوف حيث كنا نستورد الصوف
بسعر 70 قرشاً للدولار وذلك
فإن السلاخ المصري أوقف زراعة
القطن أما الآن مع تغيير سعر
الصوف بدأ الفلاح المصري يعود
لزراعة القطن مرة أخرى. وبالتالي
اعتقد أن الفجوة الضخمة في الثلاث
سنوات السابقة نسبتها ذات صا
كانت عليه.

[غذا : حماية حقوق]

الحياة الفكرية]



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٨٧/٩/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الحات و العالم اليوم

منذ عامين ونصف العام انتعاش العالم نحو محتوى جديد في اذاجة العالمية ، هذا المنعش أطلق عليه «عصر الحات» ، وهو العصر الذي يحصل بصمات جديدة مستقودة العالم في القرن القادم وتوقع حلولاً للمشاكل التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراد البشرية الأمل في أن تضع هذه المائدة الجديدة حلولا للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحروب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ويعم ذلك فسيان أغلب دول العالم حثت على التخصيصات التي تضمنتها «الحات» ، فخطيرة حقا ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام

الناقشة والتحليل والتوصلات الجارية التي تضمنتها «الحات» ، فخطيرة حقا ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

لذلك دعوت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لناقشة وتحليل المبادئ التي تطوى عليها

التيارات الحات بفروغها المختلفة ابتداء 28 فبراير حتى الآن ولكي يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمواجهة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أوروبا» حتى المواقفة على

انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد... وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للحات في مصر حيث شارك في اجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بعثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولي.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين

بمسائل الحات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرده «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تنشر وقائمه اليوم

والأيام التالية.

العالم اليوم

تفتح ملف الحات في أضخم ندواتها «5-7»

حماية حقوق الملكية الفكرية

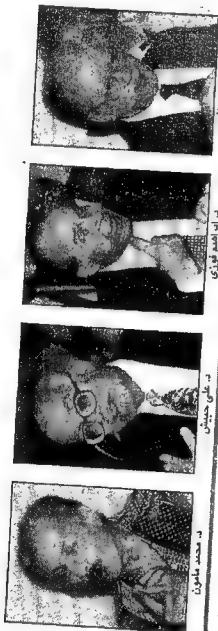
التعرف القاتل!



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٤/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. يسرى مصطفى

د. إبراهيم فوزي

د. تاحي جيش

د. محمد مغموري

د. إبراهيم فوزي: 3 مليارات جنيه في صناعة الدواء مهددة بالضيق

د. يسرى مصطفى: الاتفاقية زادت من صعوبة ومن أعباء نقل التكنولوجيا



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٤

تاريخ النشر كما تنطبق نفس مدة الحماية على الاداء العام ويرامح الكمبيوتر اما بالنسبة للمحتجات الانشائية مثل الاغاني وغيرها فمدة حمايتها عشرون عاما.

تأتي الى العلامات التجارية وهي عبارة عن رمز او مجموعة حروف او اسماء وهذه العلامات تؤثر في توزيع المنتج وبمستوى فلابد من تسجيلها ومدة حمايتها 7 سنوات قابلة للتجديد الى ما لا نهاية.

اما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية فهي عبارة عن جهة النشا بمعنى اذا أراد شخص ما لمن ان يضع رمزا معيناً لبلد ما فمن الممكن ان يسجلها كي لا يمكن تقليدها.

براءة الاختراع

تأتي للمنتصر المهم وهو النماذج والتصميمات الصناعية وشأنها شأن براءة الاختراع والتصميمات عبارة عن تصميمات على الزواج او الوقوف او التسبيح ومن حق مخترعها ان يسجلها.

وهنا لا بد من الاشارة لنقطة مهمة ان تسجيل المنتج في دولة لايعني حمايته في دولة اخرى بمعنى انه لا بد ان يسجل في الدولة الاخرى التي من الممكن ان تقلده وتستفله اذن الحماية تكون في الدولة التي سجل فيها المنتج ومدة حماية النماذج الصناعية من 10 - 15 عاما.

اما بالنسبة لبراءة الاختراع فهي اخضر قضية طرحت في هذا المجال وقيل اتفاقية الجات كان يتم تسجيل طريقة المنتج وليس المنتج نفسه ولكن الانشائية تنشر على تسجيل المنتج وطريقته وكانت الدول النامية لاتحمي براءة الاختراع.

ولكن الآن الجات تنص على تسجيل المنتج بأي دولة ما بغض النظر عن نوعيته المنتج وعن جنسية البنتكر.

تنتقل الى معايير وقواعد واضحة لتوفير الحماية كما طلبت بوضع لمكام تصميمية لتطبيق وتنفيذ الحماية الى جانب مكافحة الاتجار بالسلع المقلدة.

اما الدول النامية فكانت تطلب بالاكراه بوضع للقواعد العامة لان التفاصيل موجودة بالفعل لدى للمنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وانتهى التفاوض الى عقد اتفاق دولي يتضمن ثلاث قضايا.

الاولى : حماية حقوق الملكية الادبية والفنية
الثانية : حماية الملكية الصناعية
والثالثة : مكافحة الاتجار في السلع المقلدة

نشر التكنولوجيا

د. علي حبيش اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وقمت عليها 117 دولة من بينها 87 دولة نامية و 30 دولة متقدمة ولذلك كانت المفاوضات متعقبة.

ونحن نذكر ان 90٪ من الملكية الفكرية متعلقة فيما يفرجه التفكير الانساني ويتحول الى سلعة او خدمة اذن فهي تكنولوجيا.

والتكنولوجيا في ايسر تعريف لها هي تطبيق للمعرفة وقد جاءت اتفاقية للجات ملزمة بالنسبة للملكية الفكرية فيما يتعلق بالقراب والمقاب فهي اتفاقية متكاملة تغطي على 73 مادة وارودة في 7 اجزاء.

وقد منحت الجات جميع الدول فرصة ان تضع في قوانينها الخاصة ملء من قوانين واحكام بموجب الاتفاقية بمعنى ان الجات لم تجبر اي دولة على تنفيذ القواعد الاحكام بطريقة معينة ولما تركزت لكل دولة الحق في التنظيم طبقا لقوانينها وانظمتها الخاصة بها الى جانب انها تدعو الى حماية الملكية الفكرية ومن ثم فالتنازق على تشجيع الابتكار وتتشتر التكنولوجيا.

وتنص حقوق المؤلف على حماية الكتب لمدة 50 عاما من

فرضت اتفاقية الجات تحديثات جديدة في مختلف المجالات.. تناولت العالم اليوم، عددا منها في حلقاتها السابقة في اطار ملف الجات.. واليوم نتناول قضية بالغة الخطورة رغم ان البعض ينظر اليها من منطلق انه نوع من الترف.. لكنه الترف القاتل.

قضيتا اليوم هي حماية حقوق الملكية الفكرية وهي مشار خلاف حاد بين الدول المتقدمة والنامية بل انها ربما تكون القضية الأكثر تعقيدا في المفاوضات الجات.

تمت في هذه القضية من خلال سلسلة ندوات العالم اليوم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر امريكا الدولي والدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي السابق ونائب المصين ومحمد مسعود الوزير المفوض التجاري والدكتور ابراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار.

بدأ المحيد الدكتور يسرى مصطفى قائلا ان حقوق الملكية الفكرية تنقسم الى قسمين رئيسيين الاول يتعلق بالملكية الفنية والادبية والثاني يتعلق بحقوق الملكية الصناعية مثل براءات الاختراع.

وتتضمن الاتفاقيات الدولية السارية بالفعل المبادئ والمعايير الاساسية لحماية مختلف حقوق الملكية والادبية والفنية والصناعية، فهناك اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية للوقعة عام 1983 واتفاقية برن لحماية الاعمال الادبية والفنية عام 1986، واتفاقية واشنطن للوادر المتكاملة عام 1989 واتفاقية روما لحماية الانتاج الفنى عام 1961 الى جانب وجود هيئة دولية تتولى وضع معايير لحماية الملكية الفكرية في WIPO.

وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذه الاتفاقيات بدوى انها



المصدر :- العالم اليوم

التاريخ :- ١٤/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شأنها شأن القضاء والإلكترونيات والمعلوماتية، وهي ولادة البحث والتطوير الذي يمثل 50٪ من التكلفة النهائية للمنتج أين النفوس من المستحدث، لذلك طالب جميع شركات الأدوية بل وحسنى الشركات الصناعية أن تجتمع وتقيم مراكز بحث وتطوير خاصة بها، لأن هذه المنتجات لو سجلت فإن ذلك سيكلفنا كثيرا.

وقد كنت من انصار نظرية أن الدول النامية كما كبيرا من المعرفة ولأستطاع البشر أن يستفيدوا منها فإن الدول النامية أن تحصل إلى بحوث لمدة 100 سنة قادمة ولكن اتضح بعد ذلك أن هناك في كل يوم تطورا جديدا وتكنولوجيا جديده ونفس الوضع ينطبق على صناعات الأدوية الحديثة.

اتكاسات سلبية

د. يسرى مصطفى : هذا الاتفاق أتى بسلبيات كبيرة فقد توسع في مفهوم الحماية بدرجة لها انعكاسات سلبية على الصناعة المصرية وجهازه البحث العلمى أولى هذه السلبيات أن الاتفاقية وسعت الحماية لتتسدى إلى المنتج وليس فقط طريقة التصنيع وثانيا : امتدت الحماية إلى التحاويل وكافة العمليات.

وثالثا : قانون برامات الاختراع المصرى يفرض الحماية لمدة 10 سنوات للأدوية والأغذية و 15 عاما للسلع الصناعية الأخرى أما وفقا للاتفاقية فإن الحماية أصبح حدا الأدنى 20 عاما فمن يحصل على براءة اختراع سيدفع قيمة أكبر حيث لمدة أطول، وأنا كان هناك من يقول أن كل الأدوية الأساسية سجلت أو سيتمسك في تلك العام خلال الفترة الانتقالية فلقد على ذلك أن مجال الأدوية في تطوير دائم ما

وذلك عارضوا فكرة لفترة الانتقالية أما القطاع الصناعى فكان متحفزا جدا لأنه كبير قطاع من الجائر أن يضار من الجانب، أيضا هناك نقطة مهمة بأنه من الجائر رفض تسجيل الاختراع وذلك في حالة إذا كان هذا المنتج أو الاختراع يدخل بالأمن العام، أيضا من حق الدولة فرض تسعيرة للاختراع بالنسبة للدواء والمواد الغذائية.

نتائج سلبية

محمد مأمون : مصر من الدول التي لم تكن مشهورة بالاختراعات وإنما انضمت لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية بما فيها من مجالات جديدة، ووفقا للاتفاق فإن الحماية أصريت 20 عاما وبالرغم من النتائج السلبية فإن الفترة الانتقالية ستعوض هذا الخلل.

أما بالنسبة لفترة الحماية فهناك معارضون لها فإذا فرضنا لتقصير هذه الفترة فإنا لن نستفيد من ذلك مطلقا، ولكن ما نريد أن نعرفه الآن معنى الابتكارات الجديدة من الأدوية والمواد الغذائية التي دخلت حاليا في الملكية العامة وكما منها سيؤثر على صناعتنا المحلية؟

د. على حبيش : الإحصائيات تقول أن 90٪ من الأدوية ترد ضمن الملكية العامة وخصوصا بعد انتهاء المشر سنوات والمشكلة تكمن في أنه أثناء المشر سنوات والتقدم الرهيب ووجود الوسائل التكنولوجية والاتجاهات الحديثة في العلوم فإن هناك أدوية حديثة جديدة سيتم ابتكارها وكل ما هو كان ملكية عامة سيصبح غير قابل للاستعمال.

وصناعة الدواء تعتبر من الصناعات الجديدة والمستحدثة

أيضا من ضمن القضايا المستحدثة حماية الأسرار الصناعية والأسرار التجارية.

السلع المقلدة

أما بالنسبة لمكافحة السلع المقلدة لتسبب وقع على الدول المتقدمة ضرر بالغ من الدول الاسيوية حيث أنها تقوم بتقليد منتجات الساعات والفضة والسيارات وكسائر تبايع هذه السلع بمشر من سعر السلعة الأصلية لما حظت الاتفاقية لها الحق في إيقاف بيع هذه السلعة بناء على طلب يقدمه المشر. ومن الجوانب التي تحذر منها أنه عند تسجيل براءة الاختراع أو التسميات الصناعية فلا تستطيع دولة أن تستورد هذا المنتج دون إذن صاحب الاختراع أو التصميم وإذا لم تكن مستورها من المشر الجديدة وينطبق ذلك أيضا على تسجيل الطريقة.

ولكن هناك ما يسمى بالتريخيس الإجبارى وهو من حق الدول الأعضاء إذا تصف صاحب الاختراع أن تيمد الدولة في التريخيس الإجبارى ثم تعوضه عن ذلك.

ورغم ذلك هناك إيجابيات يجب الاستفادة منها وهي الفترة الانتقالية التي تبلغ 5 سنوات بالنسبة للمنتجات والأطرق و 10 سنوات للمنتجات الغذائية والأدوية.

ونستطيع خلال هذه الفترة توفير أوضاعنا مع الظروف الحالية.

وبالنسبة لبراءة الاختراع فهناك من ظاهروا بينهم فترة انتقالية وأخرون ظاهروا بالتعجيل وعارضوا فكرة فترة السماح وتميز مصر بالاتفاقية التي تحضى على الصناعات الأديية والفنون والكمبيوتر.

أما بالنسبة للزراعة فإنهم خشوا من انتقال المنتجات الجديدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ / /

الدول المتقدمة للدول النامية
اختلفت وكل دولة تبحث عن
مصلحتها الاقتصادية واصبحت
الدول المتقدمة تعاملنا هذا بئس
وذلك بعد قمة مالطة عام
1989 والتي كان من نتائجها
انتهاء الحرب الباردة وسباق
التسلح والاحلاف العسكرية...
وفقام تعاون اقتصادي بين الشرق
الشمالي والغرب الشمالي وأن
المصلحة الاقتصادية قد حلت محل
الأيديولوجية.

آليات السوق

د. ابراهيم فوزي : في
تصوري انتقالية حقوق الملكية
المركزية جزء من النظام الجديد
لاليات السوق والدواء سلعة مثل
الكتب.

وفي اعتقادي انه من الممكن ان
يحدث في الدواء ما حدث في
الكتب.

في البداية كانت اسعار الكتب
مرتفعة فاجأت بعض الدول مثل
الهند الى التصدير لخفض سعر
الكتاب ولكن في النهاية كانت
الصورة سيئة والطباعة رديئة.
ومن اجل حل هذه المشكلة
قامت الهند بإنشاء دار للنشر
ووقعت اتفاقا مع بريطانيا على
اصدار طبعة أخرى في الهند من
الكتب الانجليزية وبالتالي أدى
ذلك الى انخفاض ملحوظ في
اسعار الكتب.

ومن الممكن ان يحدث نفس
الشئ بالنسبة للدواء لانه في
ظل المنافسة العالمية وطقا لآليات
السوق فانني ألتوقع ارتفاع
اسعار الادوية على المستوى
العالمى وان كان ذلك لايعفيانا من
التفكير في اوضاعنا في ظل
النظام الجديد.

يبتكره الآخرون ولاستطيع ان
نقول لنتا سنبتكر لان اختراع
الجزء الواحد من الدواء يتكلف
300 مليون دولار فمن يستطيع
ان يتحمل تكاليف اختراع نوع
واحد من الادوية.

د. يمصرى مصطفى : نظرة

يؤدى الى فترة حماية جديدة
للالدوية بعد تطويرها.

د. ابراهيم فوزي في الواقع ان
شركات الادوية مزعجة ولها
الحق في ذلك ولكن الحقيقة ان
شركات الادوية مازالت تقدم
صناعة متدنية حيث تتفق مع
بعض الشركات الاخرى على
شراء المركب والخامات ثم تقوم
بتصنيعها في مصر فمن الجائز
ان تمتع هذه الشركات عن بيع
هذه الخامات والمركبات وعندئذ
سقوم بشراء المكونات وتقوم هي
بتصنيع الدواء المائل او البديل.
والخضبة هل تحول مصر
يدخل الانتافية لكي تحصل على
الاستثمارات ام تنتظر الفترة
الانتقالية لمدة 10 سنوات لتحصل
على الفرصة التي تنتظرها؟

وفي اعتقادي ان الافضل ان
نتظر العشر سنوات ولكن في
خضوة خطة وايس تأجيلها لحكم
سينفذ علينا لذا مفضلنا الان في
الانتافية.

ايضا هناك نقطة مهمة ان حجم
الاستثمارات في شركات الادوية
حوالى 3 مليارات ونسبة الارباح
30٪ فبالا لم تخصص هذه
الشركات نسبة مناسبة من
ارباحها لولوجية المستقبل فانه من
الافضل ان تترك للمستقبل ان
يستطيع لمواجهة هذا هو نمط
الحماية للجديد ولابد ان نتعاضد
معه ونواكب موجة التطوير
والتقدم.

انتافية الاقوياء.

د. على جيش : بصراحة اكثر
فان هذه انتافية انتافية الاقوياء
وهناك فجوة تكنولوجية وعلمية
بين الدول المتقدمة والدول النامية
بالجالت وبدونها.

ولكن خطى هذه الفجوة
ونضع مجسومة من التحديثات
امام اميتنا فلابد من وجود البحث
والتطوير لنتمكن من مسايرة ما



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٩/١٩٩٧

امريكا تفوز بقضية ملكية فكرية على الهند وتريد من اليابان الاسراع بتسوية الخلافات التجارية

قالت المظلة التجارية الامريكية شارلين بارشيفسكى ان الولايات المتحدة فازت بقضية أمام منظمة التجارة العالمية ضد الهند لعدم توفيرها حماية لحقوق الملكية الفكرية مثلما يقضيه اتفاق للمنظمة.

وقالت ان لجنة من المنظمة ايدت دعوى امريكية بان الهند لم تنفذ نظاما لتلقى طلبات براءة الاختراع وفي اقامة نظام لحقوق التسويق. وهذه النظم منصوص عليها في اتفاق لمنظمة التجارة العالمية وأعطى الدول النامية مهلة عشر سنوات لتوفير الحماية. من ناحية أخرى قالت شارلين بارشيفسكى المظلة التجارية الامريكية ان اليابان يجب ان تتحرك بسرعة لتسوية الخلافات التجارية التي تهدد بالعسائر العلاقات بين واشنطن وطوكيو.

وقالت بارشيفسكى انها قلقة بسبب عدد من الخلافات التجارية مع اليابان. وهناك خلاف بين الولايات المتحدة واليابان بشأن سلسلة من القضايا التجارية منها السيارات ومكوناتها والملاحة والاتصالات والطيران. وفي الخلاف البحري بدأت الولايات المتحدة تفرم سفن المضائق اليابانية ١٠٠ ألف دولار عن كل توقف في ميناء بعد أن فشلت الشركات الملاحية في الاتفاق على تعديلات بالموانئ اليابانية قال مسؤولون امريكيون انها ضرورية لانتهاء التمييز ضد الشركات الملاحية الاجنبية.

وقالت بارشيفسكى اننا قلقة بشأن عدد متزايد من النزاعات. اعتقد انه ينعين على اليابان ان تظهر حسن النية والارادة العملية للاستجابة لطلب النفاذ الى الأسواق وأوجه القلق الأخرى التي سجلناها فيما يتعلق بالسيارات والاتصالات وزيارات الموانئ وغيرها.



المصدر: العالم اليوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٩٩٧/٢/١

«العالم اليوم» تفتح ملف الجات في أضخم ندواتها (7.6)

صناعة السينما والكتاب تدخل

متحف التاريخ

■ د. سري مصطفى: أطالب بإنشاء جهاز مصري يوجد الآلية

اللازمة لحماية حقوق المبدعين

■ رأيت الميضي: مصر من أهم سبع دول مصدرة للثقافة في

العالم .. لكن حقوقنا مهددة

■ محمود المراسي: الجامعة العربية تتحمل مسؤولية

سرقة تراثنا الثقافية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ / ٩ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الجات و «العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انطفئ العالم نغمو معنوي جديد في التجارة العالمية، هذا المنعش أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذي يحل بصمات جديدة متفردة العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمساكن التي نبتت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويزداد البشرية الأمل في أن تضع هذه العادة الجديدة حلولاً للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والإقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التي انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولي الكبير حققه في

المنافسة والتجليل فالتحولات الجارية التي تضمنتها «الجات» خطيرة حقاً ويمكن أن تساهم في إبعاد نظام

دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

بذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لناقشة وتجليل الدعايات التي تنطوي عليها

الدعايات الجات بغزوها المختلفة الباقية 28 طرفاً حتى الآن ولكن يعرض آرائهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعي أن يراعى ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمبادرة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جوارو جوارو» حتى الموافقة على

انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد... وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لآخر فتره في السنوات

الآخيرة والذي يعتبر الأب الفعلي للجات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بحثت وناقشت

هذه القضية الحيوية وهو يراعى حالياً بنك مصر أمريكا الدولي.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر وإنتاجها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرحه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تنشر وقائعها اليوم

والأيام التالية.



الصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٦

للفنر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامارات والكويت وبنجة دول الخليج التي كانت تدفع لشراء الفيلم المصري 45 ألف دولار وانخفض السعر إلى 30 ألف حالياً وكان المقرض ان يصل إلى 100 ألف دولار.

ايضاً سوريا كانت تشتري الفيلم بمبلغ 18 ألف دولار وحاليا لا تدفع شيئاً وكان المقرض ان يتوقع السهم إلى 100 ألف دولار.

وبتين لنا مجدها ان السينما المصرية تعاني من هبوط غير منظم في السوق التقليدية العربية اما الدول الأوروبية والأمريكية التي من المقرض أنها أكثر تقدماً ولها البيات لتدليل فإنها رغم ذلك تتم فيها سرقة الفيلم المصري وبيعها في اسواقها دون وجود وثائق ملكية البائع.

الحقوق في الداخل

ولقد اقتصرحت وطلبت بان تكون هناك مباديء حقوق عالية للملكية الفكرية بالنسبة للدول النامية بالذات واعتمدت في هذا الاقتراح على نظمتين الأولى حماس لدول المتقدمة للفكر حقوق الانسان. اما النقط الثانية فهي ان معظم الدول النامية لديها الكثير من المبررات وبالتالي ليس لديها البيات لتدليل هذا إلى جانب ان الغلبة هذه الدول اما احتكارية عسكرية أو بداخلها قوة احتكارية تضغط على البودع والنشال على ذلك التليفزيون في مصر حيث انه يشترى الفيلم المصري لجميع القنوات بسبعة آلاف جنيه في حين ان المقرض ان يباع بـ 500 ألف جنيه.

والامر يصل إلى أكثر من ذلك. فلماذا ان تالال السينما المصرية حقوقها أولاً من الداخل حتى تستخلص ان تحصل عليها في الخارج وخاصة ونحن قاصرون على القرن الواحد والعشرين ولا بد ان تدخل التكنولوجيا على صناعة السينما والا فإن السينما المصرية ستصبح نوعاً اثيراً يتوافد السياح لشاهدها.

والسؤال الذي اطرحه الآن من خلا، والعالم اليوم صيا هي

وصال حماية الإنتاج الثقافي من محترقي الفرصة واستغلال الاعمال الفنية في جميع انحاء العالم. ولكن الدول النامية ومن ضمنها مصر ليست لديها البيات للتدليل ومن ثم فهي غير مستفيدة من الاتفاقية مطلقاً لأن القضية ليست مجرد توقيع الاتفاقية ولكن ايحاء أية فعالة لتنفيذها.

والدليل واضح في المقارنة بين السينما المصرية والسينما الأمريكية فقد استطاعت السينما الأمريكية ان تستورد 3 تريليون دولار منذ طبع قانون الحماية منذ عام 1993 وذلك من إيرادات الفيلم الأمريكي في دول جنوب شرق آسيا.

والغرب ان نصيب الفيلم الأمريكي من قيمة عائدات شيك التذاكر لا يتجاوز 35٪ بينما كان نصيب الفيلم المصري 65٪. الآن وبعد ان تقدر ميما للحماية وسياسة مكافحة الإغراق أصبحت إيرادات الفيلم الأمريكي 85٪ بينما هيبت نسبة الفيلم المصري إلى 15٪ والسبب بسيط وهو ان الولايات المتحدة رفضت كلية ولتخذت خطوات فعالة لتنفيذ اتفاقيات الوايوه وغيرها كما اضافت قواعد من عندها. لها الحكومة المصرية فلم تضع أي آلية على الاطلاق لحماية الفيلم المصري وبهذا نستطيع ان نعتبر الفيلم المصري سلعة مجانية وهو "تعبير صهيبي لكلمة مصرية". سواء في السوق التقليدي العربي أو في اسواق التليفزيون في أوروبا أو أمريكا. فيمكن لسارق ان يحصل على نسخة فيديو من السوق المصري أو من غيره نظير مبلغ لا يتعدى 8 دولارات ليسافر بها إلى وطنه ويستمتع منها ما يشاء من نسخ.

والدليل على ذلك ان السعودية كانت تشتري الفيلم المصري سابقاً بمبلغ 60 ألف دولار وحالياً تدفع 17 ألف دولار وكما ان المقرض ان يكون 150 ألف دولار رغم أنها تحصى الفيلم الأمريكي تحت شعار انه فيلم اجنبي.

وكذلك الوضع بالنسبة

هل ستحول صناعة السينما والكتاب والمؤلفات الفنية والأدبية إلى قطع من التبرعات وتدخل متحف التاريخ بعد انقراض الجات... كان هذا التساؤل محور ندوة اليوم في اطار سلسلة الندوات التي عقدها "العالم اليوم" ضمن ملف الجات.

كان الاتفاق العام ان اتفاقية الجات بقدرة ما توفر من فرص يقدر ما تؤدي إلى تحسينات.. ويقدر ما تتيج مميزات فإنها تؤدي إلى سلبيات.. ولكن ما هو موقف الصناعات الفنية والأدبية وهل ستتدبر مع توقيع الاتفاقية؟

تحدث في ندوة اليوم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي والمخرج السينمائي رافت اللهيه ومحمّد ماسون الوزير التجاري للمؤثر التجاري ويحيى المصري المستشار بوزارة الاقتصاد والكتاب الصحفي محمود الخرافي والدكتور محمد لفرى مكي الأستاذ بكلية التجارة جامعة الزقازيق.

بدأ الحديث الدكتور يسرى مصطفى مؤكداً ان مصر من الدول المصدرة للإنتاج الأدبي والفني والمقرض اننا سنستفيد من جانب حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية في اطار الجات لأن الاتفاقية تدعم وسائل الحماية بشرط ايجاد الآلية المناسبة لتنفيذ الحماية.

• رافت اللهيه: مصر من اهم سبع دول مصدرة للثقافة في العالم ورغم ذلك فإننا لم نستفيد من هذا الجانب قبل الجات وإن نستفيد بعدها لأن جميع سبل حماية الإنتاج الفني مهددة تماماً سواء بالنسبة للفيلم أو الكتاب أو المكتبات لأن أي انتاج للثقافة المصرية حق مكتسب مباح لأي دولة في العالم.

والغرب ان الحكومة المصرية اكتفت بقرض الضرائب على هذه الصناعات متجاهلة تماماً قيمتها التصديرية إلى الخارج. وهناك اتفاقية تسمى اتفاقية وايبر (WIPO) تتضمن جزئياً خاصاً بالحماية الدولية لحقوق النسخ.. وهذا الجزء ظاهرياً يشمل



المصلحة أو الوسيلة التي تصل بها كحول نامية وخاصة مصر لألية عالية الحصول على حقوق المبدع ونوفاير التكنولوجيا المتطورة؟

جهاز مضري

د. يسرى مصطفى عندما علت المظاهرات الخاصة بالملكية الفكرية في إطار الجات جملتها:

الدول النامية لتسجل ان هناك منظمة دولية تعني بهذه الحقوق وهي النابيو WIPO كما ان هناك عددا من الاتفاقيات الدولية لتكثيف هذه الحقوق وكذلك لا علاقة للجات بهذا الجال.

ولكن والوابيو ليس لديها القوة التنظيمية والعقابية اما الجات فإن بها جهازا لفرض المتارعات لحماية حقوق المبدع وفي رأيي لابد من نشاء جهاز في كل دولة أولا قبل ان يكون جهازا عالميا.

محمد سامون: الجات لديها الهيات للتنفيذ وقوانين لفرض العقوبة في هذا المجال وغيره.

وهناك جزء خاص بالعقوبة في قضية الملكية الفكرية فلابد عند حدوث أي سرقة لإنتاج المبدع ان يقوم المتصور بإبلاغ الشرطة أولا ثم يتدخل القضاء ثانيا وإذا لم يكن هناك أي استجابة تقوم الجات بحكاممة الدولة محل الشكوى.

وهناك طرق كثيرة من الممكن ان تتخذ للحمية ولنشرنا اننا ان نستطيع ان نحصل على حقا في هذا المجال فنستطيع ان نطالب الدولة بالسراقة بطرق أخرى في مجال السلع والخدمات.

العالم اليوم عندما وقعت مصر على اتفاقيات الجات لماذا لم يتم بشكل من الأشكال تدوير القطاعات المختلفة في المجتمع بحقوقيها وواجباتها؟ واين دور الدولة؟

د. يسرى مصطفى: لا يوجد لدينا جهاز وطني لحماية حقوق اصحاب الملكية الادبية والفنية في الخارج.

رأفت اليهين: من يتولى تشكيل هذا الجهاز؟ محمد سامون: لابد ان

يسمى صاحب المصلحة إلى تشكيله ولابد ان تضغط غرفة السينما من أجل تشكيله.

رأفت اليهين: لابد ان ننادي بحماية مبدعي الدول النامية في العالم لأناسي ضد أي محاولات لاستغلالهم من الناشرين أو من الجهات الحكومية. بحيث تصبح محاولات الاستغلال متعارضة مع قرارات الامم المتحدة التي تتجهها منظمة الوابيو فالمجتمع والمؤلف وللخروج المصري - مثلا - لابد ان يعمل تحت مظلة عامة ودولية تلغي أي قرارات داخلية متحيزة ولا بد ان يتوجه جهد الوابيو، لاتقاء الدول الموقعة ان هذا

لنسلحة هذه الدول وتتنسج للقرارات الاقليمية والاتحادية لموطنيتها. غير هذا تصبح الوابيو منظمة هي بالاساس

تعمل لصالح مبدعي وشركات الدول الأكثر تموا لا أكثر ولا أقل. وقد اقر المستور المصري الصادر عام 1971 هذا الاتجاه بأن جعل للمصنفات والاتفاقيات الدولية جزءا من التشريع المصري.

يحيى المصري: بعد التوقيع على اتفاقية الجات هل جرت اتصالات لنشاء هذه الأليات وهل تستطيع ان تخرج من هذه التدوة بتوصية لنشاء آلية ومن ينشئها ومن يتركب فيها؟

اصحاب المصلحة أولا

د. محمد فخري مكي: لابد ان يكون هذا التنظيم مؤسسة غير حكومية يبدأ باصحاب المصلحة وأيضا بدعم حكومي ولو انتظرنا الحكومة لتتولى انشاء هذا التنظيم فإن الانتظار سيطول.

محمود المرافعي: قضية الملكية الفكرية ليست مستحقة فمنا انشأت الجات من آلية لفرض المتارعات؟

ووالنسبة للكتاب هناك سرقات كثيرة تتم فقول كانت هناك جهود في الجامعة العربية لتنظيم الملكية الفكرية في مجال الفيلم والكتاب وللصناعات الادبية بين الدول العربية بعضها لبعض؟

وقد تحدث رأفت اليهين عن قضايا مؤسسية مثل سرقة فيلم أو كاسيت ولكن هناك وسائل فربية مثل إعادة تسجيل الفيلم على الفيديو مثلا؟

رأفت اليهين: بالنسبة للسؤال الاخير فبين القانون لا يجرم اعادة نسخ الفيلم على الفيديو بل للخلال لا لا يستغل تجاريا واعتقد اننا لن نصل إلى هذه الرفاهية.

التدفق الاعلامي

محمود المرافعي: ماذا تنص الاتفاقية بالنسبة لجمال الاعلام ونحن في عصر تتدفق الانباء ومعظم هذه الانباء متقولة من الانامات والوكالات الاجنبية بالإضافة إلى الانترنت.

ولو كانت هناك أحكام منظمة لباتي اعتقد ان هذه الاحكام ستحول بين تدفق الانباء إلى الصحافة العربية؟

محمد سامون: الالابة على هذا السؤال لثاني سألوا عن ما اذا اضافت الجات الخفية حقوق الملكية الفكرية.

قيل البات - نعم أي دولة في العالم حقوق الملكية الفكرية أما الوابيو فهو عبارة عن منظمة تحفظ لديها الاتفاقيات مثل برلين

وبرلين ولكل كل هذه الاتفاقيات لم تكن بها الاحكام العقوبية ولذلك نلقت إلى الجات واضافت لها عنصرين اولهما وضع العقوبة والثاني ان الدولة التي لا تستطيع الحصول على حقوقها في مجال الملكية الفكرية تستطيع ان تحصل عليها خلال المجالات الأخرى مثل تجارة السلع والخدمات.

اما الجزء الخاص بالاعلام فإن هناك اتفاقية ولكن لم توقع عليها مصر وحاليا نبحث التوقيع عليها واتوقع ان صاحب الخبر في الوكالات والانامات الاجنبية سيحصل على حقه من مصر والعكس ايضاً. فكل الاخبار والتحليلات والبرامج في الانعام ستكون حقوقا محمية.

رأفت اليهين: كيف ستساعد



الوايسو الدول التامسية على الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة؟

● محمد مأمون: الجات تنح معونة فنية ومالية وهناك التزام على الدول المتقدمة بمنح هذه المعونات وهذا ما تنص المادة 67.

الموارد البشرية

● محمود المراغي: مصر من الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة ولكن الموارد البشرية أكثر وفرة والجزء الأساسي في الموارد البشرية هو المورد الفكري واعتقد أن الموارد الفكرية ستوازن فقر الموارد الطبيعية ولكن السؤال ألا توجد إجراءات تماقدية تنظم العلاقة بيننا وبين العالم العربي أولاً والدول الأجنبية ثانياً ويتم هذا التنظيم بالترتيب حيث تصدير المورد الفكري والنصير أن الجامعة العربية متشاعسة في هذه القضية وكان لابد أن تنظم العلاقة بين مصر والدول العربية ونشابع السورقات التي تنح من الكتب بشكل هائل وخاصة من مصر.

ولكن الجامعة العربية تقابلها مشكلة وهي أن الدول العربية ليست ذات قدرة على الإنتاج الفنى والفكرى مثلاً وبالتالي فهي ليست ذات مصدر.

ولكن لابد من طرح هذه القضية على الجامعة العربية ولابد من التصدى حتى نستطيع الحصول على حقوقنا.

نشر الفكر

● تارك: أيضاً محفلة أخرى وهو أن الإنتاج الفكرى لا يجب أن ننظر له من منظار اقتصادى فقط لأن الانتشار الحضارى والثقافى

المصرى لابد أن يكون منفصلاً ونفصلاً أمامنا ولابد أن تكون هناك موازنة بين العائد الاقتصادى ونشر الفكر للمصرى ومن الجائز أن الألية التي تفرسها الجات في هذه المنازعات تكون وسيلة لانتشار الفكر المصرى.

● رافت الميهى يقول محمود الراغى أنه لابد أن تكون هناك موازنة بين العائد الاقتصادى والتحقن الفكرى وكيف يتم ذلك ونحن ننادى بالخصخصة! فهل القطاع الخاص هو الذى يدفع الثمن من أجل مصر؟ بالطبع من المستحيل أن نجد قلعاً خاصاً يقوم بهذه الخدمة.

مواجهة الشرق اوسطية

● د. يسرى مصطفى: اننى أزيد محمود المراغى خاصة وأن هناك دعوة للشرق اوسطية فلا بد أن نركز على ثقافتنا وحضارتنا المصرية وهويتنا ولقوميتنا ونعمل على نشرها.

● محمد مأمون: اذا كانت مصر تقوم بإنشاء مناطق عربية حرة مع بعض الدول العربية في مجال التجارة فقط.

فلماذا لا نستكمل هذا المجال التجاري بجميع الجوانب الاقتصادية الأخرى ومنها مجال الملكية الفكرية؟

وخاصة أن للشاركة الأوروبية نجد فيها جميع المجالات مجال التجارة والخدمات وأخر الملكية الفكرية. الخ.

لو قامت الدولة برفع قضية اغراق على الدول الأخرى فإذن المنتج هو المستفيد ولكن لو نظرنا

إلى المستهلك فنجد أن هناك ضرراً لحق به من ارتفاع الأسعار.

● د. محمد فخرى مكي: الثقافة والفن سلعة عامة مثلاً أى سلعة والجميع ككل لابد أن يتكفل بالتصاريح هذه الصناعة حتى تستمر.

● محمود المراغى: اننى اشغف مع د. فخرى لأن الإنتاج السلمى عكس الانتاج الفكرى والإنتاج السلمى يزيد انتشاراً خلال السوق العربية والمناطق الحرة.

عندما نزيل القيود أما بالنسبة للمجال الفكرى فإن الانتشار سيقت مع خلال القيود وهي عبارة عن شراء حق الاداء وغيره.

(د): الحلقة الأخيرة: تحرير تجارة الخدمات



المصدر : **أخرساعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٧/٩/١٧**

بسبب القرصنة : ١٨ مليون دولار خسائر شركات الكمبيوتر في مصر

دول ثلثى الشركات العالمية إقامة مصنع بها لإنتاج شرائح الكمبيوتر وسيتكلف نحو ٥٠٠ مليون دولار. كما أن إحدى الشركات العالمية تلوى طرح منتج جديد من الكمبيوتر الشخصي للتغلب على مشكلة القرصنة.

في السوق المصري غير قانونية. وأكدت أنه بالرغم من تخفيض الحكومة لرسوم الاستيراد على برامج الكمبيوتر من ٣٠ إلى ٥ بالمائة فقط إلا أن الأمر مازال في حاجة لوقف خاصة وأن مصر من بين ٣

الشركات العالمية المنتجة لبرامج الكمبيوتر في الشرق الأوسط. وقالت إن الجميع يرحبون بإعلان مصر في أغسطس الماضي بأنها ستحارب الشركات التي تعمل على استنساخ البرامج خاصة وأن ٨٨ بالمائة من البرامج

١٨ مليون دولار هو حجم خسائر منتجى البرامج للكمبيوتر في مصر عام ١٩٩٦. بسبب عمليات الاستنساخ غير القانونية. الرقم جاء على لسان هيلينا جيلمان المدير الإقليمية لإحدى أكبر



المصدر: الوفا

التاريخ: ١٧/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصين تستبعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في الوقت الراهن

بكين - أ. ه. ج: استبعدت الصين أمس الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب، قالت الحكومة الصينية من امكانية التوصل في اتفاق حول دخولها للمنظمة خلال زيارة الرئيس جيانغ زيمين القادمة للولايات المتحدة، أعلن نائب وزير التجارة الخارجية سون زهينيو عدم تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق نهائي خلال هذه الزيارة، وأصر زهينيو من أملة في أن تصمم هذه الزيارة في الإسراع بمفاوضات مشاركة الصين في منظمة التجارة العالمية، وأوضح نائب وزير التجارة الصيني أن قرار بلاده بخفض رسوم الاستيراد إلى ٢٦٪ على ١٨٠٠ سلعة سيساهم في التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن، وأكد زهينيو في الوقت نفسه استمرار بلاده على تحقيق فائض تجاري على المدى الطويل، واعتبر أن دخول الصين إلى هذه السياسة ستؤدي على علاقات بين مع دول أخرى في مجال التجارة، يذكر أن للبرازيل التجاري الصيني سجل في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري فائضا تجاريا زاد على ٢٠ مليار دولار متجاوزا بشكل كبير الفائض الذي سجله العام الماضي وكان ١٢.٣ مليار دولار فقط.



المصدر : العالم اليوم

١٩٩٧/٩/٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سلبيات وتحديات

تنتقل الى سلبيات او تحديات
الجات في القطاع الزراعي فان
فاثورة الاسعار للسلع المستوردة
سترتفع اما بالنسبة للأدوية
والمكتبة الصناعية خاصة بكل
جوانبها فان الاتفاقية وسعت
الحماية لمصاحب برامة الاختراع
الاجنبي وزادت مدة الحماية
وبالتالي فان التكلفة سترتفع
وسيزيد نقل التكنولوجيا
صعوبة.

وفي جانب الخدمات فان
التحرير سيحصل كل الخدمات
تكريما وستصبح العملة سمة من
سمات القرن الجديد فلا بد ان
تستعد لمواجهة كل هذه التحديات.
محمد مسلمون : اود ان اقول اننا
يجب ان نهتم جديا لاتتراجع
ولا نهول حتى لا نخلف.
وحتى الآن نحن مستطرون
واكتنا يجب ان نستعد للجات وغير
الجات.
واننا فامرون على للواجهه.



المصر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منذ عامين ونصف العام تعطف العالم نحو معنى جديد في التميز العالمية . هذا المعنى أطلق عليه «عصر الحيات» وهو العصر الذي يجعل بصمات جديدة ستعود العالم في القرن القادم وتضع حلولاً للمشاكل التي نخبث منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل في أن تقع هذه المائدة الجديدة حولاً للمعادلة الجديدة التي أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والإقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية . أو السيطرة على مصادر المواد الخام .

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى الآن لم تعقد هذا الاجتماع الدولي الكبير . هذا الاجتماع الذي يمكن أن تساهم في إيجاد نظام عالمي للتجارة والتجديد فالتجديدات الجديدة التي يطبقونها «الحيات» خطيرة جداً ويمكن أن تساهم في إيجاد نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل .
لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين عالمية وتجديد الهاليز التي تنطوي عليها وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمشاهدة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أوروبا» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد . . . وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الفعلي للحيات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من السنوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بعثت وناقشت هذه القضية الحيوية . وهو يرأس حالياً بنك مصر أمريكا الدولي .
كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» توكية من الخبراء والمختصين الفنيين .
عصر الحيات وتأثيره على مصر واتجاهها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي طرحته «العالم اليوم» في هذه الندوة التي نشرت وقائدها في سبع حلقات تنتهي اليوم .

«العالم اليوم» تفتح ملف الحيات في أضخم ندواتها الخاصة الأخيرة

تحرير تجارة الخدمات ٠٠ (خاصة الرحمة) للاقتصاد المصري



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات ١٧/٥/١٩٩٧ تاريخ

بعض المصطفى:

المعاملات
الراسمالية
خطيرة.. ويجب
تنظيم
التحويلات عليها



مصرى مصطفى:

مصر التزمت بتحرير
البنوك وقطاع التأمين
وبعض أنشطة
المقاولات والسياحة
وسوق رأس المال

محمود المراسي
مصانع النسيج
أغلقت..
وهناك 180
الف حالة
إفلاس

وفي النهاية تم ترقيق اتفاق
دولى لتحرير تجارة الخدمات
تضمن مبادئيه وقواعد تحكم
التجارة العالمية في مجال الخدمات
وسميت بالاتفاقيات العامة ومن
أهمها شروط الدولة الأولى بالرعاية
وأياها الالتزام بالشفافية بمعنى أن
تكون القوانين والإجراءات الخاصة
التي تنظم أنشطة الخدمات واضحة
ومتاحة أمام جميع الدول الأعضاء
وأن تتولى كل دولة انشاء مركز
لتقديم أى معلومات تتطلبها دولة
أخرى في مجال الخدمات وذلك في
مدى سنتين في الدول المتقدمة وله
يمكن تجاوز هذه المدد في الدول
النامية.

أيضا من القواعد العامة التي
جاءت في اتفاقية الخدمات أن تكون
المبادئ والقواعد المنطوقة بنقطة
الخدمات مرشحة ومحفولة ولا
تتأثر حواجز تجارية.
واعتمد لكل دولة عضو في
الاتفاقية الحق في الإبقاء على
وجود جهات تحكم خدمات معينة
إذا كانت هذه الجهات موجودة قبل
تتالي الاتفاقية مثل هيئة الاتصالات
السلكية والألياف في مصر.
كما أعطت الاتفاقية الحق لأي
دولة بعدم الالتزام بالانصاف مع
أى معلومات تفرقها متعارضة مع
مصلحتها الإيجابية فيما يتعلق بتجارة
الخدمات المتعلقة بالخدمات
المسكوبة.

وتضمن الاتفاق جوانب إيجابية
منها أن على كل دولة أن تحدد
الأنشطة الرئيسية والفرعية التي
تلتزم بتحريرها والأساليب التي
توافق عليها لعضو الدول الأجنبي
ووضع شروط هذه الخدمة
الأجنبية وضوابطها.

القرب ملف الجهات من نهايته
بعد أن عرضت «العالم اليوم» على
مدى أكثر من أسبوع أراء عدد من
إبرز الأكاديميين والمستولين ورجال
الاعمال في القضايا الرئيسية..
وليس معنى ذلك أن القضية انحلت
لأنه لا يزال هناك شبر كبير من
الغموض وسوء الفهم مما يستدعي
شأن حملة واسعة النطاق من أجل
توير المجتمع بؤسومات المختلفة
بإيجابيات ومفاهيم النشاط التي
أنتهت إليها جولة أوروبية في إطار
الجات.

لهدف ألا تتعامل مع الجات
بنظام القطعة لأنها تحتاج إلى رؤية
شاملة متكاملة تركز على
الإيجابيات وتتلافى السلبيات.

وحقة اليوم الختامية عن تحرير
تجارة الخدمات التي يتجرها
البعض بداية خلفية أرحمة
للاقتصاد المصري وقد تحدث في
الدورة الدكتور يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك
مصر أمريكا الدولى ودوف
كروان المدير المساعد بنك مصر
أمريكا الدولى والدكتور محمد
فخري على الأستاذ بكلية تجارة
جامعة الزقازيق ورافات الهوى
الوزير السابق ومحمد سامون
الرائى الكاتب الصحفي وحمى
المصري للاستشار بوزارة الاقتصاد.
دارت الدورة كالتالى

د. يسرى مصطفى: منذ توقيع
اتفاقية الجات عام 1947 وهي
تهدف إلى تحرير تجارة السلع وقد
دارت سبع جولات من المفاوضات
في إطار الجات حول هذه القضية
ولم يتم التفرق إلى قضية تحرير
تجارة الخدمات الا في جولة

أوروبية الأخيرة التي بدأت
مفاوضاتها عام 1986.
في البداية عارضت الدول الثمانية
بشدة مبدأ التفاوض حول تجارة
الخدمات واخضعها للقواعد
ومبادئ الجات على أساس أن
النافسة في هذا المجال غير عادلة
لأن الدول المتقدمة حققت تطوراً
مالياً استند على التكنولوجيا
للتجارة وعلى رأس مثال الكيبيز.
وقد ركزت الدول النامية خلال
جولة مفاوضات أوروبية على
البحث التتوي في تجارة الخدمات
وطلبت بتحقيق مزيد من التنسيب
الخدمية لهذه الدول وأن تتضمن
المفاوضات نقل التكنولوجيا
للتجارة إلى الدول النامية في مجال
الخدمات وإعطاء الأولوية لتحرير
تجارة الخدمات في المجالات التي
تستطيع الدول النامية المنافسة فيها
مثل خدمات العمالة وأن يكون
التحرير تدريجياً.. الخ.



التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتضمنت الاتفاقية أيضا أنه بالنسبة لتجارة الخدمات من حق الدولة أن تميز بين الموردين الأجانب والمواطنين بشرط أن توضع ذلك في جدول الانترنات المحددة.

تحرير البنوك

وقد تضمنت مصر بالانترنات تحرير للمصارف وشركات التأمين وإعادة التأمين وبعض أنشطة قطاع المصارف والسفاح وصوق رأس المال، والمصرفية أن كل هذه الانترنات أما كانت محيرة بالفعل أو أننا محتاجين فيها لخبرة لونية.

مثل الأنشطة التي تم تحريرها في قطاع المصارف.

رؤوف كروان، اتفاقية الجات مثل تحول اقتصاديا ضخما وهذا التحول يستدعي تشييد الأسواق المالية بفرض أساسي هو جذب المستثمرين وتوصيلها إلى المستثمرين والمستهلكين.

هذا التحول يفرض على البنوك التجارية دورا مهما وهو التحديد قائم والأبعد من النشاط التقليدي الذي كانت تقوم به قبل ذلك.

ويجب أن نذكر أن البنوك التجارية تمثل 780 من الجهاز المصرفي الذي يضم إلى جانبها بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة التي تعمل في قطاع اقتصادي معين وذلك فإن البنوك التجارية تتحيز لقطاع في الجهاز المصرفي والمطلب بتعميم فكرة المصلحة الشاملة بها وتنويع خدماتها والخروج عن الامتداد التقليدي.

4 طرق للتحرير

ديسري مصطفى، جاء باتفاقية تصدير الخدمات أن التحرير يتم بأربعة أساليب، الأسلوب الأول عبر الحدود ومن أمثلة ذلك أن يخطب بنك بالاهرة بنك في نيويورك لعقد صفقة ما وذلك يتطلب تصدير نظام المصرف الأجنبي، الطريقة الثانية التواجد التجاري الدائم وهو السماح لأي بنك أجنبي أن يقيم فرعاً أو مكتباً في بلد آخر مع مشتركين مع مصرفين وهذا يتطلب تحرير الاستثمار إلى جانب تصدير نظام المصرف الأجنبي.

الطريقة الثالثة هي التنازل المستطك بحيث يملك المستهلك الأجنبي للخدمة نفس معاملة المستهلك المحلي، الوسيلة الرابعة

هي انتقال العمالة.

وقد تقدمت مصر بالانترنات تحرير البنوك بالشروط التي وضعتها منها على سبيل المثال أنه لو كان هناك بنك أجنبي يريد فتح فرع له في مصر لابد من استئذان السلطات النقدية فإذا وافقت فعليه أن يلتزم بمعايير قانون البنوك والانترنات من شروط.. ومنها ألا يقل رأس المال عن 15 مليون دولار ولا تزيد العمالة الأجنبية على 10٪ ... الخ.

قدراتنا محدودة

● محمد فخرى مكي: هناك تخوف مرحلي من تحرير التجارة في الخدمات المالية من رفع أفراننا حتى نستطيع أن ننافس في

الأسواق المالية ولكن هذا غير كاف لأننا يجب أن نكون لدينا القدرة التنافسية أيضا في السوق المالية. والمقيدة أن الوضع الحالي في البنوك غير كاف للمنافسة حيث أننا ما زلنا نسير على الطريقة التقليدية وقد أننا على إدخال خدمات جديدة محدودة جدا ولا توجد لدينا التكنولوجيا للتطوير.

وأما التهيؤ: هل ستتمثل الجات خطيرة على الاقتصاد القومي إذا انتقلت رؤوس الأموال من مصر إلى أي دولة أخرى؟

يحيى المصري: يجب توضيح، ماذا يعني تحرير النقد من وجهة نظر صندوق النقد الدولي.. لأن قطاع النقد ينقسم إلى قسمين الأول للمعاملات الجارية والثاني للمعاملات الرأسمالية.

وهذا نقول أنه تم تحرير النقد فإننا نتميز بذلك المعاملات الجارية أما المعاملات الرأسمالية فلنا الحق في فرض قيود عليها.

وكسل دول العالم تحريرها تفرض قيودا على المعاملات الرأسمالية. محمد مأمون : الجات لا تتدخل في تحرير النقد أو سلطة الدولة في تشييد أسلوها النقدية ولكنها تتدخل في البنوك والتأمين.

جذب

الاستثمارات

د. محمد فخرى مكي : بالنسبة لورب الأموال إلى الخارج فقد انتهى عهد وضع القيود على انتقال رؤوس الأموال ولابد من إيجاد عوامل جذب للاستثمار للمستثمرين والأجانب وأن تدعم الدولة هذا الجانب.

د. يسري مصطفى : الدولة لها دور محبط

في ظل التحرير وتشغل سياسات وليس بأمر الدولة فهناك لسم المصرف مثلا لابد من متابعة سعر الصرف يوميا وفي حالة حدوث تغييرات غير محيرة في سعر الصرف لابد من تدخل السلطات النقدية بسياسات ولتحتل قرارات إدارية.

العالم اليوم : بالنسبة لتحرير سعر الصرف أحيانا يجد البنك المركزي وفرة في الدولارات فيحصر على القدر بشلها أو يصدر قرارا بالبنوك القائمة بشراء هذه الدولارات ليس ذلك قرارا إداريا؟

وكيف تتأذى البنوك الشاملة في حين أن القسمين يحظر المضاربات والتعامل في الفارقات؟

د. يسري مصطفى : بالنسبة لسؤال الأول فإن قيام البنك المركزي بشراء جميع الدولارات يعتبر إحدى السياسات المناسبة لمواجهة التضخمات غير

المرئية في سعر الصرف على سبيل المثال فقد انتشرت في ديسمبر 1995

شائعات غير صحيحة حول تخفيض قيمة الجنيه المصري وحدث طلب زائد فسر ميسر على الدولار نتيجة



حالات إفلاس

- مصود المرافى : مصر سابقة للجات في فكرة التصدير ولكن في ظل هذه السياسة حدث كثير من حالات الافلاس بلغ عددها 180 ألفا في ستة شهور وهناك عدد كبير من مصانع التسجى لظقت.
- د. فخرى مكي : المنتج المصري منذ 30 عاماً لم يفلح شيئاً في ظل العملية المظلمة ولكن هذا ضد مصلحة المستهلك ومصلحة الدولة فلابد أن تكون العملية مؤمنة ومضروطة حتى يستطيع أن ينافس في السوق العالمية.

طرق المواجهة

- العالم اليوم : هذا ينطلق إلى الجزء الخاص بالواجهة لكل تعاضات الجات والتغيرات الإقتصادية والدولية.

د. يسرى مصطفى : أولاً الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي بجوانبه المختلفة وقد نجحنا في الجانب الأول فالمسلم بحاجة للتوازن للاقتصاد المصري. ولابد من الاستثمار في السياسات الاقتصادية والتقنية للناسبة للمناطق على هذا التوازن والسيطرة على التضخم. الجانب الثاني وهو الخاص بالاستثمار والانتاج ولم نلحق فيه خلال الفترة السابقة النجاح المرجو ويتم التركيز عليه في الفترة الحالية ويتعلق بهذا الجانب الجزء المالي وهو خاص بسوق رأس المال ونحن نتجه في الاتجاه الصحيح إلى حد كبير.

الجانب الثالث هو السياسات العامة من صحة وتعليم و... الخ ولا تؤثر هذه السياسات بشكلها المرجوة إلا بعد مدة طويلة، ولكنه جانب أساسي لأن الموارد البشرية لا تزال أهمية من الموارد المالية أو الموارد الطبيعية. الجانب الأخير وهو النواحي الاجتماعية وكما نعرف أن مصر دولة تهتم إلى حد كبير بالنواحي الاجتماعية ولابد من إعادة النظر في استراتيجيتها الخاصة بالصنيع والتجارة الخارجية على ضوء التغيرات الدولية والأقليمية.

انخراط التكنولوجيا

ولابد من العمل على إشغال التكنولوجيا للتطوير لأنها أساس من أسس الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قيام البحث بتحويل مدونيته إلى الدولارية ثم جنيه مصري بشراء الدولار وإيداعه بالبنوك للاستفادة من مرحلة لاحقة لا تتغير من تخفيض قيمة الجنيه المصري الخ. والد السليم على هذه الفاشات في قيام البنوك بتطبيق كل الطلبات على

الدولار وأن طبا البنك المركزي في حالة الاحتياج إلى الدولار وبذلك توقف الفاشات واستقرت الأمور أما الاجابة على السؤال فإن مفهوم البنوك الشفاء هو خروج البنوك التجارية عن التضخم التقليدي وإشباع نشاطها ليعمل جميع المراض الأراض والخدمات والمجالات الجديدة ولعمها الادراك المالية.

اتفاقية دولية

ينتقل إلى نقطة مهمة من المجالات الجديدة التي تم التفاوض حولها في جولة أرواجي لأول مرة وهي قضية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة حيث تم الاتفاق على عقد اتفاقية دولية متعددة الأطراف بشأن الجوانب التجارية في الاستثمار.

ويقضى هذا الاتفاق بدعم اتخاذ أي عضو من أعضاء الجات إجراءات للاستثمار تتعارض مع بعض مواد اتفاقية الجات ومنها مادة 3 الخاصة بالمعاملة الوطنية والمادة 11 وهي عدم فرض قيود كمية على الصادرات.

● محمد مامون : هناك شروط تضعها بعض الدول على المستثمرين من بينها مثلا شرط الكون المحلي وشروط تصدير نسبة معينة من الانتاج... الخ.

وقد تمت اتفاقية الاستثمار مثل هذه الشروط ومنحت الدول النامية خمس سنوات فترة انتقالية لتوفيق أوضاعها ولكن من الجائز أن تد الفترة في جولة للمساوض القادمة.

ولابد أيضا أن تفتحت عن التخليق الإيجابية وتعطها وعلى سبيل المثال فهناك تخفيضات جمركية التزمت بها الدول المتقدمة وعلينا أن نلخط للاستفادة منها.

أيضا الريد المصري حيث سيكون هناك حد أقصى للمعاملة المختلفة وهو عنصر استقرار لاسعار وأردنا مصر كما تستفيد من صادرات مصر الزراعية من تخفيض الدعم في الدول الأوروبية وبالتالي ستزداد قدرتنا التنافسية في هذا المجال.

بالنسبة لاتفاقية الخدمات لابد اتاحت نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية على أساس تجاري وأيضا نمت على إنشاء مراكز الاتصال في الدول المتقدمة تتبع لنا كافة المعلومات اللازمة لتطوير أنشطة الخدمات. أما بالنسبة لاتفاقية التجارة الفكرية فلابد من عمل جهاز متخصص لتأمين الحقوق الفنية والادبية في العالم المحوسب للحصول على الحقوق الخاصة.

أيضا ستزداد حصص صادرات مصر من المنسوجات خلال الـ 10 سنوات القادمة باعتقاد مصر دولة صغيرة الحجم في التصدير والعنصر المهم هو استعداداتنا لمواجهة جميع المواقف الصعبة في جميع المجالات فلهذا إيجابيات كثيرة نستطيع أن نستفيد منها.

وأود أن أشير إلى نقطة مهمة هي أن المفاوضات انتهت رسميا لكن علينا أن نتت بعدد، حيث هناك اجتماعات مجالس منظمة التجارة العالمية مرة على الأقل كل سنتين وله سيحدث اختلاف على تفسير بعض بنود الاتفاقات الـ 28 التي أسرت عنها جولة أروجو.

ومعنى ذلك أن هناك مفاوضات كثيرة ستتم بعد ذلك ولذلك يجب أن تتجمع كقولنا ثانيا على قدر الامكان حتى يؤخذ في الاعتبار مصالح هذه الدول خاصة ونحن مازدنا متمسكين بأصلا ن بولنا ولسته التي ينص على عدم اتخاذ أي اجراء يضر بالتنمية في الدول النامية.



المصدر: العربي

١٩٩٧/٥/١٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤلفون بلا حقوق..

من ينقذ عقول المؤلفين من أيادي الناشرين؟

يهرب المؤلفون - خوفاً من أن يدرّ كهـم الموت دون ضربة قلم إلى الناشرين وللأسف يحدث ذلك في ظل ظروف قاسية اتفقت فيها كل الأطراف على النيل من الحقص الأضعف، وأصبح نشر الكتاب عملية مستحيلة للغاية، ما الذي يحكم العلاقة بين المؤلف والناشر؟ وهل أصبح مؤلفو مصر عـرية سبيـة؟ وهل الناشرـون قـيل المؤلفين ضحايا جمهور لا يقرأ - ولكن من نوع أرقى؟.. هذا التحقيق يسعى للإجابة عن تلك الأسئلة.

التزوير في لبنان يجري لحساب قاصدين ومزعجـين مصريين بل وإنهـا اكتـشفت أن الوفد المصري الذي زار لبنان في ذلك الوقت كان يهدف إلى "قبض الفلوس" وليس إلى البحث عن حل لمشكلة التزوير. ثم هدات العاصفة، والسؤال المثير هو كيف يخضب ناشرـونـا من المستصـاب اللبنانيين للكتب المصرية بالخارج، في حين أنهم يهـدرون حق المؤلف بالداخل؟ وهو ما أكدـه أحد المـؤزعين بقوله "لا كناشر مصري يصون حق المؤلف ولا الناشر اللبناني يصون حق الناشر والمؤلف المصريين".

يأس وتشتت

وفي مواجهة هذا اللوبي القوي والمنظم للناشرين نجد المؤلفين في حالة من اليأس والتشتت لدرجة أن الكاتب محمد البستاني يسخر من إجراء تحقيق حول هذا الموضوع قائلا "يعني التحقيق بشاعة فيجعل إيه؟" أما الكاتب جمال الخطاطي فيقول "أنا عندي إحباط شديد جداً، أعني من هذا الموضوع أفضل لا توجد حقوق للمؤلفين أصلاً، فالوضع متدهور وحتى هذه اللحظة أصرف على ألاب، هناك أزمة ثقافية عنيفة والكتب المنتشرة في السوق عن الدين والجنس لقد أصبح الألب شيكاً غير مقروء والمؤلفون غلابة، نجيب محفوظ أكبر أديب في مصر كتبه تزوج آلاف نسخة في السنة، والظاهرة الموجودة أن الكتاب يدفع عشرين ينتر بل ويمكن أن يدفع خمسة عشر مباشرة، لذلك لابد من إيجاد لجنة مراقبة لحقوق المؤلف تخضر عند كتابة العقد وتحميني". ومن الأسماء التي تزد من هذا اليأس

القتصر قانون حماية حق المؤلف الذي صدر في مصر في ٦٤ يونيو عام ١٩٩٤ على التأكيد على حق المؤلف لحظ دون تناول علاقة المؤلف والناشر. وفيوقع أي عقوبة على ناشر في حالة الإخلال بالتعهد. وقد صدر أول تشريع لحقوق الملكية في إنجلترا عام ١٧١٠، ثم اعتمد قانون آخر فرنسي عام ١٧٩١ إثر قيام الثورة الفرنسية أي ما يزيد على قرن من الزمان وربما لتختلفنا هذا يتعرض المؤلفون لعمليات نصب من بعض الناشرين وقد نحل البعض في مشاهات المحاكم أمثال د. سيد القمني والمختار سعيد العمادى، أما الغالبية منهم فيؤثرون أسلماً حرصاً على بعض المال الذي قد يساهمهم عند نشر كتاب آخر.

لوبي قوى

التيير للمشقة هو هذا الهجوم الفرنسي الذي قادته الناشرـون المصريون على الناشرين اللبنانيين للضغط عن الكتاب المصري بعد ضبط كميات كبيرة من الكتب المزورة وهي في طريقها إلى خارج لبنان في عام ١٩٩٤، حيث سافر وفد برئاسة إبراهيم العلم لوضع حلول مناسبة. وتعرض ناشرينا بل وتكوين لجنة لمعالجة التزوير دون أننى حديث عن حقوق المؤلفين التي أصدرت أيضاً بل أثارت هذه الهجمة اهتمام قيادات سياسية عليا، ودخل فاروق حسنى وزير الثقافة في مشاهدات جانبية مع سيطرة عاصي نقيب الناشرين اللبنانيين التي قالت إن



الصدر : العربي

التاريخ ١٩٩٧/٩/١٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق : عبده فضل

هو أن قانون حماية المؤلف وتعميداته لم يأخذ فيه رأى المثقفين لهذا لم يغير من حقلهم في حين استطاع الناشرون سحب مشروع تسجيل قانون إنشاء الجاه الناشر الذي أحاله وزير الثقافة عام ١٩٩٥ إلى قسم التشريعات بمجلس الدولة لإعداده في صورته القانونية النهائية ليستكمل طريقه فيما بعد إلى مجلس الشعب . وكان يرعى المشروع في نقادى السلطات ، وتضديد المقويات منع نظافة التزوير وحظر مزاوله مهنة النشر لغير المقيدين بالسجل ، وإن يكون صاحب دار النشر ممن يشغل بالتأليف أو لترجمة أو الصحافة .

المؤلفين

يقول الكاتب صلاح عيسى : توجد فوضى في سوق النشر في مصر تؤدي إلى إهدار حقوق المؤلفين من حيث القوانين أو لممارسة لبعض الناشرين يستغلون التقدم التكنولوجي في تحويل الطبعة الأولى إلى عشرات النسخات بالإضافة إلى عدم إعطاء المؤلف حقه في فروق النسخة إلى سعر الكتاب من بلد آخر فهناك عدد من الناشرين المصريين يتواطون مع الناشرين اللبنانيين ويحولون إليهم الأفلام الكتب وهذا ما حدث لي هذه نواظر مخفية وهو ما تم كشفه منذ عامين في عمارة تهريب الكتب المصرية إلى المغرب والتي تم تبليغها في لبنان ، والأكثر أهمية من سرقة الكتب من الناحية الفنية هو ضياع الحق المادي لبعض الناشرين بشؤون الويسكي في جمعاء المؤلفين لقد أن الآن لوضع ضوابط تلك وعلى الحكومة أن تتحرك بشكل حاسم ، واقتراح إنشاء مؤسسة للتحقق من الانتشار لها سلطة وتأخذ نسبة من التوزيع ، ولتزم كل صاحب مطبعة ألا يطبع كتاباً إلا بعد التأكد من المؤلف والملم أن يتم ذلك في إطار اتفاقية عربية وبنوالة للبلاد الأجنبية لها تقاليد في هذا الموضوع . والنشر هنا لا يضع سعرا مطبوعا على الغلاف بل السعر متحرك من بلد لبلد ومن عام لآخر . ويضيف الكاتب صلاح عيسى إن التقدم التكنولوجي يستخدم في ترقية الحياة إلا نحن نستخدمه في سرقة الحقوق في الطباعة والنشر ، وهناك وسائل تزوير صغيرة حيث توجد أجهزة بـ ٨ آلاف جنيه في متخانة الحسين يمكن أن تطبع مائة ألف غلافاً كلما حدث مع كتاب (أزرق) الذي أغرب به الجميع

وهذه العمليات يصعب كشفها على المثقفين الجمع كان بالرماس ومن الممكن كشفه أما الآن أصبح من الصعب مع الطباعة التصويرية والكمبيوتر ولو اهتمت مصر بصناعة الكتاب سيجاب لنا عملة صعبة لذلك يجب وضع ضوابط قانونية ومنع شراء الناشر للكتاب إلى الإيد المؤلفون بلجان إلى الناشرين العرب .

ويوضح د. سعيد القيسي أن إعطاء الكاتب استقلالية الاقتصادية بمنع الكاتب من بيع نفسه للجواهر القهري لتكتابة مدفوعة سلفاً لصالح السلطة أو دولة

مجاورة يأتي من عدم الاستقلالية قانوناً إلى الآن أنا محافظ على استقلاليتي ولكن يتم تهني ليكن لو منع ذلك سأعمل جيداً وأعيش كويس حتى الأول ما أريد لذلك أريد من شتي مشروع التحقق من الانتشار وهي موجودة بكل الدول لكنهم لا رغم تلك استغلال مشكلة التزوير حيث لا يوجد بوزارة العدل ضهير بالطباعة بل خبير مالي وعلم أن نتظر الطب الشرعي لمستوات طويلة ، هذا بالإضافة إلى ضرورة إيجاد قانون لتجديد نسبة النوع لأنه أحد أسباب ارتفاع أسعار الكتاب و أيضاً بضر المؤلف الذي يأخذ الفئات المألوز بأخذ ٥٠٪ في حين يأخذ المؤلف ٦٠٪ هذا إلى جانب الناشر والصمم والمراجع

شطب المزور

يقول د. سمير سرخان رئيس الهيئة العامة للكتاب : حقوق المؤلفين مبدأ أساسي على مستوى الدولة وفي هيئة الكتاب لتكتم بذلك ويتقاضى المؤلفون حقوقهم حيث تنفع نصف قيمة العقد حسب عدد المطبوع من الكتاب والنصف الآخر على القسط بعد البيع وبالتالي يحصل المؤلف على حقوقه كاملة ولي مكتبة الأسرة تدفع المكالمة لمرة واحدة ، إن للناشئة على حقوق المؤلفين مساهمة خاضعة للضمان وهذا دور أصيل يرفع اقتصاد الناشرين في تطبيقه الجديد الذي أصبح ذا فاعلية وهو يحتم عليه أن يفعل شيئاً في سوق النشر المصري والعربي وأن يصدر قرارات مازمة للناشرين برفع حقوق المؤلف ولا يشطب من الاتحاد مثل أعضاء النقابات طمناً لا تعاليم النشر للتحليل - إذا تكررت فعلته أكثر من مرة - ولو لفترة - لابد من قانون في كل دولة من الدول ليعاقب على التزوير - أمتهك حقوق المؤلف وحتى هذه اللحظة لا توجد هذه القوانين

ويضيف د. سرخان في معرض الكتاب الذي أقيمت فيه زور كتاباً لا يملكه دخله محتاحه ونمنعه من التهام في السوق المصرية لفترة

ضياع في القطاعين!

ويتهكم الكاتب محمد القيساطي : لسئول عن سلسلة أصوات القطاع العام - بأنه يضحج القطاع الخاص على إهدار حقوق المؤلفين عن طريق عدم زيادة الحاصلات الثقافية في الهيئات الحكومية التي تأسست على المبدع ذات الطبيعة الجديدة وعدم تقليل التهام من القطاع الخاص حيث إن التية مبدئية لغلق سبلتي أصوات "الوصول" والإكتفاء بهيئة الكتاب التي لا تعطي ٦٠٪ من نسبة التوزيع للمؤلف إلا إذا كان على علاقة قوية مع الهيئة أو إذا تعطف رئيس



المصدر: العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٩/١٧

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهيئة، ويضفي الكاتب في هيئة الكتاب على عقود تنازل ويحصل على مبلغ مكافأة ثابتة في السلاسل أما في سلاسل الأعمال الكاملة فيحصل على 20٪ من التوزيع ولكن لا يتناول غيرها.

ويضيف الجساضي أما دور النشر الأجنبية للعقد مفصل 70٪ من التوزيع كل عام تحصل عليها في الإيماز ولت في بيتك وتلك احتراماً للكاتب وبأعلى على أن

الدولة والقصور الخالفة لا تحترم المؤلفين فالتنازل العام يجب أن يكون قسوة وأن يعطي الكاتب حقوقه حتى يرفع القطاع الخاص إلى ذلك وقد تضطر أن تدفع للقصور القطاع الخاص حتى ينشر له أو أن تدفع إلى القطاع العام لتدفع كتبه في المخازن وتكون المحصلة أن حقوق الكاتب ضائعة في القطاع العام والخاص

عودة للروح

عادت الروح إلى اتحاد الكتاب الجهة الوحيدة التي تحمل مسؤولية الدفاع عن المؤلفين - بعد الانتخابات الأخيرة حيث انسحبت من الجمعية التمسومية اللجنة القانونية برئاسة، شاعر عبد الله، صياغة حق المؤلف وعقد الإنسان الموجودة دور النشر ووسائل الإعلام، كما تم تكليف د. حمام عيسى الاستشار القانوني للاتحاد يبحث هذا الموضوع بحيث يكون ملائماً لمختلف الأطراف. ولكن يستفيد الكاتب أحمد سويلم سكرتير الاتحاد أن هذا الأمر يحتاج إلى موافقة جهات كثيرة مثل اتحاد الناشرين وهيئة المسرح والتلفزيون - إلخ - مما يصعب معه توقع الفترة الزمنية التي سيبري بعدها القانون النور.

ويطالب الكاتب إبراهيم إعلان بإيجاد ضوابط رقابية في هذه المسألة وأن تترك كل جهة للتحالف على أساس مجموعة من النقاط الأساسية إلى جانب بنود أخرى حسبما يرى الكاتب والنشر.

هروب ناشرة

شاع نيبا في أوساط المؤلفين بان صاحبة إحدى دور النشر تقوى للهروب إلى الخارج حيث إنها مديونة لكل البشر وتهرب من المؤلفين بعد أن تورط كثير من المؤلفين في التعامل معها.

ويعتقد محمد فائق صاحب دار المستقبل العربي للنشر أن مشكلة الكتاب هي انحصار القراء بشكل كبير وبعض المشاكل في البلاد العربية بسبب غلاء المعيشة مثل السودان أكثر الشعوب الفقيرة والجزائر والعراق، وأنه كلما ساءت الكساد السوق كلما حصلت اضطرابات ولكن القانون يكفل حقوق المؤلف.

وأكد محمد أحمد إبراهيم وكيل الاتحاد صعوبة تدخل القانون لتحديد العقالة بين المؤلف والنشر لأن العقالة عرض وظل ولا يوجد قانون ينظمها، ولكننا نحاول وفق محاولات التزوير، والفرط أن الاتحاد لم يلق إلى الآن أي شكوى من أي مؤلف. والمؤلف يريد أن يأخذ حقه، ويكره ماذا يفعل ولكن من المنتظر أنه بعد ستة شهور سنستطيع الخروج بالتصريحات الجديدة إلى الجمعية العمومية لاتحاد الناشرين.

ويضيف محمد إبراهيم أن الناشر هو الذي يخرج الكتاب للنور في حين يذهب المؤلف إلى بيته يتأمل، أما الناشر فيتحمل أكثر وهي لأخاطرة بالمال واعتقد أن المؤلف غني بالخارج لأن القراء كثيرون أما الناشرين لصيرون فمن القلي الناشرين في العالم. ولكن عندما سألته عن أعلى سعر أعطته كتائز المؤلفة نظرت إلى طولاً ثم صمت راضياً بالإجابة



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٠

السيناريو الحكومي يحاول اقناع العالم بان كهلا في اللامئين من عمره
مازال مولودا في «اللغة»!

حتى لا تنهال مطارق «الجات» على رؤوسنا!



محسن
حسين

واعتقدنا كما اعتقد جمعا من قبل ان الحريق بعيد
من بيتنا فلم نستعد له...

واكتفينا منذ توقيع اتفاقيات «الجات» التي
يتجاوز وزنها ورقا 85 كيلو جراما، الصراخ
والغويل ولطم الغدود...
وبدا من ان نعمل على تطوير الانتاج
وتحسين الجودة، واعادة تأهيل مصانعنا ومركبة
مصانعنا لتتناقنا الوقت كله في «تدبير» أحد

عبارات المناقشة، وأولع الكلمات التي هتت
المحور تستعطف ألوف مستغني القمار في
اتفاقيات «الجات»

والأجف حقا ان الصراخ والمناقشة لم
يصدر من أرباب صناعة بعلبها بل من معمم ان
لم يكن كل أرباب الصناعات الخدمية منها
والخدمية!

ويبدو ان هذه المناقشات والمصراخات لقيت
الذنا صافية من الحكومة التي اعدت «سيناريوه»
مستكملا للمحصل على مصفوه دواي بتاجيل
تصدير تجارة للتسويق للقرن له الأول من
يناير من العام القادم مدة 4 سنوات أخرى!

والسيناريو، الذي وضعه «أحمد جويلى»
وزير التجارة والتصدير ورفيقه للتصدير
الجنزورى يقضي بالتحرك على أكثر من محور
بميت تتكهن مصر في النهاية من الزراف الجزئي
بالتزاماتها بتصدير تجارة للتسويق في الموعد
للحدود مع «الناوذه» للمحصل على مهلة 4
سنوات ليبدء التصدير للكمال!

وأهم ميزة أش هذا «السيناريو»
هو أنه يسمح لمصانع التسويجات
برخصة لا تقابل الانقاسي وتصبح
أرضاعها والتجويل لمواجهة تحديات
التصدير الكامل للتجارة.

لكن مع ذلك فإن «السيناريو»
الحكومي يتخضع من بعض الجوانب
صنية الفهم والهمس... كان تعامل
الحكومة مثالا اقناع العالم بان

لا ادرى ان كان المثل الذي يقول «ان كنت
مطارقة فاطرق... اما إذا كنت سنداناً فتحمّل
المطرات... مثلاً صينياً أو فرنسياً لكنتي، على
أى الاحوال، اعتقد ان قائله كان المصدق
المصدق للرجل الذي قال ان لم تقدر على
العلاقات، فصادقه»!

لكنهما عبرتي تنبأ مبكرا بالفلسفة
«الانتهازية» التي ستحكم العالم في نهاية القرن
المعشرين، وبداية القرن الحادى والعشرين حيث
لا مكان للصدق... الاقتصادى وسياسيا
وعسكريا...

وحتى ان وجد له فمكانه نكاشا في المؤخرة
خلف للقرى المهمة على العالم في ظل ما يسمى
بالنظام العالمى الجديد

وليس سرياً ان «الجات» هي النزاع
الاقتصادية المطولة التي تحكم بها أمريكا
وشقيقاتها الغربيات، سيطرتها على اسواق
العالم...

«الجات» شكلا لم أبيتها من مجرد عرض
لرجل واحد يعمل بنا ويأسواق العالم ما يشاء
ولا شك في مواجهته إلا السمع والطاعة فمن
في موقف لا يمكن ان تكون فيه إلا سنداناً يحمل
المطرات...

فمعظم مصانعنا غير مؤهلة لمواجهة
التحديات التي تفرسها «الجات»، ولم تكلف هذه
المصانع خاطرها، منذ بدأ الحديث عن الجات،
لكي تتقدم خطوة واحدة في اتجاه الاستعداد
للنفاذ داخلها وخارجها.

والذات تتعالى صرخات ومناشيات رجال
الصناعة مع القزاق مودع بدء تطبيق
اتفاقيات «الجات» لعدم تنفيذ
الاتفاقيات في موعدها المحدد حتى لا
تتهار مصانعنا!

والشكيد نحن لسنا لسوا حفا
من الرجل الذي كان يسير في
صمره جردا غوفقت على رأسه
«درة منزل»!

فمثل هذا الرجل كانت المفاجأة
تامة بالتسوية له حيث وجد في
الصمره آخر ما كان يتوقدها!

أما نحن كنا نطمح ان هناك
اتفاقية لتصدير التجارة... وأن العالم
كله يستجيب إلى قريه واحدة
مستقرة المودع، بلا أى حواجز أمام السلع
والخدمات وكل شيء... لكننا لم نتحرك...

صناعة للتسويق عتبتنا من
«الصناعات الواعدة».. وهي محاولة
غربية لشب بمحاولة اثبات ان
«كهلا» في اللامئين من عمره، ما زال
مولودا في «اللغة»!

والذات علينا ان نبحث من مبررات أخرى
وجبة ومنطقية للمحصل على مصفوه باستئذاننا
من بدء تصدير التجارة في الموعد المقرر.
ويجب ان يواكب ذلك جهود أخرى مكثفة
لإزالة صناعة للتسويق وبها من السمات
من عثرتها وحل مشاكل اللازمة لأننا مقلدون
على مرحلة البقاء فيها «المطارقة» لقط... وعينا
الآنكون نحن وجدنا «السنادر» الذي تنهال على
رأسه مطارق «الجات»!



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٧

على مشارف القرن المقبل: رأسمالية واستعمار وعولمة (١)

الدول الكبرى تحكمت في صياغة اتفاقات «الغات»

أصبح واضحاً، أن كل البلدان الرأسمالية، أصبحت تمر بمرحلة انتقالية، من أبرز معالمها استقرار معدلات البطالة عالية، في كل الدول الصناعية، بالمقارنة مع المرحلة السابقة لعام ١٩٩١. وضمن هذا الإطار، تبدو نسبة البطالة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، متواضعة بالمقارنة مع ما هو سائد في دول الاتحاد الأوروبي. كما تبدو الحكومات عاجزة تماماً، أمام إيجاد أي حل لمشكلة البطالة، لا بل إنه من الملح أن الشركات المتعددة الحدود والجنسيات لا تدير موضوع البطالة أي اهتمام. فبموجب اتفاقية «الغات» أصبح باستطاعة الشركات المتعددة الحدود أن تنقل مصانعها، ذات الكثافة العالية، أو تلك الملوثة للبيئة، إلى بعض بلدان العالم الثالث بقاء الشركة قانونياً في دولة المخر. فلذا قام العمال بما يلحق الضرر بأرباح إحدى هذه الشركات فإن الشركة المنيعة، أو المستهدفة بأرباحها، باستطاعتها أن تقوم برد دوري، وهو إلحاق المصنع ونقل نشاطها إلى دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي، أو العالم الثالث.

وعلى هذا الأساس لا بد أن تتخالف في المستقبل المخطوف أعداد العمال المرشحين أو المرشحين للانتقال إلى صفوف الماطلين عن العمل، بصورة كاملة أو جزئية، في كل بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك في أميركا الشمالية واليابان. التوزيع السياسي لتعديات ومتعدلات الجنسيات لقد تعدت متعدلات المجتمعات، ومتعدلات الحدود نشاطها منذ الستينيات على وجه التقريب، ومن أصل ٥٠٠ شركة تتخذ ٤١٨ منها مقرها رسمياً في إحدى الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)، أي في أكثر البلدان الرأسمالية تطوراً، إنشأ البلدان الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي، ومنها الدول السبع الكبار التي أصبح لوسائلها اجتماعات دورية، تجري فيها محاولات لتنسيق اقتصادياتها، وللحد من سلبيات التقديرات الخاصة في أسعار صرف عملاتها. وتتمثل هذه العملية الثلاثية للعالم البلدان التي يبلغ إجمالي انتاجها المحلي ١٨ بالمئة من إجمالي اقتصاديات العالم. وحتى لا يذهب الخيال بعيداً، يجب القول بأن حكومات الدول السبع لم تعد تملك سلطات كبيرة على

بعض المديونين على النطاق العالمي، عن قلقهم من التطورات والتحولات الجارية في مختلف بقاع العالم، وأغفر هذه المستجدات أهمية وخلاصة هي العولمة أو الكوكبية، التي تقوم بها شركات من متعددات الحدود، ذات طابع وصلة عالمية. إنه النشاط الاقتصادي الذي بدأت معالمه الأولى بالظهور، منذ أكثر من عقدين، والذي عبر عن نفسه بعد عام ١٩٩١، بتحول متعددات الجنسيات إلى متعددات الحدود على النطاق العالمي. وبذلك تنتقل النظام الاقتصادي الليبرالي من الرأسمالية إلى رأسمالية كوكبية، كما تحقق هذه الرأسمالية الحديثة عبر شركاتها، من متعددات الحدود، أو بأشكالها، وتتكبد أحياناً أخرى خسائر فادحة. وأياً كانت مجالات الربح والخسارة على النطاق العالمي، فالعولمة هي مرحلة جديدة، اقتصادية سياسية، تعبر عن المرحلة الجديدة من تطور النظام الرأسمالي العالمي. كما يجسد هذا التطور (النظام الدولي الجديد) ذو القطب الواحد، الذي بدأ خطواته الكوكبية الأولى عام ١٩٩٦ في (كوبا)، حيث تمت مناقشة مشروع منظمة للتجارة، أي بعد سنة واحدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ النظام الرأسمالي للعالم، يعمل على إنشاء منظمة عالمية دولية للتجارة، وجعلها إحدى وكالات الأمم المتحدة.

وبعد أن تم التخلي عن فكرة المنظمة برزت بعد فترة فكرة اتفاقية «الغات»، بالاعتماد على مسودة ميثاق هذه المنظمة، وفي ٣٠/١١/١٩٤٧ وقع رسمياً على الاتفاقية «الغات» ٢٣ دولة، جعلوا مقرها الرئيسي مدينة جنيف في سويسرا. وفي مطلع عام ١٩٤٨ وضعت الاتفاقية المذكورة موضع التطبيق. وعلمت «الغات» (GATT) تعني الجلة التاتية؛ والاتفاقية العامة للتجارات والتجارة Tariff And Trade). والغات من الناحية القانونية اتفاقية متعددة الأطراف، يشترك فيها حتى الآن نحو ١٢٠ دولة، وما يقرب من ٣٠ دولة بخصمة إليها على أساس واقعي. وتساهم هذه الدول مجتمعة بأكثر من ٩٠ من إجمالي التجارة العالمية حالياً. وبذلك يكون الهدف الأساسي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، إلا أنه من كل السوق العالمية، بعد إزالة جميع القيود الكابحة والحوارج الموقفة لحركتها.



المصدر: الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٣

من استغناها إجراء خفض كبير، في حجم الدعم المخصص للمنتجات الزراعية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ توصلت كل من الولايات المتحدة والجمهورية العربية إلى ما سمي باتفاق (بيكر هاوس)، يخلو حجم الدعم للبذور الزيتية والمنتجات الزراعية. وبعد أن طال التفاوض حددت لجنة المفاوضات التجارية في «الثلاث» تاريخ كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٩٣ موعداً نهائياً لتوقيع الاتفاق، وذلك بعد الإعلان أن الأمر لم يعد يحتمل المزيد من التأجيل.

في الأسبوع الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن دعم المنتجات الزراعية، وكذلك إيجاد الحلول لبعض القضايا الخاصة بفتح الأسواق. وفي الأسبوع نفسه أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية عن استغنائهما لرفع الحظر عن واردات الأرز. وكان لهذين الحدثين أثرهما الهام والحاسم في نجاح مفاوضات الأوروغواي وانتهاؤها في الوعد المحدد.

وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ أعلن المدير العام للغات من انتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي بنجاح. وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ أعلن أنه قبل دعوة من الغرب لمعد مؤتمر وزاري للتوقيع رسمياً على الاتفاق النهائي في مراكش بين ١٢ و ١٥ فيسبان (ابريل) ١٩٩٤ وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٩٤ استكملت الدول المشاركة في الجولة تقديم الجداول النهائية لتعريفاتها على السلع الصناعية والزراعية، على أن تشكل هذه الجداول جزءاً من الاتفاق النهائي.

يتضح من المراحل الطويلة ومن المعوقات التي توقفت عندها اتفاقية «الثلاث» أنها سرت قبل أبرامها، بالعديد من المراحل وواجهتها عقبات متعددة كانت القوى الثلاث الاقتصادية العليا والأقوى في العالم (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان) الحركلة الأساسي والفاعل فيما يتعلق بقضايا الخلاف أو مواضع الاتفاق، بينما لم تكن الأطراف الأخرى في المفاوضات إلا دور هامشي منغل بما تختلف أو تتفق عليه القوى الكبرى والناطقة اللغة الفكر.

سليم قنديل

الشركات المتعدية الجنسيات. والجدير بالذكر أن الدول المضيفة هي كلها دول صناعية متقدمة، ورأسمالية متطورة، والحكم فيها حكم برلماني.

الشركات المتعدية الجنسيات

١. الشركة المتعدية الجنسيات، هي التي يتمتع نشاطها في كل أسواق الدول المساهمة فيها بالعاملة الوطنية.
٢. الشركات المشتركة (المتعدية القومية) التي تنشأ بين بعض دول العالم الثالث ليس في عداد الشركات المتعدية الجنسيات.
٣. يمكن اعتبار الشركات التي يتمتع نشاطها في أسواق كل الدول المساهمة فيها بالعاملة الوطنية، على أنها في عداد الشركات المتعدية الجنسيات.
٤. الشركات المتعدية الجنسيات هي جميعها في الشمال.

وتضم اتفاقية «الثلاث» عدة لجان، أهمها بالنسبة للعالم الثالث هي اللجان المتخصصة، مثل لجنة التجارة والتنمية (التي تهتم بقضايا الدول النامية التجارية).

انطلق مراكش بدأت جولة الأوروغواي، بقرار من وزراء يمثلون نحو ١٠٥ من دول العالم، اجتمعوا في الأوروغواي في ١٩٨٦/٦/٢٠، وانتهى اجتماعهم رسمياً بالتوقيع على وثائق الأوروغواي في اجتماع مراكش في ١٥/١٠/١٩٩٤. أن هذه الجولة التي امتدت ما يقرب من سبع سنوات ونصف، نجت عنها مجموعة من الوثائق قدرت بنحو ٢٢ ألف صفحة تزن أكثر من ٢٠٠ كغ. وبذلك يصبح لاتفاق مراكش، أهمية تكمن بطلعه العالمي، الذي تجلّى بمعدد الدول الموقعة عليه (٧٠ من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة)، منها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان.

وبين العديد من الدورات التي عقدت في إطار اتفاقية «الثلاث»، كانت تلك التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، والتي انتهت إلى الفصل بسبب خلاف بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية حول دعم المنتجات الزراعية. وفي كانون الثاني ١٩٩٢ أعلنت المجموعة الأوروبية



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٤

ندوات لشرح قوانين نقل التقنية

مكتب عربي لبراءات الاختراع وأول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تشرف عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، في هذه الجلسة - وهي بعنوان: "الاتفاقية لتحسين التنافسية الفكرية" - البروفيسور جيسو أريك هينز رئيس مكتب براءات الاختراع الأمريكي السابق، حول أهمية حماية الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي لدول المنطقة، والتعاون الدولي، وعرض أمام المشاركين تجربة الملكية في مجال الملكية الفكرية كما عرضها لجانو البلدان الأخرى، وشرح بصفاه أهمية واداء الاختراع والابتكار في الملكية التي تحكم هذا القطاع، وشدد على ضرورة الحفاظ على حقوق براءات الاختراع وحمايتها وكافة الجوانب الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية وقال: إن كل الدول مستجيبة على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبيس) والاتفاقيات

فوق الجميع العربي لحقوق الامتياز ونقل التقنية، ALTS، على خمس نواتج موزعة تطبيقية في الآونة الأخيرة، ونصير الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، إضافة إلى عقد ندوة أخرى في إطاره المشاركة خلال شهر فبراير المقبل برعاية حاكم الشارقة، وبالتنسيق مع السفارة التجارية والصناعية، ومن أبرز المتحدثين في تلك الندوة السيد حملي غنود ممثل لبنان في الجمع

جاء ذلك خلال اجتماع لنادية التقنية العليا للجمع الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان برئاسة السيد خلال لبرازة ورئيس الجمع. وتهدف تلك الندوات إلى تسليط الضوء على القوانين والتشريعات العربية المتعلقة بحقوق الامتياز ونقل التقنية ونقلها بما يتناسب والاحتياجات الاقتصادية التي يشهدها العالم، ويتماشى مع متطلبات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والتأكيد على أهمية صياغة قانون عربي موحد لحقوق الامتياز ونقل التقنية.

وسيشمل تلك الندوات، التي يشارك فيها رجال أعمال وراعي المصانع المختلفة، على تأكيد حق البلاد العربية في الحصول على التقنية وتوظيفها وتصديرها، لا سيما في المشاركة أيضا مع الدول للمناعات الدولية والتكاملية في أوروبا وكذلك مؤسسات نقل التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما جرى بحث خطة العمل للفترة المقبلة في ضوء الأفكار والتراكمات التي تمت بها الأعضاء، وتقرر أن يعقد مجلس إدارة الجمع والجان المتخصصة اجتماعا في شهر ديسمبر المقبل لبحث استراتيجيات العمل وفق الخطة المعتمدة من الاجتماعات التنسيقية الأولى للجمع العربي لحقوق الامتياز ونقل التقنية الذي عقد في العاصمة الأردنية في ١٨ مايو الماضي بحضور جيسو هينز، رئيس السفارة العربية والأجنبية حيث تم تشيرونه من جانب آخر رأس السيد لبرازة للجنة الثلاثة لشؤون الامتياز في

عبد المعطي أحمد

بجميع مقالاتها. وقدم الدكتور هيلم جيسو، الاستاذ بالجامعة الأردنية ورقة عمل بعنوان: "الابتداع والاختراع، فتمسخت بعض الترميمات العملية في هذا المجال. ودار حوار بين المشاركين والمفسرين، ولجيب لبرازة على الاستفسارات المبعدة خاصة ما يتعلق منها بمطالبة التجارة العالمية W.T.O. وأعلن أنه سيتم بالتعاون مع W.T.O. إصدار دليل الأعمال في جولة كندية-وادي الأعمال العربية، وذلك لتسهيل على رجال الأعمال ورجال القانون والمفاوضين العربيين وراعي الصناعة والتجارة في البلاد العربية، كما أن للجمع العربي لحماية الملكية الفكرية والتسويق مع الأعضاء، يعمل على إعداد برنامج عمل في مجال شرح وتقديم العاملين العرب في مجال الملكية الفكرية وتعميم شهادة مهندس ملكية فكرية، وذلك بالتعاون مع معهد الامارة للتقنية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التابعة للجامعة الدول العربية، فضلا عن إصدار أول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية إضافة إلى إقامة مكتب عربي موحد لدراسات الاختراع على غرار المكتب الأمريكي بالتعاون مع جامعة الدول العربية.



المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٤

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

على مشارف القرن المقبل: رأسمالية

واستعمار وعولمة (٢)

العولمة الراهنة تقود الى شكل ومحتوى جديدين من الأهمية

التطبيق، وفيما يتعلق بالترافق على الاقتصاد العالمي، فالدراسات الأهم في هذا الشأن قامت بما حتى الآن ثلاث جهات هي: البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة «الفات».

تحويل الفات من اتفاقية إلى منظمة

نصت الاتفاقية على إنشاء منظمة التجارة العالمية مع مطلع عام ١٩٩٥ على أن تترك المنظمة الجديدة حقوق «الفات» الحالية والتزاماتها، وتتساوى من حيث وضعها القانوني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد باشرت المنظمة عملها في مطلع العام المذكور. ومن أبرز المعاني التي يحملها تحول «الفات» إلى منظمة عالمية هو الاتجاه نحو تدويل التجارة العالمية.

فحتى الآن كانت السياسات المتعلقة بالتجارة العالمية، تتعالج بين الدول بصورة ثنائية أو من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف. ورغم أن اتفاقية «الفات» قد بدأت بـ ٢٣ دولة عام ١٩٩٧ وانتهت مع اتفاقية مراكش بـ ١٢٠ دولة موقعة على نصوصها، فلم يكن لها من وجهة النظر الدولية، وضع خاص يخولها التعبير عن إرادة المجتمع الدولي بشأن التجارة العالمية. ومع إنشاء منظمة للتجارة العالمية، أوكل إليها مهمة رسم السياسات العامة والتوجهات العميقة المدى، المتعلقة بهذا القطاع، والإشراف على تطبيقها وإبثالة الأجهزة والوسائل التقنية بذلك (التزامات متبادلة محكمة لغرض المنع، لجان متخصصة، أملاكات مادية، كلار بشري مؤهل ومتفرغ...) وأصبح لها وضع قانوني دولي يوضحها منظمة متخصصة تخضع للاستقلال الذاتي عن منظمات الأمم المتحدة، فقد تبدل الوضع تبدلاً جذرياً وجوهرياً. إن إنشاء المنظمة على النحو المبين يوحي بأن هناك أداة دولية لتنظيم وتوجيه التجارة بين الأمم ودول العالم وشعوبه، وفق قواعد نمطية جديدة ذات طابع عالمي، مما يضيف من قدرة السلطات المحلية أو الدول القطرية (خصوصاً الصغيرة) على صياغة سياساتها التجارية على نحو مستقل وبما ينسجم ومصالحها القطرية.

كما تقرر أيضاً، إنشاء محكمة عدل خاصة بمنظمة التجارة العالمية، للتحقق في القضايا المتعلقة بمخالفة أحكام الاتفاقية، أو التزامات التي قد تنشأ بين الأطراف الموقعة على الاتفاقية. مما تقدم يوضح بعض السمات الصامدة لاتفاق مراكش ومنها: الشمولية والتشعب والجدي في وضعه موضع

اتفاق مراكش والدول النامية

تراجعت مواقف الدول النامية من اتفاق مراكش بين التأييد والحفظ والتردد، غير أنه نظراً لأهمية هذا الاتفاق، ولا هو متوقع له من ثقل مسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عموماً والتجارة الدولية خصوصاً، فإن جميع هذه الدول ستأثر به على درجات متفاوتة وبأشكال مختلفة. وهو ما يمكن تلخيصه على النحو التالي:

الحماية: الوسائل التقليدية للحماية هي (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصص، والحصص الممنوعة)، وهو ما تقلص بموجب اتفاق مراكش، من حيث الاستخدام والفاعلية. غير أن الجانب الأكثر أهمية هو الهدف البعيد المدى والأمن

لاتفاقية «الفات»، والذي يمكن تلخيصه به التحريض التدريجي للتجارة الدولية من القيود والحوافز التي تمنع حركتها، أي يلغو عالم بلا حدود تجارية. وفيما يتعلق باتفاق مراكش فإن تطبيقه إنما يعني:

١- إلغاء الحماية نهائياً، على مدى السنوات العشر المقبلة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس، وهو من القطاعات الأهم لحظم الدول النامية.

٢- تخفيض مستوى الحماية تخفيضاً ملحوظاً على مدى السنوات المقبلة المقبلة.

٣- إلغاء الحماية نهائياً بالنسبة للزراعة.

٤- إلغاء الحماية نهائياً بالنسبة للزراعة.

٥- تخفيضها بنسبة ٢٠ بالمئة فيما يتعلق بالقمح الآخر البشري، وهو ٦٠ بالمئة.

وهكذا تصبح القضية المهمة والملحة فيما يتعلق بالدول النامية، هي كيفية تعامل الدول مع هذه الستجات، وخصوصاً فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الوطني، بعد أن يصبح العالم الثالث كله مجرداً من سلاح الحماية أو بمستوى يتدن من الحماية.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٢٧

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعم الصادرات

إن بيع سلعة في الأسواق الخارجية بأقل من سعرها في بلد المنشأ، كانت ولا تزال، إحدى الوسائل التي تستخدمها بعض الدول لزيادة مواردها من العملات الأجنبية، وتحسين ميزان تبادلها التجاري. ويميزان المخطوعات مع العالم الخارجي. وهنا يبرز سؤال مهم وهو: ما تستطيع بعض دول العالم الثالث أن تحافظ على حصتها في سوق التصدير العالمية وتطويرها، وهي مجردة من سلاح الدعم؟ وبالتالي: ما هي مصادر التمويل الجديدة التي تمكن هذه الدول من دفع كلفة تلك الزيادات المتصلة في أسعار وارداتها؟

خيارات على الطريق

وبذلك تكون الدول النامية (العالم الثالث)، على مفترق طرق فيما يتعلق بتأقيف "الغلت" وخصوصا انطلاق مراكش

فيما الرض التي يمز دول العالم الثالث عن الدول السبع الصناعية في العالم (G7)، وهي الدول المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة. أما الفجوة بالانفاقيتين "الغلت" ومراكش، وهو يعني قبول التكتيف مع نظام اقتصادي دولي، أي القبول بالعولمة والتكويبة أو الكونية. وعلى كل حال فإن معظم المستثمرين يجرى على التعلق العالمي، يعبرون عن موقف ايجابي، لا يجرى، في عالم اليوم، وذلك انطلاقا من الموضوع التي سالت بعد عام ١٩٩١ وبالقائلة بأن الولايات المتحدة هي سيدة العالم، وأن انتصار الرأسمالية قد أبعد الاختيار الاشتراكي البديل إبعادا نهائيا، وبالتالي كان من الطبيعي أن تجذبه (البيولوجية الموق)، والدور الحضاري الذي يمكن أن تؤديه الليبرالية في العالم الثالث، وعلى هذه الخلفية فإن بدء النمو في اقتصاد الغرب الرأسمالي، وتزايد البطالة فيه، إذ تجاوز عدد عاطلين عن العمل بصورة كاملة السبعة عشر مليوناً، بالإضافة إلى التراجع في مستوى التعليم، وانتشار

المخدرات وظهور اليمين المتطرف في الساحة السياسية.. هذه التناقض ألقت بظلالها على الأحزاب اليسارية التي فازت في الانتخابات الأوروبية وبيدة الأخيرة، وقد أصبح عليها البحث عن الحلول لمعالجة المجتمعات الأوروبية ضمن ما يمكن أن تعينه التوكيكة والعولمة، والتي أ تبنى سوى الاعتماد على ما تعينه القضايا المطروقة والكونية، واختفاء المفاهيم الوطنية بوصفها قيما أخلاقية وسادية عن جدول أعمال التفاعليات "الغلت"، الخطوة التصعيدية للعولمة.

وشمن هذا الإطار نتاج الامكانات لذلك لماذا كان يعينه شعار حزب العمل في اسرائيل اللذان يزل الشرق الأوسط الجديد، وضمن ذلك التمازض الأميركي الأوروبي الغربي في التمازض الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدءا من الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وعملان عام ١٩٩٥، وصولا إلى عام ١٩٩٦، وكذلك برشونة ومالطا... الخ، في منطقة الشرق الأوسط بما تعينه من موقع استراتيجي ولزوة عظيمة. ويمكن تقدير الدور الذي تؤديه اسرائيل والمبادرة الأميركية للعالم والمحاولة الأوروبية التي تعمل على اختراق القومية، التي تعمل واشتغل على احتكاسها على منطقة ذات مواصلات جغرافية سياسية واقتصادية، وأيا كان الخلاف بين

الحزبين الاسرائيليين، العمل والليكون، فهو خلاف حول مدى هيمنة الاسرائيلية على المنطقة وليس على الهيمنة تحديدا أو عمدا.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن الولايات المتحدة، الدولة التي وجدت نفسها بعد عام ١٩٩١ على قمة نظام عالمي، أصبحت تطمح إلى أحكام قبضتها ليس على الشرق الأوسط وحده، بل على كل الكرة الأرضية، أذا التحيت لها مثل هذه الفرصة. والفارق الشاسع بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي، هو أن الدولة الأخيرة لم تعرف تعاقب المراحل التي أوصلتها إلى الدولة التي أعلنت في ٤ تموز (يوليو) ١٩٧٦، فقد كانت هذه أول دولة على رأس حكومتها رئيس ينتخب لمدة محددة يشاركه في الحكم سلطة تشريعية وقضائية. وبموجب الدستور الأميركي فإن كل سلطة مستقلة عن الأخرى. وأن دولة كهذه قد لا تجد، أو هي لا تلتخط، ذلك الفارق الشاسع بين القرار الذي يتم اتخاذه في واشنطن، ثم يجري تميمه على كل الصام، وبالمقابل فإن توجهها كهذا لا بد من أن يكون له أثر بالغ في بلدان مثل المكسيك وفرنسا والنمانيا، وبالحصار في دول الاتحاد الأوروبي كلها، والتي قطعت مئات السنين كي تصل إلى ما هي عليه اليوم، وبالتالي فإن كانت الدولة في الولايات المتحدة نتيجة لقرار يتخذ، فهي دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصا الثلاث الرئيسيات فيه، تتخذ الدولة والتوكيكة شلما وجوها هما أكثر صمقا على التعلق التاريخي والسياسي، منها على سبيل المثال أنهم في أوروبا يذكرون جيدا المراحل التي تعاقبت خلالها الرأسمالية، من الاستعمار التقليدي إلى الاستعمار الجديد، بعد الحرب العالمية الثانية، ثم إلى هذا الطراز من العولمة، حيث أصبح على الدول الصناعية في أوروبا الغربية، أن تبحث عن مجالات عمل للآيين عاطلين عن العمل، في بلدان الاتحاد الأوروبي، ليس في بلدانهم بل فيما وراء البحار والحدود في آسيا وفي أميركا اللاتينية، وحتى في أفريقيا، التي ظلت لقرون عديدة المصدر الحبيب للحصول على

المواد الأولية الرخيصة الزمن، ودون حتى التفكير بالجائنين والميراثين من الأفارقة، الذين كانوا ولا يزالون يماززون من تصافح مراحل الاستعمار الأوروبي الغربي الرأسمالي والاحتكاري. يضاف إلى ذلك أن في أوروبا، على كل قارة أوروبا، اتجاهين: يمين ويسار، وبالمقابل ففي الولايات المتحدة حزبان يمينيان يتقاربان على الساحة، رغم أن أحدهما الحزبين، وهو الحزب الديمقراطي الحاكم حاليا في ولاية ثانية، يمكن تصديقه على يسار الحزب الجمهوري، ولكن حتى لو تحول الحزب الديمقراطي إلى طراز من التفسر الحزبي الديمقراطي، يبقى لتاريخ القارة الأمريكية بأسرها، أثره البالغ على التطور الاجتماعي في كل القارة، وخصوصا في القسم الأكثر ثراء وهيمنة أيدي في الولايات المتحدة.

العولمة واليسار الأوروبي

حدد لينين الأميركية بأنها أعلى مراحل الرأسمالية. وقد غرقت الرأسمالية الاستعمار المباشر التقليدي والاستعمار غير المباشر الأميركي (الافادة من أسواق المستعمرات وتصدير رؤوس الأموال...)، وبذلك تحولت العولمة في المرحلة المتقدمة في سياق الأميركية، بعد أن امتلكت البلدان الرأسمالية، مئة بعدعديت ومستعمرات الجنسيات، التكنولوجيا المتقدمة، وأذا



المصدر: الكفاح العربي

لنشر والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٤

اضيفت والمافسة التي حققت النصر كز الرأسمالي غير
السوق التي استبعدت المنتجين الفلسطينيين، تكون عبارة
ماركس الشهيرة القائلة بأن المنافسة تقتل المنافسة، قد
تحققت. ومن المعروف أن ماركس لم يأت على ذكر الاستعمار،
كما لم يأت أيضا على ذكر (نمط الإنتاج الآسيوي) بعد أن عد
هذا النمط من الإنتاج خارج التاريخ وخارج الحضارة التي
درسها هو، وهي الأفريقية أو مائة الجرمانية.

وبذلك تصبح الشركات من متعددات ومتعديات الجنسيات
هي وأن الحرية التي تطلقها البلدان السبع على القرارات
الأخرى غير الأوربية والأميركية الشمالية، لإحكام قبضتها
على العالم، وضمن هذا الإطار تلذّب المفاهيم التي كانت سائدة
في السابق، والقائمة بالوضوح التطبيقي في كل بلد رأسمالي
على حدة. حيث كانت كل طبقة عاملة تتعامل مع برجوازيها
الوطنية وعلى نطاقها الإقليمي، أما اليوم فالواجهة الطبقة
الأخذة بالاتجاه نحو المولة قد نقلت الصراع الطبقي من
الوطني الإقليمي إلى العولمة بالنسبة للرأسماليين، وإلى شكل
ومحلى جديدين من الأمية بالنسبة للطبقات العاملة في كل
بلاط العالم.

وعلى هذه الخلفية، إذا عدت الفات استمرارا وتجميدا
تنظيميا للمولة، وذات مركزية دولية حكومية تجسد
بإدسية الكبار، فإن اعتبار «الأمية» ذات الشكل والحتوى
الجديدين هو اعتبار لا يخرج عما تمثله الاستقرار اتجعية العليا
من شمول وأحاطة فكرية ونظرية، لا يمكن أن يتجسد على
أرض المعركة.

وبذلك يمكن اعتبار عام ١٩٩١ العام الفاصل بين وضعين
عالميين يختلفان باختلاف اللون الأبيض عن الأسود. ولكن على
البشرية أن تتجاوز هذه الحدود الفاصلة مللما تجاوزت غير
التاريخ حدودا لا تقل خطورة ولا إنسانية عما تمنيه اليوم.

سليم قندلفت



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٥

لجنة دولية ترفض شكاوى ضد قيود المواصفات المصرية

الحادث.. صناعة طفايات الحريق تنجو من الإغراق

ن كيت - غزة نصر

رفضت اللجنة المصرية الخاصة بمواصفات سلع الأمان مبدأ تقسيم المواصفات واعتبارها كلاً لا يتجزأ بحيث تصبح ملزمة بجميع بنودها بالنسبة لأجهزة الإطفاء المستوردة بنفس درجة الالتزام بالساري تطبيقها على الصناعة المحلية في التداول منها في الأسواق.

وبذلك تكون صناعة أجهزة الإطفاء أول صناعة مصرية تستفيد من اتفاقية «الجات» في حماية الصناعة وذلك لما اكدته لجنة دولية من خبراء المواصفات في إطار برنامج «ديرا» التابع لمنظمة التجارة العالمية فإن المواصفات المصرية الخاصة بصناعة أجهزة الإطفاء على مستوى عالمي ويمكن تطبيقها بالكامل داخل هذه الصناعة وإن وجود مثل هذه الصناعة المتقدمة يفق في حد ذاته دليلاً أمام أية شكاوى قد تتقدم بها صناعات خارجية ثم رفض رسائل لها لعدم مطابقتها للمواصفات المصرية ولانستطيع القول بالفالاة في المواصفات المصرية على غير أساس محلي.

وكانت منظمة التجارة العالمية قد تلقت عدداً من الشكاوى تقدمت بها شركات من أوروبا والشرق الأقصى بسبب رفض دخول رسائل من طلبات الحريق لحصر باعتبارها غير مطابقة للمواصفات القياسية والتي يتم تطبيقها بالفعل على الإنتاج المحلي.

وقالت اللجنة بعد استعراضها للمواصفات المصرية وتطبيقها بالصانع المحلي أن هذه الشكاوى أصبحت غير ذات مبرر في ضوء الأساليب الفنية والمعادنية التي تستند إليها صناعة طفايات الحريق في مصر.

وكانت اللجنة الدولية قد سمحت لرامس مبدأ جديد يعتمد على تقسيم المواصفة القياسية المصرية 734

أما 92 والخاصة بأجهزة إطفاء الحرائق لتقسيم الأول ملزماً للصانع المستوردة وخص الاشتراطات التي تتعلق بالأمان والثاني يخص التصنيع بجميع مكوناته واسقاط صله الالتزام عنه عند التطبيق وهو ما رفضته اللجنة المصرية للمواصفات لعدم وجود سابقة له في التطبيقات الأوروبية أو الأمريكية أو

دول الشرق الأوسط مما يجعل من قضية الإغراق قضية يصعب التصديق لها ويشر بالصناعة الوطنية.

ولكن بعد أن قامت اللجنة المالية بزيارة لأحد المصانع المصرية وتلقيا لخطوط الإنتاج ووسائل التصنيع والنوات تصديق الجودة وجدت المواصفات المصرية على أعلى مستوى عالمي ويمكن تطبيقها بالكامل دون الحاجة للتقسيم.

وكانت مصر قد شهدت خلال النصف الثاني من عام 96 والجزء المتأخر من العام الحالي حركة متزايدة في أجهزة إطفاء الحريق المستوردة بسبب تنافس المنتجات العالمية على السوق المصرية الأمر الذي جمع الكثير من التناقضات وأوجه الخلاف في نفس الوقت في ضوء أحكام اتفاقية «الجات» مغلوها حين التطبيق مما أدى لرفض بعض الشكاوى الواردة من الخارج لعدم مطابقتها للمواصفات وقبول البعض الآخر.

يلكر أنه طبقاً لتحرير التجارة العالمية تناوتت الدول على إزالة الصلواج المصرية والأجنبية

توحيداً طبقاً لاتفاقية «الجات» إلا أنها سمحت بأحقية كل دولة في أن تضع مواصفاتها القياسية الخاصة بالسلع والمنتجات التي ترقى في التعامل فيها طبقاً لظروفها وسياساتها واشترطت منظمة التجارة العالمية أن تتقدم كل دولة بتطبيق المواصفات القياسية المحلية بكل دولة متضمنة مع أحكام «الجات» من عدمه طبقاً لدى التزام صناعتها الوطنية



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٥

ما دامت هذه المواصفات تطبق على المنتج المحلي
والاستيراد لضمان نظام الشفافية في التعامل ولا
تكون هذه المواصفات مانعاً لأحدى الدول المشاركة
في «الجات».

ويأتي الخطر الأكبر لأجهزة الأمان من استعمال
أجهزة مفسوخة ومقلدة أو تلك التي مصدرها بلص
الخردة والكهنة، وتتفج هذه الفطوة إذا علمنا أن
25٪ من أجهزة الأمان المطروحة بالسوق المصرية
مقلدة و10٪ منها مستوردة والباقي وأقره 65٪
يصنع القطاع الخاص رغم أن المصانع الطبية
تستطيع تلبية الطلب المحلي حيث أنها لاتعمل الآن
سوى بـ 60٪ فقط من طاقتها الانتاجية.



المصدر : الحديقة

التاريخ : ٢٠ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمع العربي لحماية الملكية الفكرية يشارك في ندوة ستراسبورغ



● الرياض - الحياة - يشارك للجمع العربي لحماية الملكية الفكرية في ندوة دولية تعقد في ستراسبورغ في فرنسا في ١ و٢ تشرين الأول (أكتوبر) المقبل حول الملكية الفكرية. على هامش احتفالات معهد للمثليين الرسميين للمهنة العلميين لدى مكتب البراءات الأوروبي. وستركز أعمال الندوة على ورش عمل لتدريب محامي براءات الاختراع على كيفية التعامل مع القوانين المحلية للنظمة لهذا الجانب من الملكية الفكرية. كما سيتم تدريبهم على كيفية التعامل مع الاختراعات التي لا تشملها الحماية، والطول الممكنة لذلك. ويشار إلى أن للجمع العربي لحماية الحياة الفكرية يسعى مع أطراف عدة خصوصاً جامعة الدول العربية إلى إقامة مكتب عربي موحد للبراءات على غرار المكتب الأوروبي. وتنتهي مشاركته في اللقاءات الدولية كمشاورة لتحقيق هذا الهدف الذي يتوقع أن يساعد المختصين العرب على تسجيل اختراعاتهم في مكتب واحد ولغة واحدة، ويحفظهم على المزيد من البحث والاختراع.



الجات، تبحث العلاقة بين التجارة والاستثمار في يونيو القادم

□ كتب - خالد حسن :

منح الدكتور عادل محمد خليل الوزير للفرس التجاري بمكتبه لتسهيل التجاري في جنيف أنه من المقرر عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المشكلة لمبحث موضوع العلاقة بين التجارة والاستثمار وذلك لنص إعلان سنغافورة لمنظمة الجات في الفترة من 2 - 3 يونيو القادم وذلك في أعقاب اجتماع لجنة الخبراء المعنيين باتفاقيات الاستثمار القائمة وأعمالها الإنشائية بالاتحاد خلال الفترة من 28 - 30 مايو الحالي. وأهاب الدكتور عادل خليل أنه تم خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الجات الذي عقد مؤخراً بمدينة سنغافورة الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل من المنظمة بالتنسيق مع مجموعة العمل في منظمة الاقتصاد لهذه الإسناد للمفاوضات الجديدة التي ستجرى لمدة عامين والمتعلقة بالنواحي التجارية والاستثمار وتم تمديد عدد من الموضوعات التي ستناقشها اللجنة في اجتماعها القادم وأرأها مراجعة النصوص المتعلقة بالاستثمار في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والموضوع الآخر هو تسهيل العلاقة بين التجارة والاستثمار. وأشار خليل إلى أنه تم اختيار مندوب تايوان لدى منظمة التجارة رئيساً لمجموعة العمل كما تم الاتفاق على عقد اجتماعين خلال عام 97 الأول قبل عطلة الصيف والثاني في الخريف مع إمكانية عقد اجتماع ثالث كما وأقيمت اللجنة على حضور عدد من المنظمات الدوائية اجتماعاتها بصورة مراقبين وذلك لمبحث العلاقة بين منظمة التجارة العالمية وأي منظمات حكومية تقوم بدراسة موضوع الاستثمار مثل الاتحاد ومنسوق النقد ومنظمي BFTA وآيالك. وأوضح الدكتور عادل خليل على أهمية حضور ممثلين من هيئة الاستثمار ووزراء التعاون الدولي لاجتماعات هذه اللجنة لفرس وجهة النظر المصرية.



المصدر: آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١

الدور المطلوب لمواجهة أخطار « الجات »

تطبيق الاتفاقية على المنسوجات بعد ٣ أشهر..

وشكاوى مصانع النسيج من المعوقات مستمرة

وزير التموين: إذا لم يتحرك

المنتجون لتطير الإنتاج

وخفض التكلفة .. لن

تقوى مصر على المنافسة

نتعرض للعقوبة في حالة

عدم تنفيذ الالتزامات !



المصدر : آخر ساعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٤

صادراتنا لا تزيد على ١٥% من الناتج المحلي ولا يمكننا الانصراف عن التحديات الاقتصادية

وزير الصناعة يستأنس بالخبر ولكن لا التمر سحوري بسبب القلق والحذر نقبت الصفات في خطط التنمية في الثانية الرئيس التي تشهد صناعة الدواء بمصر

ما هو الدور المصري المطلوب لمواجهة أخطار تطبيق اتفاقية «الجات» حتى لا تتحول إلى سيف مسلط على جهود التنمية في مصر وهي تخطو نحو القرن ٢١ فعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للجات» التي ستعود على الدول الثامنة ومنها مصر إلا أن هناك بعض السلبيات تجعل الحذر مطلوباً في مواجهة بنودها .

الواقع يؤكد أن مصر بدأت بالفعل في تنفيذ بنود الجات من يناير ٩٥ على قطاع الزراعة... وفي يناير ٩٨ أي بعد ٣ أشهر سوف تطبق على قطاع المنسوجات... والسؤال هل رجال الأعمال والصناعة قد استعدوا لمواجهة التحديات التي تفرضها الجات.. الإجابة جاءت في هذا التحقيق أن أصحاب مصانع النسيج مازالوا يشكون من المشاكل والعقبات التي تمنع هذه الصناعة.. ويطلبون مزيد من الجهد من الحكومة للتخفيف من أعباء الضرائب والرسوم الإنشائية التي تفقد صناعة النسيج قدرتها التنافسية!! أيضاً يؤكد القاشون على صناعة الدواء بمصر على خوفهم من «التربس» إحدى اتفاقيات «الجات» والتي ستؤدي إلى احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا!! ويطلبون بضرورة دعم البحث العلمي لمواجهة هذا التحدي .

أيضاً يؤكد الواقع أنه لا بد من التحرك السريع فلم يعد أمام الدول الثامنة ومصر سوى الإسراع في العمل ومواءمة ظروفها الاقتصادية ومتجانسة الصناعة مع بنود الاتفاقية الـ ٢٨ المتضمن من الالتزام بها حتى لا تتعرض للعقوبات الدولية المفروضة!! كذلك لا بد من اتخاذ التدابير المطلوبة على المستوى العلمي للانتقال إلى عصر التكنولوجيا المصرية.. والسؤال الآن ماهي الآثار المترتبة على تطبيق الجات على الاقتصاد المصري؟ وهل التزام مصر بهذه الاتفاقية من الممكن أن يهدد الصناعة المصرية؟ وإين دور الحكومة في مواجهة التحديات التي تفرضها الجات؟ أسئلة عديدة طرحتها «آخر ساعة» خلال هذا التحقيق على الدكتور أحمد جويلي وزير التكوين والشرف على تطبيق الجات.. والمهندس سليمان رضا وزير الصناعة والمهندسين محمد عبدالوهاب وزير الصناعة السابق إلى جانب عدد من الخبراء والمختصين من رجال الصناعة في مختلف القطاعات .

● تحقيق : **سهير الحسيني**



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٧/١/١

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا يوجد تصاريح

وكان من الضروري أن نبذل هذا التحقيق عن اتفاقية الجات وتأثيرها السلبي والايجابي على الاقتصاد المصري في مكتب الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتخمين ورئيس اللجنة القومية التي تقوم بمتابعة الموقف بالترامات مصر بالنسبة لـ ٢٨ اتفاقية الترتيكة من الجات. لتوضيح الصورة والرء على كافة الأسئلة المتعلقة بهذه الاتفاقية. ولقد بدأ الدكتور جويلي حديثه عن الجات قائلا :

... لقد قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية الجات في جولة أرجواي بمدينة سراكش ١٥ أبريل ١٩٩٤.

● بداية لا بد من توضيح أمر هام وهو أن مصر وقعت الاتفاقية في ١٥ أبريل لتدخل دور التنفيذ في أول يناير ١٩٩٥. ولقد وقع مجلس الشعب على هذه الاتفاقية ١٦ أبريل ١٩٩٥. على أن تسري كأحد التشريعات المصرية من تاريخ دخولها دور التنفيذ يناير ٩٥. لذلك أصبح على مصر ضرورة تنفيذ التزامها في المواضع المحددة وعلى مدار فترة مدتها ١٠ سنوات. لأن بعد هذه السنوات لا بد أن تكون قد أنهت جميع الالتزامات المطلوبة والتي أصبحت قانونا بعد التوقيع عليها لا بد من التنفيذ حتى لا توقع على مصر العقوبات المفروضة. فعلى سبيل المثال كانت مصر تلبي نظام حظر استيراد اللواجن قبل توقيع الاتفاقية. ولقد التزمنا وفقا لاتفاقية الجات بإلغاء هذا الحظر في يناير ٩٥ وعندما تأخرنا في تنفيذ الإلزامي لم يفلأ إلا من شهر واحد. قدمت بعض الشكاوى ضد مصر، كذلك الحظر على استيراد المنسوجات لا بد أن يتم في يناير أيضا وإلغاء الحظر على استيراد اللباس الجاهزة في يناير ٩٨ فهناك جنالوف سوف تطبق تدريجيا مع تخفيض جزء من الجمارك كل عام. مثلنا مثل أي دولة من الـ ١٢٢ المشاركة في الجات.

ويضيف وزير التصنيع وهكذا عكس المفهوم الخاطئ أن الجات لن تطبق إلا بعد انتهاء الملة عام ٢٠٠٥ أيضا هذه الاتفاقية ليست ضد الاقتصاد مصر كما يعتقد البعض بل أن الدول التي رفضت الاشتراك في البداية في الجات تعمل الآن بكل قوتها لتصبح إحدى أعضائها.

● هل للزام مصر ببنود الجات سوف يضيف عبئا جديدا على برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري حقا؟

قال وزير التجارة الخارجية والتخمين مؤكدا: إن مشاركة مصر في اتفاقية الجات لم يشمل أي تنازلات تزيد عما التزمته به مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي. بل ولاشك أن مشاركة مصر في الجات له جوانب ايجابية على اقتصادها لأن زيادة حجم التجارة العالمية يؤدي

للتأكد إلى زيادة الطلب على صادرات الدول النامية. أيضا فإن مصر مثلها كمثلها كباقي الأعضاء لا يمكن أن تخرج عن إطار هذه الاتفاقية خاصة وأن هذه الاتفاقية أصبحت واحدة من كليات النظام العالمي الجديد الذي لا يمكن التعامل بهدا عنه. خاصة بالنسبة لدولة مثل مصر التي لا يتجاوز حجم تجارتها الخارجية من ١٥٪ من حجم التجارة العالمية وبالتالي لا يمكنها الانزاع من حركة التجارة العالمية.

رفع الحظر

● في تقديمكم ما هي الآثار للترتيبة على تنفيذ هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري بقطاعاته الزراعي والصناعي؟

... بالنسبة لتأثير الاتفاقية الجات على الاقتصاد المصري من الممكن الرء بأختصار بالنسبة لقطاع الزرامة. تعهدت مصر بتخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤٪ على مدى ١٠ سنوات. وهذا لن يطبق على السلع التي تقل رسومها الجمركية عن ١٠٪. وبالنسبة للثلاث سلع التي كانت مصر تطرح استيرادها وهي اللواجن وزي الطعام واللحمة فقد التزمت مصر في الجات بإلغاء الحظر على هذه السلع واستبداله بتعريف جمركي عالي. ولقد راعيت مصر الرسوم الجمركية على هذه السلع بعد إلغاء الحظر عليها إلى أربعة أمثالها لللواجن واللحمة وسبعة أمثالها بالنسبة لذيت الطعام. أيضا تضمنت الاتفاقية خفض الدعم للإنتاج والصادرات الزراعية في الدول المتقدمة. مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالنسبة للدول المستوردة. وبمحت بذلك في صور مختلفة في الدول النامية ومنها مصر.

● وكيف واجهت مصر هذا الجزء من الاتفاقية الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع البلطية المستوردة ومصر ما زالت تعتمد على الاستيراد في الغذاء خاصة بالنسبة للقمح والذرة؟

... قال الدكتور أحمد جويلي: لقد اتخذت الحكومة المصرية عددا من السياسات لمواجهة ارتفاع سعر الغذاء عالميا أهمها:

... الاعتماد على الذات في توفير الغذاء الذي ارتفع سعره في السوق العالمي من خلال برنامج لتتية الإنتاج الزراعي وإعطاء المزارعين أسعارا مرتفعة تعادل الأسعار العالمية مثلما حدث في القمح والذرة في الموسم الماضي. كما أن تحرير الأسعار للسلع الزراعية الأخرى أدى لزيادة الإنتاج الزراعي لحصول الفلاح على أسعار مجزية مثل ما حدث في محصول الأرز.

... أيضا نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية للسلع الزراعية المصرية وإزالة القيود غير



المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ١٩٩٧/١/١

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● لقد أبدى رجال الأعمال في مجال صناعة النسيج وللألبسة الجاهزة تخوفاً شديداً من تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الصناعة ورفع الحظر عنها بعد تطبيق الاتفاقية خاصة في ظل العوائق الحالية في مجال الاستثمار في هذا القطاع؟

— الواقع أن المفاوضات المصرية قد تحاشي في هذه الاتفاقية الآثار السلبية للاستيراد على الصناعات المصرية. وفي نفس الوقت فإن هذه الاتفاقية تدعم الصادرات الصناعية من خلال تخفيض الدول الأخرى لرسومها الجمركية. أيضاً تمهدت الدول الأعضاء بإلغاء القيود الكبيرة وكافة القيود غير الجمركية. كما أن هذه الاتفاقية قد أعطت الحق لمصر في دعم صادراتها من السلع الصناعية. كذلك وافق على دعم مصر للإنتاج الصناعي.

● سبباً الوزير هناك شكوى تكاد تكون عامة من العاملين في الصناعة خاصة قطاع الغزل والنسيج من للشاغل وللحوائط التي تواجههم في عملهم وتجعلهم غير قادرين على المنافسة العالمية؟

— لقد حرصت الحكومة من خلال لجانها الوزارية الخاصة بتطوير الإنتاج الصناعي والإرتقاء بمستوى الجودة. وتتمتع الصادرات ولجنة إزالة موانع الاستثمار على وضع برامج للتوسع الصناعي من خلال القطاع الخاص ورفع كفاءة الانتاج بما يتيح تخفيض التكلفة والإرتقاء بالجودة وبذلك تستعك مصر من المنافسة في السوق العالمي.

● أيضاً هناك شكوى من رجال الصناعة خاصة صناعة الملابس الجاهزة من نظام الحصص الذي ترفضه بعض الدول للتقدمية مما يقلل من فرصة مصر في التصدير.

— الواقع أنا أتصعب من هذه الشكوى لأن مصانعنا المصرية حتى الآن لم تستطع تصدير الكمية المحددة في نظام الحصص. فلماذا الشكوى إذا كان لم تصل إلى تصدير الكم المطلوب.

● كذلك هناك تخوف كبير من اتفاقية للملكية الفكرية «التريند» Trips خاصة في مجال صناعة الدواء والاختراعات الكيميائية وذلك لأننا لن نستطيع بعد ذلك الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي نستطيع ملكاً من اخترعوا إلا إذا قلنا بشرائنا بما يزيد من تكلفة الإنتاج المصري؟

— هذه حقيقة لذلك من المفروض أن يعمل المفوضون على صناعة الأدوية والتكنولوجيا على عمل الأبحاث والاختراعات الخاصة بمصر. وفي هذه الجزئية نرى الحكومة ضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية التي منحها الاتفاقية للدول النامية ومنها مصر ولكن للأسف هذه الفترة تفر

الجمركية في الدول المتقدمة؛ فإن من المنتظر زيادة صادرات مصر الزراعية.

زيادة الربح في الانتاج الزراعي نتيجة لتحرير الأسعار من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة أسعار الاستيراد للمواد الغذائية سيضع رجال الأعمال على الاستثمار في مجال الزراعة ليس من المتوقع أن يتجه للمستوردين في مصر إلى زيادة استيراد المواد الغذائية نتيجة لتخفيض الدول للتقدمية الجمارك على المنتجات والتي وضعتها مصر عند التفاوض.

— لا اعتقد أن هناك احتمالات لزيادة الإقبال على استيراد المواد الغذائية نتيجة لتخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية وذلك نظراً لارتفاع مستوى التعريفات الجمركية على هذه المنتجات والتي وضعتها مصر عند التفاوض.

إلى جانب أن الحكومة تقوم الآن ومن خلال لجانها الوزارية بوضع برنامج لتطبيق تصديق وتصدير الحاصلات الزراعية بهدف زيادة حجمها. أيضاً نجح المفاوضات المصرية أثناء توقيع الاتفاقية في استصدار قرار وزاري من وزراء تجارة دول منظمة التجارة العالمية يقضي بتعهد الدول للتقدمية بتقديم مساعدات للدول

للمستوردة للمواد الغذائية ومنها مصر. وذلك في إطار اتفاق المساعدات الغذائية بهدف تحديد مستويات للمساعدات الغذائية على نحو يكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح وقد تمهدت الدول المتقدمة الأعضاء بتوفير المواد الغذائية بشروط ميسرة وتقديم المساعدات المالية لتحسين الانتاج الزراعي في الدول النامية.

إزالة العوائق

● وما هي الآثار المترتبة على تطبيق

اتفاقية الجات بالنسبة للقطاع الصناعي؟
أجاب وزير التجارة والتوطين:

— لقد تمهدت الدول الصناعية للتقدمية والمشاركة في الاتفاقية بتخفيض الرسوم الجمركية (في المتوسط) بنسبة ٢٨٪ على مدى سنوات وذلك وفقاً لجدول التنازلات التي قدمها هذا الدول لنظام التجارة العالمية.

● وما هي التنازلات التي حققتها مصر في ظل اتفاقية الجات بالنسبة للقطاع الصناعي؟

— بالنسبة لمصر فقد قدمت قائمة تنازلاتها. حيث التزمت بالنسبة لسلع الصناعة بربط رسومها الجمركية عند مستوى أعلى من الذي يطبق حالياً بنسبة ٢٠٪. ولا كان التنازلاً في الجات هو تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل سنوي ٢٪ على مدى ٥ سنوات أي ١٠٪ فقط. وبذلك سوف يستقر مستوى الرسوم الجمركية في الجات في ١/١/٢٠٠٠ عند مستوى أعلى من المتيقن فعلاً بنسبة ١٠٪ وذلك لأننا نخططنا بزيادة قدرها ١٠٪.



المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ١٩٩٧/١/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتطوير لرجال الأعمال والصناعة بينهم سعر
قائمة مقبولة.

● ولكن من خلال لماثنا مع رجال الصناعة
هناك شكوى عامة من ارتفاع نسبة الفائدة
على القروض هذا في جانب للصعوبات التي
قد تصل إلى العرقلة من خلال التطبيقات
والضمانات المطلوبة للحصول على القروض؟

● قال وزير الصناعة مدافعا : حتى الآن لم
تصلني أي شكوى من جانب رجال الصناعة
خاصة بالبنوك والضمانات التي تطلبها. واعتقد
أن هناك تسموتا واضحا بين البنوك ورجال
الصناعة. ولكن أحيانا رجال الأعمال يطلب
قرضا قيمته ١٠٠ مليون لإقامة مشروع لا
يستحق أكثر من ٢٠ مليون. لذلك لا بد من أن
يعلم رجال الأعمال أن هناك أسسا وقواعد لا بد
أن تطبق عند الحصول على قروض بنكية. وفي
تدبير أي هناك خطأ وعميا بين الخطر والعرقلة
ومن الجائز أن الذي يعتبره رجال الأعمال عرقلة
ما هو إلا حذر.

ويستطرد وزير الصناعة:

— وعلى كل حال ميزال هناك عدة سنوات
قبل تطبيق اتفاقية الجات وهذه الملهة الباقية لا بد
من استغلالها في بلل جهد متواصل والعمل
الجاد حتى نستطيع الصمود أمام هذه المنافسة
العالمية. وبصفة عامة أنا كوزير صناعة على تلك
من قدر الصناعة المصرية على المنافسة العالمية
بعد تطبيق اتفاقية الجات ومع ذلك لا أنكر أن
بداخلي شعورا ببعض القلق والحذر.

تقوية القاعدة التكنولوجية

ويبدأ المهندس محمد عبدالموهاب وزير
الصناعة السابق حديثه عن تأثير اتفاقية
الجات على الصناعة المصرية قائلا:

— اتفاقية الجات باختصار شديد شر لا بد
منه أو بواء ضروري ولكنه ضروري لاستمرار
الحياة. واتفاقية الجات أصبحت أمرا واقعا بعد
أن وقعت عليها مصر عام ٩٤. لذلك القروض
علينا الآن أن نبذل كل الجهد للاستعداد
لواجهتها. لذلك القضية الأساسية التي يجب
أن نتشكنا الآن لمواجهة للتغيرات المترتبة على
هذه الاتفاقية أن تدرس الصناعات المصرية
وتقوم بتصنيفها. وسنجد أن هناك صناعة
مصرية لها قدرة تنافسية. أي قادرة على
المنافسة في السوق العالمي ولابد أن نركز على
هذه الصناعات ونبدأ في معالجة القصور الذي
تصلني منه حتى تصبح قادرة على المنافسة.
مثال ذلك صناعة التزلز والتسريع فمصر لديها
قدرة تنافسية عالية في هذه الصناعة فلما قمنا
بعمل دراسات متكاملة عنها وإزالة أي عقبات
تحتضرها فسوف تصبح قادرة على مواجهة
المنافسة.

ويضيف وزير الصناعة السابق : أيضا في
رأي أن القضية الهامة والرئيسية التي يجب أن

دون أن نعمل على الاستفادة منها من جانب
رجال الصناعة. ويضيف الدكتور جويلى: كذلك
تقوم الحكومة الآن بالفتوح تصديلات على
التشريعات الخاصة ببراءات الاختراع والعلامات
التجارية.. فالواقع يؤكد أننا مقبلون على
منافسة عالمية من خلال الاتفاقيات التي توقعها
مصر في مجال التجارة المالية وإذا لم يستغل
رجال الأعمال والصناعة الفرصة الانتفاحية
الحالية في تطوير أصناف الإنتاج وتحسين
مستوى الجودة وخفض التكاليف وأيضا تطوير
أساليب التسويق وبذل جهد أكبر في هذا المجال
لن نلقى مصر على هذه المنافسة.

● وعندما نطرح السؤال على المهندس
سليمان رفسا وزير الصناعة عن الخطورة
التي من الممكن أن تهدد الصناعة المصرية من
تطبيق اتفاقية الجات؟

أجاب وزير الصناعة على الفور:

— الواقع أن هذا السؤال عسما يوجه لي
بصفتي وزيرا للصناعة أشعر بالقلق. لأن
الشعور بالضعف في رأي أقوى من الضعف
نفسه.. وهناك أفراد — ونحمد الله — أنهم قلّة
دائما صوتهم عال بالشكوى وهذا لعدم تفهمهم
في بلهم وفي أنفسهم وهذا خطأ. فالصناعة
قادرة على المنافسة في السوق العالمي بد أن
أثرت وجوهها وأصبح للعديد من منتجاتنا اسم
يخفي بالثقة والاحترام في العالم.

ويضيف المهندس سليمان رفسا: ومع ذلك
فإن بعض القلق مطلوب فمصانعا أشبه بالطالب
المقبل على امتحان الثانوية العامة لابد من بعض
القلق الذي يدفعنا لمزيد من الجهد. ولكن لابد أن
يكون لديه الرغبة والطموح حتى ينجح ولكن إذا
ما سيطر عليه الخوف والتشاؤم أن يخلق
النجاح. والصناعة المصرية أصبحت قادرة على
سد احتياجات السوق الداخلي في مصر. وهذا
ليس هو المص في النجاح. فأي صناعة لكي
تؤكد نجاحها لابد أن تخلص في الأسواق
الخارجية وتواجه قوى شرائية أقوى وأكثر.
● وسأنا قدمت وزارة الصناعة للصناعة
المصرية لكي تؤهلها للانفتاح على الصناعة
العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات؟

— نود وزارة الصناعة مو تأهيل الصناعة
والصناعات المصرية لكي تصبح قادرة على
المنافسة العالمية من خلال وضع مواصفات عالية
للجودة. فالصناعة الرابضة غير قادرة على
المنافسة. هذا بالإضافة إلى تقديم المونة الفنية
من خلال ما تقدمه الوزارة من إرشاد صناعي
لصناعات النامية الصغيرة والمتوسطة. أيضا
لدينا الآن حزمة من الميزات التفضيلية الممتازة
في مجال الاستثمار الصناعي. وفي مجال
التطوير والمعم للمزيد عملنا على تقوية بنك
التمويل الصناعي إلى جانب التخفيض مع البنوك
بصفة عامة لإعطاء نزوح من التسهيلات في



المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خير. ومن الملاحظ أيضاً أن المستثمر المصري خاصة بالبن الجسدي أصبح حريصاً على الصمود أمام المنافسة العالمية وذلك بتقليل سعر التكلفة والوصول إلى أعلى مستوى من الجودة. وذلك من خلال حرص العديد من أصحاب المصانع على إقامة دورات تدريبية للعمال والفنيين بمصانعهم لرفع مستواهم الفني الوصول إلى مستوى أعلى وجوده في السوق المحلي وكسب ثقة المستهلك في الخارج. واعتقد أن العديد من مصانعنا استطاعت الوصول إلى هذا الهدف ودليل ذلك أن المصانع الكثيرة التي تفتحها مصر الآن سواء في دول أوروبا وأمريكا أو في المنطقة العربية وأفريقية أصبحت ثلاثي دواجا وإلياً كبيراً جداً من المستهلك في الخارج.

الخطورة في «التزبي»

أما الدكتور زكريا جاد تقريب المصياولة وأحد رجال صناعة الدواء العربية وأفريقية في مصر فيصيح حديثه عن تأثيرات اتفاقية الجات على صناعة الأدوية في مصر قائلا:

«إن صناعة الدواء تعد من أقوى الصناعات في مصر ولقد استطاعت في السنوات الأخيرة صناعة ٩٢٪ من حجم الدواء الذي نستهلكه بمصر إلى جانب تصدير الدواء المصري إلى الدول العربية والأفريقية بل وأيضاً بعض الدول الأوروبية. ولذلك اعتقد أننا لن نتأثر كثيراً من تطبيق الجات وذلك بالنسبة للأدوية التي يتم إنتاجها الآن بل وأيضاً التي سوف تنتج قبل تطبيق الاتفاقية.

ويضيف تقريب المصياولة ملاحظاً ولكن في تقديره أن الخطر ما في الجات هو اتفاقية التريس Trips، وهي الخاصة بحماية الملكية الفكرية. فهذه الاتفاقية تنص على أن كل إنتاج فكري سواء في مجال الفن أو الدواء والمواد الكيماوية يصبح ملكاً لكشف لمدة ٢٠ عاماً على الأقل، أي عملية احتكار بمعنى أن الدواء الذي سيكتشف بعد هذه الاتفاقية سيقتصر الانتفاع به على الدول المكتشفة لمدة ٢٠ عاماً ثم

يوافها رجال الصناعة والجمع المصري والدولة هو التفكير الجدي والعمل في قضية تخفيض تكلفة الإنتاج خاصة وأن هناك مبالغ تدفع لأدوية لها وهي تعد جزءاً من الروتين فهي تكلفة إضافية غير ضرورية وغير مبررة مثل خطابات الضمان على شيء لا داعي له. والأمانات وغيرها أيضاً بالنسبة للمصانع التي لنا قدرة تنافسية فيها والتي تحتاج إلى دعم لفترة محددة تعد كمرحلة انتقال خلال المدة التنافسية على تنفيذ اتفاقية الجات. فهذه الصناعات في حاجة إلى جهد كبير حتى تتمكن من عبور هذا الخندق.

ويضيف وزير الصناعة السابق وباختصار شديد إننا لم نعمل على تقوية المساعدة التكنولوجية المصرية وقوة الإبداع والاختراع والتطوير سوف يصبغ حجم المشكلة وخطورتها أكبر بكثير مما يظهر لنا الآن. خاصة بعد تطبيق اتفاقية «التريس» أي الملكية الفكرية التي ستطبق مع اتفاقية الجات تلك الاتفاقية التي تجعل التكنولوجية العالمية غير متاحة أمام منصر والدول النامية إلا إننا وافقت الدول صاحبة التكنولوجية الجديدة الخاصة بأي صناعة على بيعها لمصر. وحتى إننا ما بدنانا الشراء للتكنولوجيا من الخارج ستظل مصر دائماً متخلفة عن التكنولوجية الحديثة. ذلك ليس أمامنا بديل في مواجهة اتفاقية «التريس» سوى دعم القدرة التنافسية لتطوير التكنولوجية من خلال تشجيع الإبداع والاختراع.

جودة الصناعة المصرية

ويقتل اللقاء إلى المهندس محمود منصور رئيس الجهاز التنفيذي لمدينة العاشر من رمضان تلك اللحظة الصناعية التي تطل كلمة الصناعة المصرية الحديثة والتي أنشئت عام ١٩٧٨ وتضم الآن ٧٩٩ مصنعاً برأسمال ٧٩٩٣٧٠ وتعمل في كسالة للمجالات الصناعية من نواه وسجاد وغزل ونسيج وملاص جاهزة ومواد غذائية وزجاج وغيرها. يبدا المهندس محمود منصور حديثه قائلا:

«من المؤكد أن للصناعة المصرية وصلت الآن لمرحلة من التقدم يجعل تطبيق اتفاقية الجات بعد عدة سنوات لا يمثل أي خطورة على صناعتنا. يؤكد ذلك حصول العديد من شركاتنا الصناعية كل يوم على شهادة الأيزو ٩٠٠١. وحصول أي صناعة على هذه الشهادة يعني تطابقها مع المواصفات العالمية الخاصة بهذه الصناعة. واعتقد أن هذا يعد اعترافاً عالمياً بجودة الصناعة المصرية.

ويضيف المهندس محمود منصور: أيضاً إننا ما نظرنا إلى المدن الصناعية سجد أنها أصبحت مزدهمة بالمستثمرين. فالاستثمار في مجال الصناعة يتزايد بصفة مستمرة مما يؤكد أن الانتاج الصناعي بمصر في



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استطاعت الحصول على التكنيك الفني من أكثر الدول تقدماً في العالم حتى أصبحت تستخدم نفس التكنولوجيا والميكات. ولكن الواقع أن مصر اقتحمت مجال صناعة السيارات مؤخرًا حيث كان من المفروض أن تنتج السيارة المصرية منذ أكثر من ٢٠ عامًا فقد بدأنا دخول هذه الصناعة مع الهند وتركيا وإسبانيا وكل هذه الدول أصبح لديهم سيارة خاصة بهم. بينما ترفقت مصر للأسف عند مرحلة التجميع خاصة في مجال صناعة سيارات الركوب. ولكن اليوم تغير الوضع تمامًا فأبى مصنع لكي يحصل على موافقة لتصنيع السيارات لابد أن يبدأ بتصنيع ٤٠٪ من السيارة. ولكن المشكلة كما ذكرت هي ضيق الوقت فنحن في حاجة إلى عدة سنوات حتى نتتمكن من الوصول إلى النسبة المستهدفة وهي تصنيع ٦٠٪ من السيارة. لأننا إذا ما وصلنا لهذا الرقم ستكون قد حققنا نجاحاً كبيراً جداً. فيمكن أن نعلم أن ألمانيا لا تصنع سوى ٦٠٪ من السيارات الألمانية ثم تقوم باستيراد الـ ٤٠٪ المتبقية من الخارج. فإنا ما وصل المنتج المصري لتسبة ٦٠٪ من تصنيع السيارة سيصبح قادراً على اقتحام السوق العالمي دون خوف أو قلق. واعتقد أن هذه النسبة ليست مستحيلة أو صعبة على الإنسان المصري.

ويستطرد المهندس محمد حسام الدين ليوافستوح: ولكن تضمن اثبات رجودنا في مواجهة هذه المألكة الطائفة ففلى رجال

صناعة المصريين أن يسموا على تكوين مجموعات عمل لتحديد الصناعات التي ستنتج على نحو كبير من تطبيق الجيات والعمل على مساندتها. أيضا على كل مصنع وكل منتج أن يحاول استغلال كافة الامكانيات المتاحة في مصر لتقليل حجم استيراد مستزمات الإنتاج من الخارج وبالتالي تقليل التكلفة وعلى سبيل المثال لقد فمت باستتجار خط دمان للسيارة التي أقوم

بنتال الملكية العامة. وإذا أرادت أي دولة إنتاج قبل مضى ألفة فسيكون ذلك مقابل مبالغ مالية كبيرة يحدده المكنشف. وبالتالي تصبح تكلفة إنتاج الهواء عالية مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في سعر الهواء على نحو لا يسمح بالمنافسة مع الدول صاحبة الاكتشاف وإذلك فإن خطورة اتفاقية الجات المترتبة سوف تظهر بوضوح في صناعة الهواء.

ويضيف الدكتور زكريا جاد : واعتقد أن الخط الوحيد لمواجهة هذه الخطورة يمكن في الاجتهاد في مجال البحث العلمي والاختراعات والاكتشافات الجديدة وذلك فإن دور الحكومة في هذه المرحلة الانتقالية لابد أن يتركز في دعم البحث العلمي وتشجيعه. ومع وضع ضوابط على التصنيع والامتثال بمواصفات الجودة. مع خفض التكلفة لأن الجات ببساطة تعنى حرية التجارة بمعنى أن أي سلعة سيستغل مصر دون حواجز أو حصار وبذلك ستوضع السلعة المحلية جنباً إلى جنب مع السلع الأوروبية والأمريكية والمستهلك أن يختار. ومن البديهي أنه إذا ما وجد أن سعر الدواء المحلي مثل سعر الدواء الأجنبي أو أعلى فسوف يتجه المستهلك إلى الأجنبي على الفور.

المشكلة في التوفيق

ويستقل اللقاء إلى المهندس حسام أبو الفتوح صاحب عدة مصانع لإنتاج السيارات ومستزمات الإنتاج والأبواب الصحفية. والذي يبدأ حديثه عن اتفاقية الجات قائلا : أهم مشكلة تواجه رجال الصناعة الآن هو توفيق تطبيق اتفاقية الجات. خاصة وأن الصناعة الحقيقية لم تبدأ في مصر إلا في

السنوات الأخيرة. ومن المعروف أن أي صناعة جديدة تحتاج منه إلى ٧ سنوات حتى تكتمل وتصبح قادرة على المنافسة وذلك من خلال تحقيق أمرين :

الأول : مستوى عال من الجودة. الثاني : الإنتاج بكم كبير مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي خفض السعر. والسؤال كم صناعة في مصر وصلت إلى هذا المستوى؟! وعلى سبيل المثال لقد بدء في إقامة مصنع لإنتاج سيارة مصرية منذ عدة أشهر. لذلك فهذه الصنعة في حاجة إلى سنوات على الأقل حتى يستطيع أن يدخل المنافسة بالمستوى المطلوب عاليا. لذلك فحتى الآن الكثير من رجال الصناعة مازالوا ينظرون بخوف وحذر شديد لأنهم غير مستعدين لدخول هذه المنافسة العالمية بعد تطبيق الجات وهذا لا يمنع أننا كرجال صناعة مصريين



المصدر: آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١

إنتاجها من إحدى شركات السيارات.. وبذلك استطاعت تخفيض سعر السيارة التي أنتجها بنسبة ٤٠٪ وبذلك أثبت وجودنا في سوق إنتاج السيارات العالي مما شجع دولة مثل ألمانيا على أن تعطيتنا تكنولوجيا صناعة السيارة الألمانية التي تصنعها في مصر الآن.. بل وعندما قام عدد من الخبراء الألمان بزيارة مصنعنا في مصر اتفقوا معنا على أنه إذا ما استطعنا إنتاج الأجزاء التي بدأنا تصديرها في مصر بالجودة والسعر المناسبين، فسوف تستورد ألمانيا من إنتاجنا ٢٠٠ ألف قطعة وهذا بلا شك أمر مشجع ويصل دفعة لصناعة السيارات في مصر.

ويضيف المهندس محمد حسام الدين قائلا: أيضا مطلوب من الحكومة في هذه المرحلة الانتقالية أن تظل تعمل من خلال العقليات المتفتحة التي تعمل بها الآن حتى لا نترجم إلى الوراء.. تلك العقليات التي تشجع الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية المفتوحة والبرصمة المصرية التي بدأت تؤكد وجودها إلى جانب البرصمات العالمية.. أيضا لابد من تحرير البنوك المصرية من الخوف حتى تتمكن مستكوليتها خاصة في مجال تقديم القروض لرجال الصناعة دون التمسك بضرورة الحصول على ضمان مالي كبير للمشروع بدلا من تمسكها بالتدفق النقدي للمشروع، مما يقلل من حجم مساهمتها من دعم الصناعة المصرية.

مخاطر صناعة المنسوجات

وينتقل اللقاء إلى المهندس محمد نجيب صاحب مصانع النسيج والملايس الجاهزة ليتحدث عن تأثير تطبيق اتفاقية الجات على هذه الصناعة وقدره الإنتاج المصري على المنافسة فيقول:

- الواقع أن المنافسة في أي صناعة يتطلب توفر ٢ عناصر الجودة.. والمصنعة.. والتسهيلات.. وإذا نظرنا إلى صناعة المنسوجات والملايس الجاهزة سنجد أنه بالنسبة للعصر الأول الجودة فلا يوجد خوف على هذه الصناعة من الجات بعد أن وصلت إلى مستوى عال جدا من الجودة يحفلها قاهرة على المنافسة بثقة وبدليل على ذلك أنه حاليا هناك طلب كبير ومستمر على الأقمشة المصرية في الخارج خاصة دول أوروبا وأمريكا ولذلك قمصر تصدر القمعة وملايس جاهزة بمبلغ ٣ مليارات جنيه سنويا.

أما بالنسبة لخصر السعر فهناك تخوف وقلق حقيقي من التأثير السلبي لاتفاقية الجات على صناعة المنسوجات والملايس الجاهزة في مصر بل وربما تقتصر خطورة هذه الاتفاقية على فارق السعر وارتفاع تكلفة الإنتاج للمصري عن مثيله بالخارج وذلك نظرا لأن صناعاتنا مازالت مكيكة بالأعباء التي يتحملها المنتج



المصدر: آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلوماة : التاريخ: ١٠/١/١٩٩٧

المصري قطري سبيل المثال
صناعة المنسوجات تتحمل حتى
الآن ٦٦ نوعاً من الضرائب من
بينها ضريبة القيمة التي تصل
إلى ١٨٪ بمقدورها هذا بالإضافة
إلى ارتفاع أسعار الخامات
بمصر بنسب كبيرة عنها في
الخارج.. وأيضاً ارتفاع أسعار
نسواء غزول القطن المصري
حيث تباغ هذه الغزول للمصانع
تصرية بسعر أعلى مما تباغ به
المستورد الاجنبي في الخارج
نسبة تصل إلى ٤٠٪.. هذا إلى
جانب ارتفاع أسعار الكهرباء
لشامسيات.. حيث يدفع كل
صانع ٤٠٪ من أجر كل عام
شامسيات.. لذلك إذا لم تعرض

الدولة على تخفيف هذه الأعباء
الضخمة عن مصانع النسيج والملابس الجاهزة
فيل تطبيق اتفاقية الجات على هذه الصناعة
فأعتقد أن المنافسة لن تكون في صالح مصر..
- وعندما ما نتحدث عن العنصر الثالث وهو
التسهيلات، نجد أنها تمثل عتصراً سلبياً في
المنافسة ولجعلها في غير صالح الإنتاج
المصري.. فمثلاً فوكا فروش البنوك في مصر
تصل إلى ١٦ و ١٥٪ بينما أسعار هذه الفائدة لا
يتعدى ٢٪ في دول جنوب شرق آسيا.

● وما هو المطلوب من جانب رجال صناعة
النسيج والملابس الجاهزة حتى تصبحوا
قادرين على دخول المنافسة العالمية بعد
تطبيق الجات؟

- بداية لابد أن تعمل الدولة على الإبقاء على
عملية حظر استيراد الأقمشة والملابس الجاهزة
من الخارج حتى تكتمل خطوات الإصلاح
الاقتصادي في مصر.. أيضاً في ظل دور
الدولة لحماية هذه الصناعة المطلوب أن تعمل
على رفع المعوقات والعقبات التي تعترض
انطلاق هذه الصناعة - والتي تحدثنا عنها -
كذلك تشجيع التصدير وتسهيل أي عقبات
قائمة الآن.. وأيضاً تسهيل عملية استيراد
مستلزمات الإنتاج من الخارج فحين نجد الآن
صعوبة بالغة للحصول على الموافقة.. هذا على
الرغم من أنه في كثير من الحالات نجد أن
أسعار هذه المستلزمات اللازمة للإنتاج
المستوردة أقل بكثير عن مثيلها المصنعة في
مصر.

زيادة الصادرات

ثم يتحدث طارق محمد فوزي رئيس
مجلس إدارة إحدى شركات الصناعات
التخافيفية وشركة للثقل الثقيل عن الخشوف
لطرحة الآن من تطبيق اتفاقية الجات
فيقول:



المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الصناعة: ثبات ترويض السيارات المصرية وتأهليتها في صناعة السيارات والملاهي الجاهزة لتحتل المرتبة الأولى في التصنيع والتصدير

- في تقرير أن اتفاقية الحاح سوف تمثل خطوة بالفعل ولكن أصحاب الصناعات الرديئة والتي لن تستطيع أن تتطور لتساير التطور العالمي. فالمفروض عندما يفتح العالم تجاريا بنوع قهيد أو جمارك يكون ذلك مصلحة للواطن أولا وأخيرا لأنه سيحصل على أفضل وأجود السلع بأسعار المقلوب بعد أن يصبح العالم كله سوقا مفتوحا. وإذا لم يقدم كل منتج أجود صناعة بأقل الأسعار لن يستطيع أن يصعد أمام المنافسة العالمية. وهذا بلا شك في حاجة إلى جهد كبير من رجال الصناعة في مصر. فالجهد تميل الدولة على حمايتها من خلال الجمارك بعد ذلك لن تكون هناك حماية. واعتقد أن الكثير من المنتجين في مصر بدأوا يدركون هذه الحقيقة لذلك نجد أن هناك صناعات مثل صناعات السجائر والملاهي الجاهزة أصبحت قادرة على أن تتنافس عالميا. كذلك صناعة السيارات خاصة سيارات النقل للتأهيل أكدت كفاءة المنتج المصري حيث لها لا تقل جودة عن سيارات النقل المستوردة. وأنا أقول ذلك من خلال تجربتي فلدينا في الشركة السيارة المصرية والأخرى المستوردة ولا أشعر بأي فرق بينهما واعتقد أنه بعد اتفاقية الحاح من الممكن لهذه الصناعة أن تتنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة.

ويضيف طارق فوزي صاحب شركة النقل اللاتيل: لذلك على رجال الصناعة في مصر أن يستغلوا فترة المهلة الحقيقية على تطبيق اتفاقية ال.ا.ب في تطوير وتحديث الإنتاج وتدريب العمالة حتى يصل الإنتاج المصري إلى مستوى الجودة المطلوب للمنافسة العالمية، كذلك على الدولة أن تعمل على تشجيع التصدير وزيادة حجم الصادرات المصرية للخارج.



المصدر: السوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٤

تقرير حكومي يؤكد ارتفاع أسعار اللحوم وزيت الطعام والسكر بعد تنفيذ الجات،

كتب - السيد سعيد:

أكد تقرير أمين خزانة وزارة الزراعة ارتفاع أسعار اللحوم المستوردة بعد تطبيق اتفاقية لجان بنسبة ١٣٪ وزيت الطعام بنسبة ٤.١٪ والسكر بنسبة ١٠٪. توقع التقرير ارتفاع حجم استيراد مصر من اللحوم الحمراء والقمح والسكر خلال السنوات الثلاث القادمة، وأوضح التقرير زيادة حجم استيراد اللحوم الحمراء بكمية ١٧٩ ألف طن بقيمة ٦١٤ مليون دولار، والقمح بكمية ٤٧٠.٧ ألف طن بقيمة ٧١٦ مليون دولار والسكر بكمية ٥٠.٨ ألف طن بقيمة ١٨٩ مليون دولار وزيت طعام بكمية ١٦٦ ألف طن بقيمة ٦٧ مليون دولار.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوزراء يحدد قريبا خطوات تحرير المنسوجات وفقا للجات

مليار جنيه.. مخزون الغزل والنسيج!!

يحدد مجلس الوزراء خلال الايام القليلة القادمة مواقف مصر من تنفيذ اتفاقية الجات على قطاع المنسوجات المصرية والمحدد له اول يناير المقبل. يناقش المجلس المذكور التي وقعها الدكتور احمد جويلى وزير التجارة الدكتور كمال الجيزورى رئيس الوزراء وتضمن مطالبة وزارة المالية بوضع نظام جمركى خاص للمنسوجات يحقق المعاملة بين المنتجين المحلي والمستوردين في إطار خطة متكاملة لمواجهة تنفيذ الآثار السلبية لتنفيذ قرار تحرير المنسوجات ابتداء من يناير المقبل خاصة بعد ما كشفته وزارة الصناعة عن ارتفاع قيمة المخزون من قطاع الغزل والنسيج إلى 2,137 مليار جنيه منها 1,127 مليار جنيه مخزوناً لدى شركات القطاع الخاص. وقد اشارت مذكرة وزير التجارة إلى التزام مصر بتنفيذ اتفاقية الجات ورفع الحظر عن للمنسوجات استيراداً من اول يناير القادم والملازم ومصنوعاتها في اول يناير عام 2002 مع الالتزام بخفض تدريجى الرسوم الجمركية والذي بدأ من يناير 96 بنسبة خفض 3/10 سنوات. كما حددت مذكرة الدكتور الجيزورى 6 بنائل مقترحة للخروج من الازمة التي تواجه المنسوجات المصرية وتؤدى اللفاء بالتزامات مصر في مجال تحرير تجارتها وذلك لاختيار افضل هذه البدائل لتنفيذ بما يتفق وظروف الصناعة النسيجية المصرية.



د. احمد
جويلى



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٦



الموسوعة الاقتصادية

اعداد المستشار الدكتور:
عبد الفتاح مراد

اتفاقية بشأن قواعد المنشأ
AGREEMENT ON RULE OF ORIGIN
ACCORD RELATIF AUX REGLES D'ORIGINE

هي إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: وتتضمن هذه الاتفاقية ماياتي: الجزء الأول:

ويشتمل على التعريف والمضمول. المادة (١) وهي تتضمن تعريف قواعد المنشأ وذلك في الفقرات التالية:

الفقرة ١. تتناول تعريف قواعد المنشأ. والفقرة ٢. تحدد مضمون قواعد المنشأ. الجزء الثاني: وهو يتضمن شرح الضوابط التي تحكم تطبيق قواعد المنشأ ويتكون من مادتين: المادة رقم (٢) وهي تتناول الضوابط خلال الفترة الانتقالية. أما المادة رقم (٣) فهي تشتمل على الضوابط بعد الفترة الانتقالية ويعرض الجزء الثالث للترتيبات الاجرائية بشأن الأخطار والمراجعة والتشاورات ونسوية المنازعات وتتكون من المواد التالية: المادة رقم (٤) وهي تتضمن المؤسسات في فقرتين الأولى إنشاء لجنة المنشأ. الفقرة الثانية الإشراف على لجنة قواعد المنشأ. أما المادة رقم (٥) فهي تتناول معلومات وأجراءات التعديل واستخدام قواعد المنشأ أو اذخال قواعد جديدة وذلك في فقرتين: الفقرة الأولى تتناول المراجعة أما المادة رقم (٧) فهي تحدد إجراءات تطبيق التشاورات. أما المادة رقم (٨) فهي تتناول تسوية المنازعات ويشمل الجزء الرابع: من الاتفاقية تنسيق قواعد المنشأ. وذلك في المادة رقم (٩) وهي تشتمل على الأهداف والبيات في فقرتين الأولى الفقرة الأولى وهي بنظم اللجنة الفنية لقواعد المنشأ وتنصت الاتفاقية ملحقين للملحق الأول: وهي بنظم اللجنة الفنية لقواعد المنشأ حيث حدد المسؤوليات والتمثيل والاجتماعات والإجراءات أما الملحق الثاني فيتناول الإعلان المشترك المتعلق بقواعد المنشأ التفصيلية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٧

اتفاقية بشأن تطبيق تدابير صحة الإنسان والصحة النباتية
AGREEMENT ON THE APPLICATION OF SANITARY AND
PHYTOSANITARY MEASURES
ACCORD RELATIF AUX MESURES SANITAIRES ET PHY-
TOSANITAIRES

هي إحدى التفاعليات الجات ومنظمة التجارة العالمية: يستهدف هذا الاتفاق تحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات في ثقافة الدول الأعضاء. وتتضمن هذه الاتفاقية المواد التالية: المادة رقم (١) وهي تتناول القواعد العامة. والمادة رقم (٢) وهي تتضمن الحقوق والالتزامات الأساسية للدول الأعضاء أما المادة رقم (٣) فهي تتضمن على التنسيق بين الدول الأعضاء لتنفيذ أحكام المعاهدة والمادة رقم (٤) تتضمن التعامل بين الدول الأعضاء في الحقوق والواجبات أما المادة رقم (٥) فتتناول الحديث عن تقييم المخاطر والبرار المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو النبات. والمادة رقم (٦) فهي تتناول الحديث بشأن التكيف مع الظروف الإقليمية بما في ذلك المناطق الخالية من الأمراض وكذا الأمراض المختلفة. والمادة رقم (٧) وهي تتضمن الوضوح والعلانية والشفافية بين الدول الأعضاء فيما تتخذه كل منها من إجراءات. والمادة رقم (٨) وهي تتناول الحديث عن إجراءات الرقابة والمعاينة والموافقة. أما المادة رقم (٩) فهي تتضمن المساعدة الفنية. والمادة رقم (١٠) تتحدث عن المعاملة الخاصة والمتصورة بشأن الاتفاقية. أما المادة رقم (١١) فهي تتناول التشاور وتسوية المنازعات. والمادة رقم (١٢) تتناول الحديث عن الإشراف. أما المادة رقم (١٣) فهي تتحدث عن التنفيذ. والمادة رقم (١٤) وهي تتناول الأحكام الختامية المتعلقة بالاتفاقية وقد الحق بالاتفاقية ملحقين الملحق (١) ويشتمل على التعاريف التفصيلية الأتية: ١. تعريف تدابير صحة الإنسان أو النبات. ٢. تعريف التنسيق. ٣. تعريف المقاييس أو الإرشادات والتوصيات الدولية. ٤. تعريف تقييم المخاطر. ٥. تعريف المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو النبات. ٦. تعريف المنطقة الخالية من الأمراض أو الأمراض. ٧. تعريف المنطقة التي ينخفض فيها انتشار الأمراض أو الأمراض. أما الملحق باء فيتضمن وضوح وعلانية اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية صحة الإنسان والنبات. ونشر اللوائح التنظيمية. وتنظيم الأجهزة وكيفية الرد على الاستفسارات. ولإجراءات الإخطار.

اتفاقية الجات وآثارها على الدواء المصرى

تعتبر الصناعات الدوائية من الصناعات ذات الطابع الخاص إلاّ بإحجام الدواء إلى درجة عالية من التحكم في الإنتاج والتفاهة والسلامة وهذه المبادئ الثلاثة تحضها في تطبيق نظم الممارسة الصناعية الجديدة في صناعة الدواء وهي محصلة تطور نظم الجودة العالمية التي أقيمت بفضل جهود منظمة الصحة العالمية وأيضاً بفضل الأخفاء والدواء الأمريكية ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية ولم يخذ الأخاءات الرسمية لتطبيق نظام

[illegible]

● **الوزارات المعنية** لوضعها موضع التنفيذ.
● **حل مشكلات** مديونيات الشركة لدى البنوك التجارية وذلك بتحويلها
● **السندات** على الشركة القابضة للأدوية.
● **تحويل** اللغة الجبركية على مرشحات الكلي الصناعي المستورد إلى 20%.

٧٠ بلا من
 • قيام وزارة الصحة بالتعاقد مع الشركة على شراء مرشحات الكلى الصناعية ومستلزمات الفصائل الكلى بالمرشحات.
 • إعلاء مرضى الكلى الصناعى إنتاج الشركة من الضرورية العامة على المجتمع سواء بما هو منتج مع المرشحات المستوردة.

المبيعات أسوة بما هو متبع مع الرضاع المستور.

● الحماية الحكومية للخصائص التنوعية من مضادات حيوية وكيماويات

● دوائية أساسية أولية لعلاج الأمراض المتعلقة في مصر

● سرعة تنفيذ المشروع القومي لإنتاج وسائل منع الحمل، والتوليد،

● بالشرعية مشروع وزارة الإسكان والأسرة حيث أن المبني المعد بالشرعية

بالمشاركة مشروع وزارة شؤون الإسكان والأشغال حيث أن المجلس يهدف إلى
تقديم المشروع في وقت مبكر من 1,2 مليون جنيه.

● تناول الدولة في القرص الضوئي والسعودي للشركة حيث تنازلت
الدول الشقيقة عن القرص حصرياً وذلك حتى يتم إصلاح الهيكل التمويلي
الشركة للحفاظ على عدم انهيار الشركة باعتبارها شركة إستراتيجية قومية
للشركة. من ناحية أخرى، فإن الشركة قد تمكنت من إقناع الحكومة
بأنها لا يمكن أن تكون الشركة هي التي تديرها.

[illegible]

الإبوية التي تم تسجيلها قبل التوقيع.
أعطاه الشركات لتسوية الحق في تسجيل
اختراعات سارية وإجراء التجارب عليها على أن يتم تداولها بعد انتهاء فترة
براءة الاختراع طبقاً للقوانين التي كانت سارية قبل اتفاقية الجات.



المصر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٤

نافذة على الخد

التنافس الاقتصادي بين التحرر والاستمرار

الديرة أو تقف عند حد تحدى موقع هذه الحال بوسط المدينة أننا نسال أنفسنا: ما هو اللهم الذي وراء ذلك؟ هل ما زال ذلك اللهم صامداً قائماً؟ هل من حصى ان نواصل تطبيق هذا اللهم بهذه الطريقة؟ مثال تمشي في مواجهة أزمة الورد يستغلون تحت الحكمة حق المواطنين للشارط في حرية شراء سيارة أصبح عليه ان يحصل على تصريح بشراء السيارة حتى لو توافر لديه المال اللازم ومن بين الاكثار للحرية في هذا الجال أن يرفع صاحب السيارة رسماً إفساحياً ولقد استغفامه طرفاً معينة في لوقات معينة ويبدو ان تطبيق هذا يعتمد على تكنولوجيا متطورة تضمن أجهزة

الخطوط الجوية وجدنا أن العديد من ملاحظاتها غير متسبب ونابع من مفاهيم السكة الحديدية وأن مرجع ذلك أننا نظرتنا إلى الطائرات باعتبارها سكة حديدية تسبح في الفضاء. وألية القصدى الابتكارية تسامد على تحليل الاستمرارية من أجل التمسد من اللهم إلى مضمي زمنها... التي كانت تاجمة فيما مضي ويصعب استمرارها الآن نتيجة للعديد من التغيرات الجارية: التقير التكنولوجي (ظهور الكمبيوتر والفاكس). أو تغير القيم (كما في الاهتمام للزائد بالبيئة)

أو تغير الظروف (كما في سقوط نظم الحكم الاشتراكية في روسيا وأوروبا) أو تغير التكلفة (مثل تغير الأسعار أو ارتفاعها على وجه التحديد). كل هذه الأنواع من التحدي تقضي ان المفاهيم والاكثار التي كانت ذات قيمة في وقت من الأوقات لم تعد نافعة لنا الآن ومن ثم يصعب من الضروري اعتبار تطبيق عناصر الاستمرار وممارسة التحدي الابتكاري تساماً مهماً وليس كمالياً.

بين تحدى المفاهيم وتحدي الأفكار

بإمكاننا ان نتحدى المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها عملية ما وإيضاً بإمكاننا ان نتحدى الأفكار (أي الطريقة الخاصة التي نطبق بها هذه المفاهيم). في هذا يقول دي بولو يمكننا ان نتحدى مفهوم الحال التجارية للقائمة في وسط

في بداية السبعينيات بدأت صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج السيارات صغيرة الحجم غير أن الموزعين لم يعجبهم هذا التوجه وحسبوا للتجهين على العودة إلى إنتاج السيارات القارة الكبيرة فاستجاب لهم المنتجون وحينئذ حدث أزمة أسعار البنزين في الأوبك بعد ذلك وارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً ظل المنتجون سجناء لهذا التوجه ورفضوا العودة إلى السيارة الصغيرة مما تركه للساحة خالية للمصنعين اليابانيين وهذا هو أحد أشكال الاستمرارية المعاكسة للابتكار والاستمرار في النجاش الذي تعودنا عليه بصرف النظر عن مدى لائقته خالياً

عندما نتجح معنا فكرة ما مرة بعد أخرى غالباً ما نمقتد أن هذه الفكرة سنظل نأجدها لأبد فإننا ارتبكنا الأمور لانعدم إلى امتناع وتحصى هذه الفكرة أو المهوم الذي خرجت منه بل تقتصر على مناقشة كل الأسباب الهامشية لمعرفة السبب في عدم النجاح.

السكة الحديدية والطائرات

الفترات تسلمنا من خلال تراجع زمني، وذلك فهي تنظم نفسها على شكل ميائل ومفاهيم ثابتة داخل عوالمنا تتحكم في تفكيرنا وتحتاج إلى جهد ابتكاري في تفكيكها وإعادة تركيبها لكي نتلقى مع الواقع الجديد يطلق دى بولو على هذا اسم استمرارية التتابع الزمني ويقول أن السكة الحديدية شاعت قبل ظهور خطوط الطيران وإنه إذا تأملنا طبيعة تنظيم

التيونية مركبة في الطرق حسب مرور السيارات في الأوقات والأماكن للزمنمة بوسط المدينة ونطبع القوائم اللازمة لمصاحبة أصحاب السيارات.

تحدي مكونات تفكيرنا

وكما نتحدى الأفكار والمفاهيم يمكننا أيضاً ان نتحدى العناصر التي تشكل تفكيرنا أننا نتوقف لكي نلقي نظرة متأنية على عملية التفكير ذاتها لنتأكد من خلال تلك العناصر للشكة لهذا التفكير ثم نعد إلى تحديها فما هي تلك العناصر التي استعملناها؟

(1) للظواهر البسيطة: المفاهيم البسيطة على عوالمنا تكون عادة قوية إلى حد بعيد في بعض الأحيان تكون شديدة الوضوح وفي أحيان أخرى تتغلى في مؤخرة



واجب ملايات



إلى مفاهيم أخرى تحتاج إلى تغيير في هذا المجال أو ألا يمكن أن تحدث عن مفاهيم جديدة؟

(2) الافتراضات: بدون الافتراض على بعض الافتراضات يصبح التفكير مستحيلًا وهي تقوم على الخبرة خبرتنا أو خبرات من سبقونا وتسهل عمليات التفكير بتضييق احتمالات ما يجب علينا أن نذكر فيه ورغم فائدة الافتراضات التي يكون من المفيد أن نرى الافتراضات التي نعتمد عليها وأن نقوم بتحديثها إذا لزم الأمر كان نقول:

- ما هي الافتراضات التي تصنع خلقة تفكيرنا؟

- ما الذي نفترضه هنا؟
في مثال ازدهار المرور بالمدن الكبرى قد يفرض تفكيرنا بالافتراض أن السيارات تتحرك بفعالية أصحابها فقط أو أن توبيسات المدارس وللوظائف لا يستحق بها في غير ذلك باقي ساعات اليوم ومع ما نقوم به من تحد نزيد هذه الافتراضات جانبًا للفكاهة من سيطرتها على تفكيرنا.

(3) الحدود: حدود تفكيرنا لها نفس أهمية الافتراضات لأنها تمثل في حدود ما هو مسموح أو مقبول إذا أردنا لافتكارنا أن تكون معقولة حصرنا تفكيرنا في حدود المنطق الذي قام على أساس الوضع الحالي أو السابق لممارتنا لهذا تحتاج أثناء التفكير أن نجعل الحدود ظاهرة لكي نتحكم من تحديثها فنسأل أنفسنا:

- ما هي الحدود التي نلتزم بها في

تفكيرنا؟

- ما هي الحدود التي يمكن أن نتحدى لها؟

في مثال ازدهار المرور نواجه حدود التفكير لأي فكرة أو حدود للتكنولوجيا أو الحدود الحالية للمدينة وتصميم الطرق بها.

(4) العوامل الأساسية: أي كانت مهارتنا عند التفكير في الظروف الجوية فلا ريب

العقل هنا. نسأل أنفسنا: ما هي المفاهيم التي تسيطر على تفكيرنا في هذا المجال أو هذه النقطة؟ أي ما هي المفاهيم الخفية التحتية التي تحكم تفكيرنا هنا؟
مثال ذلك عند بحثنا لشكل اختلافات المرور بوسط المدينة قد يكون المفهوم المسيطر علينا هو تشجيع قيادة السيارات على عدم الدخول بسياراتهم إلى وسط المدينة ولكني نتخاض من سيطرة هذا المفهوم، نسأل أنفسنا ألا يجوز أن نصل

من منسوب «الامان» يجب أن تكون له الصدارة ولها باعتبارها من العوامل الأساسية والعوامل الأساسية تخضع نفسها على أي حل تفكر فيه لكن ما كان من الممكن أن نتحدى أي شيء في الامكان تحدى هذه العوامل أيضا نسأل أنفسنا ما هو العامل الأساسي هنا؟ أي مالنا يجب أن نتخذ في اعتبارنا هذه العوامل.

«امداد للتحال التجارية بالسلعة قد يكون من العوامل الأساسية عند التفكير في مشكلة ازدهار المرور ثم هناك عامل «النظام العام للسيور» الذي لا يمكن غرضه الذي يجب أن ننشئ اليه أو امكان ممارسة التحدى الابتكاري رغم ما في ذلك من مصاعب.

(5) عوامل التجنب والتحصن: وهذه تختلف عن الحدود لأنه بإمكاننا أن نتخذ عليها أو شقا ونحن نتجنبها عند التفكير باعتبارها غير مقبولة. علينا أن نسأل أنفسنا:

- ما هي العناصر أو العوامل التي نحاول تجنبها خلال تفكيرنا في هذا؟

- ما هي الأشياء التي نريد أن نتحاشاها؟

في مثال المرور يمكن تجنب تسهيل تدفق السيارات إلى وسط المدينة أو تجنب التشريعات التي تضع عبثا أضافيا على شرطة المرور: مناقشة هذا بقوتنا إلى عملية واستشارة فلتج باب الابتكار الابتكاري:

(6) الاستقطاب بين هذا أو ذاك: أي

مشكلة المرور قد نقول اما أن نصلح المرور أن نضع السيارات من دخول وسط المدينة قد يبدو هذا التفكير راجعا لكن الاستقطاب

بين هذا أو ذاك عادة ما يكون خطيرا لأنه يفرض حل المشكلة على هذين الحدين علينا أن نسأل أنفسنا دائما أين يكمن الاستقطاب في حديثنا هذا؟ لهذا هو الذي يفتح أمامنا سبيلًا جديدة لم تكن نتشبه لوجودها.



المصدر: الموقف

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل فوات الأوان

تم توقيع اتفاقية الجات في عام ١٩٩٤ ونصت على ثلاثة أهداف من بروتوكول مراكش الذي وقعت عليه مصر للتخفيض التدريجي القيود الجمركية بهذا الشأن بأعلى سرعة في موعد أقصاه أربع سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة بمعنى أن يتم إلغاء القيود الجمركية في عام ٢٠٠٠ وعليه أصبح مصر سوقاً مفتوحاً لجميع السلع الواردة من جميع دول العالم دون حصة مطلوبة للمنتج المحلي. وبذلك تحدث للانفاس المأكلية بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية ومن المعلوم أن تحرير التجارة الدولية ليس في صالح الدول النامية في الوقت الراهن لأن الدول النامية تفرع عنها ببيع السلع بأقل من تكلفتها لخصم الدائس والمسيطر على السوق حتى تكون لها اليد الطولى في النهاية وعليه يلزم أن تقوم الدول النامية في مواجهة مخاطر الانفتاح بالتدقيق فيما بينها وتشجيع التصنيع مع وضع استراتيجيات صناعية طويلة الأجل لتحسين المنتج مع تخفيض تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى التوسع في الإنتاج الزراعي كي تتمكن من تصديق الاكتفاء الذاتي مع الاهتمام بتدريب العمالة اللازمة في جميع المجالات، وإلا كان من الواضح أن انضمام مصر لهذه الاتفاقية كان أمراً لا بد منه حتى لا تخرج عن الخط العسالي والاتجاه الدولي يرفض الانضمام لها فإنه من الواجب بالإضافة إلى قيامها بالتدقيق في هذا التمسار مع بعض الدول النامية بالمنطقة عما سبق الإشارة أن نعد أنفسنا لهذا الحدث اعتدالاً يؤهلنا لتحمل مسئولية الاشتراك فيه، إن لتعرف أن الدول الفقيرة النامية ومنها مصر قد استطاعت الحصول على بعض الزايف لها لتأخذ فرصة عشر سنوات لإعداد نفسها للدخول في هذه الاتفاقية وهذا بالطبع لإجهاز طلب للمفاوض المصري، ولكن نخشى ما نخشاه هو أن نمر هذه السنوات العشر وهي فترة قصيرة جداً في عمر الزمن كم نفضاً بلانداً مازلنا في دولة الدراسة والبحث والتفاسة لأيجاد حلول لبعض المشاكل.

إن أبطال اليوم هم شباب الجات وشباب اليوم هم رجال عصر الجات ومن واجبنا أن ندرك بأذهانهم لهذا العصر من اليوم بل ومن المساعاة والتجمل من ذلك مشروعا وهذا قوميا تحشد له كافة الإمكانيات والجهود وليتولى المسؤولون شرح هذه الاتفاقية لشبابنا وأطفالنا وانضم لهم برامج تعليمية وتدريبية وتعليمية تزرع في نفوسهم للقومات البشرية والهارية التي يتطلبها هذا العصر الذي سوف تشهد فيه الصراع والتنافس على اكتساح السوق في كل مكان. نريد جيلاً قادراً على الابتكار والتطوير والانطلاق. إن مهامهم اليوم تختلف اختلافاً كبيراً عن مهامهم عصر الجات وإلا لم تضع ذلك في الاعتبار فسوف يقع علينا وز ضيق الأجيال القادمة.

عبد الفتاح نصير



المصدر: الوفا

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلافات بين مصر والغرب حول اتفاقية التجارة الحرة

خلال السنة الأولى
من إنشاء منطقة
التجارة الحرة
ورفعاً نسبة الإعلاء
إلى ٤٠٪ خلال السنة
الثانية وتصل قائمة
الصادرات المسلمية
إلى الإعلاء الكامل بعد
٧ سنوات تشمل
قائمة السلع للعلاء
قطع الخيل والأدوية
واللوازم الغذائية
والسلم الزراعية
وتضم قائمة السلع
للسناعات الخفيفة
للتجهيزات الخفيفة
واللابس الجاهزة،
وكي في مقدمة
للمشاكل التي تصوق
حركة لتسيب
التجارة بين البلدين
عسود وجسود خط
ملاحى بحري متلطم
إلى جسر ارتضاع
تكتيف شحن ونقل
السلع والفضائح.

أكد خلد برقة
للحق الأمامى
استارة للغرب
بإعلاء مستمر
لخلافات بين مصر
والغرب حول بنود
اتفاقية التجارة
الحرة أوت الخلافات
في وجهات النظر في
تأخر إعداد الصيغة
النهائية للاتفاقية
والقرار دوليها
بالأحرف الأولى
بالغرب خلال شهر
نوفمبر فقدم، وأثار
برقة في عدم حسم
مشكلة قوائم السلع
للعلاء أكتفى
الجانب بتقديم
بعض الاقتراحات
الخاصة بالجموعات
المسلمية للعدة
للتصدير في البلدين
تجهيزاً للاتفاق عليها
ومن المقرر بدء الإعلاء
للسلع بنسبة ٢٠٪



المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفيد شهاب يطالب بإعادة النظر في تطبيق «الجات»

كتب هاني المكاوي:

بمنطق الملاحظة وفي ندوة مفيدة وأهماف أن التحصيات والفرص التي تطلقها الجات ضمن غيرها من اتفاقات الشراكة الدولية الجديدة تعني أنه لم يعد أمامنا إلا التطوير في مجالات البحث العلمي للمشاركة في السباق العالمي من أجل البقاء مع الآخرين.

وأوضح أن قسماً من برامات الاقتراع المصري قد تمت صياغته وأحيل إلى مجلس الوزراء لإقراره بعد أن أصبح في صياغته الجديدة مطابقة تماماً مع اتفاقية الجات. مشيراً إلى أن القرار في هذا الشأن له ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية خاصة بالاستثمار الأجنبي.

طالب الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي بإعادة النظر في اتفاقية الجات على أنها واحدة في التحصيات الكبرى التي تترافق على المشاركة في السوق العالمية وتحفيز التجارة والفتح الاقتصادي.

وقال في كلمته في ندوة التحار للمحامين العرب والتي ألقاها نيابة عنه الدكتور مختار الحلوي رئيس قطاع البحث العلمي أن النجاح في مواجهة تحديات اتفاقية الجات والاعتماد فرمها يتوقف على الكفاءة التي ندير بها أنظمة البحث العلمي وتوليد التكنولوجيا في بلادنا على النحو الذي يجعلنا نتعامل مع الغير



المصدر: السوفيت

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«فوزي» ينتقد اتفاقية الأغنياء لتحرير التجارة

١٩٩٧ لتطبيق الاتفاقية
وتوسيع نطاق نشاط هذه
الشركات بالدول النامية.

وأوضح أن الهيئة للصحة
الاتفاقية التجارة العالمية
الجات، لم تنته بعد، كما أن
التصانيف الدول الفقيرة في
حاجة إلى مراجعة قبل
الدخول في اتفاقيات جديدة.

وأعفاء لشركات متعددة
الجنسية بالدول النامية من
الضرائب.

أكد الدكتور «فوزي» أن
للمستفيد من الاتفاقية الدول
للخدمة للشركات متعددة
الجنسية. وأشار إلى قيام دول
للجموعة الأوروبية بمنح
الشركات التي تعمل على
إراضيها ٥٠ مليار دولار
كمساعدات ومعونات منذ عام

كتب - أحمد بكير:

انتقد الدكتور إبراهيم فوزي
رئيس هيئة الاستثمار
محاولات ضم الدول النامية
إلى اتفاقية الاستثمار متعددة
الاطراف، الدول النامية،
وتشمل دول أوروبا وأمريكا.
وتهدف الاتفاقية الجديدة للدول
للخدمة إلى فرض سيطرتها
على تجارة الدول النامية



المصدر: العالم اليوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢/١/١٩٩٧

لماذا تعجز المنتجات العربية عن المنافسة في أسواقها؟

G.S.P كلمة السر لغزو

الأسواق الأمريكية

تحقيق - محمد جلال
خالد حسن

د. أحمد جويلي

مصر في المرتبة الـ 42

بسبب عدم دراية

المصدرين بهذا النظام



محمد ابو العيسين

انه نظام مؤقت

وسينتهي مع

تطبيق الجات





المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٢٢

المصدرون المصريون والعرب لم يحصلوا على جواز المرور للسوق الأمريكي الذي يمنح إعفاء جمركيا لـ 4400 سلعة تدخل إليه ضمن النظام المعمم للمزايا «G.S.P» وتستفيد منه 195 دولة نامية. وبالارقام فإن دولة مثل مصر تحتل المرتبة رقم 42 بين الدول المستفيدة من هذا النظام ولا تتجاوز نسبة استفادتها 5٪. اما الاسباب فتكمن في عدم دراسة المصدرين بمزايا وقواعد هذا النظام وعدم استيفائهم لبعض الاجراءات التي يتم قبل التصدير وعدم اطلاعهم على النظم الاستيرادية في السوق الأمريكي. ومن وجهة النظر الأمريكية فهي غياب الدراسات التسويقية بمصر والدول العربية للاحتياجات الحقيقية للأسواق الأمريكية وندرة البعثات القرويجية للمنتجات المصرية والعربية في الأسواق الأمريكية. وبين كل هذه الاسباب يبرز رأي ثالث يرى ان نظام الـ G.S.P مؤقت وسينتهي به. تطبيق الجات.. ورغم أنه ضروري الا انه ليس الموضوع الاساسي لتعمية الصادرات المصرية والعربية.. والمطلوب هو التوسع في اقامة شركات للتأمين على الصادرات بالاسواق المنسية وتوفير البنية الاساسية التصديرية وحل مشكلات النقل.

والنظام المعمم للمزايا الذي تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية يعد احد الآليات الفعالة لتفادي منع الدول النامية إلى الأسواق الأمريكية الكبيرة التي تزيد وإربابها على 868 مليار دولار سنويا ويهدف إلى تشجيع صادرات الدول النامية في 4400 سلعة مفتوحة إلى الأسواق الأمريكية مع الحفاظ على المستهلك الأمريكي في الوقت نفسه.

ورغم أهمية السوق الأمريكي بالنسبة للصادرات المصرية والعربية

حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوروبي ورغم محاولة مصر الاستفادة من هذا النظام لتنظيم صادراتها فإن إجمالي الصادرات المصرية التي تستفيد بالنظام الاعطائي الأمريكي انخفضت من 5٪ من إجمالي صادرات مصر إلى الولايات المتحدة للعام الماضي.

اخفقت وجهة نظر المسؤولين رجال الأعمال في تحديد المسئول عن عدم استفادة مصر بالقصوة الكافية وتجاهل المسؤولين بوزارة التجارة والشؤون الانهزامية مع رجال الأعمال حيث يرون ان هناك تقصيرا من رجال الأعمال والمصدرين في دراسة النظام وتطبيق قواعده فيما اتهم رجال الأعمال المسئولين بعدم جوارى النظام المعمم مع الاتجاه نحو حرية التجارة العالمية وضرورة بناء قاعدة تصديرية وحل المشكلات الاساسية للتصدير خاصة النقل والتأمين على الصادرات وتحويل الصادرات فيما اتهم مسئول بوزارة التجارة الأمريكية رجال الأعمال والمكينة مما يسعى عدم لعباد للدراسات التسويقية واتاحة المعلومات من احتياجات المستهلك الأمريكي.

وأمام وجهات النظر والرؤى المختلفة يدور هذا التحقيق لبحث كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من نظام المعمم للمزايا والوقوف على الاشتراطات الواجب توافرها لنفع الصادرات المصرية من خلال.

ويوضح تقرير للمكتب العام للحسابات والولايات المتحدة الأمريكية GAO/GGD صادر في عام 1992 ان إجمالي الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بلغ 431.96 مليون دولار منها 10.33 مليون دولار صادرات تحت نظام GSP ونسبة 2٪ من إجمالي الصادرات المصرية في حين ان نسبة الصادرات الاسرائيلية التي تتمتع بهذا النظام في نفس العام بلغت 13٪ من إجمالي الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة وحصلت الأردن نفس النسبة فيما شكلت الصادرات اللبنانية إلى الولايات المتحدة عام 1992 وفقا للنظام المعمم 62٪ وحصلت المغرب نسبة 21٪ وتونس 28٪ من إجمالي صادراتها وفقا للاعفاءات في الـ G.S.P. ويصبح النظام المعمم للمزايا بدخول واولات قيمتها 17 مليار دولار



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٢

سنوياً إلى الولايات المتحدة وإن حوالي 145 دولة تأسست على مستوى العالم تستفيد منه بنسب مختلفة حيث ارتفعت نسبة استفادة مصر من هذا النظام عام 1995 إلى 4,45٪ مقابل 2٪ فقط عام 1992 فيما بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة وفقاً لنظام الاعطاء الجمركي 4٪ عام 1994 و 2,3٪ عام 1993 وذلك وفقاً لبيانات التجارة للولايات المتحدة الأمريكية.

خلل الميزان التجاري

وقد فتح بيانات التجارة المصرية الأمريكية أن الميزان التجاري بين البلدين يعاني من خلل شديد لصالح الولايات المتحدة حيث تشكل الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة نسبة 20٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري بينهما.

الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتصوين قال أن السوق الأمريكية تعد من أهم الأسواق للصادرات المصرية وأن هناك جهوداً مكثفة لزيادة صادراتنا إلى الأسواق الأمريكية لتتمتع الصادرات المصرية بشكل عام موحداً من إجمالي الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكي بلغت نحو 768 مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الحالي مقابل 722 مليون جنيه في نفس الفترة من عام 1996 وبنسبة زيادة 6,3٪ بينما بلغت الواردات المصرية من الولايات المتحدة خلال الستة أشهر الماضية نحو 2,7 مليار جنيه مقابل 4,9 مليار جنيه في العام الماضي.

وأشار إلى أن العجز الكبير في الميزان التجاري بين البلدين والذي يمثل لصالح الولايات المتحدة لا يقتصر مع حجم العلاقات الاقتصادية والسياسية المتميزة بين البلدين وإنما تسعى لإزالة جميع المعوقات التي تواجه تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة والسوق الأمريكي بصفة خاصة وإلى هذا الأثر تسعى وزارة التجارة والتصوين إلى تصريف المصدنين المصريين بالنظام للعم للمزاي الأمريكية G.S.P ونشر البيانات والمعلومات عن هذا النظام والذي يتيح لنحو 4400 سلعة مختلفة دخول الأسواق الأمريكية دون دفع رسوم جمركية ويستفيد منه عدد كبير من الدول النامية.

ويضيف وزير التجارة والتصوين أن مصر تحل الرتبة 42 بين الدول المستفيدة من هذا النظام وأن نسبة نقل عن 5٪ فقط من إجمالي صادراتنا إلى الولايات المتحدة تستفيد من النظام للعم للمزاي خلال العام الماضي وفقاً لبيانات التجارة بين الجانبين موحداً أن هذه النسبة شبيهة جداً وتعكس عدم الترافية الكافية لدى المصدن المصري بزيادة وتزايد هذا النظام ومن ثم فإن إقامة القنولات والبرامج من شأنها التصريف بنظام الاعطاءات الجمركي ويضجع المصدنين على زيادة صادراتهم إلى الأسواق الأمريكية. ويشير عبدالقادر هبيل الوزير المفوض بكتاب التمثيل التجاري المصري في واشنطن إلى أن العمل

بالنظام للعم للمزاي يرجع إلى يناير من عام 1976 بهدف مساعدة الاقتصاديات الدول النامية وخفض التكلفة الاقتصادية للإنتاج الأمريكي وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلك داخل الولايات المتحدة موحداً أن عدم استفادة مصر من الـ G.S.P يرجع بصفة أساسية إلى عدم استفادة المصدنين لبعض الإجراءات التي تتم قبل عملية التصدير من خلال الهيئة الخاصة للرقابة على الصادرات والواردات وعدم الالتزام بالقواعد والشروط التي يفرضها



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٢

النظام ومن بين هذه الشروط أن تكون السلعة للصنعة الواردة ضمن القوائم السلعية المستبعدة بهذا النظام وأن يتم استيرادها مباشرة من لدى الدول النامية التي تتمتع بالإعفاء وأن تكون القيمة المضافة للسلعة في حدود 35٪ على الأقل من قيمة السلعة المصدرة إلى الولايات المتحدة مع وجود شهادة المنشأ للسلعة مستوفاة جميع البيانات.

شروط النظام

وأشار في استعراض للشروط التي يفرضها النظام إلى ضرورة أن يتقدم المصدر بطلب يتضمن معاملة سلعة بالعمالة الجمركية المفروضة وفقاً لنظام الإعفاءات الجمركية باعتبارها لدى السلع الواردة به كما يشترط ألا تزيد صادرات دولة من سلعة ما على 50٪ من إجمالي صادرات الولايات المتحدة منها ولا تزيد قيمتها على 80 مليون دولار سنوياً موضحاً ضرورة التزام ومعرفة المصدرين بالسلع التي لا تتمتع بمرافق نظام G.S.P وهي تضم معظم المنتجات النسيجية والساعات والأحذية والملابس والقضبان والملابس الجلدية والمنتجات الزجاجية والمعدنية بالإضافة إلى الأدوات الكهربائية وبالنسبة للسلع المصدرة التي يمكن أن تستفيد من نظام الإعفاءات الجمركية الأمريكية يقول عبد الوهاب ميكل أن هناك العديد من السلع والمنتجات المصدرة التي يمكن أن تستفيد من هذا النظام وفي مقدمتها البذور والنباتات الطبية والأزهار الطبيعية والمهلفة والبقول وأوراق التناح وعدد كبير من المعاصر الطبيعية والمياه المعدنية والمطويات والتوابل والمطعم ومستحضرات التجميل والأدوية العشبية والأدوات قلمية غير المطية والمفكرات النحاسية والأدوات المنزلية والمنتجات الفضية والمطية والأحذية والأدوات المصنوعة والمعدنية المطوية والرخام والجرانيت مؤكداً أهمية تعريف المنتجين والمصدرين بالإجراءات والمستندات المطلوبة للاستفادة من هذا النظام ويصف خاصة استيفاء شهادة المنشأ المعروفة بـ FORM-A إذا تجاوزت قيمة السلع للشحنة 1250 دولاراً وكذلك في حالة تصدير المنتجات النسيجية البديوية للسوق الأمريكي يشترط وجود شهادة منشأ FORM-A مع ختم الخاتمة التجارية بفتح مثلث للتصديق عليها وأن يصحب ذلك الحصول على شهادة من الجهات المعنية في مصدر تصدير بأن هذه المنتجات بديوية الصنع وفقاً للاتفاق الخاص مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.

مسئولية المصدرين

ويؤكد الدكتور حمدي سالم رئيس مركز تنمية الصادرات بمسئولية خفض حجم الصادرات المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للنظام المعمول حالياً على كامل المصدرين المصريين قائلاً أنه يجب على المصدر أن يوفر أبحاثه ويعد مستنداته ويحاول الإطلاع على القواعد والنظم الاستيرادية في السوق التي يريخ في التصدير إليها ومن بين هذه الأسواق السوق الأمريكية موضحاً أن وزارة التجارة والتسويق بجميع أجهزتها توفر للمعلومات عن الأسواق الخارجية كما تقدم اللوائح ومن بينها ندوة كيفية الاستفادة من النظام المعمول للولايات الأمريكية والتي أقيم في نهاية شهر سبتمبر الماضي ونفذة مسابقة عقدت بوزارة التجارة والتسويق منذ حوالي عام تقريبا بهدف تقديم المطومة اللازمة من هذا النظام وسبل استيفاء



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٤

المصدرين منه.

وقال إن الأجهزة الحكومية توفر المعلومات في كل وقت وعلى استعداد لخدمة المصدرين دون مقابل، إلا أن المصدر يتجاهل ذلك والمفروض كخطوة أولى للتصدير أن يعرف النظام للعمل به موضحاً أن كثيراً من المصدرين لا يهتم بالتقنيات التي تليقها الأجهزة والتي تهدف إلى توجيههم لزيادة صادراتهم مما يتطلب مزيداً من تعاون القطاع الخاص مع أجهزة الدولة. وأشار إلى وجود العديد من الفرص التصديرية من القطاعات الانتاجية والتصديرية الموجودة في مصر وأنه من الضروري أن يعلم المصدر السلع التي يمكن أن يستفيد منها وفقاً للنظام المعمم للمزايا خاصة وأن صناعة مثل المشروبات لا تعمل في هذا النظام ومن ثم لا يمكن تصديرها وفقاً للنظام الاطاعات متفاداً عدم اعتماد القطاع الخاص بالأسواق المستوردة وقلة معلوماته عنها وعدم وجود الخبرات التصديرية المؤهلة.

وأشار الدكتور حمدي سالم إلى أن النظام المعمم للمزايا يدخلنا في منافسة مع شيرينا من الدول النامية ولا يمكن أن يعطي مصر ميزة خاصة لأنه نظام كما يتضح من اسمه مدمم أي يشمل جميع الدول دون استثناء بنفس المزايا ولا يمكن أن يمنح لأي دولة إعفاء خاصاً إلا وفقاً للقواعد الدولية عن طريق اتفاقيات للتعاون الثنائي أو بإقامة منطقة جمركية حرة موضحاً أن هذا النظام محدد وواضح وينبغي على المصدرين والمهتمين بالسوق الأمريكي فهمه ودراسته بصورة كافية والاستفادة من خبرات أجهزة وزارة التجارة والتمويل في زيادة صادراتهم إلى الأسواق الأمريكية لاسيما جهاز التمثيل التجاري ومركز تنمية الصادرات.

وأرجع رئيس مركز تنمية الصادرات أحماد المصدرين عن التعاون وطلب المعلومات والخبرات من الأجهزة الحكومية إلى التخوف وعدم الثقة في هذه الأجهزة في عهد من الحالات وفي أحيان كثيرة إلى كسله المصغر مؤكداً على أهمية أن يثق المصدر في جميع الأجهزة الحكومية التي تسعى إلى خدمته لخدمة الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات الصادرات كهدف استراتيجي وضرورة إقامة قطاع تصدير حقيقي يركز للخدمة لهذه التصديرية في المستقبل وهو اتجاه بدأت تظهر نتائجه إلا أنه يحتاج مزيداً من الدعم والوقت حتى يكتمل في صورته النهائية.

..ورأي أمريكي

ويتفق جون روتنر ممثل وزارة التجارة الأمريكية في السفارة الأمريكية بالقاهرة مع وجهة النظر التي طرحها الدكتور حمدي سالم في أن عدم استفادة مصر من النظام المعمم يرجع إلى إهمال رجال الأعمال المصريين عن دراسة السوق الأمريكي ونظم الاستيراد به ومحاولة الحصول على المعلومات الكافية عن هذا النظام والتعرف على السلع المصدرة المطلوبة من الأسواق الأمريكية إلا أنه لم ينف الأهمية الحكومية من المسؤولية أيضاً عن التصدير في إتاحة المعلومات عن هذا النظام.

وقال إن الأجهزة الحكومية في مصر أعمت في أعداد الدراسات التسويقية للاحتياجات الصيفية للأسواق الأمريكية خاصة السلع التي تقوم مصر بإنتاج مثلثاتها وإتاحة هذه المعلومات أمام القطاع الخاص للاستفادة منها موضحاً أن هذا النظام يهدف إلى مساعدة الدول النامية في تنمية صادراتها إلى الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية لتقوية اقتصادياتها وفي نفس الوقت توفير السلع المستهلكة الأمريكي بأسعار مناسبة وأنه ينبغي على الحكومة ورجال الأعمال المصريين زيادة البعثات الترويجية لمنتجاتهم في الأسواق الأمريكية وحل مشكلات التسويق ودراسة قواعد هذا النظام جيداً وإتاحة أمام



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٢

المصدرين حتى يتسنى زيادة الصادرات المصرية التي تستفيد بالاعتمادات الجمركية إلى الولايات المتحدة وفقاً لهذا النظام لاسيما وأن عدداً كبيراً من الدول النامية يستفيد منه ويشكل جزءاً كبيراً من إجمالي صادراتها إلى أمريكا.

نظام مؤقت

ويشارك رجل الأعمال محمد أبو العنين رئيس مجلس إدارة شركة سيرواميك كانيباترا ومعضو مجلس الشعب مع وجهة النظر التي طرحها المسؤولون في أهمية نظام G.S.P. وضرورة الاستفادة منه إلا أنه لا يعتبره الموضوع الأساسي لتنمية الصادرات المصرية بشكل عام وقال أنه لا بد من توفير البيئة الأساسية التصديرية لدفع صادرات مصر إلى أمريكا وغيرها من دول العالم موضعاً أن حل مشكلات قطاع التصدير مثل التأمين على الصادرات المصرية في الخارج يعد أحد العوامل المؤثرة في نمو الصادرات خاصة وأن نظام الـ G.S.P. نظام مؤقت وليس مستمراً كما أنه سيتهنى مع تطبيق اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي لا تسمح باعطاء مثل هذه المزايا لدول معينة بلاتها دون أن تكون متاحة لجميع دول العالم.

وأوضح أن التمويل الميسر يعد أحد الركائز الأساسية لإقامة قاعدة تصديرية وهو ما يحتاجه حالياً بالإضافة إلى حل مشكلات النقل والتي تعوق انطلاق صادراتنا إلى الخارج مؤكداً أن التوسع في إقامة شركات للتأمين على صادراتنا خاصة في الأسواق المنسية في آسيا وأفريقيا وروسيا مع إنشاء خطوط ملاحية منتظمة معها وزيادة تأمين الصادرات ضد المخاطر من شأنه زيادة صادراتنا بصفة عامة بصفة عن خصوصيتها لسبق بذلك. أي وفقاً لنظام في طريقه إلى الزوال ويحقق الأهداف المأمولة لاستناده على قاعدة قوية.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلم والحياة

تتناول العشاء - في حديقة بلدية
مدينة مستحکم - بدعوة من الملك
جوستاف ملك السويد ..

ذكرت ذلك كله .. وأما القرا في مجله
معالم للقيم التي تصورها مقابلة
العلميين - ملجاء بخصوص برنامج
العلم والحياة .. في اللوحة الرئيسية
للإعلام القادرة .. وهو البرنامج الذي
بنا منذ حوالي سبعة وثلاثين عاما ..
وكان الفضل الأول فيه .. للاستاذ
الكبير بيكا شارو .. شيخ الإعلاميين
الاستاذ محمد محمود شعبان - أطفال
الله في عمره -

أما أول من قدم البرنامج .. فكان
الزميل - الأديب الفنان المميز -
لنجوم المصور أبو شوشة - وكان
ذلك قصة ..

كنت في ذلك الوقت تعامل مع
الإعلام .. مع الصديقة العزيزة
الاستاذة صافية الخنيس - في
برنامجها الشهيرة ربات البيوت -
وكان يعرف جبرناج لراء .. قدم لها
مواد علمية مبسطة - عن الجديد في
نظريات العلم ويخص لراء والأسرة ..
وكانت لفاءة ثابتة يعنون ولخبار
ذهبته وكنت أقدم في البرنامج الذي
- الذي كان يرأسه الأديب الكبير -
الاستاذ سعد لبيب - مجلة لكتاب
العلم - التي بدأت مع إطلاق الإصدار
السويدي .. لأول قمر صناعي .. في
أكتوبر ١٩٥٧ .. قلعت يومها أرباب
البرنامج .. ولقت له .. غير معقول أن
يغزو الآخرون الفضاء وليس لدينا
ولو برنامج علمي واحد - قال علي
القور - إني على ذلك في الخطأ -
كان أول برنامج ندوة عن غزو
الفضاء شارك فيها الرحومين
الكاتبة مينة عمارة - مصد رفا
مدور - عبد الحميد سماعة ..
واستاذنا الدكتور جمال الفنى - أطفال
الله في عمره وإلى الله ..

د. عواطف عبد الجليل

للحكمة والفكرة أصبحت حقاً مكولاً
.. في التقاليد الجات .. إلا أن التراجع
السماعية - وعلى رأسها شريعة
محمد صلوات الله عليه وسلامه -
كفأت ذلك الحق - بكلمات بسيطة
كقولة جامعة - إذ يقول الحديث
الشريف : من ادعى ما ليس له - ليس
منا - وألبثوا مكانه في كثير .. صدف
بالرسول لله ..

رغم ذلك - لقد أصبحت ظاهرة
الاعشاء - بين لاشطين من الصور
اليفيضة - وتماهى الكثيرون من
الاعشاء .. مستغلين صفت أصحاب
الحق - الذين يترفعون في الكثير من
الأحوال - عن الدخول في جدال خفية
الإساءة إلى هؤلاء الاعشاء .. وبدلاً من
أن يعود هؤلاء إلى كلمة الحق -
فالعكس هو السائد ..

إن المجتمع الفاضل - يكفل لكل ذي
حق حقه - ونحن اليوم في حاجة
ماسة - لتقدم للشباب القوة الحسنة
للتشجيع هذا الشباب على السعي -
وبذل الجهد - والتفاح من أجل
الابتكار والإبداع - والبعده عن أسلوب
البهيش والانتهازية والأعاء ..
من التقاليد الصحفية في العصر -
أنه في أي مؤتمر صحفي لا يكثر
للتعجب - إلا الأسئلة التي تمام هو
بتوجيهها - ويسجل ذلك في ملفه أو
تسجيله - ويرى أن ما يقدمه زيله من
مسئلة - هي ملك لأصحابها - ولا
يجوز له أن يمسرها في مسالته
الصحفية - إلا أن هذا اسم صاحب
البرني ملك صفيق لاصين في السويد
- وهو يتحدث عن تقاليد الدول
قمريلة مثل الصين ومصر - ونحن



المصدر: الوائس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٧

مؤشر جمعيات الصيدلة يطالب بالاستفادة من الخبرة الإيطالية في اتفاقية البحات

طنطا - عاطف دعيس:

أكد الدكتور جلال غرباى رئيس الشركة القابضة للأدوية أن اتفاقية البحات تكفل للدول وضع التشريعات والإجراءات التي تحمي سياساتها الاقتصادية ورفض تسجيل الأدوية التي تتعارض مع الأخلاق أو النظرة الاجتماعية لكل دولة وأضاف الدكتور غرباى أن المادة ٨ فقرة ثانية والمادة ٢٧ والمادة ٦٦ فقرة ثانية فرضت على الدول المتقدمة تقديم للعونة للدول النامية، وطالب رئيس الشركة القابضة بضرورة استغلال هذه النوات لمواجهة ارتفاع أسعار الدواء والتي ستتضاعف عشرات المرات بعد انقضاء المهلة المحددة بعام ٢٠٠٥.

جاء ذلك خلال المؤتمر الثاني للاتحاد المصري للجمعيات العلمية الصيدلانية الذي عقد بصحيفة طنطا والقيمه الدكتور محمد مختار الدينوى رئيس الجامعة وشارك فيه الدكتور فؤاد مرسى نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب والدكتور أحمد صيب عميد كلية الصيدلة والدكتور السيد البدوى شحاتة عضو الهيئة العليا للدواء.



المصدر : الكفاح العربي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٧

منظمة التجارة تدعو الاتحاد الاوروبي لتغيير سياسة استيراد الموز

وأيدت الولايات المتحدة في شكواها الاقتصادية أكبر منتج للموز في العالم وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك. ويبحث دول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة التي تنقسم بشدة حول سياسة استيراد الموز مناقشات غير رسمية حول كيفية تطبيق الحكم. وقال دبلوماسيون تجاريون انه ليس امام بروكسل التي تدافع عن منظمة التجارة العالمية كمنتهى لتسوية النزاعات التجارية من خيار سوى قبول الحكم وتنفيذه انما كانت تريد في تفادي تقويض سلطة المنظمة.

وقال السير ليون بريتان للوفد التجاري للاتحاد ان على بروكسل قبول الحكم سواء وافقت عليه ام لا. عكس لعضويتها في منظمة تجدد قواعد التجارة الدولية. (رويت)

جنيف- وافقت الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية على حكم يري ان سياسات الاتحاد الاوروبي الخاصة باستيراد الموز تنتهك قواعد التجارة الحرة ويتعين تغييرها.

وحظي القرار الذي توصلت اليه في البداية لجنة من ثلاثة اعضاء لم يبدئه لجنة استئناف بموافقة جماعية وتم القرار خلال اجتماع لهيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بعد ان قال الاتحاد الاوروبي انه سيقبل الحكم. وجاء في بيان رسمي ان روليفر ابوت مستشار الاتحاد الاوروبي ابلغ لجنة تسوية النزاعات ان بروكسل ستقدم بادرة اولى على نواياها لتنفيذ الحكم خلال الاجتماع المقبل للجنة المقرر له يوم ١٦ تشرين الاول المقبل. غير ان مصادر تجارية نقلت عن ابوت قوله ان بروكسل ستشعر بقلق بالغ ازاء المواقف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السلبية لبعض اوجه الحكم على مستثمرات اوروبية سابقة يعتمد اقتصادها بشكل اساسي على صادراتها من الموز. وقال سموت جزيرة سانتا لوسيا إحدى جزر الكاريبي التي تمثل مبيعاتها من الموز المصدر الوحيد تقريباً للحصول على العملة الصعبة انه بمجرد ان يتم تنفيذ الحكم فإن المنتجين في المنطقة ان يستطيعوا بيع الموز بسعر ينطى تكافئة. وطرح حث الولايات المتحدة لزمة الموز امام منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها ١٣٢ دولة بعد ان شكت شركات لتسويق الموز تتخذ من اميركا مقراً لها من انها تعنى بخسائر من مزايا يتمتع بها مستوردو الفاكهة في الاتحاد الاوروبي. وتشدد واشنطن على انها لا تهاجم الزاوين الصغار في الكاريبي الذين يحظون بمعاملة متميزة بمقتضى اتفاقات للاتحاد الاوروبي مع جزر كانت اهلها ذات يوم مستعمرات تابعة لبريطانيا او فرنسا.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مباحثات بين ممثلين للمجموعة ومدير منظمة التجارة الدولية

لكرت مساهم المؤتمر إن مناقشات حول حرية التجارة ستجري مع ممثلي الأمم المتحدة ومدير منظمة التجارة الدولية الذين وصلوا إلى كوالالمبور لهذا الغرض، وقالت أنه من المنتظر أن تبلغ دول المجموعة هؤلاء المسؤولين شروطاً لعملية التفاوض والاتفاق التي تحاول دول الشمال والدول الغنية المتقدمة فرضها باسم حرية التجارة دون مراعاة لمطالب ومصالح دول الجنوب الساعية للتقدم والتمتع.

وأضافت المصاحبة أن دول المجموعة التي تتحدث في هذا الصدد باسم الدول النامية معها ستؤكد رغبتها في إجراء حوار جدي وفعال ويتواصل مع دول الشمال من أجل إقامة تعاون حقيقي تراس فيه مصالح الدول الأقل تقدماً وليس في الاعتبار ظروفها والمصالح التي تواجهها.

وقد أعرب ممثل إحدى الدول الأفريقية التي شاركت في المباحثات الثنائية التي سبقت افتتاح القمة عن القناعة بأن من مصلحة الدول المتقدمة أيضاً أن تلتقي مع الدول الساعية والقائمة في منتصف الطريق، وأن تعمل على تبديد مخاوفها ولحقوقها مشدداً على أن أزمة النفط والعمالة الأخيرة التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا خصوصاً قد أثارت شكوكاً عميقة في أن أسبابها كانت متعلقة وأنها تهدف إلى عرقلة التقدم والتمتع بالفرص التي خلقتها دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالتمتع بالاستقرار.

ومن ناحية أخرى رحب كبار المسؤولين في حكومة ماليزيا اليوم بمطرح صندوق النقد الدولي لوضع قواعد أساسية وأخسحة للحرارة العملة والنفد، وأعلن نائب رئيس وزراء ماليزيا السيد أنور إبراهيم أن مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كامبديس سيقيم مقترحات محددة في هذا الصدد في الاجتماع الوزاري لمجموعة دول أسيان، وهي التجميع الاقتصادي الذي يضم مولا من شرق آسيا والمسيد الهندي، وذلك عند اجتماعهم للقرار في مطلع شهر ديسمبر القادم.



المصدر : الأهرام - ز

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة تدعو شركات التأمين المصرية لمواجهة أزمات

كتب ناصر محمد حصين :

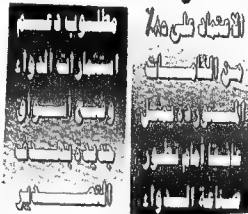
تفت دراسة علمية شركات التأمين المصرية للاستعداد للمخاطر العالمية التي تنتظر الشركات المصرية العاملة في مجال التأمين خاصة بعد دخول شركات التأمين العالمية للسوق المصري طبقاً لأحكام اتفاقية الجات. ووجهت الدراسة التي قام بها د. عبدالسلام عبدالحميد الفضائى استاذ التأمين والمحاسبة بكلية جامعة السادات للعلوم الإدارية عدة نصائح لشركات التأمين المصرية استعداداً للمنافسة من الشركات العالمية عن طريق إعداد مركز متخصص لجميع التأمينات اللازمة لصناعة التأمين ولو ازيم تسخير لشعبة التأمينية سواء للتأمينات العامة أو تأمين الحياة وضرورة متابعة أحدث الطرق الرياضية المستخدمة في أكثر شركات التأمين العالمية في تسعير الخدمة التأمينية حتى يمكن تطبيقها في مصر وإعداد كوادر قادرة على إجراء التحديثات في ظل المنافسة القوية من الشركات العالمية. كذلك متابعة أحدث الطرق المستخدمة عالمياً في إدارة السياسات الاستثمارية مع تنويعها بحيث يغطي حقوق حاملي الوثائق.. وأسندت الدراسة دوراً كبيراً لهيئة التأمين والرقابة على التأمين واتحاد التأمين المصري في مواجهة المنافسة العالمية وشركات التأمين الأجنبية في ظل الجات إذ من المنتظر أن تدخل السوق المصري أكثر من ١٠٠ شركة عالمية بعد سريان أحكام الاتفاقية على مصر في مجال التأمين ومن المعروف أن هيئة الإشراف والرقابة على التأمين تقوم بتطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية التي تنظم أوضاع سوق التأمين المصري وتهدف هذه الهيئة إلى حماية حقوق أصحاب وثائق التأمين وحماية الاقتصاد القومي في نفس الوقت وفي ظل أزمات يجب أن تطبق هذه الهيئة بحيث لا يتوقف دورها على التأكد من تطبيق التشريعات الحالية بل يجب أن يتعدى ذلك إلى وضع مجموعة من الضوابط التي تحمي حاملي وثائق التأمين والشركات في تقديم المخصصات الفنية. كما دعت الدراسة إلى تعزيز هيكل سوق التأمين المصري الذي بدأ في منتصف القرن التاسع عشر عن طريق عدد من التدابير للشركات الأجنبية خاصة ومنها ١٣٠ تدبيراً تم إضماره هذه التدابير عام ١٩٥٧ لتحويل لشركات تأمين خاصة وعندها ١٤ شركة وبعد تأميم هذه الشركات عام ١٩٦١ أصبحت هذه الشركات ٤ شركات فقط ولم تعرف مصر شركات التأمين الخاصة إلا مع الانفتاح الاقتصادي في الثمانينيات ولم يتطور بعدها هيكل سوق التأمين المصري الذي يضم حالياً ٤ شركات قطاع عام وه شركات قطاع خاص وشركات في المناطق الحرة. وبذلك يصل عدد شركات التأمين في مصر إلى ١١ شركة فقط لا تحصى في ظل الجات.



المصر : الأهرام

للتشخيص والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٩٧

البحث تشخيص أسرار الدواء!



إذا كان الإنتاج المحلي من الدواء قد استطاع تغطية حوالي ٩٢٪ من الاستهلاك بما قيمته ٣١٩٢ مليون جنيه، فإن اعتماد صناعة الدواء على ٨٥٪ من الخامات المستوردة يعد أهم معوقات هذه الصناعة التي لابد أن تتطور لمواجهة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات، بالإضافة إلى المطالبة بدعم الاستثمار في مجال تصنيع الأدوية من النباتات الطبية المتناحرة وفتح أسواق جديدة لتصدير الدواء وإقامة تحالفات استراتيجية بين الشركات المصرية بعضها مع بعض وبين الشركات المناظرة لا في الخارج حتى تتمكن هذه الصناعة من الصمود أمام الشركات العملاقة، وذلك في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة المفروضة على الساحة وعلى ضوء أحكام اتفاقات أوجواي، ومنها اتفاقية الملكية الفكرية. فهل نحن جاهزون لاستقبال الجات - أوجواي -

الإسراء بإصدار
قوانين محاربة
يفطسي ٩٢٪
الاحتكار ومنع
من الاستهلاك!
الإنفاق ضرورة
تحقيق:
ألفت إبراهيم



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٩٧

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الطالبة بالاستفادة القصوى بفترة السماح القراءة للداول النامية

بتطوير العديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة الفخامات الكيماوية وصناعة الكيماويات غير الخطوية وتفتيتها واستخلاص النفايات الطبية وتحسين لياك الفعالة منها واستخلاص الهرمونات من الغدد الحيوانية. كما أنها ترتبط بالصناعات الإلكترونية لإنتاج الأجهزة القياسية للمعامل، كما ترتبط بصناعة الزجاج اللازق لتغطية السوائل والمطبات وامبولات الحقن وزجاجات الحقن من الفخامات الصخرية، كما أنها ترتبط بصناعة الكرتون المضلع والورق.

ويشيد بأن أهم العوائق أمام هذه الصناعة تتركز في أنها تعتمد على ٨٥٪ من الفخامات المستوردة، وذلك بسبب عجز الصناعات المحلية الأخرى مثل صناعة التخمير التي تستخدم فيها الميكروبات لإنتاج الفخامات الصخرية والصناعات البترولية للتقطير لإنتاج المواد الصخرية الأساسية والمذيبات وصناعة التقطير الناعم بعيدا عن الهواء لإنتاج المكونات الصخرية وهي جميعا لازمة لقيام صناعة الفخامات الدوائية.

اتفاقية الملكية الفكرية

ومن أثر الالتزام باتفاقية الملكية الفكرية بالتطبيق على صناعة الدواء في مصر يوضح الدكتور رابع رئيس أستاذ المالية بكلية الحقوق جامعة القاهرة بضرورة الاستفادة من فترة السماح للمنحمة في هذا الصدد لالتص دوية والاستعداد الطبي والفني والتكنولوجيا لتطبيق الاتفاقية لمواجهة ما قد يحدث من آثار سلبية والعمل على قلبها عليها بجميع الوسائل مع التوسع في صناعة الأدوية للتجارة حاليا باستثمارها العلمية الأصلية، وليس بالأصنام التجارية لتفادي سداد حقوق الملكية الفكرية عنها مما يؤدي إلى الانخفاض الحاد في أسعارها العالية مع تنوع مصادر المواد الخام الفعالة المستخدمة في تركيب وتصنيع الأدوية التي اكتسبت فترة حمايتها قانونا، بالإضافة إلى وضع إجراءات قوية بإقامة آلية تمنح التيسير الاحتكاري للأدوية التي تمتد لها بليات إبراء الاختراع

استطاعت صناعة الدواء تنفيذه حوالي ٨٢٪ من الاستهلاك المحلي، كما أنها حافظت على أسعار الأدوية بشكل جعلها في متناول الجزء الأعظم من الفئات الاجتماعية المختلفة، وكما يوضح الدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة والتشريعات المالية والاقتصادية وحقوق القاهرة أنه توجد حوالي ٣٠ شركة منها ١١ شركة قطاع عام و ١٩ شركة وطنية قطاع خاص و ٥ شركات مشتركة وشركتين اجنبيتين وتنتج هذه الشركات كل مجموعات الأدوية العروية ما عدا مجموعات تحتاجان لاستثمارات عالية مثل البان الأطفال والانسولين وأدوية

الأورام. ويذكر حجم السوق المصرية للدواء في عام ١٩٩٦/٩٥ يبلغ ٢٢٧٩ مليون جنيه غلي الإنتاج المحلي منه حوالي ٢٩١,٧ أي ما قيمته ٢١٩٢ مليون جنيه وكان نصيب الواردات ٨,٢٪ أي ما يعادل ٢٨٧ مليون جنيه ويذكر أن حجم السوق المصرية يبلغ ما يقل قليلا عن ٢٠٪ من حجم سوق الدواء في بلدان لديها والشرق الأوسط. ولقد زادت نسبة الاستهلاك خلال السنوات الأربع الماضية من ٢١٪ إلى ٢٧٪ بين زادت نسبة الواردات في السوق المصري للأدوية بين ٢٠,٢٪ إلى ٢٨,٣٪ ومن ثم انخفضت نسبة الإنتاج المحلي من إجمالي الاستهلاك المصري للأدوية من ٢١,٨٪ إلى ٢٩,٧٪ في حين ارتفع نصيب الفرد من الأدوية من ٣٦,١٨ جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٥٧,٧٩ جنيه في

عام ١٩٩٦/٩٥ وبمعدل زيادة سنوية تقريبا بين ٨,٦٪ و ٢١,٢٪.

تطور الأسعار

ويوضح الدكتور السيد عبد المولى أنه بفضل الإنتاج المحلي استطاعت الفاليسية العظمى من السكان الحصول على الدواء بسعر رخيص في متناول معظم الرضى، واستطاع

إنتاج الوطني أن يبيع متوسط سعر الوحدة يبلغ ٢١,٦ فقط من متوسط ثمن الوحدة المستوردة وقراءة ٥٢٪ من متوسط ثمن الوحدة المنتجة محليا بترخيص. ومن أهم المعوقات التي تقابل صناعة الدواء أضعف أنه بالرغم من أهمية الابتكارات التي حققتها صناعة الدواء المصري من الوفاء بمعظم احتياجات السوق المصرية ٨٢٪.

وزادت أسعار الدواء بأسعار تبلغ خمس أو سمس الأسعار العالمية إلا أنها ما زالت صناعة تشكيلة في المقام الأول. وقد نجحت في تحويل الفخامات إلى أدوية وكبسولات وحقن وبرام ومحقن.

وتطور هذه الصناعات يرتبط



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تستخدم اليوم في مصر لن قضايل بتطبيقات الحماية الملكية الفكرية.

والحماية ليس لها تأثير على قدرة مصر على السيطرة على الأسعار في الأسواق لأن ارتفاعه بالموافقة الحكومية المصرية.

وفي النهاية سوف تضر المعايير الصناعية المحلية للدواء بسبب الوضع الاحتكاري الذي سوف تنتج به الشركات الأجنبية أصحاب برامد الاختراع للمنتج الدوائي أو للدواء الخام.

وهذا الوضع لن يؤدي فقط إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في حالة إيرادها بالأسعار المخفضة بمعرفة هذه الشركات للدول المصدرة، ولكن بسبب ضرورة الحصول على موافقتها قبل أي استخدام سواء

لغرض الإنتاج أم للسداد الفعلي والوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الأمر الصلي لتفحص في ضرورة توجيه جزء مهم من الموارد التي تحصل عليها الشركات المحلية لحماية الأبحاث والتنمية.

وهذه التنمية لا تتوقف عليها فقط، بل تتوقف أيضا على تطوير عدد كبير من الصناعات الأخرى التي ترتبط مع الصناعة الدوائية السابق (الإشارة إليها).

وعلى ذلك يرد الفريق الآخر أنه في وجود الحماية، فإن من شأن ذلك جعل الشركات المحلية أكثر قوة وتنافسية على المستوى الإقليمي والعالمى في ظل وجود قانون الحماية، سوف تنقل الشركات العالمية

للتكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المحلية. وسوف تسعى إلى تكوين المزيد من الشركات المشتركة مدفوعة بالاحتياج إلى تسويق المنتجات الجديدة وفي النهاية فإن نظام الحماية سوف يكون حافزا للشركات المحلية لتوجيه الاستثمار إلى البحث والتطوير لإنتاج مستحضرات لعلاج الأمراض المستوطنة مثل البلهارسيا.

وقد تضمنت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية حماية برامد الاختراع لمدة عشرين سنة لجميع المنتجات والمعايير الدوائية.

وهذا يمثل أهمية بالغة للشركات الدولية، حيث تقوم بأمداد ٢٠٪ من المنتجات الدوائية في مصر وتحتاج لاسترداد نفقات استثماراتها الباهظة. فالمراسم تظهر أن هذه الشركات تنفق ما يقارب من ٥٠٠ مليون دولار لتطوير منتج معين، والإحصائيات تبين أنه من بين ٣٠٠٠

إلى الآثار المحملة لتقليد اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء قائلا: إن الأراء تنقسم بشدة حول طبيعة الانكساعات المحملة لأعضاء الجمعية لحقوق الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية.

فمن ناحية يرى المسؤولون أن حماية الحقوق المرتبطة بالتجارة سيؤتون لها ثلاثين فئار على الصناعة المحلية من النواحي التالية:

● دعم ابتكار الشركات متعددة الجنسيات للمنتجات الدوائية وبالتالي زيادة تمكسها في تحديد أسعار الدواء مما يستتبع منع المواطنين للقرار من الوصول إلى الدواء وهذا الاحتكار يستمر ويصن الاتفاقية لمدة ٢٠ عاما (الخامسة) بمرارة الاختراع وهي مدة طويلة

سوف تمكن خلالها الشركات الدولية الكبيرة في تحديد أسعار الدواء ويرد المعارضون على هذه الحجة بالقول إن الاتفاقية تمنح حماية للمستثمر تشك لفترة محددة وهو ليس للمستثمر الوحيد من نوعه في السوق، في كل فئة علاجية هناك بالفعل مستحضرات مستحضرات بعضها محمي والبعض الآخر غير محمي متوافرة للطبيب والريض على السواء.

بينما يرى المسؤولون من الصناعة المصرية للدواء أنه في حالة تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية في مصر سوف ترتفع أسعار الدواء ويضيقون إلى ذلك أن أسعار الأدوية المصرية يبلغ في المتوسط مئتين الف

العالية ونتيجة لتطبيق الحماية: فسوف تضطر إلى رفع أسعار الدواء عن مستواها الحالي، إلا أن الفريق الآخر الذي يمثل مملو شركات الدواء الأجنبية التي لها شركات أدوية مشتركة عملة في مصر يرد على ذلك بالقول إن الحماية لن تؤدي إلى رفع أسعار الدواء، ذلك لأنها لن تؤدي إلى استبدال عقود التصنيع الموجودة أو اتفاقيات التوريد القائمة وبمجارة أخرى لن تتأثر أسعار أي من المنتجات الموجودة بالسوق وأن الحماية سوف تعمل فقط للمنتجات الجديدة التي لها حماية فكرية عالية.

وبالتالي فإن تطبيق الاتفاقية لن يؤثر إلا على جزء ضئيل جدا من السوق لا يتعدى ٢٪ من حجم السوق والأهم من ذلك فإن قائمة المستحضرات الأساسية لمنظمة الصحة العالمية التي

في مكتب الجزيئات المصرية لثاء فترة السماح الحالية والجدول بالذكر أن المادة (٧٠) من الاتفاقية تقضي بأن طلب الحصول على براءة اختراع لدواء جديد في اثنا فترة السماح لا يفحص ولا يتم البت فيه إلا بعد انتهاء فترة السماح غير أنها أعطت الحق لصاحب هذه الطلب في تسويق دوائه بالمسوق المحلية بالسعر الذي يحدده لمدة خمس سنوات متواصلة.

لذلك فإن الأمر يستدعي أيضا ضرورة إصدار التشريعات المنظمة لحماية المستهلك ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى أهمية تكثيف البحوث وتطوير صناعة الفاتام الدوائية مع تطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج الدواء لمسايرة النظم العالمية خاصة وأن الدواء من السلع الدائمة

الظهور من حيث الشكل والاستخدام كما ينبغي دعم الاستثمار في مصر من قلع المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والعربية والمصرية في مجال صناعة الدواء مشيرا إلى أهمية فتح أسواق جديدة لتصدير الدواء والعمل على إزالة تعالقات استراتيجة بين الشركات المصرية وبعضها وأيضا بينها وبين الشركات الفاتورة في الخارج حتى تتمكن من التصدير أمام الشركات المعلقة، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين المسؤولين من صناعة الدواء ورجال الأعمال لوضع خطة عمل واضحة المعالم وروية مستقبلية قائمة على دراسة عملية محكمة لصناعة الدواء في ضوء التشريعات الحالية الجديدة المفروضة على الصناعة وعلى ضوء أحكام اتفاقات أوجداوي ومنها اتفاقية الملكية الفكرية

ويشير الدكتور واديع رقيب إلى ضرورة تضافر الجهود بين الحكومة ورجال الأعمال في جميع المجالات بين قطاعات الأعمال والخصاص لتعظيم الاستفادة من الاتفاقات وتلافي الصعوبات من أجل لظافة

للمصادر المصرية والتي من شأنها استيعاب المزيد من العمل وتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع بالإضافة إلى أهمية إنشاء جهاز يختص بمقايمة الحقوق المصرية في مجال الملكية الفكرية والتي لا تمتنع حاليا بحماية كافية لحقولها في الخارج.

أثار الجات بشير الدكتور السيد عبد المولى



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١/ ١١/ ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تتيحها الاتفاقية في المادة ٩٥ منها للبلدان النامية ومنها مصر، فإن هناك بعض المفاصل التي يضمن ألا تغيب عن الأنظار

إن القانون المصري لم يعرف الحماية القانونية للمخترعات الدوائية، وإنما يكتفى فقط بحماية طرق التصنيع وأن الانتقال مباشرة إلى تنفيذ الاتفاقية لإسراع الحماية القانونية على براءات الاختراع التي تخضعها المخترعات الدوائية واللواء الضام، فضلاً عن طرق الإنتاج المختلفة بدون إعداد الصناعات الدوائية لهذا الأمر، سوف يشترط عليه الإصرار بها من ناحية وارتفاع أسعار الأدوية المعروفة حالياً حتى لو كانت قد خرجت من نطاق الحماية القانونية بسبب ضعف اللواء الضام للأدوية لإنتاجها بالحماية، وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى إعداد اللوائح لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية في مجال الدواء خلال الفترة الباقية المتبقية التي تقل الآن عن ٨ سنوات مع أهمية قيام لجنة المراجعة المصرية لبراءات اختراع الدواء بدورها في حالة تصف صاحب البراءة في سعر إنتاجه من الدواء عن الحالات المحلية، وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التي ذكرتها المادة ٣٦ من اتفاقية الملكية الفكرية مع ضرورة انضمام أصحاب الصناعات الدوائية لتوجيه جهودهم لتصنيع احتياجاتهم من الخصائص الدوائية، ويمكن بحث إقامة مشروعات مشتركة مع بعض الدول التي بدأت هذه التجربة منذ فترة قريبة وحقق فيها تقدماً كبيراً جداً مثل الهند والصين.

بالإضافة إلى تعميق التصنيع المحلي لتوسيع قاعدة إنتاج قطع الغيار والمعدات الخاصة بإنتاج الدواء، وتصنيع أجهزة الرقابة الدقيقة والفرز على طرق التصنيع الجديدة بما يرفع بالتدريج العالية وأستخدام الهندسة الوراثية في عمليات إنتاج والتشخيص، كما حدث في إنتاج

مركب، تستخدم لتطوير المنتجات الدوائية، والتي يتم اكتشافها في مرحلة الاكتشاف الأصلي، فإن ثلاث مركبات فقط هي التي تصل إلى السوق، ويوجد مركب واحد يتم عاندا للاستثمار، بالإضافة إلى أن القانون المصري الحالي لا يكتفى حماية للمخترعات الدوائية فالقانون الموجود يكتفى حماية فقط لعملية التصنيع وليس المنتج، ومدة هذه الحماية هي ١٠ سنوات وبشرط عملي، فهذا لا يعطي الحماية على الإطلاق لمدة أصناف منها، أنه يستغرق تطوير أي مستحضر دوائي في أسواق يمد تقديم ملك الحماية لمدة من ٨ إلى ١٢ عاماً، وبالتالي يصل المستحضر إلى السوق في مصر تكون مدة حمايته قد انتهت لذلك أن حماية التصنيع غير مجدية، فالمسألة التي يواجهونها يكتمل بسهولة التلاعب بعملية التصنيع إضفاء على طريق التغيرات الطفيفة لكي يتجنبوا انتهاك حماية المنتج.

وأما مصر في حماية حقوق براءات الاختراع سوف يسمح لها بأن تصبح مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية الباقية، ويجعل ذلك منها من أوائل البلاد العربية في تنفيذ التشريعات التي تسمع مخالفات براءات الاختراع، وبالتالي سوف تعود على درجة كبيرة من ثقة ومعدالية هذه الشركات.

ويطو الكفور السيد عبد الرزاق استاذ المالية العامة بأكية الحقوق جامعة القاهرة قائلا: إنه إذا كانت الحاجة التي تساعد للمطالبة بالتطبيق للقرى للاتفاقية، أم للاستفادة من الفترة الانتقالية التي

الأسواق الأسي
واستقطب سلالات
جديدة من
الميكروبات
والطفرات التي
تنتج بدائل
للخصائص
الدوائية.

وعلا إلى
التفكير جدياً في
إشياء مجلس أعلى
للدواء، تكون من
اختصاصاته تقرير
الأهداف الخاصة
للقطاع الدوائي في
مصر ووضع
أشياء تصعيد
الأدوية المعسر
بها وفق معايير
ثابتة واضحة
ومعتمدة وتصعيد
الأدوية المصرح بتصنيعها وعدد
البدايل المصرح بتداولها، وذلك من
خلال لجان محايدة تمثل الجهات
المعنية بشؤون الطب والعلاج والدواء
صناعة وتداول واستهلاك، مع وضع
أسس ثابتة لتسريع الأدوية تكون
واضحة وثابتة بما يفرض للمنتج
حقوقه والمجتمع أمته وسلطات،
ولذلك من خلال لجنة أو لجان تمثل
فيها الزارات المعنية والمعلقين عن
صناعة الدواء، والشركات المعنية،
ويضع ومحاكمة تنفيذ السياسات
والخطط التي تكفل تحقيق التناقص
والتكامل بين الشركات العاملة في
مجال تصنيع وأستيراد وتوزيع
والتصدير للدواء، والكيمياءات
والاستثمارات الطبية.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٦ / ١ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنياب «الجات»

يحتفل العالم هذه الأيام بمرور خمسين عاما على انطلاق أشهر اتفاقية في تاريخ التجارة الدولية وهي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة اختصارا باسم «الجات». ويكتسب هذا الاحتفال أهمية خاصة إذ أن تاريخ التجارة العالمية يستمد الآن لدخول منعطف جديد بدخول «الجات» خلال شهر يناير القادم حين التنفيذ في كل القطاعات التجارية سواء تلك التي تتعامل مع السلع أو الخدمات.

وإذا كان من حق الدول الصناعية الكبرى أو الشمال الغربي بشكل عام أن يشرب نخب الامتيازات والفوائد والثمار الضخمة التي جنتها والتي سيجنيها من تطبيق «الجات» فإن من حق الدول النامية أو الجنوب الفقير أن يرفع صوته للمطالبة «بوقف» عالمية أو «ميوقة» مستقطعة. كما يقول الأمريكيون لتدارك الأخطار التي بدأت بالفعل تلحمن الاتجار التي حققتها الدول النامية ذات الاقتصاديات الصاعدة في جنوب شرقي آسيا من جراء الفلسفة التي تستند إليها تلك الاتفاقية.

فالفلسفة الأساسية التي قامت عليها «الجات» منذ انطلقت شرارتها الأولى في مثل هذه الأيام من عام ١٩٤٧ هي إيجاد عالم بلا حدود تجارية تتحرك فيه بحرية السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعسالة وصولا إلى ما يعرف بالعولمة الاقتصادية.

وفي إطار الجات جرى عقد جولات من المفاوضات التجارية الدولية لتحقيق هذا الهدف انتهت بجولة أوروواي التي اختتمت أعمالها في ١٥ أبريل من عام ١٩٩٤ والتي أسفرت عن الولد الرسمي لمنظمة للتجارة العالمية في أول يناير من عام ١٩٩٥.

ولكن على مر تلك السنوات بدأت تتفخخ أمور كثيرة وبدأت دول العالم الثالث تشعر أنها تدفع من دمها ثمنا باهظا لمفاهيم ظاهرها الرحمة وباطنها الغداب.

فباسم «العولمة» وتحرير حركة رؤوس الأموال العالمية انقضت ضمانات المضاربة الغربية كالقناب المسعورة على عمالات وأسهم الدول النامية ذات الاقتصاديات الصاعدة مثل تايلاند وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان ودعت بها إلى الأرض مهددة بشكل خطير الاتجار الاقتصادية الرابدة التي حققتها تلك الدول والتي بذلت في سبيلها الكثير من العرق والدم والمزور.

وباسم الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية أصبحت الدول النامية عاجزة عن اللحاق برك التقدم التكنولوجي وصار عليها انتظار ما تلقىه إليها الدول المتقدمة من «مقتاة» من على مائتها التكنولوجية.

وباسم حماية أسواقها من الإغراق لانتزوع الدول المتقدمة من أغلاق أسواقها أمام منتجات الدول النامية التي تتمتع ببعض الميزات النسبية.

وتحولت الشركات المتعددة الجنسية إلى اضطبوط يتحرك بحرية ليكرس بقوة ظاهرة تدفق السلع والخدمات في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب.

لقد دارت عجلة العولمة وهي عجلة جبارة وإن يرحم لاحدا وأن الأران لصددها أو على الأقل لوضع ضمانات لتحصيم آثارها السلبية على التجارة العالمية.

والدول النامية ليست في موقف ضعيف كما هو متصور لأنها تمثل الطرف الثاني من معادلة التجارة الدولية التي لاتسقيم بالشمال الغربي فقط.

وأهل في تجمعات الدول النامية القوية مثل مجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٧٧ والتجمعات الإقليمية الأخرى ما يمكن أن يمثل تكتلا دوليا فعلا ضد هذا الأعوجاج الاقتصادي العالي يرضد أصرار الدول المتقدمة على «تفصيل» قوانين دواية على مقاس مصالحها.

«المحرر»



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٤

اتهمتها بمحاولة السيطرة على اقتصاديات الدول النامية

جويلي: الجات تحـ العالم

اعادة توزيع مكاتب التمثيل التجاري ودراسة

أسباب العجز التجاري مع الدول الأجنبية

□ كتي: خالد حسن وماجد كريم

وأكد جويلي على ضرورة عدم وجوب استخدام معايير العمل في التمييز ضد تجارة الدول النامية. وأضاف أن مصر قامت بتحرير تجارة كل السلع هذا الفلز والنسيج وأنها ستقوم من أول يناير القادم بإلغاء الحظر على استيراد للسيارات واستبدال هذا الحظر بوضع تعريف جمركي بينها وبين سبتم إلغاء الحظر على استيراد الملابس الجاهزة عام 2002 والاكتفاء بالتعريف الجمركي مشيراً إلى أنه كان قد تم إلغاء الحظر على استيراد النواجن واستبداله برسوم جمركية تصل إلى 80٪ إضافة إلى وضع سعر محسني كما أن المكمرة تقوم بتخفيض التعريف الجمركي بشكل تدريجي لتؤكد التزامها بالاتفاقيات التي وقعتها عليها والمنعقدة باتفاقية الجات.

وأكد جويلي أننا حالياً نصدر السلع المصنعة ونصف للصناعة والتي أصبحت تقل 75٪ من صادراتنا حيث ارتفعت الصادرات من 3 مليارات و42 مليون جنيه إلى 4 مليارات و207 ملايين جنيه خلال الشهور الثمانية الماضية في حين انخفضت الصادرات من المواد الخام والطن من 850 مليون إلى 806 ملايين جنيه.

وقد انخفض العجز في ميزان التجاري خلال الفترة من يناير حتى أغسطس الماضي بنحو نصف مليار جنيه نتيجة تزايد قيمة الصادرات في هذه الفترة إلى 8 مليارات و894 مليون جنيه مقابل 8 مليارات و379 مليون جنيه في نفس الفترة من العام الماضي وحلقت الأرباح المحيرة من الخارج انخفاضاً نسبياً حيث بلغت خلال هذه الفترة 29 مليارات و248 مليون جنيه مقابل 29 مليارات و276 مليون جنيه عن نفس الفترة من العام الماضي.

أكد م.احمد جويلي وزير التجارة والتكوين أن منظمة التجارة العالمية «الجات» تسمى لمكم العالم وتمكن فيه بدلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك من خلال استحداث موضوعات جديدة لم يكن لها وجود من قبل في الاتفاقية مثل معايير العمل والاتفاقية العالمية للاستثمار والاتفاقية الدولية للمشتريات الحكومية وأن الهدف من ذلك أن يكون الاقتصاد العالمي كله تحت السيطرة الكاملة لمنظمة «الجات».

وأعلن د.جويلي في ندوة سياسات التصدير في مصر خلال المرحلة المقبلة والتي نظمها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي أن مصر ترفض جميع المحاولات التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية للسيطرة على اقتصاديات الدول النامية وأحد من صنادير هذه الدول إلى الأسواق العالمية مطالبا رجال الأعمال والصناعة بالحليظة والاستعداد للمنافسة القادمة في جميع المجالات الاقتصادية حتى يكون لنا مكان في التجارة العالمية.

اتهم المنظمة بأنها تسعى إلى الحد من صادرات الدول النامية تحت دعاوى مختلفة مثل استخدام الأطفال في العمل أو إعطاء أجور منخفضة للعمال وتعي بذلك تسلب الدول النامية الميزة التي تتمتع بها وهي الأيدي العاملة الرخيصة مشيراً إلى أنه سبق أصر أن تصدرت لهذه المحاولات في اجتماع سميونيفانور في العام الماضي على أساس أن معايير العمل والاتفاقية العالمية للاستثمار والاتفاقية الدولية للمشتريات الحكومية والاتفاقية الدولية للمشتريات الحكومية وأن الهدف من ذلك هو أن يكون الاقتصاد العالمي كله تحت السيطرة الكاملة لمنظمة الجات.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٣

وذلك إقامة مناطق تعزير وقطع خطوط نقل بحرية جديدة مع مختلف بلدان إفريقيا وبالنسبة لأسواق شرق أوروبا وروسيا بلدنا بالفعل في إقامة منطقة حرة للتجارة وإنشاء بعض الشركات المشتركة في مجال التأمين على مخاطر الصادرات

والنقل البحري وتصدير السلع الصناعية والزراعية وذلك لتهيئة البنية الأساسية للتعاون التجاري مع روسيا والتي انخفض حجم صادراتنا إليها إلى 40 مليون دولار فقط مقابل 400 مليون دولار وارتدنا منها خلال عام 96.

وأشار د. جويلي إلى أن المحور الخامس لتسيير صادراتنا يركز على دراسة الأسواق الخارجية وتحديد متطلباتها وتوسيع هذه المعلومات بطريقة فورية لأن مهمة الأمر من المصدرين والمستثمرين عن طريق نقطة التجارة الدولية والتي ترتبط بشهر 150 نقطة في 126 دولة واقتوس في إقامة نوع انخراط التجارة الدولية في المصافقات والبنات الصناعية لتوفير جميع المعلومات عن خدمات التجارة والمصافقات المطلوبة في السوق الخارجي كذلك تم مؤخرًا ربط نقطة التجارة بشبكة المعلومات المايكروية للتجارة.

وتسأل الدكتور مصطفى السعيد عضو مجلس الشمش وزير الاقتصاد الأسبق عن امكانيات تنفيذ الطروحات المتعلقة بالتصدير في ظل عدم وجود ربط بين القدرات الانتاجية للشركات المصرية وقدراتها على التصديق واجاب الدكتور احمد جويلي ان قضية التسويق لم تحظ باهتمام المنتج المصري خلال الفترات الماضية اعتمادا على ان ما سينتج سيتم تصديقه ولم تضع أي خطة التسويق ضمن اهدافها لذلك فالتسويق يحتاج بالفعل لتغيرات جذرية في فكر القطاع الانتاجي عن طريق تنمية الكفاءات البشرية والعمل على دراسة احتياجات الأسواق وتلبية متطلبات المستهلك الداخلي والخارجي.

وردا على سؤال الدكتور كريمة كريم استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر حول عدم وجود تصميغات مصرية للمنتجات، وأشار زهير التجارة الى ان الجودة والالتزام بالوافقات أصبحت أهم ضرورات غزو الأسواق الخارجية لذلك تمت إقامة مركز تصميغات تابع للشركة القابضة للتصنيع الملاحقة للتصديقات في سوسة الملايس موضوعا أن سبب بيع الملايس المصرية في الخارج هو القطن المصري وارتفاع سعره وليس تصميم الملايس.

وعن موقف مصر من حقوق الملكية في إطار منظمة الجات وحماية برامج السوفت وير وحقوقي المؤلف، أكد د. جويلي أن موضوع حقوق الملكية من أهم وأخطر موضوعات الجات ونحن لدينا بالفعل مهلة 10 سنوات لتنفيذ اتفاقية حقوق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأشار الى ان وزارة التجارة تجري حاليا دراسة لتحديد اتجاهات الميزان التجاري لمصر مع جميع الدول الاجنبية ومعرفة اسباب وجود عجز تجاري وكيفية معالجته وزيادة صادراتنا لتلك الاسواق وذلك عن طريق مكاتب التمثيل التجاري في الخارج كما يتم حاليا اعادة توزيع مكاتب التمثيل التجاري في الخارج الى مكاتبقليمية بدلا من مكتب في كل دولة للاستفادة من تحديد امكانيات التعامل التجاري والاقتصادي مع مجموعة دول.

وأكد د/ جويلي ان البرنامج التقني الذي وضعت وزارة التجارة لتنمية الصادرات خلال الفترة القادمة ويشمل على خمسة محاور تعتمد في السنوات الخمس القادمة على الطاقات الانتاجية المتاحة حاليا للتصدير على ان يتم خلال السنوات الخمس التالية إقامة مشروعات متخصصة للتصدير في مناطق خليج السويس وشرق اليونان.

يقتسم للمحور الأول العمل على تخفيض تكلفة النقل الخارجي للمنتجات المصرية وقطع خطوط نقل جديدة للأسواق الخارجية سواء في مجال النقل البحري أو البري أو الجوي والسماح للقطاع الخاص بالبحرول في هذا المجال كما ستعطي الحكومة المصرية جهدا اكبر لتطوير خدمات اللوائى من تدريع وشحن وتخفيض التعريفات لتصبح تنافسية مع الدول القريبة في المنطقة وحل مشكلة عدم

وجود سفارات على الطائرات لنقل للتصديقات المصرية.

مشيرا إلى ان المحور الثاني يعمل على توفير التمويل الميسر وتوسيع العطاء التاميشي للصادرات المصرية حيث تدروس حاليا الحكومة كيفية توفير التمويل المناسب منخفض التكلفة لتشجيع المصدرين المصريين مع العمل على دفع شركات التأمين للدخول في اسواق جديدة لتغطية مخاطر التصدير اليها سواء مخاطر تجارية أو سياسية.

ويقتسم المحور الثالث تقديم العديد من الحوافز للصادرات المصرية حيث هناك العديد من الدول التي تقدم بعض المزايا والحوافز لتنمية صادراتها وفقا لانتاجية الجات مثل دعم الاشتراك في المعارض الخارجية ودعم المصنات الاعلانية الخارجية للمنتجات المصرية وتخفيض تكلفة النقل.

وأشار زهير التجارة أن للمحور الرابع يشكّل على كيفية الانفاذ للأسواق حيث ترتبط مصر بعلاقات سياسية قوية مع معظم دول العالم خاصة الدول الإفريقية وتلقى منتجاتها قنولا كبيرا هناك ولكن لانساف ليس هناك زيارات لرجال الأعمال المصريين للسوق الإفريقي أو خطوط نقل للمنتجات وبالتالي فصادراتنا غير موجودة في السوق الإفريقي لذلك تم عمل نقاط ارتكاز في شمال وشرق وجنوب وغرب إفريقيا لنعم صادراتنا لهذا السوق وإقامة مراكز تجارية دائمة.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الملكية وموقف الحكومة المصرية الاستفادة من هذه المهلة وتأجيل تنفيذ الاتفاقية رغم ان الاتفاقية في أحد شقيها تعود بالفوائد على الاقتصاد المصري خاصة فيما يتعلق بحقوق المؤلف المصري والعلامات التجارية إلا أن هناك مجالات أخرى ستتأثر سلبا خاصة قطاع الاموية وأضاف انه يتم حاليا اعداد كوادرفنية مؤهلة للتعامل مع بنود اتفاقية الجات ومتابعة التزاماتنا حيث هناك مكتب فني دائم تابع لوزارة التجارة انشده خصيصا لدراسة اتفاقية الجات وكيفية التعامل معها وتنظيم الندوات لشرح اثار الجات على مختلف قطاعات الاقتصاد المصري.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ١١ / ١٩٩٧

جويلي : اتفاقية الجات للمنسوجات في صالح الدول النامية

□ كتب - خالد حسن:

أكد د.محمد جويلي وزير التجارة والتعاون أن اتفاقية المنسوجات والملابس (ATC) والتي تم توقيعها في نهاية مفاوضات جولة أوروغواي عام 1994 جاءت لتلبية احتياجات الدول النامية لادخال تجارة المنسوجات والملابس تحت مظلة قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية وانهاء العمل بالترتيبات الدولية للمنسوجات (MFA) والتي يهد العمل بها في عام 1997 وتم تجديدها عدة مرات.

وقال في افتتاح اعمال ندوة ابحاث وتنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس على صناعة المنسوجات والتي ينظمها جهاز التشثيل التجاري بالتنسيق مع مركز الشهادة الدولي بالتعاون مع كل من صندوق دعم صناعة المنسوجات وصحبة مصريي الملابس الجاهزة والجمعية المصرية لتنمية الصادرات أن 3,1٪ من المنسوجات تمثل من السلع من إجمالي صادرات العالم من السلع

والمنتجات مشيرة إلى أن الصادرات العالمية من المنسوجات زادت لتصل إلى 153 مليار دولار عام 1995 مقابل 130 مليار دولار عام 1994.

واضلل جويلي أن اتفاقية المنسوجات والملابس التي أسفرت عنها جولة أوروغواي تهدف أساسا إلى إلغاء نظام الحصص خاصة الذي تفرضه الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية من خلال ائصال ونسج بنود المنسوجات والملابس وخضوعها لأحكام القواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية خاصة بالنسبة لعدم التمييز وإزالة القيود الكمية وذلك خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وعلى أربع مراحل بدأت في أول يناير 1995.

ومن جانبه اطار المستشار التجاري سعيد قاسم رئيس إدارة للقطاعات بجهاز التشثيل التجاري إلى أن الندوة ستناقش على مدى يومين موقف صناعة المنسوجات والملابس في مصر والتغيرات في التجارة الدولية للمنسوجات والملابس

وكيفية إزالة الحصص الكمية والسياسة التجارية لتأويلية من وجهة النظر الأوروبية وقواعد المنشأ الأمريكية الجديدة وتطور التجارة الدولية والمعوة البيئية والمنتجات غير الفسارة بالبيئة

وتأثيرها على تجارة المنسوجات والملابس وذلك في إطار دور جهاز التشثيل التجاري لشرح بنود اتفاقية الجات المتعلقة بتحرير تجارة المنسوجات وتوقيع الطموحات عن كيفية الالتزام بتلك البنود والاستفادة منها للدخول في الجات النظام العالمي الجديد لتحرير التجارة وتوضيح المشاكل التي تعترض تنفيذ الاتفاقية خاصة بعد مرور سنتين على بداية تنفيذها.

وأكد عيالستار العشرة الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية أن تحرير تجارة المنسوجات سيحدث مع بداية العام القادم وأنه على الشركات المصرية العاملة في

مجال المنسوجات والفزل الاستعداد للمنافسة الخارجية القائمة في الأسواق الخارجية مشيرة إلى أن الاتحاد مع تحرير التجارة الداخلية والخارجية بشكل عام وليس تجارة المنسوجات والملابس فقط وإضفاء العصرية أن تحرير التجارة الخارجية قائم لا محالة وإذا أذا كنا نشكر من التيسير في صناعة المنسوجات والتي نتمتع فيها

بمزايا نسبية عديدة فمأنا سنلعب في بقية الصناعات؟

وقال أن الشركات المصرية تستطيع بالفعل المنافسة مع الشركات الأجنبية حيث لدينا العصابة الرخيصة وأسعار الطاقة المنخفضة ولكن نظرا لسوء الإدارة فإن هذه المزايا لا يتم الاستفادة منها وتوظيفها بطريقة مثلى الأمر الذي أدى بنا للخوف من المنافسة مع المنسوجات الأجنبية للعمله بأعباء للصاريف والنقل والشحن في الأسواق الداخلية فكيف يمكن المنافسة معها في الأسواق الخارجية.

وأوضح العشرة أن تحرير تجارة المنسوجات لايعني عدم وجود رسوم جمركية بل تسمح منظمة الجات بفرض رسوم جمركية على الواردات الخارجية بعد أقصى 80٪ وهذا ما تم فرضه على الدواجن ويمكن فرضه كذلك على واردات المنسوجات حتى نهاية عام 2005 بمساعدة لشركات صناعة المنسوجات المصرية.



المصدر: العربي

التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمم المتحدة تعترف

حوت «الجات» يلتهم التنمية في الدول النامية

انتقدت لجنة التجارة في السلع والخدمات التابعة للأمم المتحدة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي دعا فيه الدول النامية إلى مزيد من التحرير في مجال التجارة بما يتواءم مع اتفاقية الجات.

وأوضحت اللجنة في تقرير لها أن الأمن العام تنافس من السياسات الوافحة للجات والتي تسبب الأثر ضارة على التنمية في الدول النامية وأنها عدم وجود تخفيضات في التعريفات الجمركية على ٧٢٪ من الواردات الخاضعة للتعريفات الجمركية التي تضم بأهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، ووجود نسبة عالية من القيود على المنتجات التصديرية للبلدان النامية، واستمر فرض حواجز مرتفعة على المنتجات «الحساسة» مثل المنسوجات والجلود والأحذية والأسماك ومنتجاتها، ووجود أحكام أكثر صرامة بشأن حماية براءات الاختراع تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الدوائية وأسعار التكنولوجيا في الدول النامية بما يحد من تقدمها وإشارت اللجنة إلى أن تنفيذ اتفاقية «الجات» يكشف أيضاً عن عوامل ذات تأثير سلبي على التنمية في البلدان النامية ومن بينها مصر أهمها استمرار مقاومة الدول المتقدمة لتفكيك الحواجز التي تحمي القطاعات والصناعات التي لم تعد تتسم بالقدرة على المنافسة والتقدم غير المرضي في دفع المنسوجات في النظام التجاري للتعهد الأطراف، وعدم كفاية المساعدات التي تقدمها تلك الدول للدول النامية في إطار الاتفاقية.

وكشفت اللجنة من أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لم يضع في الحسبان المؤشرات الإيجابية للحظة دولياً كما لم يعرض التقرير للمواقف التي تتبناها الدول النامية في سبيل تقدمها. وندت اللجنة إلى ضرورة تحقيق توازن في المفاوضات التجارية حالياً بين الحقوق والالتزامات في منظمة التجارة العالمية وبين توفير الشراكات التجارية الرئيسية والاحتياجات الانمائية للبلدان النامية.

وحذرت اللجنة من مخاطر تفسير أحكام الاتفاقيات بطرق مخالفة لمصالح الدول المتقدمة وتآكل الهوامش التنافسية، وأوضحت اللجنة أن الامتثال للمعايير البيئية التي يتطلبها التقرير قد يكبد الشركات والتؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية تكاليف باهظة.

وأشارت اللجنة إلى أن الضغوط للتصدير الأجل القريب على لجات ستؤدي إلى المزيد من الضغوط التي يمكن للدول النامية أن تجنيها مستقبلاً.

عبد الله عبد الجليل



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بحقوق عين شمس يبحث

الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية «الجات»

إلى الأسواق واتفاق التجارة في السلع والملابس والاتفاق
كثما سيناقش المؤتمر حماية الإنتاج المحلي ومكافحة الغشاق
ودعم الصادرات والرقابة ضد لطمز الواردات واتفاق التجارة
في الخدمات والاتفاقيات والصناعات العامة والتعهدات المحددة
في الخدمات المالية كذلك سيناقش المؤتمر حقوق الملكية
الحرية ويأتي في إطارها برامات الاقتراع (صناعة الدول)
والحماية الدولية لحقوق المؤلف كما سيناقش المؤتمر نصوبة
المنازعات والامح الرئيسية للاتفاق والجانب التطبيقي ويبحث
المؤتمر بعض الموضوعات الجديدة مثل التجارة والبيئة والتجارة
ومعايير العمل والتجارة والاستثمار.

يلعب مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بحقوق
عين شمس مؤتمرا هاما في منتصف ديسمبر القادم
وذلك لمناقشة الجوانب القانونية والاقتصادية في
اتفاقات التجارة العالمية المشهورة باتفاقات الجات.
وصرح الدكتور أحمد ماهر زغلول وكيل كلية حقوق عين
شمس بأن المؤتمر يأتي في إطار الاهتمام للدراسات لرواكن البيت
العلمي وجهات صنع القرار بدراسة مختلف جوانب الاتجاه
السائد حاليا لتحديد التجارة العالمية وكذلك آثار هذا الاتجاه
على الاقتصاد المصري وبصفة خاصة من المنتظر أن يناقش
المؤتمر وضع مصر في اتفاقات التجارة العالمية وموضوعات التنازل



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

تشريع لحماية قطاع التأمين التونسي

بدأت سوق التأمين التونسية التي تتكون من ١٧ مؤسسة في الاستعداد لمواجهة المنافسة القادمة من الشركات متعددة الجنسيات مع تطبيق اتفاقية «الجات» بإصدار تشريع يضمن لقطاع التأمين جانبا من الحماية.. سميرة سامي رئيسة الغرفة الفنية الاقتصادية بتونس تحدثت لـ «الأهرام العربي» عن الإجراءات الإضافية التي تم اتخاذها.

تونس - جنات بن عبد الله

كيف استعد قطاع التأمين في تونس لمواجهة تطبيق اتفاقية «الجات»؟ إن التشريع المالي يضمن لقطاع التأمين جانبا مهما من الحماية، إذ لا يسمح بتوريد خدمات التأمين لتغطية الأخطار الواقعة بالبلاد التونسية والأخطار المتلفة بنقل البضائع للعودة من الخارج. ولا يدخل مباشرة المؤسسات الأجنبية لنشاط التأمين على انطلاق المحلى.

ولا شك أن هذه التسمية من الحماية لا تحفز بطبيعتها مؤسسات التأمين على بذل الجهود اللازم لتحسين خدماتها وجعلها تضاهي مستوى الخدمات المتوفرة في الأسواق للتقنية جيدة وكلفة.

ونظرا لانضمام الجمهورية التونسية إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإن قطاع التأمين مدمج كسائر قطاعات الإنتاج والخدمات إلى الاستعداد لمواجهة المنافسة الخارجية في غضون السنوات القادمة.

وقد شرعت بعض الأطراف المعنية في وضع البرامج الملزمة لتأمين القطاع وإعداده لتجمل المنافسة الخارجية، وتركز هذه البرامج على ثلاثة محاور أساسية وهي: تعزيز قدرات سوق التأمين الفنية والمالية، ودعم مؤهلات مؤسسة التأمين للاستجابة، والبحث في إمكانيات استغلال تمرير الأسواق الخارجية، لتصدير خدمات التأمين وهو ما يدعم الساحة المالية التونسية بصفة عامة.

كيف يمكن تقييم نشاط القطاع في السنوات الأخيرة؟ لقد تطور رقم الأعمال الإجمالي للقطاع (حجم الأقساط الصادرة) على مدى الفترة ٩١ - ٩٦ بمعدل سنوي بحوالي ٩٪ حيث بلغ رقم الأعمال سنة ١٩٩٦ ما يقرب ٢٢٤ م.د. وتعدد مؤسسات التأمين في نطاق مهناتها مبالغ مهمة من التعويضات لصالح مختلف الأنشطة الاقتصادية، تساعد المؤسسات



المصدر: الأهرام العربى

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والأفراد على تجاوز الحوادث الطارئة ومواصلة العمل والإنتاج، وقد بلغ حجم التعويضات سنة ١٩٩٦ ما قدره ٢٠٠ م.د.

ويبرز نشاط سوق التأمين أيضاً من خلال التوظيفات المالية، وقد بلغت هذه التوظيفات التراكمية في ديسمبر ١٩٩٦ ما قدره ٥٦٠ م.د مستغلة في العديد من السندات سواء السندات الصادرة عن الدولة أو المستغلة بضمائنها أو السندات ذات اللزوم، للتأمين كالأسمه المدرجة بالبورصة، وتساهم الأموال المولدة عن طريق مؤسسات التأمين في تنشيط السوق المالية.

ما علاج الإطار القانوني والتنظيمي لهذا القطاع؟

لقد حظى قطاع التأمين خاصة على مدى الفترة ٩٢، ٩٧ بإصلاحات جوهرية على الإطار التشريعي تمكن القطاع من الانطلاق على أساس قواعد قانونية معاصرة. وفي مقدمة هذه النصوص إصدار مجلة التأمين سنة ١٩٩٢ التي وضعت أسس عقد التأمين وأقرت الحد الأدنى للتأجير الحذر ووضعت شروطاً لنشاط التأمين. وكذلك إصدار القانون المتعلق بتأمين المسؤولية العشرية في ميدان البناء سنة ١٩٩٤ وهو لبنة أخرى لتعزيز نشاط قطاع التأمين وفي الوقت نفسه ضمان سلامة الرصيد العقاري الوطني. وإصدار قانون تأمين الصادرات في بداية هذه السنة.

وشهدت سنة ١٩٩٧ أيضاً مراجعة نسب قطاع التأمين خاصة من ناحية التخفيض في النسب وتيسيرها حيث أصبحت هناك نسبتان فقط ٥ ٪ و ١٠ ٪ بعدما كانت تصل إلى ٢٤ ٪ لبعض الضمانات، وأعطيت عقود التأمين على الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات التأمين تنتفع إجمالاً بالمحيط الاقتصادي المستقر والسليم الذي تحرص الحكومة على تواجده للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وذلك بتعميق التوازنات المالية السليمة والسيطرة على التضخم المالي وتنشيط السوق المالية وتنويع أدوات الاستثمار وتحرير العمليات الجارية للدinar.

فيمانا تتمثل نقاط ضعف القطاع؟

ما زالت نسبة أقساط التأمين من فائض الناتج الداخلي متواضعة (١,٩ ٪) بالمقارنة بالأسواق المتقدمة حيث تبلغ هذه النسبة ٧,٦ ٪ ببلدان الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

ولا يزال التأمين الإجبارى - وخاصة التأمين على المسؤولية المدنية الناتجة عن استعمال السيارات - يمثل نسبة مهمة من نشاط قطاع التأمين ويحوالى ثلث رقم للعمليات.

أما التأمين على الحياة فهو لا يمثل سوى ١,٦ ٪ من رقم للعمليات متتابة في أغلبها من الضمانات المرتبطة بقرض السكن والتجهيز، بينما تبلغ هذه النسبة ٥٠ ٪ في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي وتصل إلى ٨٠ ٪ في بعض بلدان جنوب شرق آسيا.

وتتل هذه المؤشرات على أن القطاع ينطوي على قدرات كبيرة للنمو ومزيد من النشاط وتحرص جميع الأطراف المعنية على إيجاد الوسائل اللازمة لاستغلال الطاقات الكامنة لقطاع التأمين. ■



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٤٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية

دكتور محسن هلال

المستشار الاقليمي لشئون التجارة العالمية

انتهت جولة أورجواي للمفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف بالتوصل الى مجموعة من الاتفاقات التجارية الدولية في مجالات التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وقد كان من بين أهم النتائج في تلك المفاوضات هو تسعين وتمتين عديد من مجالات قواعد السلوك التجاري، ومن بين أهم ما تحقق في هذا المجال تحسين نظام تسوية المنازعات التي كان قائما منذ انشاء اتفاقية الجات ١٩٤٧.

تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أورجواي مذكرة تفاهم بشأن القواعد والاجراءات التي تحكم تسوية المنازعات، بالإضافة الى مجموعة من القواعد والاجراءات الخاصة أو الإضافية الواردة في الاتفاقيات المشمولة لتصبح في مجموعها نظام تسوية المنازعات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

ورغم أهمية ماتم التوصل اليه في هذا الموضوع، حيث أن وضع نظام تسوية المنازعات يعتبر « عماد الأمان » لضمان تنفيذ الالتزامات وممارسة الحقوق بما يدعم ويقوى النظام التجاري الدولي متعمد الأطراف، ومع هذا فلم يحتل هذا الموضوع ميسمعه من أهمية خاصة في الدول العربية وربما يرجع ذلك لسببين الأول، أن معظم الدول العربية حديثه الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، والثاني، يرجع الى أنه حتى الدول العربية التي انضمت الى الجات في العقود السابقة لم تستخدم نظام تسوية المنازعات ولم تكن موضوع شكوى من أطراف أخرى ويرجع ذلك الى ضعف مساهمة التجارة العربية في التجارة الدولية. ومع تزايد عدد الدول العربية التي تطلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من ناحية، وزيادة مساهمة الدول العربية في التجارة الدولية بشقيها السلع والخدمات، فإن موضوع تسوية المنازعات يجب أن يحتل ميسمعه من اهتمام لجمعية الأعمال العربى.

أعد «تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية» وهي ورقة مختصرة لاقت ترحيبا خاصا بين أوراق ندوة عقدت في الدوحة بقطر شهر سبتمبر ٩٧ .. أعداهد محسن أحمد هلال المستشار الاقليمي لشئون التجارة العالمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) الوزير المفوض التجاري مدير ادارة المنظمات الدولية بالتمثيل التجاري بوزارة التجارة الذي عمل مستشارا تجاريا في سفارات مصر بروما وبوخارست وفيينا وجنيف.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشرو الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

تعتبر الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة (الجات) ، منذ عقدها في ١٩٤٧ الاتفاقية العامة التي تحكم قواعد السلوك التجاري بين اعضاءها البالغ عددهم ٢٣ دولة، ومع الزيادة المستمرة في عضوية الاتفاقية ، وتطوير اساليب تطبيقها وتحسين الأداء من خلال جولات مفاوضات تعقد كل حوالي ٥ سنوات، وانتهت بجولة أورجواي المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي استمرت خلال الفترة من ٨٦ - ١٩٩٢ وتمخضت عن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات بلغت ٢٨ اتفاقية في مجالات التجارة في السلع، والخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وقد حققت مجموعة تلك الاتفاقات مزيد من تحرير التجارة الدولية، مع ارساء قواعد المنافسة العادلة ، ويمكن ايجاز نتائج مفاوضات جولة أورجواي في انها اتخذت اتجاهين أساسيين:

الإنجاز الأول:

المضى - بتوسيع مشمول التنظيم التجاري الدولي ليشمل قطاعي التجارة في المنسوجات، والسلع الزراعية بالإضافة إلى أول اتفاق تجاري دولي متعدد الأطراف في مجال التجارة في الخدمات، وكذلك اتفاقية تعالج الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية.

الإنجاز الثاني:

وأسي - حيث تم تعديل بعض قواعد اتفاقية الجات في اتجاه ترويضها وتبسيطها في ضوء الخبرة العملية للتطبيق في العقود السابقة، كما تم تعميق وتوسيع مبدأ المنافسة العادلة في ضوء اهميتها مع تحرير التجارة الدولية مع الأخذ في الاعتبار مرونة الدولة النامية والأقل نمواً، وفي هذا الاتجاه أيضاً تم تحسين اداء جهاز تسوية المنازعات الذي كان يعمل في ظل اتفاقية الجات ١٩٤٧

وقد كان نجاح جولة أورجواي في التوصل إلى تلك المجموعة من الاتفاقات التجارية الدولية متعددة الأطراف دافعاً للدول المشاركة في المفاوضات بأن تقرر انشاء منظمة التجارة العالمية، اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٥ لتتولى إدارة مجموعة تلك الاتفاقات وتنتهي المرحلة المؤقتة التي كان يطبق فيها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) منذ انشاؤها.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

تضمنت الوثيقة الختامية للتأنيح جولة اوردجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي تم التوقيع عليها في مراكش بتاريخ ١٥ إبريل/ نيسان ١٩٩٥ مجموعة الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها والمرفقة بملحق هذا التقرير ومن بين ما تم التوصل إليه مذكرة تفاهم على القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

مذكرة قواعد تسوية المنازعات

تتكون قواعد تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية مذكرة تفاهم تتضمن ٢٧ مادة وأربعة ملاحق.

وتشمل موادها ثلثان الموضوعات التالية:

- ١- الأحكام العامة والتي تتضمن النطاق، والتطبيق، والإدارة،
- ٢- المشاورات، والمساعي الحميدة، والتوفيق،
- ٣- إنشاء فريق التحكيم، واختصاصاته، وتكوينه، ووظيفته، وإجراءاته،
- ٤- إجراءات تعدد الشكاوى، وحق الأطراف «فائه» في الانضمام إلى المنازعة.
- ٥- الاستئناف،
- ٦- مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات وما يتضمن من التعويض وتعليق التنازلات، وتعزيز النظام متعدد الأطراف،
- ٧- بعض الإجراءات الخاصة بالدول النامية والأقل نمواً.

أما ملاحق الاتفاق فتتضمن مايلي:

- ١- الاتفاقات التي يشملها التفاهم،
- ٢- القواعد والإجراءات الخاصة، أو الإضافية الواردة في الاتفاقات المشمولة،
- ٣- إجراءات العمل،
- ٤- مجموعة الخبراء الاستشاريين

أهداف جهاز تسوية المنازعات:

تهدف آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ضمان التوصل إلى حل إيجابي للنزاع، والأفضل هو التوصل إلى حل مقبول للطرفين النزاع ويتوافق مع الاتفاقات المشمولة، وفي حالة



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدم التوصل إلى حل بالاتفاق، يكون أول هدف لآلية تسوية المنازعات هو عادة ضمان سحب التدابير المعنية إذا ما اتضح تعارضها مع أحكام أي من الاتفاقات المشمولة، ولا يجوز اللجوء إلى تقديم التمييز، إلا إذا تعذر سحب التدابير فوراً - على أن يكون التمييز شديداً مؤقتاً في انتظار سحب التدبير أو الإجراء الذي يتعارض مع اتفاق مشمول، ويوفر تفاهم تسوية المنازعات للعضو المطالب بتطبيق إجراءات تسوية المنازعات - كخضرة أخيرة - إمكانية تعليق تطبيق النزاعات أو غيرها من الالتزامات بموجب الاتفاقات المشمولة على أساس تمييزي تجاه العضو الآخر، وهنا بترخيص من جهاز تسوية المنازعات باتخاذ الإجراءات.

اختصاص جهاز تسوية المنازعات:

ينص التفاهم على إنشاء جهاز تسوية المنازعات ليدبر القواعد، والإجراءات، والمشاورات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة، مالم يكن هناك نص آخر في اتفاق من الاتفاقات المشمولة يغطي حالة المنازعة.

ويتمتع جهاز تسوية المنازعات بسلطة إنشاء الهيئات، واعتماد تقارير جهاز الاستئناف، ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات، والترخيص بتعليق النزاعات وغيرها من الالتزامات التي تترتب بموجب الاتفاقات المشمولة.

أما فيما يتعلق بالمنازعات الناشئة استناد إلى اتفاق تجاري عديد الأطراف (خارج حزمة الاتفاقات الأساسية، فإنه لا يحق إلا للأعضاء الأطراف في الاتفاق المشاركة في الإجراءات والقرارات.

ويوقع على عائق جهاز تسوية المنازعات ابلاغ المجالس واللجان المختصة في منظمة التجارة العالمية بشكل أي منازعات ذات صلة بأحكام الاتفاقات المشمولة المعنية، ويجتمع جهاز تسوية كما دعت الضرورة إلى ذلك في إطار الحدود الزمنية المنظمة لذلك بالاتفاق، ويتخذ الجهاز قراراته بتوافق الآراء.

الإطار القانوني (النطاق والتطبيق)

تطبق قواعد وإجراءات مذكرة التفاهم على تسوية المنازعات، وعلى المشاورات والإجراءات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية المنظمة بحقوقها والالتزاماتها بموجب الأحكام التالية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٤ / ١١ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١- اتفاق منظمة التجارة العالمية.

ب- احكام تقاهم تسوية المنازعات

ج- أى اتفاق مشمول آخر من اتفاقات منظمة التجارة العالمية (ملحق مرفق)

ويكون ترتيب التدرج القانوني لهذه الأحكام بأن تطبق القواعد والإجراءات الخاصة أو الإضافية بشأن تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة المحددة ، وفي حالة وجود اختلاف بين قواعد إجراءات تقاهم تسوية المنازعات والقواعد الإضافية الواردة في نصوص الاتفاقات الملحقه ، تكون الأولوية للقواعد والإجراءات الخاصة والإضافية ، وفي حالة المنازعات التي تتطلب قواعد وإجراءات ، بموجب أكثر من اتفاق مشمول ، وفي حالة تضارب تلك القواعد والإجراءات للاتفاقات المشمولة فإن للإطراف المتنازعة طلب تحديد تلك الإجراءات.

وبعد عدم الاتفاق خلال عشرين يوماً من تشكيل الهيئة يجب على رئيس جهاز تسوية المنازعات أن يحدد بالتشاور مع طرفي النزاع ، القواعد والإجراءات التي ينبغي اتباعها وذلك في خلال عشرة أيام من تلقيه طلب من أحد الطرفين ، وينبغي الاسترشاد بالمبدأ الذي يقضى باستخدام القواعد والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقات المشمولة حيثما أمكن ، وأن القواعد والإجراءات المنصوص عليها في تقاهم تسوية المنازعات تستخدم في الحد الضروري لتجنب النزاع .

ومن الناحية العملية ، فإن عدداً من حزمة اتفاقات منظمة التجارة العالمية تتضمن احكاماً خاصة بتسوية المنازعات ، وقد حدد الملحق ٢ من مذكرة التقاهم الخاصة بتسوية المنازعات على سبيل العصور تلك الاتفاقات ، المواد ذات العلاقة والتي يجب مراعاتها عند التطبيق في حالة المنازعة بالدرجة الأولى - وعلى سبيل المثال ، فإن اتفاقية التجارة في الخدمات (المرفق الخاصة بشأن الخدمات المالية) ينص على أنه في حالة وجود منازعة في هذا المجال (الخدمات المالية) ، فإن اتفاق الخدمات يقضى بضرورة الاستعانة بغيره في الشؤون المالية له خبرة في مسائل الإجراءات المصرفية ، وخاصة المتطعة ما بين البنوك المركزية والتجارية . وهذا النص واجب التطبيق بالدرجة الأولى في تشكيل الفريق المختص بالمنازعات الخاصة بالخدمات المالية ، وتستكمل إجراءات تشكيل الفريق بعد مراعاة ما سبق ، وفقاً للأحكام الخاصة بتشكيل الأفرقة كما وردت بالمادة الساسية من مذكرة التقاهم العامة التي تحكم تسوية المنازعات .



المصدر: الأهرام الإقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

بعض حالات تسوية المنازعات المعروضة حالياً أمام جهاز تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

من المناسب بعد أن تم استعراض أهداف واختصاص جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية وكذلك الإطار القانوني الذي يتضمن النطاق والتطبيق، إن نستعرض بإيجاز بعض حالات تسوية المنازعات المطروحة فعلاً وحالياً أمام جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، ثم نستكمل بعد ذلك عرض مزيد من الموضوعات التنظيمية والإجرائية الخاصة بموضوع تسوية المنازعات.

ومن الأهمية الإشارة إليه بحكم أن منظمة التجارة العالمية تضم في عضويتها الدول، الأعضاء فإن تحريك دعوى المنازعات من حكومة دولة عضو ضد حكومة دولة عضو آخر، ولا يمنع ذلك أن أساس الضرر أو انتهاك الاتفاقات قد وقع على شركة أو مجموعة شركات خاصة، ولذلك فإن من بين أهم التلميحات التي تفرغها اتفاقات منظمة التجارة العالمية هو التنسيق بين الأجهزة الحكومية وتجمعات رجال الأعمال، وذلك حتى يتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة لتلك الاتفاقات من ناحية، والدفاع عن الحقوق التي تنبئها تلك الاتفاقات من ناحية أخرى، ويتمدد ذلك إلى أن تطبيق الالتزامات يحتاج أيضاً إلى ذلك التنسيق الدائم والمستمر بين الأجهزة الحكومية وهيئات ومؤسسات القطاع الخاص، وفيما يلي عرض بعض حالات فض المنازعات المطروحة حالياً:

١) الدعم الزراعي للمجوز:

تقدمت كل من أستراليا، والأرجنتين، والولايات المتحدة، ونيوزلندا كل على انفراد بطلب تشكيل فريق لفحص شكواهم ضد المجر لتقديمها دعم لتصدير الزراعة وذلك مخالفة لما تقدمته من التزامات محددة خلال جولة أورجواي من التخليص التدريجي من الدعم الزراعي، واستندت على ذلك بالمبالغ المدرجة في ميزانية الدولة لتقديم هذا الدعم، وقد دافعت المجر أن هناك ارتباط بين خطة الإصلاح الاقتصادي وجدول الالتزامات الزراعية إن هناك سوء فهم للموضوع.

وقد تم تشكيل فريق واحد ليبحث النزاع، وقد احتفظت كل من كندا، اليابان، ونيادلاند، وأرجواي بالحق في التدخل في النزاع كطراف ثالثة في هذه القضية.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

(٣) تركيا تقوض ضرائب محلية على الأفلام الأجنبية:

تقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد تركيا حيث تفرض رسم قدره ٢٥٪ على الأفلام الأجنبية لصالح المحافظات، ولا يفرض هذا الرسم على الأفلام الوطنية وذلك بالمخالفة للمادة الثالثة من اتفاقية الجات (المعاملة الوطنية) التي تقضي بأنه بعد تحميل الرسوم الجمركية المربوطة، فإنه تسري قواعد المعاملة الوطنية، وتجدد الإشارة أن تجارة (استيراد وتصدير) الأفلام السينمائية ضمن مشمول اتفاقية الجات ١٩٤٧

وقد تم إنشاء فريق لبحث الشكوى واحتفظت كندا بحق الدخول في النزاع كطرف ثالث.

(٣) الأرجنتين تقوض رسوم إضافية على التصرفات الجمركية:

طلبت الولايات المتحدة بتشكيل فريق للنظر فيما تفرضه الأرجنتين من ضرائب إضافية فوق نسبة الـ ٢٥٪ المثبتة في الجات على الواردات من الأحذية والمنسوجات. حيث يتم تحميل رسم احصائي قدره ٢٪ بالإضافة إلى التعريف الجمركية.

ورأت الولايات المتحدة إن ذلك مخالف للقواعد العامة الجات لتجارة في السلع، وكل من اتفقتي المنسوجات، والتقييم الجمركي وبالرغم من استمرار مصادعي حل النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية إلا أنه تم تشكيل الفريق بناء على الطلب الأمريكي، حيث طلبت كل من الهند والاتحاد الأوروبي الانضمام إلى المنازعة كنظراف ثالث.

(٤) الحظر الأمريكي على استيراد القوديس (الجمبري)

طلبت كل من تايلاند وماليزيا وقف حظر استيراد الولايات المتحدة من القوديس (الجمبري) wild - harvested shrimps الذي يثبت أسبابا على صدور قانون أمريكي مملئ بشأن حماية الحيوانات البحرية وليست له صفة دولية بما يخالف القواعد العامة

بناء على شكوى كل من تايلاند وماليزيا وانضمت إليهما باكستان ثم تشكيل فريق بحث الموضوع بما ترتب عليه من آثار سلبية على صادرات تلك الدول من هذا الصنف، وإن المشاورات الثنائية مع الولايات المتحدة لم تنتهي إلى نتيجة. وبالرغم من أن وجهة نظر الولايات المتحدة أن الأثر الاقتصادي لهذا الحظر ضئيل، إلا أنها وافقت على تشكيل فريق لبحث المنازعة، وقد طلبت العديد من الدول الاحتفاظ بحقها في الدخول كطرف ثالث في المنازعة: استراليا، كوريبيا، الاتحاد الأوروبي.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتش و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

جواتيمالا، هونج كونج، الهند، اليابان، نيجيريا، الفلبين، سنغافورة، سري لانكا، وفي اعتقادنا أن هذا العدد الكبير من الدول التي طلبت الانضمام في هذه المنازعة لا يرجع إلى اهتمامها بصادرات القرديس، وإنما لبدأ حظر الاستيراد لأسباب ترجع إلى البيئة وحمايتها من ناحية، واتخاذ أساس الحظر صور قانون أو تشريع وطني غير مرتبط بأي اتفاق دولي.

(٥) تصنيف الإزحاد الأوروبي لمعدات الحاسب الآلي (الكمبيوتر)

اعترضت الولايات المتحدة على القرار الأوروبي الذي من شأنه إعادة التبريد الجمركي لبعض معدات الحاسب الآلي Local Area Network adaptor cards حيث كان يتم تصنيفها كالة البيانات الأتوماتيكية، إلى أن تم تعديلها إلى بند آخر هو: معدات اتصالات، وقد أدى إعادة التصنيف لنفس السلة أن أصبحت التعريفية الجمركية ه ٧، بدلاً من ه ٢، في الحالة السابقة، مما اعتبرته الولايات المتحدة مخالفة لما قدمه الاتحاد الأوروبي من التزامات في إطار اتفاقات التجارة في السلع، وعند تشكيل فريق بحث المنازعة أبدت كل من الهند واليابان، وكوريا وسنغافورة الرغبة في الدخول كطرف ثالث.

(٦) إجراءات تحريبات جواتيمالا بشأن مكافحة الإغراق:

رأت المكسيك أن التحريبات التي تقوم بها جواتيمالا بشأن إجراءات الإغراق التي تقوم بها عن اسمعرا الاسميت البروتولندي المكسيكي الذي يتم تصديره إلى جواتيمالا، يتعارض مع المادة السادسة بشأن مكافحة الإغراق بمنظمة التجارة العالمية، وإن إجراءات جواتيمالا فيما يتعلق بإثبات الضرر على الصناعة المحلية لا تتماشى مع ما ورد بالاتفاقية.

وتجرى المشاورات حالياً بين الطرفين جواتيمالا، والمكسيك وأبلاغ جهاز تصدير المنازعات.

(٧) ضرائب الواردات الأوروبية على الحبوب

أبقت الولايات المتحدة رأيها بشأن معارضتها لما يقوم به الاتحاد الأوروبي من تعديل (أسعار مرجعية) لاستيراد الحبوب عند التقييم الجمركي للحبوب المستوردة وبمسلة خاصة - القمح، الأرز، الذرة، والشعير وذلك لما تراه من عدم تماشى هذا الإجراء مع اتفاقية التمثين الجمركي.

وبالرغم من الموافقة على تشكيل فريق لدراسة الأمر، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد طلب إفصاح



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتشور والخدمات المحاسبية والمعلومات التاريخ: ١١/١٩٩٧/ع

مزيد من الوقت للمشاورات بين الطرفين الأمريكى والأوروبى وإبلاغ جهاز تسوية المنازعات بنتيجة المشاورات الثانية.

المشااورات :

تهدف تصوص مذكرة التفاهم بشأن تسوية المنازعات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز وتحسين فعالية إجراءات التشاور التي يتبناها الأعضاء وتعتبر المشاورات في المرحلة الأولى في مراحل فض المنازعات، ومن أجل تحقيق ذلك تضمنت مذكرة التفاهم أهم النقاط التالية:

- وتعتمد كل مضمو بالنظر بعين العطف إلى أية طلبات يقدمها طرف آخر فيما يتعلق بالتدابير والإجراءات الخاصة بتطبيق الاتفاقات، مع توافر الفرصة الكافية للتشاور فيما يتعلق بتلك الطلبات.

- يجب إجابة طلب التشاور في خلال ١٠ أيام من تاريخ تسلمه، وتبدأ المشاورات في فترة لا تتجاوز ٢٠ يوماً من بعد تسليم الطلب، وفي حالة التأخر عن تلك المواعيد يحق للمضمر الذي طلب عقد المشاورات أن ينتقل مباشرة إلى إنشاء فريق.

وإذا أخفقت المشاورات في تسوية نزاع ما في غضون ٦٠ يوماً كان للطرف الشاكى إنشاء فريق.

- يتضمن طلب المشاورات الأسباب الداعية للطلب بما فيها تحديد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانونى الشكرى.

- تضمنت احكام المشاورات مراعاة لتطويف السلع سرعية التلف، بحيث تبدأ المشاورات فيما لا يزيد عن ١٠ أيام، وفي حالة فشلها الوصول إلى نتيجة فيشكل الفريق في خلال عشرين يوماً بناء على طلب الطرف الشاكى.

كما تضمنت أيضاً مراعاة لتطويف الدول النامية بولايتها بمناظرة خاصة.

المساعدى الحميدة، والتوفيق، والوساطة:

يمكن اللجوء إلى المساعدى الحميدة، والتوفيق، والوساطة طوعاً إذا وافق على ذلك طرفى النزاع. وتكون تلك الإجراءات سرية وأهم شروط تلك الوسائل هى عدم لخلها بحق الاطراف فى سبل التقاضى الأخرى وفقاً للإجراءات.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

ويمكن ان تبدأ إجراءات المساعي الحميدة والتوفيق، والوساطة في أى وقت من أوقات النزاع، ويمكن انهاءها في أى وقت ويجوز للطرف الشاكي أن ينتقل إلى طلب إنشاء فريق غشون ٦٠ يوماً من تاريخ طلب عقد المشاورات مع إتاحة ٦٠ يوماً بعد تاريخ تسليم طلب عقد المشاورات قبل أن يطلب إنشاء الفريق

ولا يمنع من الناحية العملية مواصلة إجراءات المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة في نفس الوقت الذى تجرى فيه إجراءات الفريق، ويشترط لذلك موافقة طرفي النزاع على ذلك.

كما يجوز للمدير العام بحكم وظيفة أن يعرض المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة بهدف مساعدة الأعضاء على تسوية المنازعات

تشكيل واختصاص فريق النظر في المنازعة :

• يشكل الفريق في موعد لا يتجاوز اجتماع جهاز تسوية المنازعات. ويعد تقديم طلب من الطرف الشاكي ويكون تشكيل الفريق خلال اجتماع الجهاز، إلا إذا قرر الاجتماع يتوافق الآراء عدم تشكيل الفريق.

• يكون تشكيل الفريق بناء على طلب الشاكي ويحدد فيه ملخص للأساس القانوني للشكوى، ويمكن في الحالات التى تستدعى ذلك طلب نص مقترح للاختصاصات المخول بها الفريق

• يكون اختصاصي الفريق - مالم يتفق طرفي النزاع على خلاف ذلك - خلال عشرين يوماً من نشيئة الاثني. فماسة الأحكام ذات الصلة في الاتفاق أو الاتفاقات المشمولة، والموضوع الذى قدم إلى جهاز تسوية المنازعات. وأن يتوصل إلى قرار من شأنه مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات

• وظيفة الأفرقة هي مساعدة جهاز تسوية المنازعات على الاضطلاع بمسؤوليات، حيث ينبغي للفريق أن يضع تقريراً موضوعياً للأمر المطروح عليه، بما في ذلك تقييم موضوعي لوقائع القضية، ومدى انطباق الاتفاقات المشمولة ذات الصلة عليها وتوافقها معها، والتوصل إلى أية نتائج (أخرى) من شأنها مساعدة الجهاز على تقديم التوصيات، أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقات المشمولة. وينبغي للأفرقة أن تتشاور بانتظام مع طرفي النزاع، وأن توفر لها الفرصة الكافية لتوصيل إلى حل مرضى للطرفين



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• أما فيما يتعلق بتكوين الفريق، فإنه يمكن أن يضم أفراد حكوميين أو غير حكوميين مؤهلين، وينبغي اختيارهم بشكل يضمن استقلالهم، ولا يجوز أن يكونوا مواطنين دول أعضاء تكون حكوماتهم أطراف في النزاع أو أطراف ثالثة فيه، إلا إذا أُنقِط الطرفان على غير ذلك.

والزم الاتفاق أمانة منظمة التجارة بالاحتفاظ بقائمة إرشادية تتضمن الأشخاص الذين تتوافر لديهم المؤهلات اللازمة لكل هذه المهام.

ويتكون الفريق من ثلاثة أشخاص - ما لم يتفق طرفي النزاع - خلال ١٠ أيام من إنشاء الفريق - على أن يكون الفريق من ٥ أعضاء، وتعرض الأمانة ترشيحاتها للفريق على طرفي النزاع، ويجب عليها عدم الاعتراض إلا لأسباب ملحة.

يمارس أعضاء الفريق أعمالهم في الفريق بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لمكوماتهم، وفي حالة المنازعات التي يكون فيها طرف من البلدان النامية فإنه بناء على طلب هذا الطرف يمكن أن يكون عضواً واحداً على الأقل من الدول النامية.

وفي حالة تعدد الشكاوى وطلب أكثر من عضو تشكيل فريق بخصوص موضوع واحد، يجوز تشكيل فريق واحد لدراسة هذه الشكاوى مع مراعاة حقوق جميع الأعضاء المعنية وينبغي حيثما أمكن، تشكيل فريق واحد لدراسة مثل هذه الشكاوى.

• يمكن لطرف ثالث الانضمام إلى النزاع، وذلك بناء على طلبه عندما يعتبر أن له مصلحة جوهرية في أمر معروض على فريق ما، وإخطار جهاز تسوية المنازعات يمكن أن يضم ويصبح طرفاً ثالثاً، حتى تتاح له الفرصة للتداول وتقديم المذكرات المكتوبة، ويحصل أيضاً على ما يكتبه طرفي النزاع.

• والفريق الحق في التناس المعلومات، والمشورة الفنية من أي فرد أو هيئة تعتبرها مناسبة، إلا أنه ينبغي مع ذلك على كل فريق يربط في الحصول على معلومات أو مشورة من أي فرد أو هيئة ضمن ولاية عضو ما إعلام سلطات ذلك العضو مسبقاً، ومن ناحية أخرى فإن مداولات الأفرقة سرية، وتوضع التقارير لكون حضور أطراف النزاع، ولا تذكر أسماء الهيئات أو الأشخاص التي تبدي آراء في النزاع.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

• عند إعداد المسودة الأولى من التقرير، يمكن للطرفان تقديم تعليقاتهما كتابة في غضون فترة من الزمن يحددها الفريق، وعندئذ يقدم تقرير أولى بعد تسليم التعليقات، ويمكن للطرفان طلب إعادة النظر في جوانب محددة من التقرير قبل تعميم التقرير النهائي على الأعضاء، وفي حالة عدم تقديم طلب مكتوب، يصبح التقرير نهائياً.

• يكون اعتماد تقارير الأفرقة من جهاز تسوية المنازعات قبل مرور ٢٠ يوماً على تعميمها على الأعضاء، ويمكن للأعضاء إبداء الاعتراضات على تقرير الفريق وذلك قبل ما لا يقل من عشرة أيام من اجتماع الجهاز الذي سينظر خلاله في التقرير، ويمكن لطرفي النزاع المشاركة الكاملة في در... التقرير وإبداء الملاحظات عليه .

ويكون اعتماد الجهاز لتقرير الفريق في اجتماعه خلال ستون يوماً بعد تاريخ تعميم التقرير مالم يخطر أحد الأطراف الجهاز بقرارة بالاستئناف ، وفي هذه الحالة فإن الجهاز لا ينظر في اعتماد التقرير إلا بعد استكمال الاستئناف.

• ويمكن إعادة النظر في المنازعة بالاستئناف ولا يجوز إلا لأطراف النزاع، وليس للأطراف الثالثة استئناف تقارير الأفرقة، ويقتصر الاستئناف على المسائل القانونية الواردة في تقرير الفريق وعلى التفسيرات القانونية التي التوصل إليها.

التوصيات ومراقبة تنفيذها :

ينص تفاهم تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية على أن الفريق الذي يعمل في المنازعة أو جهاز الاستئناف أن يحدد التدابير والإجراءات التي تتعارض مع اتفاق مشمول ، وعليه يوصى بأن يدخل العضو المعنى الإجراء بما يتواءم مع الاتفاق . ولكلا من الفريق أو جهاز الاستئناف أن يقترح إضافة إلى توصياته السبل التي يستطيع العضو المعنى بموجبها تنفيذ التوصيات ، ولا بدك أي منهما في استنتاجاتها ، وتوصياتها أن يضيفا إلى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المشمولة ، ولا أن ينقصا منها .

فقر مدعو التوصيات والقرارات من جهاز تسوية المنازعات يتعين الامتثال إليها دون إبطاء مع مراعاة إيلاء اهتمام خاص للأمور المتعلقة بمصالح الدول الأعضاء من الدول النامية فيما يخص التدابير التي كانت موضع تسوية المنازعة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

وبناء على ذلك ينبغي على العضو المعنى إبلاغ جهاز تسوية المنازعات خلال الاجتماع الذي يعقد خلال ٢٠ يوماً بعد تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو جهاز الاستئناف بنواياه الخاصة بكيفية تنفيذ توصيات وقرارات جهاز تسوية المنازعات وفي حالة تعذر الامتثال الفوري تتاح الفرصة لفترة معقولة ليقيم بذلك خلال :-

- فترة زمنية يقترحها العضو المعنى ويقرها جهاز تسوية المنازعات .

أو - فترة زمنية يتفق عليها طرفي النزاع خلال ٤٥ يوماً بعد اعتماد التوصيات والقرارات .

أو - في حالة عدم الاتفاق تحدد اللدة المعقولة بواسطة تحكيم ملزم خلال ٩٠ يوماً من تاريخ اعتماد التوصيات والقرارات .

وبصفة عامة لايجوز أن تزيد المدة من تاريخ إنشاء الفريق بواسطة جهاز تسوية المنازعات ، وحتى لا تتحدد الفترة الزمنية المعقولة من ١٥ شهراً ، مالم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك .

ويراقب جهاز تسوية المنازعات تنفيذ التوصيات والقرارات ، ولأي عضو أن يثير في جهاز تسوية المنازعات مسألة تنفيذ تلك القرارات والتوصيات متى شاء بعد اعتمادها ، ويمكن ادراج ذلك في جدول أعمال اجتماع جهاز تسوية المنازعات بعد ستة شهور من تاريخ تحديد الفترة الزمنية المعقولة السابق الإشارة إليها ، وتظل على جدول أعمال الجهاز لبحث تسوية المسألة .

ولجهاز تسوية المنازعات أن ينظر في اتخاذ إجراءات إضافية تتناسب مع ظروف الدول النامية والنظر الي موضوع الشكوى بماله من آثار على إقتصاد الأعضاء من البلدان النامية المعنية .

التعويض وتعليق الالتزامات :

يثار موضوع التعويض أو تعليق الالتزامات في حالة عدم تنفيذ التوصيات والقرارات خلال فترة زمنية معقولة ، وفي هذه الحالة ينشأ حق مؤقت متاح بالتعويض أو تطبيق الالتزامات مع مراعاة أن يكون متفقاً مع الاتفاقات المشمولة .

وبعبارة أخرى ، إذا أخفق العضو المعنى في تعديل الاجراء أو التدابير الذي اعتبر انها غير متوافقة مع اتفاق مشمول بما يضمن توافقة مع اتفاقات التجارة الدولية ، أو امتثاله لتوصيات والقرارات ضمن لدة الزمنية المعقولة السابق الإشارة إليها ، يجب على هذا العضو - بناء على طلب الطرف الآخر - الدخول في مفاوضات لتطبيق اجراءات تسوية المنازعات بهدف التوصل الي تعويض مقبول للطرفين في خلال عشرين يوماً من انقضاء اللدة الزمنية - جاز أن يطلب الي جهاز تسوية



المصدر :- الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ١١/ ٢٤

المنازعات الترخيص بتعليق تطبيق الالتزامات بموجب الاتفاقات المشمولة على العضو المعنى . ويمكن للطرف الشاكي الاختيارات التالية :-

- المبدأ العام ، تعليق الالتزامات المنطقة بنفس القطاع أو القطاعات التي وجد الطرف أو جهاز الاستئناف انتهاكاً أو إلغاء أو تعطيل بصددها .

- وفي حالة رؤية الطرف أن هذا المبدأ العام غير عملي أو مثالي جاز له أن يطبق الالتزامات في قطاعات أخرى في نفس الاتفاق .

- وفي حالة الظروف الخطيرة ، جاز تعليق الالتزامات في اتفاق مشمول آخر .

وفي حالة تطبيق ذلك يراعى التجارة في القطاع الذي حدث في الانتهاك، وأهمية هذه التجارة للطرف ، وكذلك العناصر الاقتصادية الأوسع لتطبيق الالتزامات .

وفي كل الأحوال علي الطرف الذي يطلب الترخيص بتطبيق الالتزامات تحديد الأسباب التي دفعته الى ذلك والطب ويرسل كتابه الى جهاز تسوية المنازعات والمجالس ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية .

ويجب مراعاة أن يكون مستوى تعليق الالتزامات الذي يرخس به جهاز تسوية المنازعات معادلاً لمستوى الإلغاء أو التعطيل، ولا يجوز للجهاز الترخيص بتطبيق الالتزامات اذا كان الاتفاق المشمول يحظر هذا التعليق .

ومن الأهمية ملاحظة أن تعليق الالتزامات امر مؤقت ولا يطبق الا لحين ازالة الاجراء او التبرير المتعارض مع الاتفاق ، أو لحين التوصل الى حل مرضي للطرفين .
التحكيم :

يقضى القضاة الخاص بتسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، بأنه يمكن التحكيم السريع كسيلة بديلة من وسائل تسوية المنازعات أن ييسر التوصل الى حل بعض النزاعات علي المسائل التي يحددها كلا الطرفين بوضوح ويشترط في هذه الوسيلة مايلي :

- ١- موافقة طرفي النزاع على التحكيم والاتفاق على الاجراءات التي يرغب في اتباعها
- ٢- إخطار جميع اعضاء المنظمة بأني اتفاقات على اللجوء على التحكيم قبل فرقة كافية من البدء الفعلي في اجراءات التحكيم .
- ٣- لايجوز للأعضاء الأخرى أن تصبح طرف في عملية التحكيم الا بموافقة الطرفين .
- ٤- الاتفاق على الالتزام بقرار التحكيم .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤

ملحق (١)
بيان الاتفاقات والبروتوكولات الوزارية
الولادة بالوثيقة الختامية (مراكش ١٩٩٤)****

اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية

مجموعة الاتفاقات متعددة الاطراف بشأن التجارة في السلع

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وتتضمن وثائق التفاهم
الخاصة بتفسير بعض مواد الاتفاقية، والاتفاقات الاخرى في مجال السلع
وهي :

- * مذكرة تفسير المادة (٢) بشأن الرسوم والضرائب الاخرى.
- * مذكرة تفسير المادة (١٧) بشأن أنشطة المنشآت الحكومية
وغير الحكومية.
- * مذكرة تفسير المادة (١٨) بشأن احكام ميزان المدفوعات.
- * مذكرة تفسير المادة (٢٤) بشأن الاتفاقات الجمركية.
- * مذكرة التفاهم بشأن الاعفاء من الالتزامات.
- * وثيقة تفسير المادة (٢٨) بشأن تعديل الالتزامات المحددة.
- * بروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة للتعريفات
والتجارة ١٩٩٤.
- * اتفاق الزراعة.
- * اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.
- * اتفاق المنسوجات والملابس.
- * اتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة.
- * اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
- * اتفاق تطبيق المادة السادسة الخاصة بالاغراق من الاتفاقية
العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.
- * اتفاق تطبيق المادة السابعة الخاصة بقواعد التقييم
الجمركي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.

**** توجد ٤ اتفاقيات تنظم التجارة الدولية في خمس المجالات تركت للدول الاعضاء امر الانضمام اليها اختياريًا
الاتفاقيات الجماعية، وهي:

- ١- اتفاق التجارة في الطائرات المدنية
- ٢- الاتفاقية الدولية لمنتجات الألبان
- ٣- اتفاق المشتريات الحكومية
- ٤- الاتفاقية الدولية للحوم البقر



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- * اتفاق التمتع قبل الشحن
- * اتفاق قواعد المنشأ.
- * اتفاق إجراءات ترخيص الاستيراد.
- * اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية.
- * اتفاق الوثاقية .

الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.
تفاهم القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.
آلية مراجعة السياسة التجارية.

مجموعة القرارات والإعلانات الوزارية.

- * قرار بشأن الإجراءات الخاصة بالدول الأقل نموا
- * قرار بشأن مشاركة منظمة التجارة العالمية في تحقيق تراث في الاقتصاد الكلي
- * قرار إجراءات الأخطار
- * قرار بشأن العلاقة بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.
- * قرار بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على الدول الأقل نموا
- * والدول النامية المستوردة الصافية للفداء.
- * قرار خاص بإجراءات الأخطار الخاص باتفاقية المنشوجات والملابس
- * قرار بشأن اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة.

- قرار بالتفاهم المقترح بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي بشأن نظام معلومات المعايير
- قرار بشأن استعراض منشور مركز الاعلام التابع لمنظمة المعايير الدولية والمنظمة الدولية للتقنية الكهربائية.

قرارات وإعلانات متعلقة بتطبيق المادة (٦) الخاصة بالاغراق

- قرار مكافأة الإجراءات الاحتياطية
- قرار المراجعة الدولية في مجال الاغراق
- اعلان تسوية المنازعات الخاصة بالاغراق أو الدعم
- قرار بشأن حالات شك دائرة الجمارك في صحة القيمة المعلنة أو مدى دقتها.
- قرار بشأن القيم الدنيا والواردات الدنيا من جانب وكيل أو موزع وحيد.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٠

قرارات خاصة باتفاقية التجارة في الخدمات

- قرار للترتيبات المؤسسية المتعلقة باتفاق التجارة في الخدمات
 - قرار ببعض أحكام نسوية الممارعات في الخدمات
 - قرار بشأن التجارة في الخدمات وحماية البيئة
 - قرار بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين
 - قرار بشأن "خدمات المائدة"
 - قرار بشأن المفاوضات في خدمات النقل البحري
 - قرار بشأن قطاع الاتصالات
 - قرار بشأن الخدمات المهنية
- قرار بشأن الانضمام لاتفاقية المشتريات الحكومية
- قرار بشأن طلب ومراجعة مذكرة التفاهم الخاصة بتسوية المنزعات
- مذكرة تفاهم خاصة بالانزاعات في الخدمات المالية.



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: **١٩٩٧/١١/٢٦**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مرحبا

محسن محمد

ظلت الولايات المتحدة وأستراليا ودول الاتحاد الأوروبي أربعين عاما تحاول إقناع الهند، أو الضغط عليها، لفتح أسواقها للسلع الاستهلاكية التي تنتجها دون جدوى فقد أبت الهند إلا أن تسمى إنتاجها للحلى.. وجاءت اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية لتفرض حرية التجارة فقدمت الولايات المتحدة شكوى إلى المنظمة ضد الهند. وأخيرا رأت الهند أن تقوم بخطوة من جانبها انقضاء لقرار ضدها من المنظمة فطلعت معاهدة مع أستراليا والاتحاد الأوروبي وافقت بمقتضاها على السماح بدخول 2700 سلعة استهلاكية وإلغاء قرار منع استيرادها.

وبمقتضى هذه المعاهدة ستسمح الهند بدخول 177 سلعة ممنوعة خلال السنوات الثلاث القادمة.. وبينها الأغذية والعصائر وبعض الأحجار الكريمة.

وفي مرحلة تالية مدتها عامان يفسر عن 208 من السلع بينها الخضراوات والأنسجة والأسماك أما باقي السلع فيسمح بدخولها حتى عام 2003.

وتلقد من هذا القرار دول الاتحاد الأوروبي قبل غيرهما لأن ربح صادرات وواردات الهند تجمى من الاتحاد وتصل قيمتها إلى أكثر من 21 مليار دولار.

وقد رحبت دول الاتحاد بالمعاهدة التي وقعت في أستراليا.. ولكن الولايات المتحدة ليست راضية بل تريد إطلاق حرية التجارة تماما بين الهند والعالم.. ولذلك قررت واشنطن الاستثمار في شكاها لمنظمة التجارة العالمية والإصرار على بحثها وإصدار قرار فيها.

أما السبب في ذلك فيرجع إلى أن واشنطن ترى أن الاستثمار في منع دخول أية سلعة للهند لا مبرر له على الإطلاق لأن الميزان التجاري بين الهند والعالم لصالح الهند التي أصبحت تملك رميدا من العملات الصعبة بلغ 28 مليار دولار وهو يكفى لسداد ثمن الواردات التي تحتاج إليها الهند سبعة شهور كاملة.

وهذا القرار الذي أصدرته، أو وافقت عليه الهند يبدو طواعية، ولكنه في حقيقة الأمر يعتبر تطبيقا لتحرير تجارة العالم وتراجعا عن سياسة سارت عليها الهند سنين طويلة.

ومعنى ذلك أن فرض الحماية الجمركية، وكل حماية، أصبح مستحيلا استمراره.. وما فعلت الهند ستفطر نحن أيضا إلى تطبيقه.

وستفطر مصر والعالم العربي إلى إلغاء كل القيود على الواردات.. ومن هنا فإن الإنتاج المحلي المصري والعربي، في حاجة إلى اتفاق وتطوير لأن المنافسة بينه وبين الإنتاج العالمي الذي سيغمر أسواقنا سيكون قويا للغاية.. وسيكون للمستهلك حرا في الاختيار.

وعندما يجرى الوقت الذي يتعين فيه على المستهلك أن يختار فإنه لن يفضل الإنتاج المحلي بدافع القومية بل سيختار الأفضل لمصلحة جيبه حتما



أطباء مصر يخشون

الجات تهدد صحة المواطنين

إذا كنا نذكر هذه الأيام من ارتفاع نفقات العلاج .. وإذا كان نصف الشعب غير قادر على الحصول على العلاج المناسب لحالته المرضية .. وإذا كان مرضى الانفازة وحده يستهلك ربع ميزانية أى أسرة شهرياً .. وإذا كانت أسعار الكشف لدى الأطباء جعلت المواطن يدفع بالشكوى تكيف الحال أثناء تطبيق اتفاقية الجات والتي سوف تزيد أسعار الدواء والعلاج إشتعاً وهو ما قد يوقع المرضى إلى تقديم الموت على الحياة

في أحد ندوات المؤتمر العربي الإفريقي للجراحة الذي عقد بالشهر الثامن الأسبق على المستشفى تأسس من خلال جلسة خاصة الآثار الضارة للجات على صحة المواطن حول هذا الموضوع تحدث الدكتور/ عمر شامين وكيل نقابة الأطباء وقال أننا نواجه في هذه المهنة الطبية أيام ضحية وإثنا سوف نواجه مع تقدم الجات أيام اصعب والتي سوف يعاني منها الطبيب المصري وأيضاً المراهق المصري وإذا لابد أن تخصص لهذه القضية في كثير من التعاون وكثير من العمل الجاد ونحن نتناشأ في المؤتمر ونتناشأ تأثيرها على المجتمع المصري والأفريقي في واقع الأمر نحن نتمسك أن رغم كل الإحتياجات التي أوجبت ومشومنها أننا نريد لدينا فترة سماح وبهذا الكدر في ظل المجتمع إلى مجتمع حر اقتصادياً ورغم كل هذا في اعتقادى أن تطبيق اتفاقية الجات سوف توجد لنا مشكلات حقيقية وخاصة بالقضية للصناعات الدوائية في مصر والمشكلة هنا إن مصانعنا رأس مالها صغير وأن هناك شركات محلية تبتكر الدواء وسوف تحدث هذه لشركات السوق واحدة طويلاً وسوف تقلل سياستها العربية على المستهلك والأطباء الشديء سوف يعاني مجتمعنا العربي والأفريقي من زيادة سعر الدواء ونحن نتناشأ في هذا الموضوع كثيراً والمطربين أن تتعاون كافة الشركات المصرية المنتجة للدواء بشكل فعال وإيجابي والتنسيق فيما بينهم على التناقص القوي في ابتكارات دوائية وطبية أخرى ويتم استثمارها محلياً ويتم وضع هذه الشركات على درجة الأستبان وأن يفسى من تكلفة الدواء وذلك نستطيع أن نتحكم في الأسعار حتى تتناسب مع إمكانيات المواطن المصري .. وقال

أيضاً أننا نلاحظ في الفترة الأخيرة إرتفاع هجيب وبشكل كبير في أسعار الدواء ولا أحد يستطيع أن يراجع هذا الإرتفاع والمشكلة هنا تكمن عندما يتم تنفيذ اتفاقية الجات

أين نحن من ذلك التغيير؟

وهنا يوجد حل وهو التنسيق بشكل جيد حتى يمكن الدخول في منافسة مع هذه الشركات الأخرى كما التقت أنبا بالدكتور/ توفيق سويديا سكرتير عام المؤتمر وأستاذ الجراحة بكلية طب عين شمس وقال : نحن نتناشأ في هذا المؤتمر اتفاقية الجات وبمستوى عالٍ من إرتفاع سعر الدواء مما هو عليه بسيطة إشتعاً على الأقل وأيضاً بالقضية المتعلقة في ملهى الممارسات الجراحية ومن أحد مضاعفات جوية ومحاولات وأيضاً هناك خيرة جراحية تستخدم وتاثير وكل هذا سوف يوقع سعره وبالتالي حل سيحصل المواطن المصري المائى كل هذه التكلفة الباهظة

وتحدث أيضاً الدكتور/ عبد القادر لطيف وقال : إن الدول الغربية تقيم بتجريب المعدات التكنولوجية الحديثة على المصريين قبل الترخيص واستعمالها على الأوربيين وقال أيضاً : إن أسعار هذه المعدات باهظة الثمن وهو ما أدى إلى إرتفاع أسعار الخدمات العلاجية على المواطنين وأصبحت نوعاً من الترف الذى يتحمل كامله المواطن البسيط وأخيراً ختم الدكتور/ مهلاً إسماعيل مدير معهد طب المناطق الحارة فقال : بخصوص الجات ومايعنى ذلك من مشكلات المجتمع المصري يجب أن نلجأ موالف المتفرج وعلينا أن نلجأ زبام المبادرة والقف على معاناة المجتمع ومشاكله الصحية وذلك بوضع خطط مستقبلية بهذا الشأن ووضع خطة أخرى للحد من لتأثيرات الأضرار ■

حنان خير



المصدر: الأهرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٧/٢

رغم قرار الحكومة بفتح باب الاستيراد

وزير الاقتصاد : خسائر متوقعة بسبب تحرير التجارة

السيراميك حاليا ٧٢ دولة من بينها اسبانيا مبيكرة هذه الصناعة. وأوضح غالي أن الضغط على المنتجين بفتح باب الاستيراد يؤدي إلى المنافسة وتطوير نظم الإنتاج وزيادة الانتاجية وبالتالي رفع مستوى معيشة المواطن.

وقال أن المدخوليات الخارجية محلها بشروط ميسرة وأنه يجب التفرغ في القيمة السوقية لها وليس القيمة الاسمية وأنه عند طرح ما يعادل الاحتياطات التقنية الأجنبية منها أو الودائع في البنك المركزي فإن مصر ستكون دائنة بحوالي مليار دولار تقل إلى عدة ملايين بعد خصم المدخوليات الداخلية مطبوعا إلى أن القلق الحقيقي ليس من الدين نفسه لكن من عدم خدمة هذه الديون والتي تصل إلى ٢٣٠ مليار دولار هذا الخلل ما بين ٢ إلى ١ من الناتج المحلي كما أن هذا الخلل يفيد الموازنة العامة كما حدث في باكستان عندما وصلت الديون وفوائدها نسبة ٢٨٠ من حجم الإنتاج العام.

كتب محمد جلال :

دافع الدكتور يوسف بفرس غالي وزير الاقتصاد عن قرار الحكومة برفع الخفض عن استيراد الملابس الجاهزة مع بداية العام مشيرا إلى احتمال وجود خسائر بسبب تحرير التجارة.

وقال أن تحرير التجارة يؤدي إلى المنافسة واستخدام التكنولوجيا وتخفيض تكلفة المنتج وزيادة الإنتاج مما يخدم مصالح القطاع الخاص المنتج والمستهلك معا. مشيرا إلى أن عملية التحرير تجري بحسب دليق وعلى مراحل حتى يمكن للصناعة الوطنية التفاعل مع هذه المتغيرات ومواجهتها.

وأشار خلال الندوة التي عقبتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتوزيع إلى حالة الذعر التي انتابت منتجي السيراميك عندما قررت الحكومة رفع الخفض عن استيراده عام ٩١ إلا أنه بعد فترة قصيرة وبحث ضغط المنافسة الدولية تطورت هذه الصناعة ويبلغ عدد الدول التي تصنع إليها



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١



اتفاقية بشأن المشتريات الحكومية

AGREEMENT ON GOVERNMENT
PROCUREMENT
ACCORD RELATIF AUX MARCHES PUBLICS

هي إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، ويقصد بالمشتريات الحكومية القطاعات السلعية التي تحتكر الدولة للتداول فيها عن طريق الاستيراد، والتي يسمح فقط للقطاع الخاص الوطني بالتعامل في صفقاتها، ويهدف الاتفاقية إلى تطبيق قواعد المنافسة الدولية للفوز بتعاقدات المشتريات الحكومية، وتتضمن مجموعة من القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين والمصنوعين من الأجانب في عطاءات المشتريات الحكومية وعدم قصرها على المنتجين أو المنتجات المحلية فقط، وإنما فتح الباب لجميع الدول على حد سواء.

اتفاقية بشأن إجراءات ترخيص الاستيراد

AGREEMENT ON IMPORT LICENSING PROCEDURES
ACCORD RELATIF AUX PROCEDURES EN MATIERE DE
LICENCES
D. IMPORTATION

هي إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، المتعلقة بإجراءات تراخيص الاستيراد، وتتضمن هذه الاتفاقية بيان الجوانب الإيجابية والسلبية على حد سواء لكل هذه الإجراءات، وتضع الاتفاقية الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات وتنظيم الاتفاقية التزاماً على الدول المنضمة إليها بالتعامل على تبسيط إجراءات إصدار تراخيص الاستيراد وأن يتم ذلك بصورة طبيعية وعادلة بين جميع الدول الأعضاء ويتضمن هذا الاتفاق المواد الاتية:

المادة رقم ١ وهي تتضمن الأحكام العامة. والمادة رقم ٢ وهي تشمل إجراءات الترخيص التلقائي للاستيراد. والمادة رقم ٣ وهي تشمل إجراءات الترخيص غير التلقائي للاستيراد. والمادة رقم ٤ وهي تتضمن المؤسسات والمادة رقم ٥ وهي تتناول الاخطار والمادة رقم ٦ وهي توضح لاسلوب المشاورات ونسوية النزاعات والمادة رقم ٧ وهي تشمل المراجعة. والمادة رقم ٨ وهي تشمل الاحكام الخدمية، والتفتتات، والتشريعات المحلية.

اتفاقية بشأن الفحص قبل الشحن

AGREEMENT ON PRESHIPMENT INSPECTION
ACCORD RELATIF A L'INSPECTION AVANT EXPEDI-
TION



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١

هي إحدى اتفاقيات لجأت ومنظمة التجارة العالمية: ويتضمن هذا الاتفاق تنظيم الأمور الآتية:

المادة رقم ١ - وهي تتضمن المضمول والتماريك على النحو التالي: الفقرة ١ - وهي تشمل نطاق تطبيق الاتفاق والفقرة ٢ - وهي تتناول تعريف المقصود بالعضو. والفقرة ٣ - وهي لتحديد الأنشطة الخاضعة للفحص. والفقرة ٤ - وهي تتناول المقصود بهيئة الفحص قبل الشحن. والمادة رقم (٢) فهي تتضمن التزامات الأعضاء المستخدمين وتشمل الفقرات الآتية: الفقرة ١ - وهي تتناول عدم التمييز. والفقرة ٢ - وهي تتحدث عن المتطلبات الحكومية للفقرة ٣. وهي تتناول موقع الفحص والفقرة ٤ - وهي تتناول المقاييس والفقرة ٥ - وهي تحدد معنى مصطلح الشفافية. والفقرة ٦ - وهي تتناول التأخيرات والفقرة ٩ - تتعرض للتحقيق من الأسرار. والفقرة ١٠ - تنظم إجراءات التظلم أما المادة رقم (٣) فهي تتضمن تحديد للشفافية والفقرة ٣ - تتحدث عن المساعدة الفنية. أما المادة رقم (٤) فهي تشتمل على إجراءات المراجعة المستقلة. والمادة رقم (٥) فهي تعرض للأخطار. أما المادة رقم (٦) فهي تفسر المقصود بالمراجعة. أما المادة رقم (٧) فهي تتحدث عن المشاورات. والمادة رقم (٨) فهي تتعلق بتسوية النزاعات أما المادة رقم (٩) فهي تتناول الأحكام النهائية



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٤

دراسة اقتصادية مصرية تؤكد:

البقاء خارج

الاجات مستحيا

الدكتور إيهاب نديم:

مهمتنا تعظيم الاستفادة من إيجابياتها

وتقليل آثارها السلبية

مميزات على المدى البعيد تضعنا على قدم

المساواة مع الدول المتقدمة



المصدر: الجمهورية

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٤

مع اقتراب تطبيق مصر لاتفاقية «الحات» بنور جبل واسع بين المنتجين والاقتصاديين المصريين حول تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وبالذات تأثيراتها السلبية. ويعلنون ذلك بان الاتفاقية تفرض قيودا على بعض الصادرات كما ان الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى ازدياد عجز الموازنة مما يستوجب زيادة الضرائب أو فرض رسوم جديدة على الأفراد والمشتريات مما يؤثر بدوره على مستوى المعيشة. كما يتوقع هذا البعض ارتفاع أسعار استيراد المواد الغذائية من الدول الصناعية نتيجة الغاء الدعم التدريجي للمنتجين الزراعيين بها ومصر من الدول التي تستورد جزءا كبيرا من غذائها.

المسألة مع كل الدول للتخمة دين أي استثناء في الحقوق لتلبية بمصلحتها التجارية. وهكذا فإن الاتفاقية تملق المصاة لدول الصغرى - في مواجهة الدول القوية - من الضغوط والاهراجات الخارجية. بل إن نظام تسوية النزاعات الذي اقتره المنظمة مؤخرا يكتل الدول الصغيرة لانتقام

حقوقها من الدول الكبرى. ● ثم إن العديد من الالتزامات الواردة على كامل مصر بموجب اتفاقيات ايرجواي الأخيرة تعارض تماما مع تلك التي تستوجبها إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي نمو التصدير الاقتصادي. ولذا فإن الانظمة العظمى من هذه الالتزامات التي يعتبرها البعض أمضا على مصر تم فعلا الأخذ به وإخيليه ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري.

● ان الفرض المصري إستطاع في مبيعات ايرجواي لدول إقليمية الجهات المصنوع مصر على معاملة أفضل وأكثر من باقي الدول العالمية خاصة في مجال التسويات فيما يتعلق بمصعها ومصنعها. والمفروض ان هناك ارتباطا وثيقا بين ارتفاع معدلات التنمية وزيادة القدرة التصديرية وارتفاع القصب النسبي في التجارة العالمية.

للتأثرات متباعدة وهكذا - كما تقبل دراسة - فإن المخرج من هذا النظام يمثل خسارة فادحة لمصر خاصة في ظل الاعتراف الخاص بان دول منظمة التجارة العالمية «الجات» تعامل في ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية.

ويضيف د. ايهاب نديم: وقد يقول البعض ان استنفاد الدولة للتخمة من هذه الاتفاقيات التي كانت هي اصلا يراها طريقا بكثيرة استنفاد الدول العالمية. بل ان الدول التنمية قد تقع اذى بعض الآثار السلبية في لدى المصير على الطرق والاطلاع لايمكن ان نزع بل من هذه الاتفاقيات

والاعتراض الأمم هو تراجع صحوة صمود للتجات المصرية للعامة للتجات المستوردة من الخارج التي يتميز بعضها بكتلة أقل وجودة أفضل مما سيكون له اثره السلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات البطالة.

وجهة نظر أخرى

لكن دراسة طبية إقتصادية حديثة تؤكد انه رغم كل هذه المخاطر فإن خروج مصر من «الجات» يمثل خسارة كبيرة ومؤكدته وانه فيا كانت الآثار السلبية لهذه الاتفاقية فإن كبناء خارجها اخطر.. وان الجدل الحقيقي يجب ان يكون حول كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مزاي الاتفاقية وتقليل الآثار السلبية لأكال درجة ممكنة. الدراسة للتخمة ليهاب عز الدين نديم استاذ الاقتصاد بشجاعة عن شمس والجامعة الأمريكية. ولمازت بجائزة الحسن بحث جامعي لعام ١٩٩٧.

بشرح الدكتور نديم وجهة نظره قائلا: في البداية لابد من طرح عدد من التسايلات هي: ● ان الجبات تضم دول تتعامل في ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية.

● ان ذلك معينا مستعرا من الدول على مختلف مذاهبها وأوضاعها الاقتصادية للانضمام للاتفاقية. وعلى رأس هذه الدول روسيا والصين ومنها بعض الدول العربية مثل للكتلة العربية السورية والأردن والجزائر.

● ان مصر عضو دائم في الجبات حيث انضمت للاتفاقية انضماما مؤقتا عام ١٩٦٥ وأصبحت عضوا دائما في عام ١٩٧٠.

● ان هذه الاتفاقيات تضمنت معاملة مميزة لدول النامية ومنها مصر فيما يتعلق بما يتم على كاهلها من التزامات. وفي نفس الوقت - كما يقول د. ايهاب نديم - فإن هذه الدول تتفق على ضم



المصدر : الجمهورية المصرية

التاريخ : ١٩٩٧/٨/٤

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

مستيرة مصادق

يبحث الاستشارات خاصة فيما يتعلق بشروط الدولة الأولى بالرعاية ومناطق للتجارة الحرة بصحة على إقرار هذا التكتل فطلي مصر للصناعة والاعتماد لأحد الترتيبات الاقتصادية القائمة أو إنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارية حرة مع مجموعة من الدول المجاورة ذات الأبعاد الشاسعة والتي يمكن لتجمعها معا تلاقي الآثار السلبية لاتفاقيات الجات

● لابد من التنبه لأهمية رقابة الدولة على سير التجارة الدولية ولذا للدعوة للتفكير عليها نحو الانسداد والدمع وأشكال الصعوبات المتنامية والمستقرة

● ضرورة الأسراع في الاستفادة من فترات تأجيل الإضرابات بتطوير الهياكل الاقتصادية وتوحيدها للمنافسة

● من الواضح أن دور القطاع الخاص في ظل هذه المتغيرات قد اكتسب أهمية فائقة ووسع على كاهله حاليا ويجب إنشاء لتحقيق مصالح الاقتصاد القومي لذا تظهر أهمية دور الدولة في تقليل المعوقات الداخلية والتشريعية والإدارية والمالية لصالحه وتنمية المخرجات المحلية لتدويره وبمعه وصناعة الطريق للحد من الواردات في البداية ثم التصدير بعد ذلك

● إصلاح هيكل المصارف من خلال إصلاح هيكل الإنتاج بما يتواءم ومتطلبات السوق المحلية والدولية لزيادة معدلات التصدير وخفض معدلات الاستيراد مع التركيز على صادرات الخدمات نظرا لتعاظم أهميتها بشكل متزايد والتي وصل حجمها لـ ٢٢٪ من حجم التجارة العالمي

● توفير شبكة معلومات متكاملة وقوية لدعم المصدين بكافة ما يحتاجونه من بيانات عن الأسواق الخارجية وحركة التجارة الدولية وتجهيزاتها

● التركيز على إنتاج السلع الوسيطة والاستثمارية للتحقق لاحتلال الواردات منها والتي تمثل وصفا ٧٧٪ من جملة الواردات عام ١٩٩٤

● ضرورة تطوير الإنتاج المصري على أساس الجودة الشاملة مساوياه للوجهة للمنتج أو الخلل والالتزام بالاشتراطات والمعايير والشروط المعيارية المتفق عليها ١١١١

ستحقق مصر فائدة كاملة في كل المجالات.. إذ أن فلسفة النظام التجاري الجديد تقوم أصلا على تقديم كل دولة لبعض التنازلات من أجل تحقيق مصالح الجميع.. والآن في أن هذه التنازلات لن تمل خسارة فهي على الأقل تمثل كسبا وإثباتا خالصا.. ولكن الفائدة العامة على المجتمع الدولي سيكون أكبر من مجموع هذا الفائد والأمر متروك في النهاية للمنافسة الحرة

وهكذا فإن الصعوبة الحقيقية المشكلة ليست في إبقاء دلائل النظام الجديد وتعمل التزاماته في الخروج منه وإنما في تحقيق أقصى استفادة ممكنة منه وتقليل أثره السلبية لأقل درجة

الوثائق.. مسودتها

وتقول الدراسة إن اتفاقيات الجات تتضمن إتفاقات دولية تسمح للدول النامية ومنها مصر بتخفيض إجراءات لحماية صناعة محلية معينة أية وزارة منافسة في الواردات المنافسة لها والتي قد تهدد أو تشكل خطرا وتفسروا جسميا بهذه الصعوبات.. وإجازة الاتفاقية لمصر كدولة نامية استمرارية هذه الحماية لفترة تصل من أربع إلى ثمانية سنوات

كما تستخدم مصر في إطار هذا الاتفاق من إعطاء صافراتها من الإجراءات الوقائية ضدها حتى كانت لتجاوز ٢٢٪ من الواردات التي تتخذ إجراءات الواردات الصحية

وتتحدث الدراسة أيضا عن إتفاق الدعم والتعويض الوارد ضمن إتفاقيات الجات ويقضي بأنه طالما أن متوسط نصيب الفرد في المجتمع من الناتج المحلي الإجمالي لا يجاوز ألف دولار سنويا فلا يجوز إتخاذ أية إجراءات تعويضية مثل الرسوم الإضافية من جانب الدولة المستوردة في مواجهة المصارف المصرية

وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي تتضمنها الاتفاقيات فإن التزامات مصر في هذا المجال تتمتع بالتأجيل لفترة خمس سنوات بالنسبة لحقوق المؤلف وبإيرتبط به من حقوق وعشر سنوات بالنسبة لبراءات الاختراع

وبالنسبة لبراءات الاختراع الكيميائية في الأدوية أو الأدوية الأساسية وعندما ٣٧٥ دواء طبقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية ستتمتع جميعها مع نهاية مدة العشرين سنوات.. من ذلك العلم ومن ثم فلا يوجد أي التزام بمنحها براءة اختراع

تعزيز المنافسة.. كيف

ويعد شرح المزايا والالتزامات التي ترتب على الاتفاقية بالنسبة لمصر بحث الباحث عن كيفية الاستفادة القصوى من إتفاقيات الجات وتقليل سلبياتها عليها بالتصميم حد ممكن.. وفي ذلك يروى ثمانية توصيات

● الأولى : أنه طالما أن النظام التجاري الجديد قد أعد بترتيبات التجارة الاقتصادية وسمح لها



المصدر: الأخبــــــــار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٩

مدير هيئة المعونة الأمريكية:

مصر وضعت الأساس القوي للقرن القادم انخفاض في معدلات الفقر والبطالة

كتب عصام حشيش:

اشاد جون ويسلي مدير هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة بالتطورات الإيجابية التي حققها الاقتصاد المصري خلال فترة الإصلاح. وقال ان مصر وضعت الأساس القوي لمرحلة جديدة من الإداء سوف تظهر فيها نتائج جديدة البنية الأساسية للاقتصاد القوي. وقال جون ويسلي ان العديد من التحديات مازالت تواجه القطاع الخاص رغم المؤشرات الايجابية لادائه. مشيراً الى ان الدول في المنافسة الدولية وتطبيق اتفاق الجات يحتم اجراء المزيد من الخطوات لدور وفعالية القطاع الخاص في التنمية. وذكر المسئول الأمريكي ان معدلات الفقر قد تناقصت وفقا لتقارير البنك الدولي لاقبل من ٢٥٪ من تعداد السكان. كما انخفضت نسبة الزيادة السكانية من ٣٪ الى ١٪ وانخفضت معها نسبة البطالة وتوقع ان تنخفض بدرجة اكبر خلال السنوات العشر القادمة. واثاد ويسلي بانجاح الجانب للاستثمار وبالخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال وقال ان معدلات التنمية سترتفع خلال المرحلة القادمة الى ٥٪ مبنياً الى التزام الحكومة بتنفيذ برامج مدروسة حتى عام ٢٠١٧.



المصدر: -العالم اليوم-

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٢

الاتفاقية الدولية فجرت التصارب بين اصحاب المصالح

«الحات» تشمل الصراع بين الملابس والنسيج

دراسة تقترح جدولا زمنيا لعودة الاستيراد
ومذكرة للجنزورى تطالب بمهلة جديدة لرفع الحظر عن الأقمشة

□ كتبت - جيهان الصاوى:

رغم اقتراب تنفيذ المرحلة الجديدة لاتفاقية «الجات» فى أول عام 1998 القادم، والتي تشمل رفع الحظر بنسبة 17% عن دخول النسيج إلى السوق المصرية فى إطار خطة تحرير تجارة النسيج والتكامل عام 2005 - إلا أن منتشى الملابس الجاهزة واصحاب مصانع الغزل والنسيج لم يحسموا خلافاتهم، وتحول الجدل بينهم إلى سراع بينما اصبحت «الجات» على الأبواب!

وفى مذكرة عاجلة رفعتها غرفة المصناعات النسيجية باتحاد المصناعات إلى الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء وبإسناد أهدتها الجمعية المصرية لمتشى النسيج والملابس الجاهزة، حدد الجانبان التخفيضات والمصالح التي تتعرض لها المصناعات النسيجية والتوصيات اللازمة لانقاذ هذه المصناعات الحيوية وتدعيم وتنمية لروضاتها فى الاسواق الداخلية والخارجية.

وأتفق الجانبان على أن المنتجات النسيجية المصرية تعاني من ضعف موقفها التنافسي أمام الإنتاج الأجنبي، إلا أنها تختلف فى أولويات وسائل علاج هذا الضعف .. وخصوصا فى قضية الإبقاء على حظر التزويرات أو السماح بالاستيراد ولطهرت نتائج الدراسات التصارب العميق بين مصالح منتشى الملابس الجاهزة من جانب، ومصالح اصحاب مصانع الغزل والنسيج من الجانب الأخر.

وكانت الجمعية المصرية لمتشى للنسيج والملابس الجاهزة «مناشج» قد كلفت المركز الاستشارى للتسويق والإدارة باعداد دراسة حول هذا الموضوع ولوحت الدراسة التى اشرف على اعدادها الدكتور حسن الجوان رئيس المركز الاستشارى، برفع الحظر عن استيراد الأقمشة والملابس الجاهزة واخضاعها للتربية الجمركية المقترحة وفق جدول زمنى.

ويضمن الجدول الزمنى المقترح رفع الحظر فوراً من

النسيج المصنعة من الألياف الطبيعية والصناعية والخطة عند النسيج التقنية الخالصة التي يرفع الحظر عنها بعد عام على أن يبدأ رفع الحظر عن الملابس الجاهزة المصنعة من الألياف الصناعية والطبيعية والخطة بعد عام من بدء رفع الحظر على النسيج ومع بداية العام الثالث من تاريخ رفع الحظر، يتم رفع الحظر عن الملابس التقنية الخالصة.

كما حددت الدراسة ميلا متبرجا للتربية الجمركية على القامات والزلزل والنسيج والملابس الجاهزة، منذ بدء رفع الحظر حتى بداية عام 2005 وتشرح الدراسة أن ترفع الدولة عبء ضريبة لبيعات عن كامل الآلات

المتقدمة فى قطاع الغزل والنسيج، والتي تقدر بحوالى 20,8% من اجمالى حصة الماركات وضريبة المبيعات، وتوصى الدراسة أيضاً بضرورة احكام الرقابة على مصانع التصدير عن طريق فرض الرسوم الجمركية على واردات بوزميد من الأقمشة والملابس الجاهزة.

من جهة أخرى اقترحت مذكرة غرفة المصناعات النسيجية، خطة لاستخدام أكثر من بديل بما يكفل فى النهاية تأجيل الولة بالالتزام نحو تحرير النسيج بالتكامل فى أول عام 1998 وتتضمن الخطة الولة الجزئى بتحرير بعض الاصناف التي يسمع فعلا باستيرادها أو التي لا يوجد منها إنتاج محلى .. على أن يتم وضع خطة للتشرك التلومعاس بين أهم الدول الأعضاء فى اتفاقية «الجات» بما يكفل عدم التقدم بشركى ضد مصر.

وتقترح المذكرة أن يواكب الولة الجديدة، وضع برنامج متكامل لتربية المصناعات النسيجية لمواجهة المنافسة الخارجية على تحرير تجارة النسيج ويتكرر البرنامج المقترح على العناصر التالية:



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٤

- تأهيل صناعة التسيج بصفة عامة، والتركيز على الوحدات المتوسطة والصغيرة.. على ألا تتجاوز مدة التأهيل أربع سنوات.
- قيام وزارة المالية بدراسة للقرضات الخاصة باعفاء السلع الاستثمارية من الرسوم الجمركية وخريبة المبيعات.
- ضرورة وجود جهاز خاص بالتسوجات، على أن يتم وضع برامج تدريبية للمعاملين على فحص التسوجات.
- وضع القواعد الاستثمارية، لمنع استيراد الاستوكات، والفضلات الواسم من للتسوجات، مع انخفاض التسوجات للرعاية النوعية على التوابات وتوليد العامل اللازمة لذلك.
- تمهيق المناقصة المادلة بين الصناعة المحلية والمستوردة، بإلغاء أية إعانات جمركية تتمتع بها أي جهة بما في ذلك بورسعيد.
وكانت نتائج دراسة الجمعية المصرية لتجسج التسوجات والملايس الجاهزة، قد توصلت إلى أن رفع الحظر عن استيراد الاقمشة يتيح ظروفها الخلل للإنتاج والتسويق بالخلييا وخارجيا كما توصلت الدراسة إلى أن رفع الحظر عن استيراد الاقمشة مع وجود حماية جمركية مناسبة للإنتاج المحلي لن يؤثر على صادرات مصر من للتسوجات القطنية إلى دول أوروبا التي تمثل السوق الأساسي لها، ولا يؤثر أيضا على التصدير السوقي للإنتاج المصري في السوق المحلي.



المصدر: **«العالم اليوم»**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/١١

العالم سوق مفتوح تنظمه آلياته الثلاث

عودة آدم سميث تحت عباءة «الجات»



مدحت
السيوني

عدم التوقيع على هذا النظام الجمركي إلا أنه رفض هذه التسمية أو التحذير ووقع القرار الذي ترتب عليه انهيار التجارة الدولية.. حيث قامت الدول الأخرى بالرد على الأجراء الأمريكي بفرض تعريفات جمركية مضادة. إلا أن دعاة الحماية يبررونها بأنها ضرورية للرد على الممارسات التجارية غير العادلة والتي يرتكبها الكثير من الدول وإنما أيضاً ملجئة في مواجهة الالتزامات الاقتصادية ولها دور أيضاً في معالجة مشكلة البطالة وتفاوت أسعار الصرف والعجز التجاري.

ومن ذلك فلقد أثبت تاريخ التجارة الدولية عدم نجاح تدابير الحماية في الوصول إلى انتعاش اقتصادي أو مواجهة المشكلات الاقتصادية.

ولقد حاولت منظمة التجارة العالمية منذ عام 1947 أن تحصل على تعيير للتجارة الدولية وتحقيق مصلحتها وصولاً إلى عالم تتدفق فيه التجارة بين دول العالم بكل الحرية خاصة بعد التطورات التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة والتكثيف في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وانتهاء العالم إلى ما يعرف بنظام الاقتصاد الكلي والذي يصبح فيه العالم سوقاً واحداً مفتوحاً يحكمه الميكانيزم الخاص بآلياته الثلاث العرض والطلب والنافسة أي ما نأيد به آدم سميث من قبل.

إلا أن محاولات المنظمة واجهت في

يبدو أن الشعار الذي أطلقه آدم سميث أبو الاقتصاد منذ قرنين في كتابة القيم ثورة الشعوب «الأمم» دعى السوق وشأنها شأن من جديد ليصبح المبدأ الاقتصادي والمركز الأساسي الذي تقوم عليه اتفاقية «الجات» والتي ستحكم العالم خلال المرحلة القادمة.

وكان رأي سميث أن جهاز السوق ينظم نفسه ذاتياً عن طريق أضلاعه الثلاثة العرض والطلب والمنافسة وأن أي تدخل في تلك الأضلاع الثلاثة يؤدي إلى انعكاسات سلبية على المستهلك.. خاصة أن السوق حساس وموجه كله لخدمة المستهلك والمفتوح معاً.

وسميث يعلن امتراضه المصريح ضد أي تدخل حكومي في ميكانيزم السوق فهو ضد فرض أي قيود على الواردات أو منح إعفاءات على الصادرات وضد قوانين الحماية.

إلا أن نظرية آدم سميث لم تستمر طويلاً بل حدثت تحفلات عديدة من جانب الدول الرأسمالية من باب التدابير الحماية بالرغم من معارضة العديد من خبراء الاقتصاد.

ولعل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1930 وقبل أن يوقع الرئيس الأمريكي على نظام التعريف الجمركية التي شاعفت الرسم على الواردات ويهدد أن أرسل أكثر من ألف اقتصادي أمريكي برسالة يحثونه فيها على استخدام سلطته في

البنية صمومات عديدة أدت إلى تعثرها في الوصول إلى أهدافها وكانت أهم المشكلات التي واجهتها عدم دخول دول العالم كلها تحت مظلتها واختراق دول عديدة لقواعدها ونظمها ولكن جاء توقيع الوثيقة النهائية لجلسة المفاوضات التجارية التي عرفت باسم «مجموعة أورو-جساي 7 سنوات مفاوضات» في 15 أبريل عام 1994 بمثابة الإعلان الرسمي والفعل للوجود منظمة التجارة العالمية والتي وضعت نصبوها موضع التنفيذ اعتباراً من يناير 1995.

والذي يؤكد نجاح منظمة التجارة العالمية في تحقيق الرغبات والفعل للوجود اعضائها 131 دولة بالإضافة إلى 30 دولة تجري حالياً مفاوضات لاستكمال انضمامها ويمثل ذلك أكثر من 95٪ من حجم التجارة العالمية. وهذا أيضاً ما يؤكده الخبراء بأن كل دول العالم ستدخل تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ولن تستطيع أي دولة مهما كبر حجمها أو صغر أن تظل



المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: **١٤/١١/١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خارج هذه المنظمة ويطلقون على ذلك أن دولة مثل الصين الشعبية بكل ما تملكه من ثقل سكاني واقتصادي وعسكري وسياسي تسعى جاهدا لاستكمال انضمامها إلى المنظمة كما أن معظم الدول الاشتراكية سابقا في شرق أوروبا والشرق تكتفي بتطبيق بنفها. والمنظمة الاشتراكية - بول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي أصبحت اعضاء أو في طريقها لاستكمال عضويتها.

ومنظمة التجارة العالمية التي قبل عنها أنها ستحكم العالم في المرحلة المقبلة ترتكز على 3 مصادر أساسية الأولى أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والخاصة بالاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة مفاوضات أورجواي والثالثة الاتفاقيات التي خرجت من جولة مفاوضات طوكيو 1973 - 1979.

ولقد صاغت المنظمة عددا من المبادئ الأساسية لتنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ومسؤولا إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تحرير التجارة العالمية ومن أهم هذه المبادئ تطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية بما يعنى أن أي ميزة تفضيلية تقدمها إحدى الدول الأعضاء لدولة أخرى عضو أو غير عضو في منظمة التجارة العالمية تسرى تلقائيا على كل الدول الأعضاء وينطبق ذلك على الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية وأي مزايا تجارية

أخرى وعليه فإن تطبيق هذا الشرط يخلق عدم التمييز بين دولة وأخرى في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات. والمبدأ الثاني هو أن يكون الأسلوب الوحيد الذي تطبقه الدولة لحماية منتجاتها الوطنية صناعية أو زراعية من الرسوم الجمركية مع الالتزام إلى ربط الرسوم وتخفيضها إلى حدودها الدنيا وعليه يحظر فرض القيود الكمية وجميع القيود غير الجمركية بما يحقق المنافسة العادلة وغير الضارة بين الدول الأعضاء.

وهناك مبادئ أخرى مثل استخدام أدوات مكافحة الإغراق والدعم بتوليد اساليب للرسوم التعريفية والاجراءات الوقائية بما يكفل للدولة المتضررة ايجاد اجراءات مضادة للسلع التي تفرق اسواقها أو السلع المدعومة بالإضافة إلى تحقيق الشفافية بين الدول الأعضاء عن طريق تجميع معلومات المنظمة لجميع المعلومات بما في ذلك التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية. كما أن منظمة التجارة العالمية لم يقتصر نشاطها على التجارة فقط بل امتد نطاقها إلى مجالات عديدة منها التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والبيئية والاستثمار وكل الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بالتجارة بطريقة أو بآخر. كل هذا يؤكد صدق المقولة القاطنة أن العاجات ستحكم العالم وستستهي سيطرة صندوق النقد والبنك الدوليين.



المصدر: المصباح

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٣

مكمنة منظمة التجارة العالمية تؤيد اليابان ضد أمريكا

نيويورك - وكالات الأنباء
أصدرت منظمة التجارة العالمية حكماً تاريخياً في النزاع القائم بين أمريكا واليابان بشأن ادعاء واشنطن بأن اليابان تميز بصورة غير منصفة سوق الإبريق الفوتوغرافية لديها على حساب شركة استيمان كوداك الأمريكية حيث جاء الحكم مؤيداً لادعاء اليابان المدافع عن شركة «فوجي» المنافسة لشركة كوداك
اعتبر المحللون الأمريكيون هذا الحكم بمثابة فشل محرج لإدارة الرئيس كلينتون التي صورت النزاع على أنه تحد للقوانين المتكسبة التجارية كوداك العالمية
والسؤال الآن الذي تطرحه الأحداث هو ماذا صاماً إن تفعل الإدارة الأمريكية ؟
هل تبالغ الإمانة التي تسببت فيها للنسبة ؟
تقدم بفرض عقوبات على اليابان بمعرفيتها حتى لا تدعو ضعيفة في حماية شركاتها ؟
أغلب الظن أنها ستتبع الإمانة لأنها بفرصها عقوبات ضد اليابان تكون لها خالفت القوانين التي تزعم أنها حريصة على تطبيقها في مجال التجارة الحرة على مستوى العالم !!



المصدر :- العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٣

في توقعات للاكتئاب

الصادرات المصرية «تجنى ثمار» التحرر الاقتصادي في شرق أوروبا

تنافسية في الأسواق العالمية. وأشجار إلى أن درجة نجاح الدول النامية في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلية وما يتبعها من

تصدير لأسواقها خلال الفترة الماضية جاءت مقارنًا فعلي سبيل المثال لفران النمو في حجم الصادرات ومحاولات التمويل لإعادة هيكلة الخصائص هذه الدول ما زالت تشير بسرعة أيضا من كل التقديرات والتوقعات الأولية.

وأضاف التقرير أن درجة التقدم في بناء صناعات موجهة خصيصا للتصدير قد ثبت أنها في غاية الصعوبة وتحتاج إلى وقت طويل وعدم دوى كبير حتى يمكن أن تحقق نتائج ملموسة في قطاعات الإنتاج والتجارة والاستثمار خاصة في الدول ذات

الدخل المتوسط والمنخفض. وأوضح أنه بغضبة النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة فإنه على الرغم من الجهود والمحاولات المستمرة لإعادة هيكلة أسواق الصادرات الجغرافية للدول النامية إلا أن أسواق الدول المتقدمة ما زالت في مقدمة الاهتمام أمام منتجات الدول النامية حيث تمثل أسواق الدول المتقدمة حوالي 60٪ من أسواق الدول النامية مجتمعة وتزيد هذه النسبة إلى حوالي 70٪ بالنسبة

وأوضح أن عمليات التحول إلى الاقتصاد الحر في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق تم تود إلى درجة النمو المتوقع خاصة في قطاعات التجارة الخارجية والاستثمار وحتى في دول جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا والمجر وبولندا والتي حققت نجاحا ملحوظا في إعادة توجيه أنشطة التجارة الخارجية والاستثمار بها. فإن القيمة الحقيقية لصادراتها تتناقص منذ عام 1988 ولمل ميزة الوحيدة في هذا الشأن أن هذه الدول استطاعت تغيير الهيكل الجغرافي لصادراتها حيث زالت هذه الصادرات إلى دول العالم المتقدم.

وأشار التقرير إلى أن هذه الدول وخاصة دول الاتحاد السوفييتي السابق تعاني حاليا من الآثار السلبية لقطاع التجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالإنتاج والمعالجة وهناك العديد من

العوائق التجارية التي تواجهها صادرات هذه الدول خاصة في أسواق الدول المتقدمة التي بدأت في تطبيق مجموعة من هذه العوائق أمام الصادرات التي أخذت تنمو بشكل واسع. ونبه التقرير إلى أن عمليات التحديث والتحول في العمليات الإنتاجية في هذه الدول ما زالت في بدايتها وسوف يحتاج الأمر مزيد من الجهد حتى تصبح لصادرات هذه الدول قدرة

١٦ كتب - أسامة سليمان : كشف تقرير اقتصادي عن أن الصادرات المصرية وصادرات الدول النامية عموما لن تواجه مشكلة في أسواق وسط وشرق أوروبا من جراء عمليات التحول الاقتصادي التي تعيشها تلك الدول صوب الأخذ بالآليات السوقية وتبني مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الحر.

وأوضح التقرير الصادر عن مجلس التجارة والتنمية في الانتكاد أنه على المدى المتوسط وطويل الأجل فإن أسواق تلك الدول سوف تمثل فرصا تجارية مهمة أمام الصادرات المصرية وصادرات الدول النامية وذلك بعد انتهاء هذه الدول من بناء القاعدة الهيكلية اللازمة للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لها.

وطالب التقرير الدول المتقدمة بتبني سياسات أكثر تحمرا فيما يتعلق بفتح أسواقها أمام كل الصادرات لهذه الدول القائمة مع ضرورة أن يكون هناك ضمان واستقرار في القواعد الخاصة بالتجارة الدولية حتى يمكن للدول النامية رسم سياساتها المختلفة خاصة طويلة الأجل منها دون الحاجة إلى تعديلها من آن لآخر.

وشدد التقرير على أهمية قيام التجمعات الاقتصادية والتجارية الإقليمية المختلفة التي تضم الدول النامية مشيرا إلى أن ذلك يمثل تحديا وفرصة أمام الدول النامية في آن واحد.



المصدر: **العالم اليوم**

للتنمية والتنمية البشرية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٣

لصافرات دول أمريكا اللاتينية
وتقرب هذه النسبة إلى ما يقرب
من 80 في حالة مساوات

الدول الأفريقية.

وطالب التقرير المجتمع الدولي
بالاستمرار في دعم برامج
الإصلاح الاقتصادي عن طريق
تقديم للمونات المالية والمساعدات
الفنية للتغلب على الصعاب
الخاصة بتأحيي الطلب من جانب
والآثار الاجتماعية لبرامج
الإصلاح الاقتصادي من جانب
آخر.

وركز على ضرورة الالتزام
بقرارات الأمم المتحدة بشأن تمهيد
الدول للتنمية والتنظيمات
الاقتصادية الدولية بأن الموارد
التي سوف يتم تخصيصها للدول
التي تمر اقتصادياتها بمرحلة
التحول إلى السوق الحر أن تؤثر
أو تخفف من قيمة مساعدات
التنمية التي تقدمها هذه الدول أو
لتنظيمات إلى الدول النامية بصفة
عامة والدول الأقل نمواً بصفة
خاصة.

وركز التقرير على ضرورة
توفير التمويل اللازم للتجارة
البيئية بين الدول النامية والدول
التي تمر اقتصادياتها بمرحلة
التحول وذلك بمشاركة أكثر
فاعلية وإيجابية من بنوك التنمية
المختلفة مثل البنك الدولي للإنشاء
والتعمير والبنك الأوروبي
للإنشاء والتميز والبنك الأفريقي
للتنمية.

وطالب بدراسة إمكانية تقديم
التمويل الدولي لإنشاء مشروعات
مشتبكة بين الدول التي تمر
اقتصادياتها بمرحلة التحول
والدول النامية.

وأشار إلى أهمية تقديم
تسهيلات ائتمانية مخففة لتحيي
واستخدام الخبرات الفنية
للتوافرة في الدول التي تمر
اقتصادياتها بمرحلة التحول في
إنعاش وإعادة تدعيم التعاون بين
هذه الدول والدول النامية.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١٤

للتشر والخدمات الصدففة والمعلومات

..ورجولف؁ يؤكدا استعداد مصر لتنفيذ الاتفاقفة

الاففففة بممارسة الففمات فف مصر
ورفع مساففة فففراف الاففف فف
لففف للشرفة الف اففر من ١٩٪
وافلل فوفر أن الففف لففوف مصر
عام ٩٠؁ كما مصر الففف الففف
لففف فففف اففف الففف
وففر ففف الففف الففف
فوفر فف الففف الففف
بالاففف فف الففف
واففف الففف فف اففف
لففف مصر فف ففف ففف
ففف ففف ففف ففف
ففف ففف ففف ففف
ففف ففف ففف ففف

كفب - ففوف الشافلف؁
كف ففف اففف ففف ففف
الففف؁ أن مصر واففف الففف
ففف ففف ففف ففف ففف
الففف ففف ففف ففف ففف
ففف ففف ففف ففف ففف
ففف ففف ففف ففف ففف
الففف؁ ففف ففف ففف



المصدر: المساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/١٩/١٩٩٧

The Times

تايمز

مقدمة

حكم محكمة متعلقة التجارة العالمية الذي أيد موقف اليابان في نزاعها الجويل مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اعداد واشنطن وإن اليابان تدمي بصورة غير متوقعة سوطها للاتزام القانونيها على حساب شركة ايسنجان كوكاي الأمريكية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بما يشبه العدمه فقد ايد حكم محكمة منظمة التجارة العالمية موقف اليابان فبيدا ثاما وموقف شركة اروجي لصناعة الاطلام اليابسة لشركة كوكاي واعتر الاعطون الأمريكيين هذا الحكم بمثابة فشل محرج لادارة الرئيس كينتن كتي صورت النزاع على انه تحد لا اعشرت مشكلة مع النظام الاقتصادي الياباني كما راعه حكم للمحكمة اذارة كاتنتين بمشكلة مجلسه سويسيا وهي ما اذا كانت الاذارة سول تعالجب اليابان بفرش عقوبات الاقتصادية لمساعدة كوكاي في معارسة افعالها في اليابان فالمستولون الذين يزادون شركة كوكاي يرون ان عدم اتخاذ اجراء يمكن ان يعطي الشركة بشفة الولايات المتحدة في الوقت الذي تشكر فيه شركات أمريكية اخرى من عدم القدرة على اتخاذ اي السورق للخلي للاتي لتستخم اقتصاد في العالم ومع ذلك لمن شأن اتخاذ اي لبراه من جانب واحد ان يؤخر في زيادة تعمير العلاقات التجارية الأمريكية - اليابانية الى جانب انه سول يتكلف من طاق الولايات المتحدة الأمريكية ان واشنطن ولغت على ان تستزم باحكام محكمة منظمة التجارة العالمية التي تامت الولايات المتحدة بنزير اساسي من لول لشاهايا عدما شراكات ١٦٨ دولة في انشاء المنظمة قبل ا سنوات.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١٥

الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية

• الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية ، موضوع المؤتمر الذي ينظمه مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق - جامعة عين شمس ، وبدأت أعماله أمس وتستمر حتى مساء اليوم .
صرح بذلك الدكتور أحمد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ورئيس المؤتمر ، وأضاف
أن جلسات اليوم الأول للمؤتمر شملت لحة عن اتفاقات التجارة العالمية وموقف مصر منها وكيفية تنفيذ إلى الأسواق واتفاقات التجارة في المنسوجات والملابس ، وفي السلع الزراعية ، ومكافحة الإغراق ، ودعم الصادرات ، والوقاية من أضرار الواردات ، وبنو جهاز مكافحة الدعم والإغراق في مصر .
وتشمل موضوعات جلسات اليوم مناقشة اتفاق التجارة في الخدمات ، والالتزامات والقيود والتعهدات المحددة في الخدمات المالية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشمل حماية حقوق النسخ ، وحماية حق المؤلف ، وحماية صناعة السينما ، وحماية براءات الاختراع (صناعة النواء) ، بجانب مناقشة تسوية المنازعات خصوصا في اتفاق مكافحة الإغراق ، والجوانب الإجرائية والتطبيقية لتسوية المنازعات ، وموضوعات التفاوض الجديدة الخاصة بالتجارة والبيئة ، والتجارة ومعايير العمل والإستثمار .



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



عمال الغزل والنسيج

ممثلو أكثر من نصف مليون عامل بقطاع الغزل والنسيج طالبوا في ختام جمعيتهم العمومية بدعم اتحادات المساهمين بالشركات المطروحة للبيع ووضع التيسيرات التي تمكن العاملين من الحصول على نسبة الـ ١٠٪ من الأسهم كحد أدنى حتى يظل العمال مملوون بمجلس إدارة الشركة وضرورة الالتزام بما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٢٠٣ لسنة ٩١، وسرعة تطبيق المعاش المبكر الاختياري للعاملين بالشركات المتعثرة على أن يواكب ذلك سرعة إعادة الهيكلة المالية وإصلاح الهياكل التمويلية وحسم قضية الديون التاريخية حتى يمكن تشغيل الشركات تشغيلًا اقتصاديًا.

كما طالبت الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج برئاسة السيد راشد بضرورة استمرار فترة السماح الممنوحة لصناعة الغزل والنسيج في اتفاقية «الجات» حتى تتمكن الشركات من توفيق أوضاعها المالية والتقنية وحتى يتم تصحيح مسار للشركات اقتصاديًا لتستطيع المنافسة المتكافئة في ظل هذه الاتفاقية.

**استمرار فترة
السماح الممنوحة
في اتفاقية
«الجات»**



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/١٠/١٩٩٧

وعمال الاتصالات:

زيادة منحة الولاء والانتماء إلى ١٠٠ شهر

طالب عمال الاتصالات في ختام جمعيتهم العمومية برئاسة فرغلي بكرى أحمد بالعمل على زيادة منحة الولاء والانتماء إلى ١٠٠ شهر وصرفها على مرتب آخر شهر وإعادة النظر في لائحة نظام العاملين بالهيئة وتعديل اللائحة المالية لصرف نسبة ١٠٠٪ من اجمالي الفائض ارباحا لجميع العاملين وتوجيه بدل الوجبة الغذائية التي تصرف للعاملين لتكون ١٥٠ قرشا يوميا، وصرف الحوافز بنسبة ٤٠٪ كحد أدنى تحقيقا للعدالة وحتى لا يضار صغار العاملين واعطاء اولوية لتعيين أبناء العاملين عند توافر شروط شغل الوظائف عليهم حتى يتحقق الولاء والانتماء للهيئة.

تبادل الوفود والوفدات

بين عمال النقل البري بمصر والكويت

زار القاهرة مؤخرا وفد النقابة العامة للعاملين بوزارة المواصلات الكويتية برئاسة بدر حمد النجدي لبحث سبل ووسائل تطوير العلاقات مع نقابة النقل البري بما يخدم مصالح وأهداف العاملين بهما. منير بدر شتا رئيس نقابة النقل البري صرح بأن الجانبين أكدا في ختام مباحثتهما على تبادل الزيارات والوفود تعميقا لآواصر الأخوة على مستوى القيادات والقواعد العمالية، والاستفادة من الدورات الثقافية بين البلدين وتبادل الوثائق النقابية والخبرات وزيادة المعلومات.

كما أكد الجانبان ضرورة تعزيز وحدة الحركة النقابية العمالية بقيادة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وتنشيط عمل الاتحادات المهنية العربية والنقابات العامة لتبقى الطبقة العاملة العربية كما كانت يوما قوة دعم لأمنها العربية في مواجهة الاخطار والتحديات، ودعم وتأييد الحريات النقابية.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ١٥/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعمال المناجم يطالبون

مواجهة آليات

السوق الحرة

أكدت الجمعية العمومية للعاملين بصناعة المناجم والمهاجر في ختام أعمالها برئاسة فؤاد دراهم ضرورة استمرار سريان قانون تشغيل العاملين بالقطاع من خلال نصوص مشروع قانون العمل الموحد باعتباره قد حول المناطق الصحراوية من مناطق طرد إلى مناطق جذب للسكان واستمرار تحمل الحكومة الأعباء المالية لهذا القانون تنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك في هذا الشأن. ودعت الجمعية العمومية لخلق كيانات اقتصادية إقليمية سواء عربية أو أفريقية أو آسيوية لمواجهة آليات السوق الحرة والتعامل على اتفاقية حرية التجارة العالمية. كما طالب باستمرار التطبيق المصري لتصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق الهيكلة المالية والفنية بالمرحلة الهادئة والتعامل العادل لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، واستكمال إجراءات الحكومة للتصديق على الاتفاقيات والتوصية الدولية الصادرة من مؤتمر العمل الدولي رقم ٨٢ في يونيو ٩٥ والخاصة بالصحة والسلامة المهنية لعمال المناجم والمهاجر تمهيدا لإصدار القوانين والقرارات الخاصة بها.

مجلس منظمة العمل العربية يقر:

١٧٦ مشروعاً للقصور في التشغيل

وتطوير المؤسسات القطرية

وافق مجلس إدارة منظمة العمل العربية في اجتماعه الأسبوعي الماضي بالقاهرة على مشروع خطة المنظمة لعامي ١٩٩٩/٢٠٠٠ بتنفيذ ١٧٦ مشروعاً تهدف إلى تعزيز ودعم وتطوير المؤسسات القطرية والقومية التي تعنى بشئون العمل والعمال في الدول العربية، ومعالجة القصور في التشغيل وتحديد مشاكله من خلال العناية بظروف تشغيل الشباب والمرأة وحملة المؤهلات الدراسية وتحديد ملامح وواقع التشغيل في الدول العربية، وتوجيه مزيد من الاهتمام بأوضاع العمال المنكبلين والمهاجرين، ودعم وتطوير التدريب المهني لتحقيق التلازم مع احتياجات سوق العمل، والسعي لتطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية في الدول العربية وتوسيع قاعدة شمولها للشرائح الاجتماعية غير المشمولة بها حتى الآن، ومواكبة حركة التغير في الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول العربية التي تسعى إلى تعديل هياكلها والسعي لوضع تقنية للقواعد الصحية والسلامة المهنية وتعميق التعاون العربي في هذا المجال.

وصرح بكر محمد رسول المدير العام للمنظمة بأن المجلس وافق على أن يتضمن جدول أعمال مؤتمر العربي لعام ١٩٩٩ موضوع السوق العربية المتحركة كضرورة وليست اختياراً إضافة إلى بحث قضية تنمية الموارد البشرية في مجال البطالة. وأعرب المجلس عن اعتزازه وتقديره للسيد أحمد العماد وزير القوى العاملة والهجرة لرئاسة اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية. وطلب المجلس باستمرار التشاور مع منظمة العمل الدولية لعقد جلسة الخاصة بمؤتمر العمل الدولي للندوة في أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي الذي سيعقد في جنيف في يونيو المقبل.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اتفاقية بشأن الوقاية

AGREEMENT ON SAFEGUARDS
ACCORD RELATIF AUX ASUVEGARDES

هى إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية : وهى تدور حول تدابير الوقاية الوطنية للمنتجات من منافسة منتجات الدول الأفضل منها فى الإنتاج وتتضمن المادة الأولى من هذا الاتفاق الأحكام العامة وتتناول المادة الثانية شروط تطبيق اتفاق بشأن الوقاية . والمادة رقم (٣) تشمل على التحقيق. والمادة رقم (٤) فهى تشمل على تحديد الضرر الخطير أو التهديد بوقوعه. والمادة رقم (٥) تتضمن تطبيق تدابير الوقاية والمادة رقم (٦) تتناول تدابير الضمانات المؤقتة والمادة رقم (٧) تتناول مدة التدابير المؤقتة وإعادة النظر فيها. . (ما المادة رقم (٨) فهى تعرض مستوى النزاعات والالتزامات الأخرى. والمادة رقم (٩) تتضمن الاعضاء من البلدان النامية . أما المادة رقم (١٠) فهى تتناول التدابير السابقة بموجب المادة التاسعة عشر. والمادة رقم (١١) تعرض للحظر وإلغاء تدابير معينة. أما المادة رقم (١٢) فهى تتناول الأخطار والتشاور. والمادة رقم (١٣) تشمل على المراقبة. أما المادة رقم (١٤) وهى تعمل على تسوية المنازعات.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

AGREEMENT ON TRADE-RELATED ASPECTS OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS- TRIPS -
ACCORD RELATIF AUX ASPECTS DES DROITS DE E INTELLECTUELLE QUI TOUCHENT+ET+PROPRI AU COMMERCE

هى إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. ويعد اتفاق الملكية من أبرز اتفاقيات جولة أوروغواى حيث يضم ٧٣ مائة عاملة تضم فى جانب مجموعة منها مجموعة من الأحكام العامة والمبادئ



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١٥

الأساسية لعل أبرزها ما تضمنته المادة الأولى من إشارة إلى استناد هذه الاتفاقية بين المصنعات الفنية والأدبية واتفاقية باريس للملكية الصناعية بالإضافة لاتفاقية روما لحماية المؤلفين ومننتج التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية، ومعاهدة الملكية الفكرية للنوادر المتكاملة Integrated Circuits، وتمثل هذه الاتفاقيات اللواتق القانونية الدولية الرئيسية للتعليم حقوق الملكية الفكرية، ومؤدى ذلك أن اتفاق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية لايلغى أيا من الاتفاقيات المشار إليها أو يحل محلها، بل يعد مكملا لها ومستندا إلى أحكامها فى تحديد التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية بموجب هذه الاتفاقية. مضافة إلى الالتزامات الناشئة عن الاتفاق الجديد دون أن يدخل أى منها بالآخر وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الأحكام والمبادئ العامة تستند إلى أحكام ومبادئ الجات بعد تطويعها بصورة تتلاءم مع طبيعة حقوق الملكية الفكرية وذلك على النحو التالي:

أولا تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية لمواطنى الدول الأخرى الأعضاء وهذا المبدأ يوجب بالترزام كافة الأعضاء بمنح مواطنى البلدان الأخرى الأعضاء معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، على أن تراعى فى هذا الصدد الاستثناءات

التي تلغى بموجبها الدول من منح المعاملة الوطنية والمنصوص عليها فى الاتفاقيات الرئيسية الأربع السابق الإشارة إليها بشرط ألا تمثل هذه الاستثناءات قيودا مستترا على التجارة.

ثانيا تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الدول الأعضاء فى الاتفاقية: ويعنى هذا المبدأ إلزام العضو الذى يمنح ميزة أو امتيازاً أو حصانة ما لعضو آخر أن يمنحها على الفور ودون قيد أو شرط لمواطنى جميع البلدان الأعضاء دون تمييز، إلا إذا ما كانت هذه المعاملة التفضيلية ناجمة عن اتفاقيات دولية تتعلق بالمساعدات القضائية وتنفيذ القوانين ذات الطبيعة العامة غير المقتضبة لخصيصها على حماية الملكية الفكرية، أو تلك الممنوحة وفقا لأحكام اتفاقيتي برن وروما اللتين تجيزان اعتبار المعاملة الممنوحة غير ذات صلة بتلك الممنوحة لمواطنى البلد ذاته وإنما تحدد على أساس المعاملة الممنوحة لمواطنى البلدان الأخرى ورغم ما يبدو فى هذا الاستثناء من تناقض مع مبدأ المعاملة الوطنية الذى تنص عليه الاتفاقية، يلاحظ أنه لا يمنح بصورة عامة أو مطلقة ولكنه إستثناء مشروط وفق الضوابط والأحكام والشروط التى تصدها إتفاقيتي برن وروما فقط وتلغى من شرط الدولة الأولى بالرعاية أيضا المعاملة الناتجة عن إتفاقيات دولية متعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية وأصبحت سارية قبل سريان إتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، أى قبل يناير أو إلزاماتها تمييزا عشوائيا أوغير مبرر ضد مواطنى الدول الأعضاء فى المنظمة.

وتتضمن إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية عدة أجزاء، ويتضمن الجزء الأول منها الأحكام العامة والمبادئ الأساسية. وذلك فى ثمانية مواد على النحو التالى المادة رقم (١) وهى تتضمن طبيعة ونطاق الالتزامات. والمادة رقم (٢) وهى تشمل المعاهدات البرمة بشأن الملكية الفكرية. أما المادة رقم (٣) وهى تتحدث عن المعاملة الوطنية. والمادة رقم (٤) وهى تتضمن المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية أما المادة رقم (٥) وهى تتناول الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن



المصدر: الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/١٥

إحتساب الحماية أو إستمرارها. والمادة رقم (٦) وهي تشمل الانقضاء. أما المادة رقم (٧) وهي تتضمن الأهداف. والمادة رقم (٨) وهي تتحدث عن المبادئ.

أما الجزء الثاني فيتضمن المعايير المتعلقة بتوليف حقوق الملكية الفكرية ونطاقها وإستخدامها. وذلك في ثمانية أقسام: القسم الأول: حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها. أما المادة رقم (٩) فهي تتحدث عن العلاقة بين هذه المعاهدة ومعاهدة برن. والمادة رقم (١٠) تتناول برامج الحاسب الآلي وتجميع البيانات. أما المادة رقم (١١) فهي تتحدث عن حقوق التأجير. والمادة رقم (١٢) تتناول مدة الحماية القانونية. أما المادة رقم (١٣) فهي تتحدث عن القيود والإستثناءات. والمادة رقم (١٤) تتناول الحديث عن حماية المؤدين ومنحجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة. وينظم القسم التالي: العلامات التجارية ويتضمن هذا القسم المواد التالية: - المادة رقم (١٥) وهي تشمل على المواد القابلة للحماية. والمادة رقم (١٦) وهي تتحدث عن الحقوق الممنوحة للدول الأعضاء أما المادة رقم (١٧) فهي تتضمن الإستثناءات. والمادة رقم (١٨) تتحدث عن مدة الحماية. أما المادة رقم (١٩) فهي تتضمن متطلبات إستخدام العلامة التجارية. والمادة رقم (٢٠) فهي تتناول الحديث عن المخططات الأخرى. أما المادة رقم (٢١) تتضمن الترخيص والتنازل.

وينظم القسم الثالث: المؤشرات الجغرافية ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٢) وهي تتحدث عن حماية المؤشرات الجغرافية. والمادة رقم (٢٣) وهي تشمل الحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية فيما يتعلق بالخمور والمشروبات الكحولية. أما المادة رقم (٢٤) فهي تتناول الحديث عن المفاوضات الدولية والإستثناءات.

وينظم القسم الرابع: للتصميمات الصناعية. ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٥) وهي تشمل على شروط منح الحماية أما المادة رقم (٢٦) وهي تتحدث عن حدود الحماية. وينظم القسم الخامس: براءات الاختراع. ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٧) وهي تتحدث عن المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع. والمادة رقم (٢٨) وهي تشمل على الحقوق الممنوحة. والمادة رقم (٢٩) وهي تتضمن شروط التقدم بطلبات الحصول على براءات الاختراع. والمادة رقم (٣٠) وهي تتناول الحديث عن الإستثناءات من الحقوق الممنوحة. والمادة رقم (٣١) وهي تحدد أنواع الإستخدامات الأخرى بدون الحصول على موافقة.



المصدر: الأخبـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/١٥

في مؤتمر «الجات» بجامعة عين شمس: شهاب: الحفاظ على مصالحنا الوطنية اساس انضمامنا للجات جويلي: دعم الصادرات ومكافحة الاغراق والحد من الآثار السلبية

كتب رفعت محروس ومنى الدهان:

أقام أمس مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بحقوق جامعة عين شمس مؤتمرا قوميا عن الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية (الجات). حضر الافتتاح د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي ود. أحمد جويلي وزير التجارة والصناعة ود. محمد عوض تاج الدين نائب رئيس الجامعة تالفا عن د. حسن غلاب رئيس الجامعة وأعلن د. مفيد شهاب وزير التعليم أن المؤتمر يلقى في إطار اهتمامات الدولة بدراسة جوانب الاتجاه السائد لتحرير التجارة العالمية والآثار المترتبة على الاقتصاديات وأن هناك العديد من الدول النشطة في منظمة التجارة العالمية ومعهدا ١٢٠ دولة وتناول د. أحمد جويلي وزير التجارة والصناعة خلال المؤتمر اقتراحات الياسة عن التجارة العالمية واتفاقيات (الجات) بدأ بتالام مع اقتصاديات العرض ويراعى مصالحنا الوطنية كما تالاش قانون الاستثمار والملكية الفكرية والاستثمار في الدول النامية ويمايير العمل وحظر الاستيراد... وصرح د. أحمد ماهر ونظير مفيد عام المؤتمر أن المؤتمر تتاول موقف مصر من اتفاقات التجارة العالمية.. كما تالقي المؤتمر مكافحة الاغراق ودعم الصادرات والرقابة ضد اختراق الواردات والتدوير الذي يقوم به جهات مكافحة الدعم والاغراق في مصر.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/١٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتفاع تكاليف الأدوية إلى ٢١ مليار جنيه :

جويلي : مصر ملتزمة باتفاقيات الجات رغم أعبائها



د. أحمد جويلي

ممائل، وطالب جويلي باستعداد الدول العربية لمواجهة هذه التكتلات مشيراً إلى أن مصر ملتزمة بكل ما وقعتته من اتفاقيات رغم ما سببه ذلك من ارتفاع فاتورة الغذاء. وأكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن الدول التي وقعت الاتفاقية التجارة العالمية بلغت ١٢٠ دولة بالإضافة إلى ٣٠ دولة تستعد للانضمام. وأكد الدكتور محمد عوض تاج الدين نائب رئيس جامعة عين شمس للدراسات العليا أن المجال الطبي والدوائي سيتأثر كثيراً بالاتفاقية مع انتهاء فترة السماح كما أن تكاليف الأدوية سترتفع من ١٨ مليار إلى ٢١ مليار جنيه

كتب هشام جاد :

أكد الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين أن منظمة التجارة العالمية هي التي ستقود حركة التجارة في العالم خلال الفترة القادمة. وقال أن التكتلات العالمية تسعى حالياً للاستحواذ على جزء كبير من التجارة العالمية مؤكداً أن السوق الأوروبية المشتركة قررت إضافة ٦ دول أخرى إليها ليصبح عدد دولها ٤٢ دولة مشيراً إلى التصيد من التحالفات الدولية الأخرى التي تتنافس على التجارة الدولية ومنها مجموعة الياسفك ومحاوله دول المحيط الهندي القامة تكتل



المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨٢/ ١٤

وزير التجارة والبحث العلمى فى افتتاح مؤتمر الجوانب الاقتصادية لاتفاقيات اجات
توسيع حجم السوق المصرية بتوقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول العربية
تطوير براءات الاختراع لمواجهة حقوق الملكية الفكرية



الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتعاون والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العلمى والدكتور حسن غلاب والدكتور احمد جامع فى افتتاح المؤتمر .



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتأمين ضرورة الاسراع فى تدوين سياساتنا التجارية الوطنية لتتوافق مع السياسة التجارية العالمية الموحدة التى تحكمها اتفاقيات الجات وأن مصر كانت من أوائل الدول التى شهدت لذلك منذ فترة طويلة حيث وضعت قوانين السجل التجارية عام ٢٩ ثم قانون براءة الاختراع عام ٤٩ والعلامات التجارية ثم النماذج الصناعية بالإضافة إلى قانون حماية حق المؤلف عام ٥٤ وغيرها من القوانين الأخرى.

ولقد اراد أن يشهد تنافسا شديدا بين دول العالم حاليا للتنافس للاسواق الخارجية والحماية من الإغراق أو الدعم وحماية الملكية الفكرية، وأن التكتلات فى القمة العالمية عالميا لمواجهة اتفاقيات الجات مضطرا إلى موافقة الاتحاد الأوروبى على ضم ٦ دول جديدة للسوق الأوروبى الموحدة مؤخرا في إطار السعي المستمر إلى توسيع شأعة السوق كما يسعى الاتحاد الأوروبى إلى تدوين اتفاقيات شراكة في دول البحر المتوسط.

وعلى أن هذه التكتلات والتطورات العالمية لمواجهة الجات تدفعنا على المطالبة العربية بتدعيمها إلى أقصى بجدية لإيجاد السبل الكفيلة لمواجهة التحديات.

وأوضح أنه وبالمناسبة لآثار الاتفاقية على مصر كان هناك أثر سلبى تمثل في ارتفاع ضريبة الدخل نتيجة تخفيض الدعم المقدم من قبل الدول المصدرة ورغم أن الاتفاقية تمت على تعويض الدول المتضررة في هذا الصدد بمسطرة خاصة إلا أنه لم يتم التعويض حتى الآن.

ولقد اراد أن يشهد تنافسا شديدا بين دول العالم حاليا للتنافس للاسواق الخارجية والحماية من الإغراق أو الدعم وحماية الملكية الفكرية، وأن التكتلات فى القمة العالمية عالميا لمواجهة اتفاقيات الجات مضطرا إلى موافقة الاتحاد الأوروبى على ضم ٦ دول جديدة للسوق الأوروبى الموحدة مؤخرا في إطار السعي المستمر إلى توسيع شأعة السوق كما يسعى الاتحاد الأوروبى إلى تدوين اتفاقيات شراكة في دول البحر المتوسط.

تابع الندوة :

حسن عبد المنعم

راقت سليمان

خليفة إيهام

الوزير أصعب تطوير الخدمات الحالية لدينا وإعدادات تطوير وتنظيم قطاع الخدمات لدينا استعدادا لامتثالنا لخط الدول المتقدمة لخدمة الاتفاقيات التجارية والخدمات والمعلومات لاتفاقيات الجات في المؤتمرات القادمة، وأضاف أنه يجرى حاليا تهيئة البنية الأساسية لاستيعاب تجارة المعلومات والخدمات وبخاصة تطوير مكاتب للمساعدة ويبحث للمواصل الأخرى.

ويذكر الوزير بأن اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية هي الأخطر ضمن اتفاقيات الجات لأنها تفتس التكنولوجيا والمعرفة وحقوق الاختراع وهذه الصناعة تكثر تحكمها الدول المتقدمة وأضاف أن أكثر الجوانب التي ستتركز بهذه الاتفاقية قطاع الأدوية وهو قطاع حيوي يحتم علينا الدراسة العميقة لتفادي مشاكله وقال أن مصر تسمى حاليا التوسيع حجم السوق المصرية مع الدول المصدرة من خلال اتفاقيات التبادل الحر مع الأردن وإيبيا واليونان وأخيرا المغرب وتونس لاقامة منطقة تجارة حرة وأضاف أنه تم أيضا إنشاء جهاز لمكافحة الدعم والإغراق لمراقبة

الإغراق الداخلي وكذلك متابعة السلع المصرية في الأسواق العالمية، كما تم أيضا تأسيس منطقة للتجارة الدولية والتوسع في فتح مكاتب لها كل ذلك استعدادا لاتفاقيات الجات وبرامجها الأخرى.

جاء ذلك في افتتاح مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقيات التجارة العالمية الذي تنظمه كلية الحقوق بجامعة عين شمس.

وأكد وزير التجارة والتأمين أن اتفاقيات الجات لن تتوقف عند الـ ٢٨ اتفاقية التي تم توقيعها حتى الآن فهناك ضغوط من قبل القوى الكبرى لاضافة اتفاقيات أخرى كما شهد مؤتمر سنغافورة في ديسمبر ٩٦ مناقشات حامية بين الدول للخدمة والقضايا حول عدد من الاتفاقيات والقضايا واختلاف للمصالح حولها ومنها الدول المتقدمة العالمية التي كانت الدول النامية تريد امتثالها للجات بل وتم كل دولة بوضع قانون لصياغة النافذة ومنع الاحتكار داخل أسواقها الوطنية وأشار إلى أن مصر تعاني من انهمج منتجعاتها بالإغراق من قبل السوق الأوروبى خاصة للأسواق المجاورة.

كما أن الدول المتقدمة كانت تدون أن تتوسع في قضايا البيئة وهو ما يضر بمصالح الدول لقانونية يأمل لدى محافظ تلك اتهام السوق الأوروبى للخدمات المصرية بأغلق البنى وكان تركيز الدول النامية ومزارعو هو الانضمام بالاتفاق للأسواق العالمية خاصة في الدول المتقدمة أكثر من الانضمام وقوانين حماية



المصدر : الأهرام - رام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ١٢ / ١٩٩٧

الثالثة، وأكد الدكتور مكيه شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الانتهاء من إعداد خطة لتطوير سوق براءات الاختراع المصري وأهمية للتدريبات الاقتصادية المالية ووصلة خاصة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتجارية الخاصة ببراءات الاختراع والتشريعات الخاصة ببراءات الاختراع بما يتناسب مع حقوق الملكية الفكرية من خلال تسريع جديد سيتم مناقشته في مجلس الوزراء قريباً ويتضمن المشروع الجديد تسهيلات لعمليات البحث العلمي والفحص الفني وانسحاب تداول المعلومات وبسرعة استرجاع المعلومات في وثائق الاختصاص وإشراك إلى أهمية الاعتماد المراجعة تصوير تجارة الخدمات والتي تشمل خاص التجارة الدولية وكذلك حقوق الملكية الفكرية التي تشمل أهمية خاصة للولايات المتحدة وكذلك اتفاقية الاستثمار التي تشمل مجالاً حيوياً لاستثمارات الشركات الدولية والأنشطة متعددة الجنسيات.

وقال الدكتور احمد جاسم رئيس قسم الاقتصاد والاعتماد السابق لكلية حقوق عين شمس ورئيس المؤتمر أن اتفاقية الجات خلقت كياناً اقتصادياً ذاتياً هائلاً لم يسبق له العالم أن مره في مجال التجارة الدولية يشهد إلى أن هذا الكيان سيضخم في عمار التجارة الدولية لعشرات المئتين القادمة والمفاجأ أن خطورة هذه الاتفاقية الجانب الأخرى بكافة نصوصها للدول الموقعة عليها وهي القومية العظمى لدول العالم مما يجعل سياسة الخارجية لكل دولة متصلة مع السياسة الخارجية للعالمية مما يتخضع للسياسات الداخلية الوطنية لكل دولة القواعد والأحكام العالمية الموحدة وأوضح أن ذلك يفرض علينا حكومة ومؤسسات بحثية ضرورة العمل جدياً وبسرعة لتدريس الآثار السلبية لانفاقيات الجات وتقليلها أو تلغيها كلياً يمكن خاصة في القطاعات الحيوية.

وأوضح الدكتور محمد عوض تاج الدين نائب رئيس جامعة عين شمس أن التحدي الحقيقي لتطبيق اتفاقية الجات يتمثل في مواجهة طاع الدواء بما يقل من الآثار السلبية التي ستؤثر إلى ارتفاع أسعار غاليات المرضى بمصر والتي تصل إلى (٧٠٪) صنف سيهدد معظمو ارتفاعاً شديداً بعد تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية وأضاف أن ذلك يفرض علينا تسويق الجهود بين مراكز البحث العلمي والشركات والجامعات لتقليل الخسائر إذا وجدت.



المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١٥/١٩٩٧

في ختام مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية:

زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصري لغزو الأسواق الخارجية

كتب - رافت سليمان:

دعا مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية في تطوير وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصري حتى يتمكن الاستفادة من الفرص التي تتبناها اتفاقية منظمة التجارة العالمية من مزايا في الأسواق الأجنبية. وأكد المؤتمر أن الإنتاج المصري لن يستطيع الصمود والمنافسة أمام المنافسة الأجنبية سواء من حيث السعر أو الجودة إلا من خلال الأخذ بمجموعة من الإجراءات الضرورية المهمة، والتي تتمثل في ضرورة وجود دور قوي لمركز البحث العلمي وتطوير القرارات الفنية والتكنولوجية للصناعة المصرية، وطلب المؤتمر الذي تنظمه مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة عين شمس بضرورة تطوير مناهج التعليم على مختلف المراحل التعليمية لكي تعمل على تخريج أجيال جديدة تتمتع بالقرارات العلمية والتطبيقية اللازمة لبراكبة التطوير في العمليات الانتاجية. وهذا يستلزم أيضا - حسب ما توصل اليه الخبراء - الذين شاركوا في مناقشات استمرت لمدة يومين - تعديل القوانين والتشريعات وتطوير النظام القضائي حتى يمكن استيعاب ما حدث من تغيرات عالية في الاقتصاد العالمي

وأعلن الدكتور أحمد جامع رئيس المؤتمر ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق توصيات المؤتمر التي شددت على ضرورة لعمادة النظر في الأبعاد التي تتصلها الصادرات المصرية وضرورة تطبيق هذه الأبعاد من ناحية الضرائب والرسوم وغيرها لوضع المنتج المصري في نفس مستوى التنافسية مع الإنتاج الأجنبي وكان الدكتور إبراهيم العناني عميد كلية حقوق جامعة عين شمس قد طالب بمعميق وتحديث الدراسات الخاصة من جميع الجهات المعنية لمواجهة كل الاحتمالات النابعة من التطورات التي ستصيب الاقتصاد العالمي إثر توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومجموعة الاتفاقيات الأخرى التي تشهد في إطارها حتى تلك مصر قريبة من مركز الأحداث الاقتصادية العالمية وقال الدكتور إبراهيم العناني أن المناقشات - التي دارت على مدار يومين شارك فيها العديد من خبراء الاقتصاد والصناعة وخبراء تطوير وتعددت منتجاها في المجالات مصر اسمها تمد بالغ الخطورة في تطوير ومعالجة مجال صناعة الأدوية وغيرها الزراعية والصناعية وخاصة في مجال البسوجات ومجال صناعة الأدوية وغيرها من المنتجات التي تتميز بها مصر في الأسواق الدولية والاقتصادية.

وأشار إلى أن مصر في احتياج شديد لتقنين أساليب حماية المنتج المحلي واتخاذ التدابير الكفيلة بذلك وفق القوانين والاتفاقيات الدولية التجارية خاصة أن هناك مخاطر عديدة من سياسات الأخرى التي يمكن أن تتبناها بعض الشركات العالمية كذلك من الأمور المهمة التي تشكل تحدياً مائلاً أمام الاقتصاد المصري تتمثل في تعزيز السياسة المصرية لتطوير تدارة الخدمات بكل مظاهرها للوقوف في وجه محاولات تقلص التنافس العالمي عليها من جانب الدول المتقدمة أو من جانب الشركات الأجنبية.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٦ / ٤ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء حصول مصر علي تعويضات اضرار الجات

كتب - حسام عبدالخني: اوصى مسؤولون مصريون في الوفود الاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية «الجات» بمصر اضرار الحصول على التعويضات المخصوص عليها في الاتفاقيات وتشمل التعويضات الاضرار الناتجة عن ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية، والضرر على الكيمويات، وفي جانب الحصول العلمي وتطوير التكنولوجيا على اللوحات اللازمة لدعم البحث وتطوير التكنولوجيا، وتضمنت توصيات الوفد التي استخدم اعماله في بحث معايير العمل التي تتخذها الدول للخدمة احادية صلاحيات الدول الدائمة في إطار الاتفاقيات والضمان حقوق هذه الدول، كما ناقشت التوصيات الدول للخدمة عدم التعسف في استخدام المعايير لصحية والبحثية وقضايا الإغراق ومطلب للتكثيف لعدد جاسع رئيس للزعر بخضف

الإعفاء الضريبية والغاية على الصلاحيات المصرية بهدف دعم القدرة التنافسية للاحتياج المصري في مواجهة كالتجارات الأجنبية، كما اوصى الوفد بالاعتماد التكنولوجي للقيام من الحامين والخاضعين للقيام من مصر في القضايا التي تثار في شأن تطبيق هذه الاتفاقيات دعم امتلاك الضربات الأجنبية لها واتحاد لجنة قومية استشارية بوزارة التجارة والتعاون دعم في تشكيلها مستشاري هيئة قضايا الدولة، وإسنادة القانون والحامين بهدف للمشاركة في وضع الإطار القانوني للمعاهدات التي تكون مصر طرفا فيها أمام جهات تصورية للتجارات بالائتمار، وأصدرت للخدمات اللازمة للقوانين والتشريعات، وتطوير الخدمات القضائية للمصري لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية الخادمة من تطبيق الاتفاقيات.



المصدر: الحقيقة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢

جويلي: «لوبي» العظماء يهدد العمالة المصرية



٧٢
٢٠٠٧

الدول المعظمى على تجارة الدول الفقيرة. وأعلن وزير التموين من قوله من فقدان مصر والدول الثانية لميزة الأيدي العاملة الرخيصة تابعة الحكومة إلى البحث عن معايير جديدة للعمل من خلال منظمة العمل الدولية وليس منظمة التجارة. أعلن الوزير أن وأريدت مصر تزد بنسبة ٢١٠ سنويا مقابل زيادة في الصادرات بنسبة ٢٢ فقط

فتح د. أحمد جويلي وزير التجارة والتموين لشار على منظمة التجارة العالمية مجاته ووصفها بأنها «بواب» تسيطر من خلالها الدول المتقدمة على تجارة الدول النامية. وأشار خلال مؤتمرات الجوانب الثنائية والاتحادية في اتفاقية التجارة بحاجمة عين الشمس إلى أن مصر رفضت العديد من الاتفاقيات الدولية التي هدفها سيطرة



المصدر : السوفيت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢

اتفاق سياسية : ما بين « الجات » .. ومنظمة التجارة العالمية ..

العالمين. ولتجنب مثل هذه المعضلات السياسية أمام حرية التجارة اجتمع ٢٣ من الدول الصناعية في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ووقعت على معاهدة «الجات». وكان هذا الحزب يهدف إلى أن تكون «الجات» متبصرة أو جانباً لتدول الأعضاء من أجل التخلص فيما بينها على تخفيض الوانع في التجارة. وبدلاً من رشوة الحكومات إلى تقاوم تحرير التجارة ببعض اللعونات أو تقديم خدمات خاصة لبعضها، جددان «الجات» قامت لتخضع السياسة خاصة للتركيز على سياسات تحرير التجارة التي ينتج عنها زيادة في الدول بشكل عام. وأذا رجعنا إلى السنين التي أمضت الحرب العالمية الثانية مباشرة جدد أن

يسمح للتجارة بحرية الحدود فتزداد فرص خلق الثروات بشكل واسع. وهنا تتحول الشركات إلى شركات عامة تتداول أسهمها في الأسواق العالمية والبورصات ومن ثم تزداد أسواقها ومتجالاتها حيوية وتوسعا. أما السبب الأهم في هذا الحذر فهو أنه رغم أن المكاسب من التجارة واضحة وبسيطة من الناحية النظرية إلا أن السياسات اللازمة للسماح بممارسة هذا التبادل التجاري من الناحية العملية قد لا تكون بهذه البساطة أو السهولة. فالتاسعة عادة ما يقعون تحت ضغوط من مصالح خاصة داخلية تطالب بحقوق خالصة أو مطلقة للأسواق الداخلية تؤدي إلى سياسة حمائية تخفق بحرية التجارة. والاضطرابات الاقتصادية

إن أي مشاهد لما حدث من اضطراب خطير في أسواق الأسهم العالمية خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر أكتوبر الماضي لابد أن يحتاج إلى وقفة يراجع فيها بهوء القوى الحقيقية وراء الثروات ودراسا الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر. ولأنه أن بقوة الحركة في حرية بيع السلع والخدمات عبر حدود الدول وهي القوة التي يطلق عليها حرية التجارة. وبخصوص يوم ٣١ أكتوبر ١٩٩٧ وهو ثالث أيام أزمة البورصات العالمية إنه العيد الخمسون على إنشاء الاتفاقية العامة لتحرير التجارة والعرفية والمعروفة باسم «الجات» والتي تحولت الآن إلى «منظمة التجارة العالمية». وانطرب في أمر «الجات» انه خلال الثمانين والأربعين سنة الأولى من عمرها تكاد تكون للمنظمة الحكومية متخلفة الأطراف الوحيدة التي أمضت نحو نصف قرن في دعوة العالم وباضراب إلى التوجه نحو تحرير الأسواق. غير انه قد يصعب في ذات الوقت معرفة مدى إسهام هذا الابداء الاساسي في عمليات التجميع والتقدم على مستوى العالم الأمر الذي يستوجب الحذر من اللباقة في التفكير.

ويرجع السبب في هذا الحذر إلى انه عندما تفتح الدول أسواقها يزداد رخاؤها وذلك لأن الناس يميلون إلى التجارة فيما بينهم وذلك عندما يتبين لهم مدى الكسب الذي يتحقق من عملية التبادل التجاري. وهذه العملية تخالف الذروة. كما يرجع السبب أيضاً إلى انه عندما

«الجات» جاءت مكملة للعديد من المشاريع والمؤسسات التي أنشئت للمساعدة على إعادة السلام والأمن والتقدم لعالم مشق بجراح وبماز الحرب. وقد تضمنت هذه الرطة من المشاريع والمؤسسات منظمة الأمم المتحدة ونظام بريتون وودز لتثبيت أسعار الصرف. ومن كل هذه المؤسسات جميعاً جتحت «الجات» إلى أن تعيش وتستمر خلال نصف قرن في حالة جيدة، هذا في الوقت الذي جدد أن الأمم المتحدة على سبيل المثال تكتظ بالآلاف من الموظفين وتنفق المليارات من الدولارات وتضخم وتخدم في أغلب الأحوال كنموذج حي عن كيف يمكن أن تضخم البيروقراطية في حكومة ما. أما نظام بريتون وودز فقد

كالتي تشاهدها تغلي الآن في دول جنوب شرق آسيا، يمكن أن ينتج عنها سياسة القمار الدولة الجار بالسابق على تخفيض قيمتها بهدف إفضال السياسة الحمائية. ولهذا نجد انه اذا خنقت التجارة بأسلوب أو بآخر كما حدث في الولايات المتحدة عندما صدر لسانون سموت/ هولي الخاص بالتعريف على أثر انهيار سوق الأوراق المالية عام ١٩٢٩ كانت النتيجة هي الفكر الذي فجر اضطرابات سياسية في بلدان كثيرة من العالم أدت في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. وهذا مثل صارخ يوضح خطورة لتوليب النشاط الاقتصادي العالي بسياسات حمائية تخلف على الجميع خسائر عالية خطيرة. يهز الاستقرار والسلام



المصدر: السوفسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٥



بقلم السفير:
محمود قاسم

ومذ أن ظهرت «الجات» في الوجود وهي توأمت تقديم الكفيس من أجل زيادة ربح التجارة بين الدول، كما أنها وجدت في معالجة مشاكل التمريضة على لئول الخام والسلع المصنعة بحيث انخفض متوسط مستويات التمريضة بين الدول الصناعية من ٤٠٪ إلى ٥٪. ونتج من هذا أن زاد حجم

التجارة العالمية ١٤ مرة منذ عام ١٩٥٠ وازدادت الإيرادات ٦ أضعاف.

ولهذه المفارقات العالمية للقرن اجرامها خلال العقد القادم بحث مسائل تعد من كلاسكيات المساهمة الصناعية التي لا تزال قائمة في الزراعة والتسوجات، وقد زادت العضوية في دواب الجات الجديدة أي في منظمة التجارة العالمية لتصل إلى ١٣٢ دولة من بينها مصر. ومنظمة التجارة العالمية منظمة رخيصة لا تكلف كثيرا مثل منظمات أخرى كصندوق النقد الدولي، فهي منظمة لديها مكتب واحد في جنيف بمسويسرا وعدد موظفيها خمسمائة فقط وميزانيتها صغيرة نسبيا إذ تبلغ نحو ٨٠ مليون دولار في الوقت الذي تعمل فيه على زيادة ثراء ورعاية العالم، والصيغة أن البرد يود أن يلتف الخطر إلى أن صعب نجاح «الجات» للشمس منذ نشأتها يرجع إلى طبيعتها الكواضية.

في عام ١٩٤٧ قام مهندس النظام المالي ما بعد الحرب العالمية الثانية بخطط

يرمي إلى إنشاء مؤسسة رسمية لمعهد إليها مهمة تحرير التجارة، والغريب في الأمر أن الولايات المتحدة آنذاك كانت تريد تحريراً كبيراً للتجارة مع بناء الاقتصاد الجديد لعالم ما بعد الحرب، ولهذا رفضت توقيع الاتفاقية في تلك الوقت. وقد عاشت «الجات» عاماً كعمادة مؤقتة...!

ولتسيرا وفي عام ١٩٩٥ تحولت «الجات» إلى منظمة رسمية جديدة هي منظمة التجارة العالمية بسلطات أوسع وأقوى لحل للنزاعات ذات الصلة بالتجارة.

ومع وقوف المنظمة على صورتها الجديدة على أرضية صلبة الآن فقد يكون من العزى لها - بخس طريقة الجبر والرافية التي تتبعها المنظمات والدول - أن تتسدى وتتوسع في صلاحياتها وتتجاوز الصلاحيات القديمة والبسيطة التي كانت مخصصة للجات، في صورتها السابقة في تحرير التجارة.

وقد يكون هذا مغربا بشكل خاص الخاء مباحثات التجارة عبر العقد القادم للوصول إلى إزالة الحواجز أمام حرة خالية من ادوار التمريضة السلبية والمتميزة مثل قواعد الاستعمار عبر حدود الدول للتشابكة أقل وضوحا من الخطرة الأولى على التجاري للتأثير مثل حرة قطع غيار الآلات المختلفة أو لئول الخام أو المصلح المصنعة.

ولاش أن منظمة عريقة يتم تحديثها وتقويتها وزيادة صلاحياتها لكي تعمل على بناء عالم أكثر ثروة وتقدما لها تصد جميع اللابيس لدول العالم فالتأت من أن التعامل مع هذه المنظمة أمر لا مفر منه ولا مهرب. وإن الوضع يستنزج على نول مثل مصر أن تلحد الأمر بكثير من

الجنية والصرامة في مجال الإنتاج وتحسين نوعية الجودة واحترام المواصفات الدولية للسلع والخدمات المصدرة، وكذلك احترام حقوق الملكية والتركيز على علم وفن التسويق لأنه باب للخروج إلى الأفاق الواسعة للتصدير وهو الضمان لعدم تكسر الإنتاج في الشاآن وبالتالي زيادة سرعة دوران رأس المال، وكل ذلك حتى تضمن مصر لها مكانا بين الأمم المستفيدة من تطبيق قواعد حرة التجارة التي تنفذها منظمة التجارة العالمية. بل ويجب على مصر أن تتشدد ساعثها ويدورها من أجل زيادة حرة التجارة وتخفيض التمريضة بالخدمة لصادراتها وتزج تلحق بالركب التقدم وتزج مقعدها بين الدول المختلفة صناعيا وزراعييا وتجاريا دون رجعة.

فهل يصبح هذا الحلم حقيقة...؟ إن مصر قادرة على تحويله إلى حقيقة إذا تخلت عقول المدرسة الاشتراكية عن أعاقة مسيرة التقدم والكايرة بالتدافع عن مؤسسات ثبت فشلها.. بل مصر الاقتصادية.. إن الوقت لا يزال سانحا لتصحيح هذا الخطأ التاريخي في المجال الاقتصادي.. والرجوع إلى الحق فضيلة...!



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢١

جويلي يؤكد : مصر تنفذ ٢٨ اتفاقية عالمية خاصة بالجات

كتب - هشام جاد:

اعلن الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين أن مصر تقوم بتنفيذ ٢٨ اتفاقية خاصة بالجات ودورة اورجواي. وأشار إلى أنه سيتم دعم كوابل جهاز الدعم والإغراق خاصة في دولتي السياسة التسويقية والمواصفات وأن هناك برامج أخرى لتطوير الطاقة الفكرية وحقوق الاختراعات. جاء ذلك خلال حفل فخرج أول دفعة في وزارة التجارة والتموين (جهاز الدعم والإغراق) لبرنامج تحسين الأداء في أساليب المعالجة والحماية المشروعة وذلك بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وأكد الدكتور بول بويستر مساعد مدير مكتب النمو الاقتصادي بالوكالة الأمريكية الاختيار. وقع على وزارة التجارة لتوحيها المهام في وضع للسياسة التجارية والترويج لمواجهة متطلبات التجارة العالمية



د. أحمد جويلي

والجات وأشار إلى أن للمتدربين تلقوا التدريب على إدارة المعاملات التجارية بهدف إدخال مصر في الاقتصاد العالمي. وقال السيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة

الخارجية أن هذه المرة أول يتم فيها تدريب وتدريب ٢٥ متخدرا لتنفيذ الاتفاقيات الدولية. وأن هذا البرنامج هو أحد البرامج التدريبية التي يولها الدكتور جويلي للجهاز لمواجهة القضايا التي يقوم برعاها عدد من الدول الأوروبية ضد مصر طبقا للاتفاقيات الجات.

وأشار عبد الرحمن لوزي رئيس جهاز الدعم والإغراق إلى أن هناك برامج موضوعية يتم على أساسها إرسال ستة تدريسين إلى نيويورك للتدريب على قضايا في هذا الشأن. وأعلن أن لوزي وافق على إيفاد ٨ عاملين بالجهاز لتلقي التدريب بمكاتب المحاسبة البلجيكية بالاتحاد الأوروبي لاكتساب الخبرة العملية والتصرف على الطرق للعملية لحماية الاقتصاد القومي من الآثار الضارة لإسكافية زيادة الواردات مع السلع الوافدة التي تنافس الصناعات الوطنية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلقات

هل ينقذ صناعة النسيج أم.. يدمرها؟ بناء على استيراد الأقمشة من الخارج

عواصف «البات» تهب وصناعاتنا لم تستعد

لم توجد صناعة النسيجية كانت عانت منها مصر.. إلا وعان واحد آخر للصناعة.. تم اتخاذ بشأن النسيجية وحالها القاتل فيه.. لم تواتر لهولة القرارات حتى أصبح الإصلاح صعبا.. وكانه سباحة ضد التيار..

والآن فتح باب استيراد الأقمشة والمنسوجات من الخارج وإنهاء حفر نخولها اعتبارا من أول يناير القادم.. يفتح من وجهة نظر قطاع النسيج فرازا من هذا النوع.. فلم يبرهن أنه سيغنيهم ويوفر عليهم ويوفر صناعة عريقة كانت ومازالت هي صناعة مصر الأولى.. بل لم يبينها أن يستفيدوا من بابها النسيجية المستوردة.. فاجيبنا.. والرجوع..

بينما يرى المسؤولون أن القرار فرصة للتطوير ومقابل هذه الصناعة.. ولم يضعها في الدائرة الخطرة.. وتكلمن بمساعدة الدولة وعلاياها من إقبال بحيث تسهل في إنقاذها إلى أوضاع قوية

رأسية الإقليم وتحملن المنافسة والاشتد في الصناعة.. إذا واجهت المنتجات الأجنبية.. وتوقع أن القرار.. الذي يتفق صوره بين لحظة وأخرى أنه طارئ.. في وقت بدأت فيه هذه الصناعة تتراجع وتكهن من آثار موجات غول من المعاناة.. فأصبح القرار الجديد في رأي البعض عكسا.. وفي رأي البعض الآخر.. معلق تجاه الخروج من الأزمة..



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تطبيق تكتيبه

عصام حشيش

يحاول استرجاعه الفصائل ليرتفع ريعه مع
وحدها تحصل أكثر من ثلث حجم
المصارف المصرية. يربط عليها في الأيام
ببور أكبر لزكاة المصارف. ولكن كيف

ابحث عن المستفيد

وحتى لتأخذ النافذة بعدا وأيدا. يأتي
السؤال: من يستفيد في مصر من فتح باب
استيراد الأقمشة الآن بالقراسن القطني
طواعية من دولة للآخر سنوات التي
التحتيا الجائت

الأجابه يسوقها بخلاف عرفة لعد
مصريين للباس الجاهزة إلى اسواق
العمال. ففتح باب الاستيراد سيؤهل من
روية نظره - ويظهر عبقريه - حالة معيشة
من رواج صناعة اللباس الجاهزة
والمنسوجات. وهي الرحلة الأخيرة في
مهاجرة القطن والمنسوجات..

فاستيراد القماش
رخيصا وجميدا
سيؤهل لتفاني مجال
التفصيل وصناعة
اللباس وسن نشهد
تصديرها - وهذا
كقصد يرضى
مكاسب هائلة حيث
يبلغ قيمة ما يتم
تصديره سنويا أكثر
من ٥ مليارات جنيه
الآن قليلة لثلاثة

بشدة ويخشى ملاك
حرفة القماش ويؤكد
أنها لصالح مصر
كيف يقول مصانع
اللباس الجاهزة الآن
هي الفرصة الوارئة
للاستفادة من
القوة الأوروبية
أوروبا لم تعد تستع
ملاص. ولما كان
تصدير لها القماش
لهم ترويه

جائزا ومصر أريد
أن تستفيد من هذه
الفرصة التي تلطم
منها الآن تونس
والغرب حيث بلغ
حجم صادراتها عام
قوة ٨ مليارات
دولار. والمفروض أن
يحدث العكس

ويؤكد زعاع
عروة أن زعاع
مهاجرة اللباس
الجاهزة تساهم
يخدم صناعة القطن
والمنسوجات كلها
وسيكسجج صناعة
القطن التي ترويه
القطن لاتها يستفده
للعمل بسرعة على

لنقرائن ووجوب تحرير تجارة المنسوجات-
عام ١٩٩٤ ولقضى أروست بفتح ثورة لرجوبى
المنسوجات في موعد استيراد القطن على
١٩٩٨ ولكنه يقول: أن للحرير أول يناير
التي يجب أن تأخذ مع مصر في مائتين
عليه بالأغلبية ١٩٩٨ مع ١٠ سنوات مهلة
للعمل لراوحة قوتها لتتأقلم معطالقة
أي تأخذ شغل وتصممها ثم لراوحة
الاجابه. التي تتصلها يدوف أن تكون في
هذه العنصر سنوات فافرة على النافذة
الصحية وهذا مع الضيف لم يحدث في
مصر حتى الآن بشكل كاف. ويؤهل المعز
عبد الصمد على صحة توجهه بأن القطن
الصناعية فكرية مستور على حدي
اللباس العصري وحتى عام ٢٠٠٥ حاية
صناعيا تنسجها رطرس نظام الحصص
على الدول الأخرى الرائبة إلى التصدير
لها فلا تتأخر هذه الحصص وتؤثر سلبا
على إنتاجها القطني. فكيف لاقب لنا في
مصر أن فتح اسواقا لتحتيا دول أخرى
لنتمتع صناعيا في عموم تصير الدول
الأكبر صناعيا وأخرى أن يكون موهوبا
لنا في مصر أصدا خبر النافذة الملائكة
ولكننا نبحث عن منافسة عالمية يهبط فيها
النتاج المصري نفس الظروف الهائلة للفتح
النتاج العالمي وهذا يفضي لن نعالج
مشاكل صناعة المنسوجات في مصر. لا
أن فتح الباب لاسيما للفعل الآن في
منافسة غير متكافئة

المسئلة. ولا اجابته

اما للباس الجاهز القطني وكل
غزة الصناعات المنسوجة ورئيس الجمعية
التجارية لأصحاب مصانع شبرا الخيمة
ومطاطة وهي تشد ١٠٠ مصنع فليتر
قضية لغير شاكته حول مخاللة صناعة
القطن والقصيم من جراء توريد القطن
والمنسوجات في السوق المصرية تتنافس
مع اعيان صناعة المصرية. فيقول: يرفع
أن حظر الاستيراد اتخذ أساسا لحماية
صناعاتنا القوطية الا أن القرار تم التنازل
عليه والقيمت حتى لصالح مثل شوبال

القاء. فالناس ملية بالتنازل المنسوجة
المهيرة تختل في البلاد بين دفع رسوم
جموية لتزود المنتجات المصرية الصنعة
بالمعدود من الألبسة والرسوم والقشرب
الويس الأجر أن فكر في وسائل لتطهير
الاسواق من هذا الكميات حامية للصناعة
الروية. أن الفكر في دفع هذه الصناعة
لكارتة بزياد كميات المروض من المنتجات
٧٠ بيرة لاسيما

وحتى اذا وافقت على افعال للمستورد
بمعرفة وسعيه ليعب - والصنعت
للشراوى: أن لآخر في اعداد اقسام
منصبة على مجهزة الجمارك وتمكينها
من الملاحقة على مواصلات الاحصاء
والمنتجات المنسوجة لتعير قيمتها وتحديد
رسوم عليها. فالعمر ليس كافسكوز.
مثلا لأولئك قول أن لتجه لياق باني
الاستيراد أول يناير القادم. ويجب
الاستيراد ويؤكد أنه لم يتم ويؤكد أن
المقالة أن أن الأمر يبدو وكأن أحدهم

صناعة القطن والصنعة المصرية الآن في
ماتن حرج. ويصل صناعة القطن
كارتة. يوافق رجال الحكومة مع هذا
الوصف وأن أوا يؤكدون أنه مشر لاند
معه أو عملية جراحية لتصحيح الوضاع
الصناعة وتحديد ضاهايا بعد أن ساحت
فقد التزم الدولة تحرير تجارة القطن
والمنسوجات. موانع استيراد الأقمشة
والمنسوجات من الخارج في إطار اتفاقية
الحات. على أن يتم التحرير أول يناير عام
١٩٩٨ ولكن مصانع القطن والمنسوج
المصرية لم تصمد. والقدير المصنوع لم
ترفع عيا لايها. لتشهد أمام ثار الاشنة
المنسوجة المحلية والرخيصة القادمة من
الخارج فاستدت في وضع نفسي غير
عادل بعدد وروءا من لاسا

لها تاتي الزيادة تباينة تبعوها القوي
باتح الانفاق وبع مايسه ذلك من ازمان
لصناعة وطنية. عروة يدل بها أكثر من
لها عامل. رواج جملة الاستشارات ليا
أكثر من ٥٠٠ مليار جنيه لم تعاد التفكير
وتؤجل اتخاذ القرار على وسيله حتى
تستعد

وقبل أن تصمد للقرار لارات انها.
حتى استيراد الأقمشة والمنسوجات تطوا
التنافسية لمحات ترويت الأقمشة - إلى
أطراف القطنية لتثبت إمكانية إرجاء تفيد
القرار واستمرار محالة الصناعة. تكبد
تجديدا ففولة حتى الآن وتسته وشع
مايكن عمله في هذه الرحلة الدقيقة
الوضوح بهذه الصناعة الحرة باعتبار أن
حالة الصناعة في كل الأحوال لن تستمر..

ليس هناك مخرج

الحاسب عبد الحكيم حجاج رئيس
الشركة القابضة للقطن والصنعة واللباس
الجاهزة. ويجمعها ١٧ شركة في أسماء
الجمهورية بطرح السؤال بشكل آخر
ويقول: يجب أن نصل لهن هناك ممرات
اصلا لتحرير تجارة القطن والمنسوجات
الآن ويستطرد قائلا الاجابه لا ثم
ويوضح اتفاقية الجات التي تفرم مصر
تأنيها بها بحث على تحرير تامة المنتجات
المنسوجة ليوحيها حتى نهاية الفترة
التجارية في أول ايار عام ٢٠٠٥ وفرت
أن يتم التحرير على أربع مراحل.
طلت مصر المرحلة الأولى بشهر ٨/٦
عام يناير عام ١٩٩٥ ثم نادت المرحلة أخرى
تحرير ١٧/٦ قبل موعدنا في أول يناير
١٩٩٨. وقد تكون مصر قد أوفت
بالتزامها في التواضع المنصوص عليها
واردها مرفدا ثلاثة ثلثها أول يناير عام
٢٠٠٢. وتأتي المرحلة الرابعة والأخيرة
لتحرير الكامل في أول يناير ٢٠٠٥
وبالتالي لإيجاد معايير لتزاد مصر
مقلتي من الهالة المنوعة لها لتوليد
أفردا. هذا التصنع حتى عام ٢٠٠٥ من
ترخيص صناعة عروة يدل بها ٨٧٪ من
القوى العاملة في مصر تالسة غير علة
مع الدول التي حذقت نظرا كثيرا في هذه
الصناعة بدنا مشوارا للحاق بها

حق مصري. ضائع

ويشار للمز بالة عبد الصمد رئيس
غزة الصناعات المنسوجة المصرية مع



المصدر: الأختبار

التاريخ: ١٩٩٧/١٩/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible]

الفصل ٩: ام الإغلاقة

وأخيراً... هل يخلد قرآن السمعاء
بالإنجليزية...؟
السؤال على النهي سهل جداً وأمر
الصناعة كذلك على مفهوم أساسي واضح
هو أن الدولة تقدم كل الخدمات لخدمة
الصناعة الوطنية في كل مجال ومستثمر
في هذه الصناعة... وإلى نفس الدولة
أي اتفاقية ذات التزاماتها الدولية وستحترم
أي اتفاقية تأتي بتوجيهها.

وبهذه الأوزار عتبا على بعض صناعات
النسيج الذين يتفكرون في التجهيل وراء
الجاهلين لهم العمل على تطوير انهم
وأصبح الشاغل الأكبر لهم هو كيف يستمر
المطفر الذي يصعبهم من النشل في
مجلسه لا يرواه.

[illegible]

مشكلة تمنع هذا
القطاع من التطور؟
الحلول في

ويعود المصّر بالله
عبد المصور الذي تم
الاستيلاء على
تكوينه رئيسا للشركة
للخفاضة لتصنيع
المسوحات والتجارة
فيقول بصراحة ما
المرحوم لي أن يكون
الاستيراد بخلاف
السماح المؤقت هو
الحل الوحيد لزيادة
مشاركت اللاميس
الجائرة للشركة
نهم سيفعزون ١/٤
جاءواك زيادة على
المشاركات لاوروبا
يريدون قطع منها
بتميز قطع حسان
بكله وهذا غير
مقبول ثم لن مصر

٩ بشر و ط للاستيراد

وضع احمد بن محمد القسود خطة تأسس
الجمعية العامة للمستثمرين بقطاع الفحم
الغرف التجارية ٤ شهرين قبل ان تقدم
القررة الى ضح باب المستثمرين اذ كان لابد
من فتحه. مناهج الصناعات المولدة، وهي
مصادرة قطاع نظير صناعات المسحوق، من
وضع خطة لفتحها اقتصاديا. القضاة
في طائفة التوربينات بصادق لشؤون
مستورين بكافة التوربينات في أي مكان وفي
دولة. هناك مستورين للانس المستعمل
(الطاقة) في لائحة الصناعات بروسيد
تدليل صواب القرار العامة بروسيد
٧. قرار الفروع الى السعر العام لغير
التي لا يكون عليها صواب شال غير
السعر اذ لا يوجد بروسيد في
المرحلة الاولى من عملها في
منه من ادراك في

بمعية الحاجة لالتحسين
سريعة و رخيصة
فاناس الميتر بدلا
من اهدار الفرصة
لانتخاب لسدود
ممن انهاء مشاكل
معالجة النهر
للمسيح القديمة
للتراكمه و طرح
صلا الامر الى
دوره بصيحه
مسؤول فينزل
ينبغي التعامل مع
نسبا القسدية
صورة عاطفية.
فان الخطه

ويعترض على هذا
أي بشدة محمد
والرحيم الرشدي.

مع غلبة الصناعات النسيجية، ويؤكد أن صناعة الملابس الجاهزة رغم ما يقابل من مقاومة تجر وراءها بقية الصناعات من زل والنسيج والتجهيز والصياغة إلا أنها حققت أكثر من ١٠٪ فقط كقيمة مضافة من الناتج الإجمالي لقطاعها.

هبة واشفتي ب ٩٠٪ لان ودا ها

يعتبر غلام عبدالعظيم عضو الفرقة
النسجية وحقول القابل لبيان مشاكل
التيهايا مرسة لاجل علاج وتصميم حقل
المنتج المصري في جوده وسعر
الفرقون. ولكن ما الجرح في ان اقول
بعضت واخبر السير بدل ان في التفتع ان
في صناعة النسجيات مثلما الفعل مع
الخيول الحكيمه اللوميهه ويقدّر غلام
بالعظيم معاهلة بين يذكى في ٢١/٢
ضما التويرب تتم من نظام الساج الاثلاث
والفرقوه وهو الف نظام الكلى وشفت
الفرقة اساسا لاجل لصناعة اللابس
الهامزة الانطلاقى بان تستورد كل
اجتاحتها من الاقمشة فتتكون وتطلى
اللائق من ملائتها

وتصعد إلى كعب
 إلى الخارج وإلى
 نفس الوقت تسمى
 قطاع المتكعبة
 والروضة من بغل
 هذه الأسماء إلى
 الأصول الصلبة
 فتصلها بطريقة غير
 عادية. ولكن ما
 حدث ويحدث حتى
 الآن من هذه الأسماء
 تدخل بنظام القوي
 ثم تخصص إلى
 الأصول دون أن
 تمكن الأجسام
 المستقلة من
 ملاحتها وتطويق
 الأصول من أعماقها



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثالثاً: مستشاري الصناعات المحلية..
ولكن الدولة ستتدخل لمساكنه بفرض نسبة
جماهير على المستورد من الامثلة او ربع
بمعاني المراقبة ضد الدول التي تسعى
لإستخدام قرار ربع المشر.
أما رابعاً وهو الامم: فإن القرار
سيضع صناعة القطن والصناعات المصرية
كلها على الحافة.. وسيشجع النخاع
الصناعي كله وستتدخل الدولة لحل
المشاكل.. وسيجعل الصناع على تطوير
انفسهم وستنشأ روح جديدة ايجابية تكون
بديلة عن «الحركة القبطية المتراخية» التي
تنتظر القناجيل وراء التناجيل دون تقدم او
تطوير.. فضلاً عما سيحدث بالضرورة من
رفع مستوى الذوق الاتناجي.. وتحسين
صناعة اللباس الجاهزة وتكبير حكم
الصناعات وزيادة الدخل القومي.. وإذا
كان هناك تأثير مالي فسيكون مؤثراً..
والهجرة تصير جداً.. بعضها سيترك
الجميع بأن عليهم أن يعملوا لحظاً وبطريقة
صحيحة ليطوروا أوضاعهم وخلال فترة
ان تزيد عن ستة سنوات قطاع عزل وتسقيج
وملايس مصري قويا ومتطوراً ونظالياً من
الدولاب!!
وأخيراً نقول: عل تحكم الى التجرية..
للتدخل للمترك وتلقى النتائج.. ام لتتظفر
فترة الطول.. لتستعد وتتحلل تحسباً من
وروح «العلم» في الرأس!!



المصدر : الجريدة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٨
د. جويلس لـ «الجمهورية»

لانتقبل أى ضرر للصناعة الوطنية

**ومصر تحترم التزاماتها
المتأقشات بدأت منذ ٥ سنوات
ولم يستعدوا
حصلنا على مهلة استثنائية ولم
تحصل عليها دول أخرى**

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والمعون فى تصريحات خاصة للجمهورية ان
الحكومة لا تقبل أى ضرر للصناعة الوطنية ولكن مصر تحترم التزاماتها الدولية وأيضا فقد
تمت الدلالة على تنفيذ اتفاقية الجات بالنسبة للمنسوجات والباء على الاستيراد اعتبارا
من اول يناير القادم.

وقال الوزير : اننا نذكر ان صناعة القطن والنسيج فى مصر صناعة حيوية وهى تسهم
بـ ١٢ ٪ من الناتج القومى وتوفر عمل لمليون عامل ومليون فى ٣٦ شركة كبرى بالإضافة الى
الخدمات الأخرى للصناعة ولكن مصر وقعت ٢٨ اتفاقية فى إطار منظمة التجارة العالمية
وقد وافق عليها مجلس الشعب فى ابريل ١٩٩٤ واصبحت نافذة لا يمكن ان يعطل..

وقال ان مصر وسياسة الرئيس حسنى مبارك فى احترام الاتفاقيات وكل ما توقع عليه
ومصر به كبير وكلمتها مسموعة عالميا ولابد ان نتقن كلمتنا.

الاستثنائية للمنسوجات وذلك نظرا
لاعتبارات عجز موردين للخدمات عند
التراجع على الاتفاقيات عام ١٩٩٤ ومول
الاضرار التى قد تلحق بالصنعة كما
يريد للمستهلك منها..

فسال الوزير لقسد لم وقع الحظر من
استيراد القطن منذ ٦ شهور وتقرر
الضخبة فى هذا الوقت من تأخر هذا

وقال الوزير ان كل هذا كان محروفا
ويتمسك اسم المنتج منذ عام ١٩٩٢
حيث كانت تجرى المفاوضات حول هذه
الاتفاقيات وكان على المنتج ان يستعدوا
ولكنهم لم يستعدوا ولهذا يبالغون
بالتذلل.

وتابع ان مصر حصلت على هذه اللهاج



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالله نصار



د. جويلى

للقرار على المزارع المحلية. ولكن وحتى الآن ومنذ تاريخ رفع الحظر لم تدخل السوق بكميات واحدة

رأبدا لأخوف على صناعة المصنوعات إذا قامت بتطوير نفسها والاستعداد بالجوده فلا دخل أماننا سوى المنافسة.

وقال الوزير: أفتي أناشد كل المنتجين قراءة التفانيات لأجاء وبيها مواعيد ينبغي الاستعداد لها وعلى الجميع أن يدركوا أن العملية في الكفاية والجوده

وأفتي اتصال ماذا حدث منذ عام ١٩٩٥ حتى الآن في الاستعداد لتفانيات الجات وسنعمل على تنفيذ التزاماتنا الدوائية بآل قدر من الأفضري للصناعة المحلية وهذه سياسة الرئيس مبارك والمكربة.

وقال الوزير أنه تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون مكافحة الدعم والأفراق وهو قانون لجرالى ينظم مواجهة حالات

الأفراق ومجهري على مجلس الوزراء. قريبا.. وسيتم إنشاء إدارة خاصة لتنفيذ هذا القانون وتجهيز قاعدة معلومات عن الإنتاج الوطنى وإعسار الوزير إلى أن البعض يغفل بين المنافسة المحلية وأبسر ضد فالأفراق ضد الصناعة المحلية وأبسر ضد السلع المستوردة حيث يغفل بعض المستوردين من الأفراق حول السلع المستوردة. وقال أن هناك مشروع قانون آخر لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار قد تم الانتهاء من دراسته ومجهري أيضا على مجلس الوزراء. ولكنه يهدف منع الاحتكار والتعارف طيه موابيا ألا يحصل أى منتج أو موزع على أكثر من ١٠٪ من مساحة السوق في أى سلعة أو خدمة.

وقال الوزير سابتريد حول وجود احتكار في منتجات الألبان بالسوق المحلية وقال أن مابجري في محاولات للإتماج فقط بين بعض المصانع.



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضوابط للحفاظ على الصناعات الوطنية وضمان المنافسة في ظل «الجات»

الجنزوري خلال رئاسته اجتماع المجموعة الاقتصادية أمس:
مراجعة إجراءات الجمارك لمنع التهريب قبل رفع
الحظر عن الأقمشة المستوردة في أول يناير المقبل
دعم صادرات الأقمشة وإحكام الرقابة على المستورد
مصر ملتزمة بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعت عليها
مجلس الوزراء يبحث في الأسبوع المقبل مشروع قانون مكافحة الإغراق

استعرضت المجموعة الاقتصادية في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، الإجراءات اللازمة لحماية المنتج المحلي من الأقمشة، وفقا لما عرضه الوزراء المعنيون، بعد التنسيق مع الغرف الصناعية المختصة بالغزل والنسيج، وذلك استعدادا لتنفيذ التزامات مصر في إطار اتفاقية «الجات» التي تقضى بتحرير استيراد الأقمشة من أول يناير المقبل.

وفي الاجتماع الذي حضره وزراء الاقتصاد والتجارة، والتموين والتخطيط، والآلية وشؤون مجلس الوزراء، ومحافظة البنك المركزي، أعلن الدكتور الجنزوري أن الحكومة معنية بحماية الصناعات الوطنية كلها، وفي مقدمتها الغزل والنسيج، بوضع الضوابط اللازمة التي تكفل لها الاستمرار في الحفاظ على موقعها الريادي، وضمان المنافسة في ظل اتفاقية «الجات».



المصدر: الأهرام - رام

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٢٨

وصرح المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة بأن رئيس مجلس الوزراء راجع مختلف الضوابط سواء من حيث الجمارك أو إماراتية النوعية أو السعرية أو لنفاذ الجمركية المتخصصة وكذلك التهريب والإفراق، بما يشتمل على عدم الإفراق بهذه الصناعة الرائدة في مصر، والإبقاء بجودة المنتج المحلي الأمر الذي يعود بالنفع على المستهلك وعلى الصناعات النسيجية ككل وأوضح الوزير أن مصر ملتزمة بتنفيذ جميع الاتفاقيات التي وقعت عليها. وقال إن مجلس الوزراء سوف يبحث في اجتماعه خلال الأسبوع المقبل مشروع قانون مكافحة الإفراق، تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب في دورته الحالية.

وعلم مندوب الأهرام أن الإجراءات التي رتبها المجموعة الاقتصادية أمس شملت وسائل تدعيم الأجهزة الرقابية بوزارة التجارة والتمويل للحاق من الأقمشة المستوردة، ومعرفة الأسعار الحقيقية، مع دعم المنتج المحلي، ومساعدته ليجعله في موقع تنافسي جيد، يمكنه من مجابهة هذه المخدرات، وتمكين المصانع المحلية من الحصول على المواد الخام اللازمة بالأسعار المناسبة.

واستعرضت المجموعة الاقتصادية دعم الصناعات للصناعات من الأقمشة بفتح أسواق جديدة لها في الخارج، بالإضافة إلى تزويد المنافذ الجمركية بوسائل للفحص اللازمة.



المصدر: الأخصبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٩

اقتصاد

الجات .. جات

بعد أيام، وبالتحديد في شهر يناير القادم، قُطِعَ مصير ابوابها أمام الواردات من التسيجات كترجيحا تلتقيدا لاتفاقية الجات. وفي اتفاقية التي التزمت بها مصر عام ٩٤، وصدق عليها مجلس الشعب، والمشد كسات اللجنة الوزارية في اجتماعها الأخير برئاسة الدكتور كمال الجوزوي رئيس الوزراء بقرارها الخاص بالانضمام بتطبيق الاتفاقية في موعدها حسما ومعبرا عن رأى الدولة التي تحترم لائزمتها وتمهلاتها.. حقيقة ان صناعة الغزل والنسيج من أهم الصناعات في مصر، وقد ساهمت في عام ٩٥ في تصدير ما قيمته مليار دولار.. أي ربع قيمة صادرات مصر.. كما أنها تسويع الآن أكثر من ٧٥٠ ألف عامل في مصانعها، إضافة إلى الملايين من الفلاحين.. لكن يبدو ان عبئا كبيرا من رؤساء الصناع لأن ان الانطوب التي كان سائلا في مرحلة الستينات سيستمر كما كان.. لقول الزعام أن الخسائر بلغت في العام قبل الماضي ثلاثة مليارات جنيه، ومليونيات ٣،٧ مليار جنيها وأخرى الخطير جدا ان إحدى الشركات بلغت قيمة المخزون للملاب بها ١٦ مليون جنيه.

ثم بعد كل هذا يحقبون ان يظل الحال على ما هو عليه.. لا يا سادة انتهى عهد التناقص.. والبطالة للفكحة.. والآراء الفاشلة.. أين كنتم منذ توقيع الاتفاقية مع الجات التي يصورها البعض بأنها شبح مرعب ومصدر خراب.. ماذا لا نخول سيطرتها أو آثارها الجاذبية إلى مصر تحذ لاتقيا.

إن في أيدي الدولة من الاتوات ما يساعدهم على النهوض من كبوتهم.. في بينها التهربات الحمركية على الواردات.. ولحكم الرأية على منافذ التهريب.. وسرعة إصدار القانون الخاص بالحماية من الإغراق.. كما أنها اسدا أكثر قوة من أمريكا وأوروبا التي ترفض نظام الخصص على وارداتها.. إن النظام الاقتصادي الجديد.. لا مكان فيه للانضمام ولا للتكاسين أو الاعترافين.. إن قرار الحكومة الوزارية في صالح الصناعة للصورة لك استغفرت هذه التبرعات قواها وطلقاتها الحقيقية ككاسة من البشر وللعلم.

جميل جورج



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٧/١٤/٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

تواجه حكومة الدكتور كمال الجنزوري في الأيام القادمة بدءاً من أول يناير ٩٨، تحدياً لم يسبق له مثيل، وهذا التحدي يتمثل في مواجهة الآثار التي تتركب على تنفيذ اتفاقية الجات التي تخفض والسماع باستيراد الأقمشة من الخارج، والعمل على السياسة التي كانت متبعة خلال السنوات الأخيرة، وفي سياسة حماية الصناعة المحلية، وهي صناعة القطن والنسيج والملابس الجاهزة في صناعة الصناعات الوطنية التي لها تاريخ طويل في مصر، ولها مشكلات مزمنة تحتاج إلى استثمارات مائة لتطويعها وتحديثها وتمكينها من تخطي مشكلاتها وتزويدها على المنافسة الأجنبية وخاصة في ظل اتفاقية الجات التي وقعت عليها مصر والتزمت بإحكامها للمعارضة لسياسة حماية الصناعات الوطنية.

والخبر هذا المثير، يحفظنا على حقائقنا الوطنية بوجه عام، وصناعة القطن والنسيج بوجه خاص، بالرغم من الدكتور الجنزوري بعدد اجتماع المجموعة الاقتصادية يوم السبت الماضي، استعرض فيه الإجراءات اللازمة لحماية اللقطة المحلية وخاصة الأقمشة، ونادى الأمر مع الوزراء والصناعات والحرف الصناعية للتحمل وأعلن بعد الاجتماع أن الحكومة مجهزة بحماية جميع الصناعات الوطنية والتي مملكتها صناعات القطن والنسيج ووضع القدرات اللازمة التي تكفل لها الحفاظ على مواهبها الريادية وضمان القدرة على المنافسة الصناعية الأجنبية في ظل اتفاقية الجات.

وكذلك صرح المستشار طاعت حماد وزير شؤون مجلس الوزراء والمالية بأن رئيس الوزراء بحث الموضوع من كافة جوانبه، وخاصة ما يتعلق منها بالجوازات والجمارك وأوراق التخليص، والأجنبية وأسعارها، وبدء مثلاً للتصدي، الأميركي لها، وكذلك موضوع الأوراق التي تلحق إياها وعلى الدول الأجنبية حيث تخفض فيها صادراتها من السلع التي لها مثيل في بلدنا، لتزوي على منافستها، وما يقلل لمنتجاتها الوطنية أسعاراً وبأداء، وكل هذه الإجراءات من جانبنا ستضمن جميع أجهزة الرقابة على المنافذ الجمركية وعلى أسعار السلع الواردة من الخارج للتحقق من أنها أسعار حقيقية، كما ستضمن دعم المنتجات المحلية لاستطيع مواجهة المنافسة الأجنبية لها.

ولأنه من الأجهزة المختصة سوف تكشف أبعاد الموقف الجديد، ولا أريد أن استبق الأحداث، ولكني أعتقد أن الأمر فيما يتعلق بصناعة القطن والنسيج، ولذا، يتطلب مراجعة جذرية أساسية لأوضاع هذه الصناعة التي بدأت في مصر منذ عشرات السنين، والتي يختلف فيها مئات الآلاف من الأيدي العاملة.

وما سمعت في جلسة مخصصة لبحث أكبر الخبراء للتخصصين في صناعة القطن والنسيج، ومجال القطن، زعامة وتجارة وتصدير واستيراد، يرحي بأن هذه الصناعة للكمال في حلقة إلى إعادة نظر واستثمارات بالغة للاستفادة تمكينا من الفرص المتاحة للبيئة الاقتصادية التي فرضت أسعاراً أوروبية وأمريكية، باتت أجورها للتلقي للتطوير الرخيص القطن، بينما تلت صناعات خلال عشرات السنين تعيش في ضلالت من الحماية الجمركية، ولكنني أتردد السبق المحلي بما تحتاج إياه والاكتفاء بقدر يسير جداً من مبالغ التصدير للخارج، وهذا كله ينبغي أن يوضع موضع النظر ونحن له استراتيجية قريبة تتعالج للوقت بمرته.

محمود عبد المنعم مراد



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣/١٤/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمهورية تقول الحبات وحماية الصناعة الوطنية

xx منذ أن بدأت مصر مسيرة الإصلاح الاقتصادي وهي تحم لها ستكون جزءا من النظام العالى الجديد.. فظهر فيه وتشار به.. وانها ستلتزم بديعيات الاقتصاد العالمى ومسيرته.. ومن هنا فقد اعلمت سياسة التحرر الاقتصادى والمنافسة الحرة واجتذاب الاستثمارات والقمة المشروعات العملاقة والمناطق الحرة المتكاملة للتشاطر بين الإنتاج والتصدير.

xx وفى نفس الوقت اهتمت مصر برعاية وتنمية صناعاتها الوطنية وفكرت لها كل سبل الانطلاق.. وحرص الرئيس حسنى مبارك فى زيارته الخارجية على اصطحاب وفود من رجال الأعمال وإشراكهم فى مجالات التعاون الاقتصادى واتاحة الفرصة للاستفادة من أعلى مستويات التكنولوجيا.. استعدادا لليوم الذى اقترى ونعنى به تنفيذ ارتباطات مصر مع الجات.. وبالفعل عقد مجلس الوزراء أمس اجتماعا خاصا لبحث الضوابط التى تحقق حماية الصناعة الوطنية وزيادة حجم الصادرات المصرية للأسواق العالمية.. ومكافحة مخاطر الإغراق.. من خلال قانون متكامل يعرض على مجلس الشعب ويناقشه.

xx وتتمثل الإجراءات الأخرى.. فى خطوات تنظيمية.. ورسوم جمركية تتفق مع القواعد التى ألغتها اتفاقية الجات.. واندخال نظام شهادات التفتيش والاعتماد من المكاتب الدولية لاختصارا للوقت والتكلفة واتع لخدمات التهرب.. والانهاء من التلافات التباين للتجارى الحر مع الدول العربية.. وبول المنطقة.. وتشجيع تأسيس شركات تسويقية لاسهام فى ترويج للتنتجات المصرية فى اسواق العالم.. وتشكيل مجالس سليمة تجمع بين المنتج والمصدر للربط بين السياسات الإنتاجية والتصديرية.. ويناقى فى كل الاحوال ان يتعامل المنتج المصرى مع المستهلك المحلى بثقة والخارجى بثقال وأمل .. لأن المنافسة هى السبيل للتنتاج الجديد طالما تقدم الحكومة الحماية الواقعية للتنتاج الذى يستحق ذلك.

Biblioteca Alexandria



0280949